ادبیات
۲۷۸

قسم
۳۷

من الاوربه المعين
لاحقر ورثة الدين

حاشیه علی شرح المفتاح الشریف

للمولی الشهیر بمصنفک

مدفون بطاش قپوسی عند جوار
الکوه الشرقی الاول

مولفات السید علی الشهیر بمصنفک

شرح الکشاف ملتقی البحرین من سوره والمرسلات الی اخر القرآن منتظم اس السوارح
شرح قصیده برده حاشیه الهدایه شرح الوقایه ومختصر
شرح الارشاد شرح لباب الاعراب حاشیتان علی شرح المفتاح للسید
والسعد شرح المصابیح حاشیه الضوء حاشیه شرح العقائد
وحاشیه المطول

عما اسطی فی سلک سلک العلوم آیجا
محمد عبد الحکیم الروسی
عفی عنهما

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : V. Carullah ef.
ESKİ KAYIT
YENİ KAYIT No.
1794
T. SNIF No.

۱۷۹۴

کذا
جهاه آدآ جهان ایجنده دآ آیتیا یلمزلر
شوماهی لرکه دریا ایچره دردتیایی یلمزلر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لك يا من علت سرادق كبريائه عن ان يحول حول
ببنائها العبارات والاشارات وانقطعت
دون معارج اعتلائه السنة الحقايق والمجازات
والكنايات والاستعارات فسبحانك من حكيم احكم
بحكمته كل موجود على طبق ما اقتضته الحال وبالغ من جنس
اضمحلت دون غمته لسان الاحصاء على التفصيل و
الاجمال لا فائدة ليسان ليس معانيه طلب الوصول
الى ذراه ولا طايل تحت نكت بديعة لا يكون محصولها
الا انقطاع عما سواه وصلى على نبيك محمد الذى اصطفيته
من اخلائك وفضلته على رسلك وانبيائك
وارسلته الى العالمين انذارا وتبشيرا واعطيته
الحكمة وفصل الخطاب تفسيرا وتيسيرا وخصصته
بكمال الفصاحة والبلاغة وشرفته بنهاية الاعجاز بكمال

السن

السن والبراعة فطالع فلاح البيض في جنباها وعكاش
عكاش السود من جود جوده عليه من التسليم ما زاد
عدته على رمل فقر بات تحت جنوده وعلى آله
الموصوفين بادراك الاعجاز واصحابه المخصوصين
بالاحاطة بجانبي الحقيقة والمجاز اما بعد فيقول العبد
الفقير الى الله الغني شيخ علي بن محمد الدين الشهير
دي البسطامي وفقه الله تعالى لما يجبه ويرضاه واوصله
الى ما هو منتهاه في الآخرة والاولى لما خطط رحلي
بحوزة لا زنفه محفوظ برجال الفضل والافضال ومعدن ارباب العلم واصحاب الكمال
رفع الله درجتها بسبب اشتياقهم وكشف عنا
الاحزان بالنزول في جوارهم فسألني بعض من لزمني
من طريق المحبة اجابة سؤاله ووجب على رعاية حاله
ومحافظة خاطره وبالله ان شرحا على الشرح المشهور
للقسم الثالث من مفتاح العلوم المنسوب الى
اسوة المحققين قدوة المتأخرين الجامع للسبادتين
العلمية والعملية الحاوي للمزيتين الدينية والدنيوية
ابي الحسن علي الشريف الجرجاني روح الله روحه و
كثر فتحه وفتوحه وكان شيخ في الانشاء والمطالعات

ويتوقع في تضاعيف المباحثات وخلال المحاورات ما يقتضي كمالات
مستورة في خبايا الاستتار وحقائق ما في المحذرات من
الابتكار ثم سألني ان اقيدها في قيد الكتابة واقيدها تحت
العبارة بالتقريح والاشارة فشرعت في ذلك والتعويل
على كرم الاخوان ان ينظروا فيه بعين العناية والرضوان
وفي الله التوفيق عليه التكلان قوله نحمدك لما اشتر
الشارح المحقق ره ههنا امور ثلثة الاول تأويته المراد
بصورة الجملة الفعلية مع ان الاسمية هي المشهورة
المذكورة في خبر الكلام ان نأويته المراد بصيغة المتكلم
مع الغير بالعدول عن المتكلم بلا غير مع ان مقتضى الظاهر ذلك
الثالث اختيار الحمد على الشكر والمدح اما الاول فلانكته
فيه تنبيه على الدوام التجددي بخلاف الاسمية فان
مفادها الدوام الثبوتي فيفيد ملاحظة ما هو كالملازم المشهور
للمجدد عادة ويلمح الى ان كل حمد يجدد لذته يعني ان الحمد
يتجدد وكل لحظة حسب تجدد النعمة ففيه تنبيه على ان نعم الله
متكثرة ومع تكثرها متجددة وان تعدد نعم الله لا تحصوها لا
يقال فيلزم الترجيح بلا مرجح على الثانية وهو ظاهر
البطلان لانا نقول هذا الامر يتعلق اعني اختيار
بقصد المتكلم فمن قصد التجدد لزم الطريقة الاولى ومن قصد

الثبوت لزم الثانية فليفهم واما الثالث فيحتمل وجوها الاول
التنبيه على ان حمده تعالى امر خطير اداؤه عسير غير يسير فيحتاج
الى مجد وظهير ويفتقر الى معاون ونصير الثاني التنبيه على انه
واصحابه حامدون وانه لسان الكل وواسطتهم فيه اشعار
بكونه اسوة وشفيعا عليهم وان الجمع المنسوب اليه كلهم حامدون
وبالنعم الجليلة الالهية مخصوصون وبهذا المقام المحمود موصوفون
الثالث ان فيه الحاقا للمشكوك المجهول بالمجزوم المقبول لان في
الجمع من حمده محمد البتة فلا مجال لرد الكل فالكل مقبول
وتوفيق الصفقة غير لائق بكرم الكريم الاكرمين والمراد بها وجوه
اخر ذكرناها في حواشي المطول واما الثالث فنكتة الاخبار
على الشكر هي ان الحمد اول على تعظيم المنعم واوفى باظهار
الثناء لاختصاصه باللسان بخلاف الشكر فانه ليس بهذه
المثابة فان فيه خفاء واحتمالا لجريانه في الاعتقاد والجوارح
ايضا وفي كلام الكشاف اشعار لهذا المعنى واما اختيار
على المدح فلان المدح يقتضي سابقة الاحسان اذ الكلام
في الحمد الواجب بدلالة قوله على ما هدانا اليه على ان
فيه اشعارا بانه تعالى مختار كما هو مذهب اهل
الحق لا موجب بالذات ولا كذلك المدح قوله
اللام اصله عند البصريين يا الله حذفوا حرف النداء وعوضوا

باليم المشددة لنكتتين احدهما ان النداء انما يليق بمن يكون محل
الغفلة والله تعالى منزه عن ذلك الثانية ان حقيقة النداء طلب
الاقبال وهو في حقه تعالى محال والنكتة في تشديد اليم انه عوض عن حرفين
اذ فيه تعويض للحرف بالكلمة اذ الاول من حروف الكلمة واليم من
المبارك في الكشاف اليم في اللهم عوض من يا ولذلك لا يجتمعان
وهذا بعض خصائص هذا الاسم كما اختص الباء في القسم و
بدخول حرف النداء عليه وفيه ايضا التعويض وتقطع همزته
في يا الله واما همزة الها، فهي همزة الاسم المنادى المفرد المعرفة
وزعم الفراء ان اصل هذه الكلمة ايه ضم اليه اتم على ارادة يا الله
امنا بخير فحذف الهمزة بكثرة الاستعمال ورد بانه
لو كان الامر كذلك لما صح ان يقال اللهم اغفر لي بدون العطف
والجار يا اللهم واجيب عن الاول بانه يجوز ان يكون الجملة
الثانية بيانا للاولى وعن الثاني بان الجمع ايضا واقع
تمام تحقيقه في كتابنا شرح لباب الاعراب فقوله اللهم
جملة لا محل لها من الاعراب فهي بالنظر الى ان الخبر يكبر
للخطاب المستفاد من الكاف وتصريح بالمخاطب و
بالنظر الى ان اصل الكلام تعيين المخاطب فقط فان قيل
فاتى حاجة الى التعيين والتصريح والمجال للاشتباه فيه
او المغفر المخاطب مدلوله متعين عند الاستعمال بلا شبهة

قلنا نعم الا ان خطاب الغريق ايضا كثير متعارف فوقع الا
حتياج الى التصريح والتعيين ولم يقع القناعة على القرينة
فافهم **قوله** على ما عهدتنا اليه الخ قد بينا لك على ان الجملة
الفعلية تفيد الدوام التجددي وان التعبير في السؤال عن الآتية
الى الفعلية هو لملاحظة التجدد حسب تجدد النعمة فظهر ان
مقتضى الظاهر ان يقول على ما تهدنا اليه بلفظ المضارع
المنبئ عن التجدد والحط وهذا ما قال الشارح المحقق في الحاشية
قال عهدتنا اليه مع ان المناسب لنحو تهدينا ثم انه ذكر
نكتتين الاولى تغليب الماضي على المضارع الثانية
الاشعار بان الحكم على ما يتجدد ويستمر من النعم ليس في
وسع الانسان وفيها نكتة لطيفة وهي انه عبر عن المضارع
بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه الآن نظر الشارح المحقق
حيث اعتبر التغليب اولا لان التغليب حاصله
انه عبر عن الماضي والمضارع جميعا بلفظ الماضي على ما هو قانون
التغليب ولا يخفى ان التغليب لا وجه في المقصود ما فيه
من التعرض للجانبين ولا كذلك ما ذكرنا فافهم **قوله**
من دقايق الخ لا يخفى ان فيه مبالغة لاستكمال ما فيه من
الاشعار بالعلوم الثلثة المعاني والبيان والبديع فقوله من
دقايق الخ حال من ان كانت موصولة لان تقدير

واطلقنا في الاطلاع بسكون الطاء وهو حصل الغير مطلعا
لامن الاطلاع بالتشديد بمعنى كونه مطلعا فانه لازم فافهم

قوله من حقايق المعاني الحقايق جمع حقيقة والحقيقة
في اللغة جاء بمعنى خالص الشيء وفي الحديث لا يبلغ الرجل
حقيقة الايمان الحديث اي خالصه ومحضه كذا في المغرب
وقد جاءت الحقيقة بمعنى الشيء الثابت من حق الشيء
يحق اذا ثبت وقد جاء بمعنى الشيء المثبت من حق الشيء
اذا اثبته وقد جاء بمعنى الشيء المحكم الرصين وثوب
محقق محكم النسج وقد جاء بمعنى الواجب من حق الشيء
يحق بالكسر اي وجب وحقيقة اي اوجبته ذكره
الجوهري وقد جاءت بمعنى ما يحق الرجل ان يحميه و
فلان حامي الحقيقة وقد تستعمل بمعنى الامانة استعمالا
شهيرا والمثاني جمع مثنى او مثنى ذكره في الكشاف
في قوله تعالى نزل احسن الحديث كتابا متشابها مثاني
ان المثاني بمعنى مردد ومكرر وسمي القرآن مثاني لما ثني من
قصصه وانبائه واحكامه واوامره ونواهيه ووعده
ووعيده ومواعظه ويجوز ان يكون جمع مثنى مفعل من
التثنية بمعنى التكرير والاعادة فحقايق المثاني عبارة عن
الامور التي يختفي بادراكها اهل الكمال واصحاب الكاشف

الام خلاف الخاص ووصف له ان كانت موصوفة وذكر
الشارح المحقق في حاشية الكشاف ان كلمة من ان كانت
بيانا للمعرفة فهو حال وان كانت بيانا للنكرة فوصف
فقوله وحقايق المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
على التاويل المشهور وكذا بدايع البيان اي المعاني الدقيقة
والبيانات البديعة واما قوله ببدايع البيان فلا
يخفى انه حال من حقايق المعاني اي حال كونها ملتبسة ببدايعه
واما وجه التلبس فهو ظاهر كلامه ان ذلك انما هو
كونها مفهومة منها مدلولة لها لانه قال اي المعاني الدقيقة
المفهومة من العبارات البديعة العجيبة ويحتمل ان يكون وجه
التلبس كونها مصحوبة بها مقترنة معها اي اعطى الله تعالى
معاني دقيقة مع بيانات بديعة كقولهم وخلت عليه ثياب
السفر والمقصد لفادة الاتيان في جانبي اللفظ والمعنى
وذلك لان العلماء منهم من يميز في جانب المعنى فقط
بان يقتدر على استنباط المعاني الدقيقة من الالفاظ
ولا قدرة له على التعبير عن المقاصد بالعبارات
الرائقة ومنهم من يميز في جانب اللفظ فقط ومنهم من
يميز في كلا الجانبين وهذا هو الكامل الحكمل فافاد الشارح
المحقق ان من الفرقة الثالثة دون الاولين قوله

والحلقنا

من المعاني الثواني التي بها فضيلة الكلام على ما اشار اليه في
الكشاف بقوله واما الذي تباينت فيه الرتب
وتحاكت فيه الركب ما في العلم والصناعات من مزايا
النكتة واللطايف وحق الحقايق بالتدبر ان تبنيها على ان
القرآن اصل يدور عليه غيره وانه بمنزلة اللب والقشور
بمنزلة القشر واضاف الدقايق الى الكلف تنبيها على ان الكلف
كالزوايد على اصل الكلف النحوي كذلك الدقايق
عبارة عن المعاني الزوايد التي هي الكلف الشديدة
واضاف البديع الى البيان جريا على ما هو الكثير في
وصف العبارات والتراكيب بالبديعة
دون المعاني او على ما هو الاظهر لانه يعرفه الاكثر او
رمزا الى ان البديع من لواقح البيان كما ذهب اليه
الاكثرون لا من لواقح المعاني كما ذهب الاخرون
قوله بذاريع البرهان اي بها وعلى مسائل هذا العلم التي
هي كالبرهان التي عليها اي العلم الاصلي في هذا العلم
معرفة الاعجاز فان قيل فاذا اريد بالبرهان
هذا العلم على اعتبار التشبيه والاستعارة فما المناسب
اذن ان يقول بذريعة البرهان فما معنى جمع الذرايع قلنا
نبه بذلك على السعة والغنى لان هذا العلم اغنى علم البلاغة

علوم بلغته او بلاحظ المسايل وعليه الى ان نذ على ما يشعر
ظاهر عبارته وذلك محافظة على التجاوب الكلمة
في السجع فقوله بذاريع متعلق بالفعل المذكور اعني الملتمنا
بمعنى ان السبب في الظاهر وان كان علم البلاغة
الا ان الاطلاع في التحقيق من اللطف بحيث جرى على ما يعد
قانون التمدن من ارتكاب الاسباب وقطع النظر
عنها الى مسبباتها قوله على نهيك اي المختار ان
النبي اعم من الرسول اذ يعم من له كتاب دون النبي
فتقديم قوله على الرسول انسب لان قانون
الترتيب تقديم الاعم وتاخير الاخص فيه ملاحظة
الترقي والتشبه بالمكان الاخص وقوله المبعوث
بالشرف الاداء بان اشارة الى حسبه وقوله المختار من
بني عدنان اشعار بنسبه وقدم الحسب تنبيها
على تقدمه رتبة وشرفا واذا الحسب هو الذي عدوا قديما
بالمكان يشير الى قوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقيكم و
قوله ع لا حسب الا التقوى فظهر بما ذكرنا ان
الوتيرة المسلوكة خيرا ما التقديم انسب بالمقدم
كما ان التاخر انسب بالمؤخر فظهر حسن تعليق النبوة
بالحسب والرسالة بالنسب قوله محمد في تعليق

اذا رفعت ذكره الجوهر
في الصحاح

الصلة بلفظ الصفة اولا وتأخير العلم وذكره ثانيا على
عكس الحمد تنبيه على ان الاستحقاقين لا ينفرد بهما الا الله
والانام جمع لا واحد له من لفظه وقيل اسم جمع وسيد
الانام من قبيل مضاع مصر فصيح كونه نعتا للعلم قوله
وعلى اله الكرام الال ان فسر لكل مؤمن ومؤمنة على ما
جاء في الرواية فباتي الاعلام تفصيل وتفضيل وان فسر
باهل البيت فمعنى القرينة الثانية على الترجح والثالثة
على زيادة التعميم قوله طالما حال ما في طالما كما في انما
يجوز ان يكون كافة اي مانعة لهذا الفعل عن طلب الفاعل
صورة لا حقيقة لانه غير ممكن لامتناع صدور الفعل
لا عن الفاعل والفاعل يجب الحذف ههنا مصدر حال
واراى طال الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدريه
والمصدر فاعل طال ويجوز ان يكون موصولة وقوله
ان ارتب بيان له فعلى الاول قوله ان ارتب فاعل
حال ودار على التنازع وكذا على الثاني فالان فاعل
طال وهو الجولان المضاف والدوران المضاف اي طال
جولان ذلك اي ترتيب الشرح للقسم الثالث
قوله وبسطه اخذ من الاماطة وهي الازالة وفي الحديث
واذنا اماطة الاذى عن الطريق واماطة الثياب عن المخدرات

كشف عن وجوهها بتوضيح المشكلات وتبيين المعضلات وهو
حاصل معنى تذليل الصعاب فلهذا قال الشارح المحقق في هذه
الجملة اعني قوله وبسطه الخ تاكيد لقوله يذلل صعابه لان
المعضل واحد لا محالة فان قيل ما وجب قطع هذه الجملة عما
قبلها اذ قد تقرر ان كون الجملة الثانية تاكيد للاولى من اسباب
كمال الاتصال الذي هو موجب القطع قلنا نعم لكنه قد يعتبر
العطف في ذلك تنبيها على استقلال الثانية ومغايرتها
للاولى باعتبار ما من الاعتبارات اللايقة حسب
اقتضاء المقام بحسب قصد المتكلم بل قد يرد القطع تارة
في جملة والوصل اخرى في تلك الجملة بعينها تنبيها على تغاير
الاعتبارين ومصداق ذلك ما ذكره صاحب
الكشاف في سورة ابراهيم يسومونكم سوء العذاب ان
الواقع في سورة البقرة يذبحون بلا واو والسر في ذلك ان
الثانية بيان للاولى فترك العطف تارة تنبيها على جهة
الاتحاد وتارة العطف تنبيها على اعتبار التغاير
والامتياز كان التذبيح لكونه بانيا في العذاب شيئا آخر
بنفسه وجنسا آخر برأسه قوله استيناف
والذا فصله كانه قيل ما تفعلي فيه فقال اقتدا وصفة بعوضة
قوله وكان يجوز عطف على قوله طالما او حال

وفي سورة الاعراف يقتلون بلا واو
وههنا وبذبحون مع الواو ص

بتقدير قد وقوله الحال خبر المقدر والاسم كان ضمير الشان والجملة خبره
قوله بالارتحال اى بالمهاجرة من وطن الى ماوراء
النهر فحاط الابتلاء هو مفارقة الوطن ومتاركة الاحبة
ولا تخفى ان نفس حرمان الوطن والاحبة بلاء ومحنة و
ان كان الغريب بعد ذلك في عز منيع وسلطنة قاهرة
فلا دلالة لهذا الكلام على السكاكي عن سمرقند واهلها
كما توهم والدفع بان الابتلاء لا يلزم ان يكون مستعملا في البلاء
كما نقل عن الشارح المحقق ره ليس بشئ قوله اكثرها
جروح يعني هذا جرح لا شرح لان بين الجرح والشرح
تنافيا لان مقتضى الشرح كشف النقاب عن وجوه
المحذورات ورفع المشكلات بحيث ينجلي به الاشكال
ويندفع عنه الخلل والاختلال حتى يتبدر شرح من الرد الى
القبول وينقلب الرد المعلول عن المجهول ومقتضى
الجرح الرد والتشريف تاكيد الاشكال وابقاء
الاختلال والاخراج عن حيز القبول الى محض الرد وهذا
توريط للمؤلف حيث اعترض عليه كل سطر على الملهم وهو
في التحقيق من عد الجهالات في رمزة الاعتراضات
وقوله واشلاءها اى افضلها مدخول الراء بالدخول
الدخول فيه على غلط قوله تعالى يوم موعدكم اى موعود فيه وكقولهم

الحال

الحال مشترك بين زيد وعمرو اى مشترك فيه سماها موضولا
لانه وصل فيها الاشياء لانسبتها به اولانه يدخل فيه
وجوه القدح وصنوف التشريف اى ذكر فيه اشياء
اى محل الرد والتشريف فقوله مجروح عطف تفسير
له وهذه العبارة في الاصل عبارة الفاضل المحقق نصير
الدين الطوسي قال في خطبة شرح الاشارات وقد انتقح لها شرح
اكثرها جروح وامثلها مدخول ومجروح ومقصوده التوريط
بالامام الرازي ره قوله والتعليل رواه في الصحاح
العلة حرارة العطش وكذلك التعليل يقال منه علل الرجل
تعلل فهو معلول على ما لم يسم فاعله والرواء بفتح
الراء الماء العذب وبالفم حسن المنظر قوله بلا مرام
المرام بالكسر استقال الناقة والمرام ايضا وقاح
الخطب الذي يشرع استقال الناقة فيه كذا في الصحاح
قوله بلا رشاء الرشاء الحبل والجمع ارشية وشرحت
البئر رشيا ورشيا اذا صعدت وارتشيت فلانا كذا
في الصحاح قوله فاريناهم اى اريناهم الاية الكبرى
من اياتنا فقوله الكبرى مفعول ثان بتقدير
المضاف اى اريناهم وفي اياتنا حال منه او الكبرى صفة
اياتنا وفي تبعيضية مفعول ثان اى اريناهم بعض آياتنا

الكبرى ولعمري لقد اقرط الشارح المحقق رحمه في هذا المقام سابقا
ولاحقا في التشنيع على هؤلاء الاقوام وجاوز الحد في تعظيم نفسه
وبالغ في اقتباس الآيات الكريمة المبنية عن الامانة و
التعظيم في اجابتي قوله وقليل ما هم مبتدأ قليل خبره وما
لتاكيد معنى القلة والمراد قليل الا من موصوف معتدبه اي قوم
قليل او على التشبيه بالصدر لانه في صورته وسيجئ له زيادة
تحقيق في محله قوله وتوجيهه سيبدا لك في ترتيبه
فربما في الخطاء يعتبر الى نوع توجيه وتوجيهه انه اسقط
بعض اقسام الاوب ووضع البعض في محل الكل وقوله
يحتاج الى البيان ليزول الخفاء ويظهر وجه الترتيب على
النمط المذكور وفي كلامه تنبيه على ان علم العربية وعلم الادب
مترادفان قوله لفظا يميز او صفة موصوفه مقدر و
لم يقل او صفة كما في عبارة الشارح العلامة لهذا الخطاء
في جميع ما ذكر راجع الى اللفظ يظهر بالتامل والشارح
العلامة فانما ذكره لانه بصدد توصيف علم الادب على مذهب
الحكم والمراد من علم الاستدلال في علم الادب
وجعله من اجزائه ولهذا قال علم الادب عبارة عن معرفة
ما يحترز به عن جميع انواع الخطاء في العربية لفظا ومعنى خطابا
والاستدلال وعلم الاستدلال علم يحترز به عن الخطاء في لا

فانحل

فانحل راجع الى المعنى دون اللفظ واما الشارح المحقق
فلما كان بصدد نقل كلام الزمخشري على ما حرره به قسطاس
العروض وعلم الاستدلال على هذا التقول خارج من علم الادب
لا جرم ترك ذكر المعنى ولما كان علم الخط على هذا التقدير داخلا
في علم الادب وجزاء منه اصلا رح اراد ان يميز آخر بقوله
او الكتابة فان قيل الخطاء في الكتابة ليس خطاء في الكلام
لان المكتوب عبارة عن النقوش الدالة على الملفوظ
وهو ليس بملفوظ فكيف يصح قوله عن الخلل في كلام
العرب كتابة قلنا الخطاء في اللفظ كما يتناول من جانب
اللفظ كذلك يتناول من جانب الكتابة ايضا فان
يقع الخطاء في اللفظ من جهة الخطاء في الكتابة فلما كان الخطاء
في ذلك مؤديا بالآخرة الى الخطاء في اللفظ جعله من
اقسامه تنبيها على ان الخطاء في اللفظ قسمان قسم
يتناول من جانب اللفظ فقط وقسم يتناول من جانب
الكتابة والذي يؤيد هذا المتحقق ان القوم كثيرا ما يقولون الخط
والكتابة بتصوير اللفظ بحروف هجائه فالخطاء في التصوير
يفضي الى الخطاء في اللفظ الذي هو المصور، والقوم
يصرحون بان الدال على نوع وجود وتحقق في محل الدال على
ان كل شيء في الوجود اربع مراتب الاول حقيقته

ثم تقسم والثمانية شاملة في الذهني والثالث اللفظ الدال
على المثال الذهني والموجود الخارجي المرتبة الكتابية الدالة
على اللفظ وهذا ما قالوا ان لكل شيء اربع وجودات
وجود في الاعيان ووجوده في الاذهان ووجوده في العبارة
ووجوده في الكتابة الاان الاولين من هذه الاربع لا ينطبق
عليها التبدل والتغير بتبدل الملل والدول ولما كان
كل من الاخيرين مختلفا متبدلا باختلاف الامم لان
اللغات مختلفة كذا الخطوط وكان الخط العربي فيما كان للفظ
العربي نوع اختلاف اذ قد ثبت في اللفظ ما لا
يثبت في الكتابة وبالعكس وكان خط اللغة العربية
ام المهمات لا جرم دونوا علم الخط لاجل ان يضبطوا على اللغة
العربية ولما كان المقصد من تدوينه كما فظة اللغة العربية
كان قضية المناسبة قاضية بكون علم الخط من اجزاء علم
الادب فلا جرم اخذوه جارانه واقتفى اثرهم المحقق
اشره لانه اولى الترتيب التحقيق والسبب بالاعتبار
هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ويكشف عن وجه محذورات
الشام [illegible] من حيث جواهرها ومداركها فعلم اللغة
قد اشتبه هذا المقام على كثير من الاقوام انا نحرر
في هذا الكتاب حتى زعموا ان المراد اعتبار الجوهر

والمادة مع الهيئة وفي نظر الحرف الهيئة فقط ووجه الشبهة
الباعثة لهم على ذلك انه كيف يكون نظر اللغة مقصورا
على الجوهر والمادة فقط وكم نجد كثيرا من الالفاظ المشتركة
في ذلك غير مشاركة في اصل المعنى مثلا كم وملك وكلم
الفاظ ثلثة والحروف الاصول مشتركة بين الكل ولا
تشارك في المعنى وعلى هذا القياس ضرب وربض وضبر
ورصن وامثال ذلك اكثر من ان يحصى وهذه شبهتهم
الداعية على استبهام في هذا المقام وكم بعد ان ربه بتحقيق
هذا المرام حتى تحقيقه على وجه يضمحل شبهتهم هذه فنقول
اعلم ان الالفاظ على كثرتها تنحصر في ثلثة اقسام القسم
الاول الالفاظ التي لم ير د في الاستعمال لفظ لكونها
في اصل معناها اثنا في اللفظ الذي ورد في الاستعمال
لفظ كتف فضاعدا اشتراكه في الحروف الاصول في الكل
او في الاكثر القسم الثالث ان يكون اللفظان فضاعدا
متحدي المعنى من غير مشاركة في الحروف الاصول اصلا
ولا شبهة في هذه الاقسام الا في القسم الثاني فظهر
ان الثالث من قبيل الترادف والاول ليس بمحل
للشبهة بقي الكلام في القسم الثاني فنقول تحرير الكلام فيه
اولا ثم نورد ما يتعلق بالتعميم الاخير ثانيا فنقول

التشارك في الحروف الاصول على ثلثة اقسام اذ التشارك في الكل
او في الاكثر او في الاقل وهي فان كان الترتيب محفوظا فهو
الاشتقاق الصغير المعتبر في علم الحرف وان لم يكن الترتيب
محفوظا فان كان التشارك في الكل فهو الاشتقاق الكبير
كجذب وجبذ وان كان التشارك في الاكثر فهو الاشتقاق
الاكبر كنعق ونهق واما التشارك في الاقل فمما لا عبرة به
في اقسام الاشتقاقات نص عليه الامام ابو الفتح ابن
جني ثم انهم قد صرحوا بان المعتبر في الاشتقاق الاكبر
هو تناسب الحروف مع التشارك في الاكثر وايضا
قد صرحوا بان المشتق باي نوع من انواع الاشتقاق
لابد له من التشارك في المعنى على ما هو قانون الاشتقاق و
منها نكتة وهي انه قد لا يشمل المشتق على تمام حروف
المشتق منه في الاشتقاق الصغير فان الخروج والادخال
والتبدل يشمل على حروف ليس فيما اشتق منه وهو
ولهذه النكتة ترى القوم يقولون اسم الفاعل كضارب
مشتق من ضرب فاضتا سوا صيغة الماضي محافظا لاشتراك
الحروف بحسب الظاهر وان كان مرادهم انه مشتق من مصدره
من حيث المعنى فتنبه فانك اذا تاملت هذه المقامات
فاعلم ان التشارك في المعنى في الاشتقاق لا يجب ان

يكون

يكون المعنى المشترك بينهما داخلا في مفهوم كل منهما وجزءا من
مدلوليهما بل قد يكون داخلا وجزاء كما في الاشتقاق
الصغير وقد لا يكون كذلك كما في غيره والتحقيق
ههنا على ما مر حوالة ان الواضع قد يتصور معنى كليا وهو
الذي يوجد في الفاظ متعددة كمعنى الضرب مثلا في ضرب
وقد يتصور معنى جزئيا وهو الذي لا يوجد الا في لفظ واحد و
في الفاظ متراوفة وهذا هو المراد بالكلي والجزئي في هذا
المقام اما الاول فتحقيقه انه يلاحظ معنى كليا ويضع
بازائه طائفة من الحروف بمعنى انه يعتبر في مقابلة هذا
المعنى نفس جوهر هذه الحروف في الفاظ متعددة مخصوصة
على نسق واحد بان يكون هذه الحروف موجودة في الكل
على نمط واحد وهيئة واحدة بان يكون الترتيب معتبرا
في الكل وهو الاشتقاق الصغير المعتبر في علم الحرف
قد تتفق في اثنى عشر الف لفظ يوجد هذه الحروف في الفاظ متعددة
لا على نسق واحد بل على طرق مختلفة وفي صيغ متفاوتة
كما في غير الاشتقاق الصغير فعلى التقدير الاول معنى
الاشتراك في المعنى انه يأخذ ذلك المعنى ويعتبره
لفظا معينا وصيغة مخصوصة ثم يجعل صيغة الحروف بازائه
ويعتبر معه لفظا معينا ويعتبر معه زيادة الحروف وهلم جرا

الى ان يتم فروع الغرب مثلا واحاصل ان المعنى المشترك اعني
المشترك من مفهوم الكل والداخل فيه كما كان هذا المعنى الغرب
مثلا اذا اعتبر مع الزيادة وهي زمان الماضي فهو ذهب الى الغرب
فروعه وكمعنى الرجل وهو ذكر من بني آدم مع زيادة مثله في
المثنى والمجموع وكذا المصغر والمنسوب وعلى التقدير الثاني
مع الاشتراك ان يعتبر الواضع هذا المعنى في تلك الصيغة
لا بان يكون هذا المعنى جزءا من مفهوم كل من هذه الصيغ و
داخلا في مفهومه لكن بان يكون وضعه بمعناه بلاحظة هذا
المعنى يعني بان هذا المعنى متحقق في محل اللفظ فهذا المعنى
موجود فيها ايضا في نظر الواضع الا انه غير داخل في
مفهوم هذا اللفظ بل هو خارج لازم اي لازم ينتظر
الواضع وفي اعتباره وهذا ما يقال في هذا المقام ان المعنى
فيها عارض لا انه جزء داخل مثلا كل لام موضوع بنظر
الواضع لمعنى الاثنين وهذا المعنى موجود في كلم وكلكم وكلك
وكلكما وكلتا وكذلك وكذا الحال في رجل ورجلان
فان المعنى المشترك بينهما التثنية وبينهما بان
من رجل شيء اورجلان اثنين فيه لا محالة وكذا الحال
في كلم وكلكم فيما اصدهما الحلال في العرض وفي الاخر
في الجدار ولست ارى قول هذا من عند نفسي بل القوم

يقرضون بذلك ويشددون النكير على من زعم ان نظر اللغة
على الجوهر والهيئة جميعا كما قال صاحب الكشاف اشتقاق
البرج من التبرج لظهوره ولا يخفى ان مدلول البرج هو
الشيء العظيم في الخارج والظهور وصف له لا داخل في مفهومه
فكما قال اشتقاق الاسم وذكر في الفايق الجني مشتق من
الاجتناء لاجتنائهم ثمر العيون وبالجملة فمن تتبع كتب
اللغة وتصفح كلام الثقات في ذلك يتيقن ان ما
ذكرناه كان على علم في الوضوح والاشتهار فان قيل
جميع ذلك حسن الا ان في القسم الاول اعني الاشتقاق
الصغير اشكالا ظاهرا وهو ان المعتبر هناك اما الجوهر
فقط واما الجوهر مع الهيئة فان كان الاول لزم ان يكون
ريفي مثل ضرب بل مثل فروع الضرب ومعلوم ان الامر
ليس كذلك وان كان الثاني لزم الوقوع فيما انت
بصدد الفرار عنه قلنا قد بينا في اثناء التقرير على ما يدفع
هذا السؤال الا ان هذا حديث اجمالي وتفصيله ان
هذه الطايفة من الحروف اعني التي وضعها الواضع و
عتبرها بازاء معنى معين اما ان توجد في لفظ مخصوص فقط
او يوجد في الفاظ متعددة وضع متكثرة اما القسم الاول
فتحقيقه ان هذه الحروف وان اعتبرها في مقابلة ذلك

المعنى الا انها ما لم يوجد في محال متعددة لم تخصر العبرة فيما وجد
فاقط عن درجة الاعتبار فان قيل ينبغي ان يعتبر
المقتضى ايضا قياسا على الموجود اذ الوضع قد يتحقق من
الواضع لان نظره على الجوهر والمادة وقد يتحقق تعيين
ذلك فان كان للهيئة مدخل عاد الاشكال والا فالوضع
متحقق مثلا الفرس جاء بمعنى معلم ينبغي ان يكون
الفرس ايضا كذا بناء على هذا المعنى لان نظر الواضع مقصور
على الامور المحققة دون المتوهمة وتحقيق ذلك على
وجعلوا به انهم لما تتبعوا كلام العرب وجدوا فيه الفاظا
مشتركة في معنى ذاتي او عرضي ولهذه النكتة سمي بعض
المحققين هذه الحركة بحركة التوهم وتبعه ذلك ما قال
الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل من ان
العلل النحوية والصرفية كلها لا يشترط فيها الطرد دون
العكس لانها في الحقيقة مناسبات لما ورد في لغة العرب
وغايته الاستقراء لانهم فاعلة في الحقيقة هو الاستقراء فيها
ايضا نحن وان علمنا ان نظر اللغة على الجوهر والمادة
فقط بحركة التوهم الا ان نظره مقصور على ما ورد
في الاستعمال فما لم يرد فلا يبقى فيه القياس بل
يحتاج الى السماع واما القسم الثاني فهو ان يوجد

في حروف دائرة في تصاريفها متفاوتة
بالاصول وتتماثل في حقائقها على ما
انها متشركة ص

تلك الحروف في الفاظ متعددة فهو ينحصر في قسمين احدهما
ما يكون الترتيب فيه محفوظا وهو الاشتقاق الصغير
وثانيهما ما لا يكون الترتيب محفوظا فيه ونظر اللغة ينبغي
ان يكون عاما شاملا للاقسام باسرها فاعتبار الجوهر و
المادة في صورة الاشتقاق الصغير وثانيهما ما لا يكون
الاعتبار الهيئة مع الجوهر والمادة بل لانه من افراد ذلك
الكلي ومندرج تحته وكيف لا وضع الواضع لما اعتبر مجرد
المادة والجوهر في صورة عدم التركيب ففي تلك
الصورة اعتبارهما اولى واحرى على ما لا يخفى واما
ذكرناه من انه يلزم ان يكون ريض مثل ضرب بل مثل
خروع الضرب فجوابه انه ان ورد وريض فهو معتبر
وداخل في الاشتقاق الكبير فله اعتبار مثله وان لم
يرد فلا عبرة به كما ذكرنا من ان نظر اللغة على
المستعملات دون المتوهمات فظهر بهذا التحقيق ان نظر اللغة
على الجوهر والمادة فقط واياك البتة وان ما زعموا
من ان المراد ان الجوهر والمادة مع الهيئة معتبر في
نظر اللغة منشاؤه انهم لم يقفوا على كلام القوم ولم
يطلعوا على محصل مرادهم وكيف لا وهم لم يتعرضوا احد
لهذا القيد اصلا وكيف يتصور ترك مثل هذا القيد

الذى هو مهم جدا فى جميع الأئية وكيف يتصور ايضا تبرك التنبيه
على مثله فان قيل فى جميع ذلك جميعه الا ان قضية المناسبة
قاضية بان يسمى الاشتقاق الصغير اشتقاقا كبيرا فان
الاكمل فى الاشتقاق والاظهر فيه هو الصغير وبعده الكبير
وبعده الاكبر فتسمية الاقل بالاكبر اجدر والثانى بالكبير
اولى والثالث بالاصغر فلاى مناسبة وقعت
هذه المناسبة على هذا النمط قلنا الاشتقاق الصغير
فرع من اصل يدور فى تصاريفه حروف اى اصول
ولا يخفى ان الاصل المشتمل بالبسيط ايسر واسهل فكان
كان المأخوذ اكثر كان اخذه اصعب واعسر فالاكبرية
منها على الاحط رتبة فان قلت فلم صار الا
شتقاق الصغير معتبرا فى علم الحرف دون اخويه
قلت التشريف بان المعتبر فى الحرف هو الهيئة ولما
كانت الهيئة مرعية فى هذا القسم دون اخويه كان
هو جديرا بان يعتبر فى مقاصد العلم دونهما ولما ان
الاشتقاق جزء من الحرف او علم برأسه فيشتمل
عليهما هو الحق فى ذلك اذا زقصت النوبة
اليه قوله اى فى حيث صورتها وهيئتها اراد
بالصورة والهيئة الحالة العارضة على المفرد فان قيل

ينتقض بعض الحالات العارضة للكلمة باعتبار التركيب كالادغام
فى قولهم اما اضرب بعدك وكالتقاء الساكنين فى اضرب
الرجل مثلا وكالوقف مثلا فى بعض الاحيان فان جميع ذلك
من الحرف مع ان اللفظ لا يشملها قلنا الهيئة والحالة العارضة
للمفرد اعم من ان يكون طريانها باعتبار التركيب او باعتبار
الافراد فقط ويرد عليه ان يصدق الحد الاتى على اعراب
الكلمة لانه يصدق عليه انه هيئة وحالة طارية للكلمة باعتبار
التركيب مع انه من علم النحو اللهم الا ان يقال ان هذا تقسيم
لا تعريف فلا باس بتبرك فيه هو مقصود اى من حيث انها
التى اى ليست باعراب ولا بناء الا انه تركه اعتمادا على
شهرة ان الحرف باحث عن احوال الابنية التى
ليست باعراب ولا بناء فلا ينقض الا ان هذا التوجيه
ايضا مشكل من جهة انه يلزم ان ينتقض ح بالاشتقاق
لان الانتساب يصدق عليه انه حالة طارية للكلمة و
ليست باعراب ولا بناء لا يقال المراد الهيئة المسموعة
والحالة المفهومة من نفس الكلمة والانتساب ليست بهذه
المثابة لانا نقول فينتقض بالهيئة الطارية باعتبار التركيب
اذا كانت مسموعة مفهومة من نفس الكلمة قوله
او من حيث الخ يرد عليه انه ينتقض ح بالكلمات المعتلة

قوله ... التنبيه ... الاحيان ... الوقف ... الادغام ... التركيب ... الانتساب ... الاشتقاق ... الحرف ... الهيئة ... الحالة ... الكلمة ... النحو ... التقسيم ... التعريف ... الابنية ... الاعراب ... البناء ... التركيب ... الانتساب ... الكلمة ... الاعراب ... البناء ... الهيئة ... الحالة ... الكلمة ... الانتساب ... الكلمة ... الهيئة ... الحالة ... التركيب ... الكلمة ... الكلمة ... الكلمات

عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال وجوه اصله أجوه مثلا وقال
اصله قول ونحو ذلك فان فيه انتساب هذه الكلمات
الى الكلم اصالة وفرعية مع انه من الحرف بلا شبهة لانه
لا يسمى مثله استقاقا فان قيل مراده انتساب الكلمة
المستقلة الموجودة في الاستعمال الى اخرى كذلك قلنا فينتقض
بنحو الميت فان اصله للات مع ان الاصل ايضا
موجود في الاستعمال على ما مر جوابه وعليه قوله فليحلل الذي
عليه الحق وانما ان الاستقاق جزء من الحرف حتى قال
اعلمهم الاستقاق جزء من الحرف بلا شبهة الا ان
الشارح المحقق رح خالفهم في ذلك وجعله علما برأسه
وسنده في ذلك امور الاول كلام الزمخشري
في قسطاس العروض وهو هذا التقسيم الذي نقله منها عنه
فانه جعله فنا جزاء من علم الادب وجعل الحرف جزء
على حدة وجعل موضوع كل منهما شيئا واحدا واعتبر
التغاير بالحيثية ولا يخفى انه يجوز ان يكون امر واحد موضوعا
لعلوم متعددة ويكون التغاير والاختلاف باختلاف
الحيثية على ما تقرر في مباحث الموضوع الثاني ما في عبارته
المتقدمة في اوايل بحث الانجاز قال وكانه تنبيه على ما عليه
ابنه على الاستقاق والحرف الثالث عبارة المحكم

اد علم برأسه ففيه كلام فالجمهور على انه
جزء من الصرف ص

في الخاتمة

كما سيجيء المعاصف الحرفية كما ذهب اليه القوم واختاره
الجمهور جاز له ذلك ومن اصطلح وعرف الحرف بنوع تمايز
عنه وجعل الموضوع ممتازا بالكيفية المعتبرة في موضوعات العلوم
فلا كلام عليه فان لكل احد ان يصطلح على ما يشاء واما التقسيم
الذي ذكره فجاز رده فبعد تسليم كونه منحصرا في كونه علما برأسه
غير مندرج في الحرف ينبغي ان يحمل على ان الامر كذلك عنده
لانه ثقة في اللغة والعربية وهو صاحب مذهب في هذا
الباب فله ان يصطلح على ما يريد ما لاح له من دليل فقاتله
الارواح ان يكون علم الاشتقاق او اخلافيا كما سيجيء
المسائل الخلافية فلا يضر المخطئة الجمهور بكلام صدر عنه فان كونه
علما برأسه عنده لا يوجب فساد قول الجمهور وهذا ظاهر واما
المفه فالحق ان الاشتقاق عندهم جزء النتيجة لان توقيفه للحرف
شامل وتدوينه للحرف جامع واما العبارة فان المشتقات
على وكيره مع وكسر الحرف على حدة فيحتمل كل منها ان يكون لنكتة
له في ذلك كما انه يعد البيان تارة في الكتاب وتعلمه شعبة
وتارة يعد علما على حده وذكر كل منها توقيفا ما نعم
اندراج الآخر تحت قلة تحت كل لفظ مرة وفي ضمن كل كلمة
نكتة وحكمة وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون كلام الزمخشري محمولا
على انه عد الاشتقاق الذي هو شعبة من الحرف علما

وبهذا الاعتبار

على حدة

على حدة وجزءا من علم الادب لقوة امره وكثرة مباحثه واتساع
الامر على الاشتقاق باقواعد الثلثة واما القول بان الاشتقاق
ممتاز بنوع خصوصية فليس شيء لان كلا من اجزاء الحرف
كمباحث الاعلال والادغام والابدال وكذا ذلك
ممتاز بنوع خصوصية وكيف لا يكون كذلك وانه جزء منه
واعترض عليه على انه قد ذكرنا ان فيه اختلالا ما على ان هذا
التقسيم ليس مذكورا في قسطاس العروض فقد رأينا ما كتبوا
على حاشيته في بعض النسخ وما وجدناه مسطورا في متنه
فليتامل قوله كيفية الافادة تنبيه على ان الملحوظ في
الكتاب انما هو الافادة على ما شعرت به تعريف العلم باعتبار
الخواص والافادة في تعريفه وفي البيان كيفية تلك الافادة
فادة وسيجيء لهذا الكلام زيادة بيان وهناك نظهر ثمرة
قوله فعلم الخط انما عده من اجزاء علم الادب لان
الغرض من تدوينه الحافظة على اللغة العربية وقد فصلنا ذلك
فيما سبق تفصيلا وحققناه هناك تحقيقا فلا نعيده وانما جعل
البحث فيه متعلقا بنفس الكتابة لما ذكرنا من ان
الخط عبارة عن تصوير اللفظ بحروف الهجاء ولا معنى للتصوير
الا ان يبرز هناك فتوقف تدل عليه قوله بتوفي الشيء
الغرض القطع والتوفي الشيء سعوه به لانه قطع قطعا في الصحاح

هذا تقسيم الاشتقاق الى ما ذكر

جعل الاشتقاق علما برأسه مع انه لا يخرج عن كونه جزءا من علم الادب فلا يخلو عن تكلف

قرضته الشيء اقرضه بالكسر قرضا قطعته قال الله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال اى تقطعهم وتتركهم عن شمالها والقرض ايضا قول الشعر خاصة يقال قرضت الشعر قرضه اذا قلته والشعر قريض وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة لانه قال فى اول كتابه علم الادب عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع انواع الخطاء فى العربية لفظا ومعنى خطابا واستدلالا فعلم الاستدلال عنده علم يحترز به عن الخطاء فى الافكار وقال بعد فراغه من لطايف قيل يا ارض ابلعى ان باب الحد جزء من علم البلاغة وكذا باب الاستدلال لانه جزء منه وقال فى آخر القسم الثالث وجعل انتصب الافادة علم المعانى والبيان ان لاقتضى بشئ هو جملته وقال فى اول التكملة الكلام فى تكملة علم المعانى هذا كلامه الا انه لم يتعرض للبيان لم لكونه شعبة من المعانى وفى قوله زعم تنبيه على ضعفه وبنى الشارح المحقق على ضعفه بوجهين الاول ان علم الاستدلال ليس مختصا بلغة العرب اذ لا ريب ان ليس مدلولها لمفردتها فقط من العربية تعسف والاول منقوض بعلم الشعر فانه ايضا غير مختص بلغة العرب والثانى منقوض بعلم النثر والمكافرات والتواريخ فقوله بنى حرانه فى قوله الا انه وقوله كما قال معترضة اى لانه مبنى عليه على الخط الذى قاله المصنف واعتبره اى كاين كقوله او كما قاله والغرض منه ليس

التنبيه

التشبيه بل المفهم منه التنبيه على طريقه والاشارة الى مقوله قوله فى قرن بفتح القاف والراء فى الصحاح القرن بتحريك الراء حبل يقرن به البعيران قوله مطاعن فى القرآن المطاعن جمع طعن كمحاسن جمع حسن على خلاف القياس قوله ما ذكر قبلها اى ههنا او فى المتن لان ترتيبه ايضا على هذا النمط وكذا فى قوله ما تأخر ذكره عنها قوله ثم انه اى عين فى صدر كتابه كلامه فى اقسام كتابه حيث قال ههنا كان القسم الاول فى علم الحرف القسم الثانى فى علم البيان القسم الثالث فى علمى المعانى والبيان ثم بسط كلامه فى ذكر النكتة فى ترك التعيين لعقد التضمن يدل على ان الاصل ايجاز على مقتضى الظاهر ان يقول اما القسم الاول من الكتاب ففى علم الحرف الا انه عدل تفننا وبهذا اندفع الشارح ايضا حيث قال يعنى انه ذكر ههنا كلمة انما ولم يعين انه فى علم الحرف لتوجه العهد بالتعيين ولما كان هذا امرا فاسدا اذ التعيين ههنا يؤدى الى تفصيل المفصل ونبه الشارح لفساده استند هذا الكلام الى الغير وفوض الامر اليه فقال فى حاشيته هكذا قيل وليس بصواب فان قلت يمكن قطع النظر عن هذه النكتة كيف ستعلم ذلك والى التفصيل المجمل التبعة وهذا ليس بهذه المثابة قلت ذكر الاشتمال

تفصيل لمجمل متقدم من تعيين الاقسام فهذا مجمل الكلام والوجه في
وتنهما نظر وهو ان القول بان هذا غير صواب اذ المقتضى
اعم من الموجب والمرجح وان كان الموجب ظاهرا تركه
ظاهر فتفطن بالذكر المرجح وهذا لا يوجب بطلانه فافهم فان
فيه دقة قوله لبعد العهد يشير وعليه ان هذه النكتة منافية للنكتة
التي اعتبرها في ترك الاضافة لان كون نهارا قسمين واضحا
جليا فلا يحتاج بعد العهد اللهم الا ان يقال الاصل في القيود
الذكر خصوصا فيما هو منطنة للغفلة وهو بعد العهد فاذا ترك
افتقر الى عذر والتوضيح والوعاء يصلح له فتدبر قوله لبعد
العهد معناه انه محل الغفلة وان لم يصلح بالفعل وفيها مباحث
اخر شريفة ذكرناها في حواشي شرح المفتاح للعلامة التفتازاني
قوله وحيث كان كلمة حيث تدل على المكان لانه ظرف
من ظروف الاماكن بمنزلة حين في الازمنة وهو اسم مبني
وانما حرك آخره لالتقاء الساكنين وبني على الضم تشبيها له
بالغايات ولا يجيء الا مضافة الى الجملة كقولك اقوم حيث
يقوم زيد ولا تقول حيث زيد ونقول حيث تكون اكون
وفي الكتب مبنيها على الفتح استثقالا للكسرة مع الياء وهو من
الظروف التي لا يجازى بها الا مع ما تقول حيثما تجلس اجلس اي
اينما كنت اذكرك القوم وقد يستعار لفظ حيث بجهة الشيء و

اعتبار كما يقال الوجود في حيث هو موجود اي في جهة الحقيقة و
بهذا الاعتبار وبالجملة فلفظ حيث ههنا ليس في محله الا ان
ولا معنى اما معنى فظاهر بل حقه ان يقول حين كان وامكان فلان
الى آخر ان العامل فيه ما تقدم من قوله فعدله في الكتاب وما
بعد الفاء لا يعمل فيما قبله فلا معنى لادخال الفاء وعامله اللهم الا ان
يجعل حيث بمعنى اين والمعنى يجيء للمكان بطريق التشبيه
تقول اين تجلس اجلس وقد جاء عن ابن مسعود في قوله تو
ولا يفلح الساحر حيث اتى اين اتى فظهر وجه ايراده
الفاء لانه بمنزلة الجزاء اي ان جعل اللام للعهد فكذا ولولا
الفاء ههنا لتعلقنا في دفع المحذور الاول ان كلمة حيث ههنا
للزمان فان جاز الرد بنا على مذهب الاخفش وقد فصلنا
ذلك في سائر مصنفاتنا فتركناه ههنا لانه يورث
تطويلا قوله صفة مؤكدة لح يريد انه مؤكدة سواء
كانت حالا او صفة لانه معلوم من الكلام قال الشارح
المحقق صاحب الصفت والحال متقاربان وتباينا وتدانيا
لاطلاق والتقييد اذا كانت الحال مقيدة فالحال المؤ
كدة على قياس الصفة المؤكدة ما يكون معناه موجودا من
ذي الحال سواء كانت عين جملة فعليه كقولك تو
انزلناه فرآنا عربيا او اسمية كقولك هو الحق بينا

وكونها عقيب اسمية عندها من اسمين لا عامل فيها شرط
لوجوب حذف عاملها وما يحال من ان الجملة اذا وقعت
بعد الجملة الاسمية وجب ان يكون طرفاها اسمين جامدين
فهو من المحمود على الامثلة المشهورة هذا كلامه وقوله في
تفسير الحال المذكرة ما يكون معناها مفهوما من في الحال نحو
كما ينبغي لان الحال المذكرة على ما صرحوا به في كتب القوم
اعم من ان يكون معناها مفهوما من في الحال كما مر او من
العامل كقوله تولوا مدبرين ولا تفسدوا في الارض مصلحين
وقد لوحوا معرضون الى غير ذلك وقد حققنا ذلك
في شرح لباب الاعراب فجزم به هذا ايضا بذلك انما هو
من الجمهور على الامثلة المشهورة فافهم قوله على
القول بجواز حذف الفصول مع بقض صلته القول بذلك
كوقتي رجوع والبصرية باجمعهم ينكرونه ولذا قال بالجواز
قوله عند من يجوزه جوزه جماعة من النحاة وجعلوا
العامل انشاب الخبر الى المبتدا فانه معنى فعلي قابل
للتقييد انما قصد بذلك تقييد كذا ذكره الشارح
المحقق بها ويرد عليه انه قد صرح بعض النحاة بان ناصب الحال
في مثل هذه الصورة لا زم لان مثل هذا العامل ضعيف
لا ينعقد عقد عليه الا بعد انعقاد ركني الكلام فتقبل

ذلك

ذلك ليس له تعلق العامل في الحال وحده الجملة وان كانت معمولة
الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات والاستعمال
بما عد الشارح المحقق بها لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد
صرحوا بان جزاء في قراءة النصب حال من المبتدا وهو
الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص فيما
ذكرنا بخلاف الاية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من
ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم ولقد شيد نارها فانه في سائر
مصنفاتنا من اراد تحقيقه فعليه بالمراجعة اليها قوله
اذ لا مانع منها الخ يعني ان الفاء هنا كما مر من ان يجعل
من الكتاب حالا من المستتر في مستقل ولا مانع في القسمين
الآخرين كذا ذكره الشارح المحقق بها وفيه اشكال لان
القوم قد صرحوا بان فاء جواب اما يجعل ما بعدها فيما قبلها ولا
خلاف في ذلك لتصريحهم بان قولنا اما اليوم فانا خارج
عامل الظرف فيه يجوز ان يكون خارج ويجوز ان يكون انا
انما الخلاف فيما اذا وقع بعد انا، ان كنت لهم اما زيدا فانا ضارب
فالجمهور منعوه، وجوزه سيبويه وهو ظاهر قول ابا الاسود ابا بضمه ر
اما بادي بدء، فانا احمد الله بان بادي بضم حال من المستكن
في الصفة عاملها احمد وما نحن فيه اعني قوله واما العلم
الاول من الكتاب فمشتمل على ثلثة فصول لبسط كذلك لانتفاء

كلمة ان ونحوه هنا مع ان ذلك ايضا جائز فتامل فان قيل
قد تقرر انه يمتنع ان يتقدم شئ من اجزاء الجزاء عليها فما عدا
ومن هنا تراهم يعبرون بامتناع ان يقال ان زيدا طعامك فلا
يأكل فصحح التعليل بكون الواو بمعنى او بمعنى انه يمتنع تقدم شئ من
مضاعدا من اجزاء الجزاء عليه فكان الامتناع انما هو في غير
الظرف واما الامتناع في الظروف فمدوم وفي كلام القوم
تنبيه على ذلك علمه من علمه وجهله من جهله قوله واللفظ
الكاف والبيان ذكر العلاقة التفاتا لانه سيأتي في قوله في علمي
البيانة والكاف وجهان احدهما ان العلم هو المضاف اليه
وقولهم علم الكاف كشجرة الاراك وثانيهما ان العلم علم الكاف
وعلم البيان الا انه حذف الجزء الاول واقتصر على الثاني
على ما حرر به صاحب الكشاف في شهر رمضان الا
ان الشارح المحقق اختار الوجه الاول وسكت عن
الثاني لانه اظهر وعن التكليف ابعد قوله في بيان ما
اشارة الى ان العبارة المخصوصة هي بيان تلك المعلومات
لا في بيان الادراكات المتعلقة بتلك المعلومات فهي
اما ان يجعل لفظ علمي بمعنى معلومي او يقدر بها مضاف اي
في معلومات علمي الكاف والبيانة قوله فيكون بيانا له اشارة
الى دفع الاشكال المشهور عنها وتقريره ان القسم

الثالث عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة المسوقة
لمعاني المخصوصة وعلم المعاني والبيان عبارة عن معاني تلك
العبارات فيلزم ان يكون المعنى ظرفا للالفاظ وهو خلاف
المشهور اذ المشهور ان الالفاظ قوالب واوعية للمعاني
وحاصل جوابه على قانون تحرير الشارح المحقق هو ان الظرف
هو بيان معاني تلك الالفاظ لا نفس المعاني فلا يكون
المعاني ظروفا للالفاظ هذا مقصد على وفق ما يشعر به لفظ وكلامه
وفيه نظر اذ البيان الذي فرض ظرفيته ان اريد به المعنى المصدري
فهو وصف قايم بالمتكلم فلزم ان يكون المعنى ظرفا للفظ
وان اريد به الالفاظ والعبارات لزم ان يكون اللفظ
ظرفا للفظ وكلاهما فاسد لو قدر باعتبار الحقيقة مشترك
والجواز باعتبار التجوز كذلك فالصواب انه يترك هذا
المقدمات ويقال انه بجعل هذه المعاني ظروفا لتلك الالفاظ على
قوة ظهورها منها ظهور المحيط بالنسبة الى المحاط وانها
سابقة على الالفاظ واصلة الى الافهام قبل تمامها على ما
اشار اليه المعم في تفسير خواص التراكيب كما ان عكس
ذلك اعني حصول الالفاظ ظروفا للمعاني تنبيه على انها محيطة
احاطة الظروف بظروفاتها لا يريد المراد منها على نفسها
فلا ينقض الكلام الى ابهام غير المعم قلت مثل هذا يظهر ان ما ذكره

المحقق الاسيني ولا يخفى ما في جوع قوله طرفا اه يريد ان المخوط
في الظرفية انواد كل واحد من الجزئين لا المجموع الذي هو عين
الكل فلا يلزم كون الشئ ظرفا لنفسه قوله لوجود
بمعنى الاختصاص اه يريد ان المقدمة مخصوصة بالكل الفصلي
فلا اشكال قوله واحد عند اه لانه قال في علم الاستدلال
احد عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل عبارة عن
توصيف الشئ بجميع اجزائه اد بلوازمه او بما يتركب منهما
توصيفا جامعا مانعا والغرض في هذا الكلام التنبيه على ان احد
العلمين بالحقيقة رسم لانه قد ذكر في كل منهما العلة الغائية
الخارجة عن العلم فلا يتوجه الاعتراض على المصنف بان الموعود
هو الحد وهذا رسم لاحد وسيجئ لهذا الكلام مزيد تحقيق
هناك قوله من حيث اه اعلم ان كل مصلحة يترتب
على فعل فهي من حيث انها نتيجة للفعل يسمى فائدة له ومن
حيث انها تعطف له يسمى غاية ومن حيث انها هط للفاعل
بالاقدام على الفعل يسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
للفاعل بالاقدام على الفعل يسمى علة غائية فالفائدة والغاية
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة
الغائية بالنسبة الى الفعل كذا ذكره الشارح المحقق به وغيره
فائدة جليلة قوله منجة للطالب اه اى بالتصوير و

التبيني وفي كلامه رد على من زعم ان فضل الحاشي وهم انه انما
اورد هما الم في المقدمة لانه يمتنع الشروع بدونهما فافاد
الشارح المحقق بهو ان هذا افادة الزيادة البصيرة للطالب
اى لم يورد هما لامتناع الشروع بدونهما بل لافادة زيادة
البصيرة وذلك لان الذي لابد منه للشروع في العلم هو تصوره
بوجه ما والتصديق بان له فائدة في الجملة واما تصوره بالحد و
التصديق بفائدته المخصوصة فمزيد ترغيب وزيادة تخصيص له
على الحد الاتي به وبهذا ينجلي انه لابد من التصديق بالفائدة
ليمكن الشروع ولا يكفي مجرد تصورها كما زعم الشارح الكاشي
قوله ومعاقدها اه يريد ان المعاقد جمع معقد والمقصد
موضع عقد الشئ اى موضع اجتماع اجزائه ومحل انضمامها
والمراد منها الموضوعات والمبادي اذ بها يرتبط المسائل
لاشتمالها عليها اما الموضوعات فلان الموضوع جهة الوحدة
الذاتية الضابطة للعلم اذ العلم عبارة عن الاجزاء المتكثرة
وباعتبار الموضوع يتحقق لها الوحدة التي لاجلها تلك
الكثرة في ضمنها وبهذا النكتة سموه موضوع العلم المرجوع موضوعات
مسائله اليه اما الاول فلان الموضوع منها هو نفسه او جزئي محمول
او جزء منه او عرض ذاتي له واما المبادي فهي ما يبتني العلم
عليها وهي قسمان الاول المبادي التصورية وهي حدود

الكلية المشتملة على العلم وهي الموضوع نفسه او جزئي
تحته او جزء منه او عرض ذاتي له الشارحة المبادي التصديقية
وهي مقدمات تؤلف منها قياسات العلم وهي تنقسم الى
بينة يجب قبولها وتسمى القضايا المتعارفة والواجب
قبولها كالضروريات الخمس التي هي المبادي على الاطلاق لانها
ليست مسائل في علم اصلا وهي ان النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان والكل اعظم من الجزء والاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية والجسم الواحد في الآن
الواحد لا يكون في مكانين والجسم الواقع في الزمان لا يخلو
عن الحركة والسكون والى غير بينة يجب تسليمها كما تقرر
في موضعه قوله حتى عدت من اجزاء العلوم فقالوا الجزاء
العلوم ثلثة موضوعات ومبادي ومسائل والمراد ان
في ذلك تجوزا حيث نزلوا شدة الارتباط وكمال
الالتصاق منزلة الجزئية واعلم ان المسائل عبارة عن
القضايا التي تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها
بالبرهان وهي البرهنة في النفي قالوا وهي لا يكون الا كسبية
الا ان يكون ذو قبة كما في علم البلاغة فان كثيرا من
المسائل هناك يحال بيانها على الذوق كما يجيء قوله
كما يشعر به وجه الاشعار ان ضمير فيها للعلمين وليس ببعد

المعاقد

المعاقد الا المسائل فالكلام فيها كلام في العلمين فيكون المسائل
عين العلمين قوله القدمة الاخص الخ وانما اشارة الى المعهود
المذكور سابقا والمذكور سابقا هو المقدمة التي في بيان حد
العلمين والغرض فيها فحينئذ يكون تقدير الخبر بهذا الطريق
اي المقدمة التي في بيان حدهما والغرض فيها لفظ المسائل تحته
اللهم الا ان يعتبر فيه ضرب من التحمل فالقصد ان تقدير الخبر
نوعان آخران من المقدمة هذه قوله واراد بالتتبع الخ
يريد دفع اعتراض صاحب الايضاح على المصنف
اعترض عليه بان تعريفه بالتتبع غير صحيح لانه التتبع ليس
بعلم ولا صادق عليه وتقرير الجواب ان التتبع مجاز في
قليل وكثير السبب واراد بالمسبب اعني المعرفة
الحاصلة منه بقرينة ان المصنف ذكر في آخر القسم الثالث
واذ قد تحققت ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب
الكلام فان قيل كيف صح ذلك وقد تقرر في موضعه
ان المجاز باعتبار السببية اعني الذي ذكر فيه السبب
واريد به المسبب لا يلزم ان يكون المراد مسببة بعينه بل يكفي
جنسه بان يراد بالعلم مثلا جنس اثبات سواء
حصل بالمطر او غيره فعلى هذا يكون التتبع مجازا عن مطلق المعرفة
فلا يصح القول بخروج معرفة العرب قلنا نعم الا ان القرينة

قائمة على ان المراد المعرفة المخصوصة اذ قد ولت التقرينة
على انه مجاز فالعدول عن الحقيقة الى المجاز لا بد وان يكون
لنكتة فلما تأملنا في المقام وجدنا هذه النكتة صالحة لحمل الكلام
عليها فحملنا عليها وقد ناقش بان في ذلك جمعا بين
الحقيقة والمجاز وهذه المناقشة فاسدة اذ لا جمع بين
الحقيقة والمجاز وارادة المسبب المخصص ناشئة من
خصوصية العلاقة هذا وقوله المعرفة المسببة له اعني
في عبارة الشارح العلامة رح حيث تعدل التتبع المعرفة
اطلاق الاسم الملزوم على اللازم لاستلزام تتبع الشئ
معرفته ولا كذلك لان مبنى المجاز مطلقا على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وليس فيه ما يشعر بخصوصية العلاقة
وانما بنى القول بانه من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب
ولم يلتفت الى ما ذكره البعض من ان المراد بالتتبع ههنا
هو تتبع الذهن وهو الانتقال من حالة الى حالة و2 يكون
علما لان هذا فاسد اذ الاشكال بعد باق بحاله لانه على
تقدير صحته لا يصير علما لكون التتبع ليس بعلم كذلك
الفكر والانتقال ليس بعلم ومنهم من زاد ذوق الطعوم فقال
الكشاف محذوف اى معرفة تتبع ضواحي تراكيب
الكلام وذهب البعض الى ان المراد بالعلم الحاصل بالتتبع

وهذا

وهذا جيد لكنه يرجع حاصله الى ما اختاره الشيخ المحقق
وزبدة الشارح العلامة رح بيان هذا فاسد لان فيه اضمارا
كثيرا مع الاستغناء عنه وجوابه ان مراده ان هذا من
قبيل ذكر السبب وارادة المسبب كما ذكرنا في
المعرفة فلا اضمار فيه اصلا فضلا عن كونه كثيرا وقوله لا
يستتبه تنبيه على انه لا فرق لتشبيه المعرفة الحاصلة
في التتبع بالتتبع ثم التعبير عنها بطريق الاستعارة
التصريحية اولا بتشبيه بلفظ الفعل والاول ارفع فلذا عدل
قوله التنبيه على طريق العلم يريد ان هذا المجاز لكنه
ثانيا الاول الاشعار بطريق العلم اى بطريق تحصيله فافاد
ان طريقه التتبع والاستقراء وذلك لان كل علم يتحصل
بمتعلقه ويستحصل بطريقه ويحصل لغرض فنبه المصنف ههنا على
طريقه اولا بذكر التتبع وعلى المتعلق ثانيا بذكر الخواص
وعلى الغرض ثالثا بذكر الغرض تتميما للامر وتحصيلا للبصيرة
الثانية التنبيه على ان المطلب صعب الحصول لتوقفه
على التتبع والاستقراء المستدعي لمزيد الجد وكمال الاجتهاد
فلا بد للمحاسب فيه ان يشمر ذيله ويتنبه عن سنة الغفلة
والمسامحة النكتة ان الذي حاصلها الذي اراده الشيخ
عبد القاهر رح في دلايل الاعجاز واسرار البلاغة من ان

معرفة العرب العرباء لملكة الخواص لا تسمى علم العروض اصطلاحا
اذ العبرة انما هي للمعرفة الحاصلة من التتبع وهم ما كانوا عالمين
بذلك وان كانوا عارفين بالخواص لان هذه الاوضاع
والاصطلاحات قد دونت بعدهم الا يرى ان سليم الذوق
العارف بالاوزان لا يسمى عالما بعلم العروض وان كان
بهرباء من الخطأ في الموزون وقد اشار اليه بعض الفضلاء
في بيت فارسي بقوله من ندانم فاعلات فاعلات
شعر كويم عرضه مشتر از آب حيات قال ابن الاثير في
المثل السائر مبنى الامر على النظر وقضية العقل لانه
لو فرض استناد اول العلم الى الاستقراء والاخذ ممن
قبلهم فلا بد وان ينتهي الى اول مبتدع بمقتضى النظر
وقضية المناسبة بعد الوقوف على اسرار اللغة
والعربية ومعرفة الجيد من الردي وتمييز الخبيث من
الطيب ولا كذلك النحو فانه ماخوذ عن مشافهة
بمحض التقليد حتى لو علمت القضية بان سبب الفاعل
ورفع المفعول جاز ذلك ولا ينكره العقل ولا يستقبحه
الروية واما امر البلاغة والفصاحة فامر يدور على
مقتضى الفكر ويبتني على قضية العقل فلا وجه لوضع
اللغة في ذلك ولا افتقار له الى التوقيف فانا قاطعون

على ان اخراج الكلام بالفاظ حسنة يستلذها الاسماع
ولا يستكرهها الطباع ورعاية مقتضيات الاحوال و
محافظة الامور المناسبة امر في نفسه حسن مع قطع النظر
عن واضع اللغة حتى لو وقعت خلاف ذلك لما قلناها قوله
من اول الامر قيد به تنبيها على ان هذه الغاية وان
كانت حاصلة من قوله ليحترز بالوقوف عليها بالاخرة
الا ان المبادرة الى بيانها في اول الوهلة خير وهذا اوضح
لاخفاء فيه انما الخفاء في كيفية حصول هذه الغاية
في ذلك فوجه بعض الشارحين بان معرفة العرب
انما خرجت منه اذ الغرض مخصوص بالافعال الاختيارية
ولا يجري في الافعال السليقية الطبيعية ومعرفتهم طبيعية
فخرجت الطبيعية بالتعليل بهذا الغرض وزيفه الشارح
الكاشي رح بان هذا غلط منشاءه عدم التفرقة بين
الطبيعية بالمعنى المذكور في الحكمة وهي ما يكون مبداء
لافعال ذاتية في الاجسام من غير شعور كالقوة في الحجر
مثلا وبين الطبيعية بالمعنى المراد هنا وهي النطرة التي
جبلهم الله عليها في تمكنهم من ايراد التركيبات الفصيحة
من غير احتياج الى تعلم وفكر ثم قال ولعل هذا الزاعم
يزعم ان العرب صدرت الاشعار منهم بلا شعور واختيار

على ان

كهبوط الحجر في العلو مثلا هذا كلامه ولا يخفى فساده والحق ان التعليل
المعرفة التعليقية ليس شيء فالاولى ان يقال ان
الاحتراز عن الخطاء لا يتصور بالنسبة الى الله تعالى لانه منزه
عن ذلك فخرج ظاهرا والملائكة فعلمهم كمعرفة الوجب خارج
عن ذلك اذ التعليل بالعرض يشعر بانه لم يكن ثم حدث فان
قيل الحاجة الى العدول بالنسبة الى علم الله تعالى لان علمه
ليس معرفة لتعذر فلا يقال الله عارف فما معنى قوله و
فائدة المجاز الاشارة في اول الامر الى خروجه قلنا مراده
ان الجمع فائدة مخصوصة بالمجاز فلا يغير حصول البعض
في الحقيقة قوله وقوله في الافادة الخ ذكر الشارح
العلامة رح في توجيه هذا القيد كلامين احدهما ما يتعلق
بتوجيهه من جهة الوجب وثانيهما ما يتعلق بالكلمة
في اشتراط الافادة على الدلالة اما الاول فمحصله ان
قوله في الافادة انما تميز عن اضافة الخواص الى
التراكيب كما في قبيل خواص تراكيب الكلام افادة
او مفيدة واما حال عن المضاف اليه اي تراكيب الكلام
مفيدة والعامل المضاف اعني الخواص لكونه بمعنى الفعل
وهذا اعني وقوع الحال من المضاف اليه في مثل هذه
الصورة جائز على ما صرح به ابن المالك في شرح التسهيل

حيث قال وحق المجرور بالاضافة ان لا يكون صاحب
حال خبرا لانه مكمل للمضاف ولا يمنع منه موانع التنوين
فان كان المضاف بعض الفعل حسن جعل المضاف اليه
صاحب حال نحو عرفت قيام زيد سريعا وعجبت من
ركوب الفرس عريانا وعليه قوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا وهذا
اعني ما ذكره في توجيه ذلك جيد الا انه لا حاجة
اليه لان التقدم قد مر جواز ذلك اذا صح حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وجعلوا قوله تعالى
اتبع ملة ابراهيم حنيفا من هذا القبيل لانه صح اتبع ابراهيم
ولا يخفى ما في قيد من هذا القبيل لانه يصح ان يقال تتبع
تراكيب الكلام ليطلع على خواصها ومزاياها فيقتدى بها
ويجعل تلك التراكيب اسوة واما ما ذكره بعضهم فلو جعل
هذا الظرف حالا جاز فيه ثلثة اوجه كونه حالا من الخواص
وهو المضاف اليه الاول وكونه حالا من التراكيب وهو
المضاف اليه ثانيا وكونه حالا من الكلام وهو المضاف اليه
واختار الشارح المحقق رح من هذه الوجوه الوجه الاول
وجعل كونه وصفا له ايضا واختار الشارح العلامة الوجه
الثاني من هذه الوجوه ولم يجوز كونه وصفا واما الوجه
الثالث فلم يذكره احد والتحقيق فيها انه ان نظر الى

جانب اللفظ فجعله حالا من الخواص اظهر اذ المضاف اليه
اذا كان فاعلا للمضاف او مفعولا له جاز الحال عنه بلا شبهة
ولا اخفاء ح الى الثاني ويل وكذا ان نظر الى ان العمدة في الكلام
هو الكلام لا المضاف اليه وكذا سيرجع التفويط الواردة بعده
في الاعم الاغلب الى المضاف فجعله حالا من المضاف
وهو بهذه المثابة اولى فالمضاف اليه منها ثلثة واولها الخواص
فلو ولي كان مضافا اليه الا اذا اضاف بالنسبة الى
شيء واذا قد دلت القرينة على عدم رجوع هذا القيد
الى اول المضافات فمرجعه الى الاول بعده او الى
لا سيما وهو المتبادر الاصلي على ما يشهد له التأمل الصا
وان نظر الى جانب اللفظ اعني ملاحظة في الافادة
في الخواص كما اختاره الشارح العلامة رح من ان حال عن
التراكيب او الى تمييز ذلك عندك ان
ما تريد امثال ذلك مثلا اذا ضرب زيد عمرا صح
ههنا عبارتان وافادة فاريته الاول ومضروبيته الثاني
ولو قيل ضرب زيد في الضرب بمعنى انه ضارب صح ولو
قيل ومضروبه عمرو في الضرب بمعنى انه مضروب صح هذا
ايضا وعلى الظرفية في الصورتين وان كان على التشبيه
بالظرف الحقيقي من حيث الاحاطة الاان الاول اظهر

وفي

وفي الاستعمال اكثر واما ان جعل المفعول ظرفا او جعل الفاعل
كذلك اولى فما يتعلق بقصد المتكلم وكل وجهة هو موليها
فما ذهب اليه الشارح المحقق رح من قبيل العبارة الثانية
اذ لا شك ان الخواص مفادة فوقع الخواص في الافادة
معناه كونها مفادة الفاضل الكاشي رح لما لم يتم معناه
اشكل عليه الامر فاحتاج الى حذف كثير فقال هو
حال من الخواص والوقت محذوف اي في وقت الا
كما يقال هذا في دولة فلان اي وقت دولته ومتعلقه
محذوفة وتقدير خواص التراكيب حال كونها سابقة الى
الفهم في وقت الافادة فهي المفادة المستفادة من التراكيب
هذا كلامه وانت تعلم ان مبناه على انه لم يفهم معناه وما
ذهب اليه الشارح العلامة رح من قبيل العبارة الاولى
للقطع بان التراكيب مفيدة فوقوعها في الافادة
معناه كونها مفيدة الا ان في الظرفية استعارة بان
هذا الوصف اعني الافادة وصف التراكيب محيط
بها لا يخرج ظرف منها من طرف منه وهذا مبالغة لطيفة
وادعاء لكون الفاعل كانه محتاج من وصفه بل كانه مستتر
في وصفه ومتقرر به كما يقال رجل عدل وما ذهب الشارح
المحقق رح اوقع من جهة المعنى وادخل في قطع المسافة اذ

المعتبر

في الخواص كونها مفادة وان كان ذلك بافادة اللفظ اياها
فالحاصل ان علم المعاني هو تتبع الخواص المفادة في تراكيب البلغاء
فلو تدبرت فيه وجدت جعله وصفا راجعا الى التركيب
من جهة المعنى وأظهر في تأدية هذا المراد وارى ولهذا ذهب
الشارح المحقق ره الى تجويزه بل الى ترجيحه مع ان فيه ضعفا من
جهة العربية ولو تدبرت في ذلك وجدت كونه تمييزا راجعا الى التركيب
من كونه وصفا ولهذا رجح ره الشارح العلامة ره بل رجح وتعين رجحانه
ان التقدير حينئذ يتتبع خواص التراكيب كائنا في الافادة
او كائنة في الافادة اي خواصها من حيث الافادة ولما كان حال
المعنى في التمييز ذلك فسر العلامة تارة بتتبع جهة الافادة
واخرى بقوله افادته وطورا بقوله مفيدة والمقصد ان كلا من
ذلك مآل المعنى لا ان في بعضه منعا كما زعم الشارح المحقق
من كلا ثم اعترض عليه بان هذا غير صحيح اذ لم يثبت في لغة
العرب مجيء في بعض منى فلا يخفى ان الحق راجع الا انه قطعا اما اولا
فلما ذكرنا من انه بيان لحاصل المعنى واما ثانيا فلان كلا من
كلمة من وفي قد يجيء بعض الآخر على ما حرر به ومثلوا الاول بقوله ع
اذا نودي من يوم الجمعة ومثلوا الثاني بقوله وهل يحسن من
كان احدث اهله ثلاثين شهرا في ثلثة احوال اذ الاحوال
جمع حول والمعنى على ان هذا المدة من ثلاث سنين فافهم

والعجب

والعجب من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب كيف يتكلم على هذا
الكلام فان قيل لها شبهة قوية واردة وهي انه يلزم ان
لا يكون الحد ما نحن فيه جعل الظرف حالا من الخواص او وصفا
او حالا من التراكيب وذلك لانه يصدق على خواص التراكيب
التي يبحث عنها في علم البيان والنحو والصرف ونحوها انها خواص
التراكيب حال كون الخواص مفادة او حال كون التراكيب
مفيدة لان جميع تلك الخواص حاصلة في حال الافادة والا لما صح
اخذ حاصلة في حال الافادة بجوز ان يكون لاحقة للتراكيب من
جهة الافادة وبجوز ان يكون لاحقة لها من جهة اخرى وتفسير المعنى
في بيان فوائد القيود للتراكيب انما هو بمجموع خواص
تراكيب الكلام في الافادة لا خواص التراكيب مطلقا
والا فلا حاجة الى بعض القيود قلنا هذا توهم نشأ من جانب
الشارح المحقق وهو ايضا غير صحيح لان تعليق الحكم بالوصف
يشعر بعلية الوصف والحال في معنى الوصف فكانه قيل هذه خواص
لاحقة لها من جهة الافادة والتمييز والوصف ادل على هذا
المعنى فخرج سائر العلوم بقي ههنا وجهان اخران وهو ان يكون
الظرف وصفا للتراكيب او حالا من الكلام لان التراكيب
من شأنها ان تعقل اولا وصفا له ولما كان هذا الوجه ابعد الوجوه
السابقة تركوه ولم يتعرضوا له اصلا قد يجوز ظهور ذلك

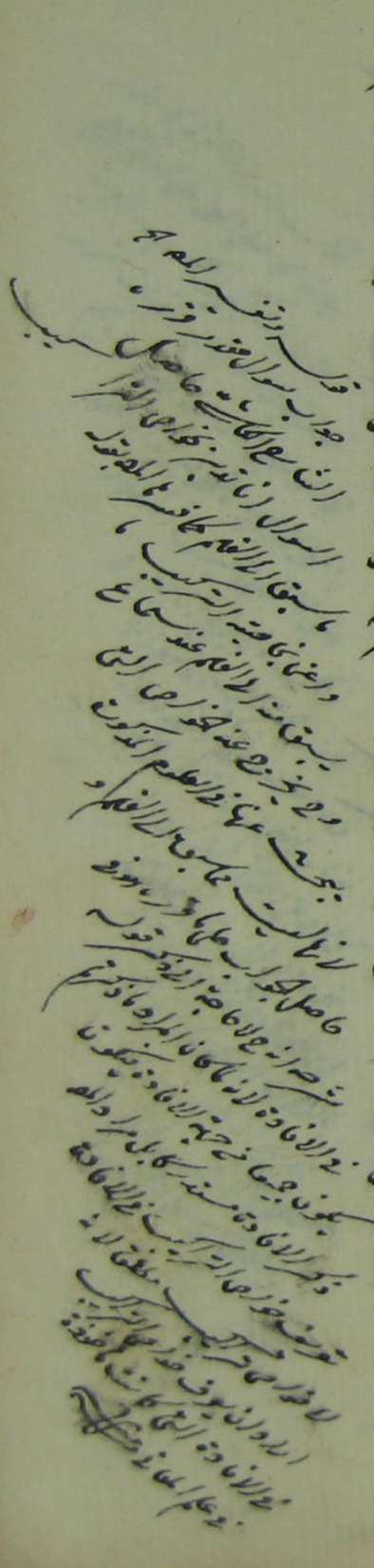

كمال مهارة المتكلم حيث آثر الاطناب بالذكر على الوصف بتكرارها
على المبالغة اللطيفة كما ذكرنا وتكثير الفائدة واما الوجه الثاني
فمن وجهين العلامة وهو الكلمة في ارشاد الافادة على الدلالة
فهو ان الافادة ما يفهم بالدلالات التقليدية والدلالة ما يفهم بالدلالات
الوضعية ثم قال وتحقيق الكلام ان صاحب علم المعاني يبحث في
التركيب من جهة الافادة وصاحب البيان من جهة
الدلالة فقد يقول ان زيدا كثير الرماد ويدل على ان زيدا مضياف
بالدلالة التقليدية وذلك يتقول لا دلالة لهذا في علمي على المضياف
اصلا بل انما يدل على هذا مادة وهو مدلول الالفاظ المستعملة
فيه لكن ذلك المعنى يفيد كونه مضيافا والدلالة على شيء يفيد
ذلك المعنى يقال انه يفيد هذا المعنى قال ولان خواص
تراكيب الكلام انما تفهم بالدلالات التقليدية وغيرها من جعل
المعنى ونحوه بالدلالات الوضعية اصطلاح الخ على استعمال الدلا
فادة فيما تفهم بالدلالات التقليدية وعلى استعمال الدلالة فيما تفهم
بالوضعية هذا كلامه وحاصل ذلك انه جرى اصطلاح
القوم على ان الافادة انما تستعمل في الكلف المتعلقة بالدلالة التقليدية
اعني الكلف التي هي الخواص والمزايا والدلالة تستعمل فيما
تفهم بالدلالة الوضعية اعني العبارات الاولية التي هي الوسائل الى
الكلف التي مر ظهر وجه العدول عن الدلالة الى الافادة وبما ذكرنا

فيه

نسخة حاصل

من حاصل المعنى ظهر ما قاله الشارح المحقق من كلام العلامة
فاعترض عليه بان قوله الافادة ما يفهم بالدلالة التقليدية والدلالة ما يفهم
بالدلالة الوضعية فاسد لانه يقتضي ان يكون الشيء سببا لنفسه
اذ الدلالة المبحوث عنها في علم البيان هو الدلالة المشهورة اعني
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهي المنقسمة الى الاقسام الثلثة
فلو كانت الدلالة تفهم بسبب الدلالة لكانت الدلالة
سببا لفهم الدلالة فيكون الشيء سببا لنفسه وانت خبير بان
مقصود العلامة ان هذا اللفظ اعني الافادة والدلالة تستعمل في
كذا فسقط الاعتراض والحق انه صرح بمقصوده فقال اصطلح القوم على
استعمال الافادة فيما تفهم بالدلالات التقليدية وعلى استعمال الدلالة
فيما تفهم بالوضعية وبعد طلوع الشمس من افق السماء زالت الظلمة با
كلية والمنجلي الخفاء وما ذا بعد الحق الا الضلال واعترض عليه ايضا
بان صاحب البيان يبحث عن معاني قيد زيدا لانه باحث عن
ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة وضوحا وخفاء وجوابه انه باحث
عنه من حيث الدلالة وضوحا وخفاء لا من حيث كونها مفادة
بالتركيب ولو تدبرت فيه وجدت الكف باحثا عن افادة التراكيب
للخواص والبيان باحث عن كيفية الافادة وستحقق لهذا الكلام زيادة
تحقيق انور طبعتي اعني وطبعتي العلمين قوله واما الصحيح الخ
يريد ان فائدة هذا القيد اخراج خواص التراكيب التي

نسخة ان هذا اللفظ الخ هذا بيان ان اي حاصل المعنى الصحيح وحاصل الشرح المحقق بحسب الواقع فقوله ان صاحب علم المعاني الخ اي علم الوضعية ان المراد بالافادة ما يفهم وبالدلالة ما يفهم وفي اللفظين اي لفظ الافادة والدلالة ما يفهم ان يقال ان الاضافة في قوله ما يفهم بيانية اي ما هو يفهم والمعنى ان اصطلاح القوم على ان لفظ الافادة والدلالة ما يفهم وهذا الاصطلاح بحسب الواقع غير صحيح لان لفظ الافادة انما يستعمل فيما يفهم بالدلالة التقليدية ولفظ الدلالة فيما يفهم بالدلالة الوضعية فقوله فيما يفهم بالدلالات التقليدية اي فيما هو يفهم بالدلالات التقليدية وقوله على استعمال الدلالة فيما يفهم بالدلالة الوضعية اي على ان يستعمل لفظ الدلالة فيما هو يفهم بالدلالة الوضعية وقوله فيما يفهم بالدلالات التقليدية اي فيما هو يفهم بالدلالات التقليدية وقوله على استعمال الدلالة فيما يفهم بالدلالة الوضعية اي على ان يستعمل لفظ الدلالة فيما هو يفهم بالدلالة الوضعية

تقييدها بالوقوع في تلك التراكيب يعني قد خرج بهذا القيد الخواص
التي منشؤها خواص تلك التراكيب وفشاء ما هذه الكلم الواقعة فيها
فان قيل كيف يخرج هذا وحال انه يصدق على هذه الخواص انها مفادة
بالتراكيب فان زعم ان المستفاد في التركيب ما يكون منشاء
نفس التركيب لا المفرد انه فهذا فاسد لان مثل ذلك كان خارجا
بذكر التركيب في قوله خواص تراكيب الكلام لا بذكر الافادة وقد
صرح بانه مندرج في خواص التراكيب في المتن فخروجه بهذا القيد وان
زعم انه غير مفاد بالتركيب لكان خارجا بقيد الافادة فهذا
ايضا فاسد اذ لا معنى لكونها مفادة بالتركيب الا انها تعلم ذلك عند
سماع التركيب وهو بهذه المثابة سواء كان في مشاء التر كيب
من حيث هو هو او في جهة اجزائه فلنا خذ بنها ك فيما سبق
على ان المراد بالخواص في الافادة ما يكون لطوقها للتركيب باعتبار
الافادة فقط فالذي لطوقها باعتبار اجزائه خارج ح فائدة قيد
الاكتساب، والتحقيق في هذا المقام ان التتبع ههنا بمثابة الحدس
يندرج فيه جميع العلوم سوى علم الله تعالى وعلم الملائكة ومعرفة الغيب
والرياء وتلك خواص التركيب وليس في خواصه الا
انه يبقى البعض الآخر وهو ما يكون في خواص التركيب كما سنتلوها
اتساكيني چيني الكلمتين وكالادغام في نحو ضرب بعد كل وكما
لو قيل بنقوله في الافادة فانه خارج بهذا القيد ايضا اذ

اللحوق ههنا ايضا ليس في هذه الجهة بل في جهة تادية اصل المعنى
وفي جهة الاعراب والبناء كرفع الجزئين تارة ونصب
احدهما ورفع الآخر اخرى وكالفتح في مثل لا رجل في الدار
فان قلت يصدق على الاعراب انه خواص التراكيب والاصح
ان يقال لحوقه في جهة الاعراب قلنا نعم الا ان لحوقه في جهة تادية
اصل المعنى والمقصد ان لحوقه ليس في جهة الافادة فيكون
بقيد الافادة خارجا وكذا علم البيان خارج بهذا القيد لان
اللحوق ههنا كما في جهة كيفية الافادة لا في جهة الافادة كما اشرنا
اليه وسنزيده تحقيقا في موضعه وذكر العلامة التفتازاني ان المراد
بخواص التراكيب بحسب الافادة ما علم عن الكلام
المطابق المسمى باصل المعنى واعترض عليه الشارح الكاشي بان هذا
فاسد اذ المقصد قد يعتبر المفهوم المطابق وبعده في خواص التركيب
كما قالوا في بحث الخبر ومرجع كون الخبر عند اللبيب طلب الافادة
المخاطب منه وكذا الحكم وسماعه بغايته الخبر ولا شك ان
هذا هو المفهوم المطابق للفظ الخبر وهذا الاعتراض في غاية عدم
الاطلاع على الفن وعدم التتبع في كلام القوم بل في كلام المصنف اما اولا
فلان الفن باحث عن الامور الزايدة على اصل المعنى وهي
الكيفيات التي بها يترتى الكلام ويتصف بالفصاحة والبلاغة واما ثانيا
فلان المصنف قد صرح في مطلع الفصل الذي عقد لضبط ما قد علم

المعانى بانها احوال تارة تقتضى ان لا يتفوه بشئ اصلا واخرى تقتضى ان يتفوه بشئ دون شئ
دلالات وضعية والفاظ كيف كانت ونظم لها بمجرد ان ليس فيها
يخرج عن حكم النطق وهو الذى سميناه دلالة النحو اصل المعانى وتنزل
فيها منزلة اصوات الجمادات والاخرس تقتضى ان يتفوه بشئ دون شئ
ان يريد بهذا الكلام الله وهذا كما ترى يأباه على صورته على ان الاقتصار
على اصل المعنى له جزءان وحينئذ ان اراد بما يأباه على ان تقتضى الحال
ذلك اى الحال يقتضى تجريده عن خمس الاعداد الكرابيت وثانيهما
الاقتصار لان هذه الجهة والكلام من اخذ الجنسية يعنى باصوات
الجمادات حيث لا قدر ولا شرف لها وباخذ الجنسية الاسد اصلا وان
شرف البلاغة لان فى ذلك تطبيقا له على تقتضى الحال ولا نعنى با
لبلاغة الا هذا فاعلم حين اعتبر المتكلم المطابقى فانما اعتبر
من هذه الجنسية وحين استطرها عن درجة الاعتبار فانما اسقطها
لعزلة عن التطبيق المذكور على هذا الكلام كلام قرره الشيخ
عبد القاهر فلقد صرح تصريحا غير قابل بانه اراد بحث
عن معنى المعنى والمراد بالمعنى الاول المعنى وبالمعنى الثانى ما قرأته
عليه اورده والعجب ان من لم يتنبه لهذا القدر من الدقة كيف
يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الذى طار صيته فى
مشارق الارض ومغاربها والعجب من ذلك انه لما وصل
الى هذا الموضع لم يفهم معناه وحمله على شئ لا يفيد الا التعجب

والسكوت ونحن نتعرض له هناك اذا جاء وقته قوله
اما على الاطلاق الخ تنبيه على ان خاصة الشئ قسمان مطلقة وهى ما
تختص به بالنظر الى جميع ما عداه وفى كلا ما اشارة الى رد ما وقع فى
بعض الشروح هنا من ان جميع العلوم التى هى غير المعانى خارج
من الحد بقوله خواص التراكيب لان المراد بخواص التراكيب
ما سبق منه الى فهم البليغ ولا شك ان خاصة الشئ ما لا يوجد فى
غيره فلا يمكن ان يوجد علم آخر يجب فيه عن تلك الخواص
والا لما كانت خاصة لعلم المعانى هذا كلامه وهو كما ترى
مبنى على ان فهم من الخواص الخاصة المطلقة فقط ثم بنى جميع مقدماته
على ذلك فحاول الشارح المحقق رده وتزييفه واشار
اشارة خفية فى ضمن التقسيم والتصريح باندراجها بتقسيمها
تحت لفظ الخواص وهذا اعنى ما ذكره الشارح المحقق هو رد
وتزييف له بيقين وجوده والا فساده لا يخفى فيه بل
هذا الكلام فاسد من وجوه الاول ان مبناه على انه فهم من تفسير المصنف
خاصة التركيب ان ما ذكره تفسير للخواص فقط وهو فاسد
لان مراد المصنف تفسير الخواص فى الافادة وسيجئ بيانه هناك ان شاء
الله تعالى الثانى انه فهم من الخواص الخاصة المطلقة وهو ايضا فاسد لان
رد الاعتبار مثلا خاصية تركيب ان زيدا المنطلق مع انه يمكن ان
يوجد فى غيره بان يفهم من القرائن العقلية الثالث ان كون

المعاني الثواني خواص التراكيب بحيث لا يوجد في غير التركيب
اصلا لا يقتضي ان لا يبحث عنها في علم جاز ان يبحث في علوم
جمة عن شيء واحد كل بحثة لقوى الرابع ان اللازم هو الاختصاص
بالتراكيب لا بعلم المعاني فلا يصح قوله والا لما كانت خاصة
لعلم المعاني ولقوى ان فساد قلة ازئ مثل ما يسبق عن الاحاطة به
نطاق البيان واما الشارح المحقق فيه فلما شاهد ان مناط
الكل مبني على انه جعل الخاصة على المطلقة منه وخفي التعرض به
لانه ام الفساد قوله وجعلت الخ اشارة الى بيان
النكتة في ايثار طريقة الطرفية يريد ان في ذلك اشعارا
بأن افادة المعاني على افادة تبنيه على قوة
الافادة واشارة الى ان ذلك من الوضوح والظهور بحيث
كان راجعا الى المعنى في تفسير الخواص حيث قال مثل ما يسبق
فاشار بلفظ السبق الى ان الوضوح انتهى الى حيث صار
الخواص الالفاظ وقوله لانها مبنية اى لان الافادة مبنية
الخواص لان الخواص ناشئة منها تابعة عنها بنوع ما، من
مبنية الخاص فنفي لفظ المبنية اشعارا بان طرح الخواص
للتراكيب انما هو من جهة الافادة لا من جهة الاجزاء
ولا من جهة اخرى فخرج سائر العلوم من الحد وخرج الخاصة
اللاحقة من جهة المفردات فافهم قوله واختيرت الخ ما بين

النكتة

النكتة في ايثار الحرفية حاول الآن ان يبين النكتة في ايثار
الافادة على الدلالة وحاصلها على قانون تقرير ان الملحوظ
في الافادة انما هو جانب السامع والملحوظ في الدلالة جانب
اللفظ او المتكلم وهذا ما قالوه من ان افادة التركيب كونه
بحيث يحصل شأنه الذهني بالفعل ومعناها قريب من معنى الدلالة
لان الفهم بالفعل اوجب بالدلالة وفي الافادة يجب هذا
كلامهم وحاصله ما ذكرنا فاختار الافادة على الدلالة
تنبيها على ان المعتبر في الخواص والمزايا كونها مدلولا عليها
فانه غير كاف والله قد اشار في تفسير الخواص الى ان
الخواص والمزايا التي هي الفاظ الشواذ ينبغي ان يكون بحيث
يكون كانها سابقة على الالفاظ ومتهدة للسامع في اول
الوهلة قبل استقرار الالفاظ فيعبر عن الفهم بالمسابقة فالاولى
في بناء دلالة هذا المرام ان يقال ان المعتبر في الخواص كونها
افادة لا مجرد كونها مدلولا عليها واما على قانون تقرير الشارح
العلامة فالنكتة راجعة الى الاصطلاح كما بينا ان اهل
اصطلح على استعمال الافادة في المعاني الموضوعة بالدلالة الوضعية
وقد فصلناه فيما سبق تفصيلا وقد صرح بذلك في قول الملا لاجرم
آثرنا ما خير، فقال صاحب المفتاح ينبغي الى السابق الى
الفهم والسابق هو معنى المعنى وهو ما افاده مدلول اللفظي على

وح به الشيخ عبد القاهر وفهم المعنى من المعنى عبارة عن افادته اياه
وافادة عقلية لا عن دلالة عقلية لاختصاص الدلالة بالالفاظ
والتركيب لما دل اللغة على معنى يفيد ذلك المعنى معنى آخر افادة
عقلية صح ان يقال التركيب يفيد ذلك المعنى لدلالة على ما يفيده
وفيما ذهب اليه نظر لانه يدخل في حد علم المعاني علم الاستدلال
لان الخواص الاستدلالية ايضا مبنية على الدلالة العقلية و
سيجئ لهذا زيادة تحقيق فتفيد الافادة احترازا
كما حققنا، قد اخرج سائر العلوم فليتأمل **قوله**
وما يتصل بها الخ فذهب العلامة الشيرازي وجمع
تبعه الى ان المراد بالاستحسان الخصائص الوضعية من الفصاحة
وطرفا الاستحسان الذاتي الداخل في البلاغة بقرينة
الاتصال والمراد بغير الاستحسان والمقصد من ايراد هذا
الكلام التنبيه على ان المحسنات البديعية من توابع المعاني دون
البيان على ما يذهب اليه الآخرون وذلك لان منهم من جعلها
من توابع البيان نظرا الى كثرة المحسنات اللفظية التي
لا تتعلق بالمعنى ومنهم من جعلها من توابع المعاني نظرا الى ان
المحسنات التي تتعلق بالمعنى اكثر بحكم الاستقراء والله اعلم
وهذا القول لان ما يتعلق بالمعنى اكثر ولان جعل تمام البلاغة
من توابع الاصل وهو المعاني اولى واسنب من جعله من توابع

النوع

والعقل بان تقضيه المناسبة اقتضت تقديمها
على البيان مدفوع لانه انما يلزم المحذور لو لم يكن البيان ايضا
من توابعه فمن تقديمه جرى على ما يقتضيه حكم التناسب من
تقديم اشرف النوعين واجل التابعين على ان تتميم الشيء انما يذكر
بعد، والبلاغة لا تتحقق الا بتحقق كليهما وهما المعاني والبيان
فالمناسب ذكر البديع بعدهما وان كان من لواحق المعاني
واما الالتفات فله جهتان فلهذا من المعاني جهة ومن البديع
جهة واما الغرض اعني الاحتراز عن الخطأ في التطبيق فامر
مشترك لان الحال كما يقتضي في جهة البلاغة ان يكون التر
كيب مطابقا بمقتضى الحال افادة ودلالة كذلك يقتضي
من جهة الفصاحة ان يكون التركيب مطابقا بمقتضى الحال
تبيينا وتنزيلا اذ ما من واحدة من تلك المحسنات الا
وقد يكون خطأ في بعض الحالات فتكمل ساقط لا قطعة اذ خلاصة
كلامه وهو مصرح بان قوله وما يتصل عطف على الخواص
وبان ضمير بها للتراكيب ثم ذكر ان الاتصال قرينة على
ان المراد الاستحسان الوضعي الخارج لان الذاتي الداخل لا
يحال انه متصل بالتركيب وهذا واضح وذهب الشارح
المحقق الى ان الصواب ان يجعل الاستحسان على منهوه
المحقق وغيره على عدمه على الخط الذي فصلناه وترك ما ذهبوا اليه

ولم يرض بحمل الاستحسان على المحسنات البديعية وسنده في ذلك
امور منها ان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز عما ذكر
فلا يصح قوله ليحترز به ومنها ان هذه الامور لا مدخل لها
في تحصيل البلاغة فكيف يجعل جزءا من الحد والاندراج
في الحد مع جعلها امرا خارجة امر غير معقول على ما لا يخفى واما
الاتصال فلا يصلح دليلا على التبعية والخروج لان الاتصال
بينما يكون مع علم واحد قد يقع مع ان الخروج والتبعية هناك متحقق
ومنها انه لو كان المراد ذلك كان الاولى ان يقول
وما يتصل بها في وجوه التحسين لان المتعارف في كتب القوم
التعبير عنها بذلك بالاستحسان وهذا ظاهر وفيما ذهب
اليه اثباتا ونفيا بحث من وجوه الاول ان الوجه الذي
ذكره وزعم صوابا موقوف على ان يكون المراد بالتركيب
في قوله تراكيب الكلام مطلق التركيب كما قال عليه
بقوله فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص
من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة لان الذي
صح اعتبار اتصال الاستحسان وعدمه بالمعنى المذكور فيه
انما هو مطلق التركيب اذ الاستحسان انما هو باعتبار
صدوره عن البليغ وعدمه بصدوره عن غير البليغ فالتركيب
الصادر عن البليغ لا يجري فيه الاستحسان وعدمه بهذا المعنى

فلا معنى

فلا معنى لاعتبار اتصاله به ومعلوم ان المراد بالتراكيب الصادرة
عن البليغ لانه قد فسر الملم بذلك حيث قال واعني بالتراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا
الصادرة عمن سواهم الا ان يتحمل هناك مرتبا من التحمل
الثاني ان كون هذا المعنى موقوفا عليه لا يوجب اندراجه
في الحد وجعله جزءا من العلم لجواز كونه موقوفا عليه ولا يكون جزءا
كسائر الشروط فتتضح الملم لا بد منه لا يقتضي كونه جزءا من
الحدود داخلا في العلم الثالث ان هذا المعنى مفهوم مما قبله اعني
قوله خواص تراكيب الكلام في الافادة وذلك لان الملم
فسر الخواص بالنكات الثواني التي يتنبه لها البليغ من كلام البليغ وفسر
التراكيب بالتراكيب الصادرة عن البليغ فصار حاصل
الكلام ان علم المعاني هو معرفة النكات التي يتنبه لها البليغ من الكلام
الصادر عن البليغ وفائدة التقييد بالبليغ في الموضعين ما مر
به الملم في تفسير المقصود من انه لولاه لما كان له عبرة فعلم ان
المعتبر في الخواص بلاغة كل من الطرفين اعني المتكلم والسامع
وهذا التفصيل محمل الافادة لان من كون الخواص كائنة في الافادة
كون الخواص مقصودة بالافادة للبليغ من البليغ ومختص ذلك
كونها متعلقة بالافادة كلا الطرفين حتى لو وجد التقصد من احد
الجانبين ولم يوجد من الجانب الآخر فهذه ليست من الخواص

في الافادة وليست واقعة تحت الحد اصلا فان قيل المعرفة المتعلقة
بالامور المقيدة بها لا تقتضي انحراط القيود تحت المعرفة وهي
قوله ليتجوز بها وذلك لان التطبيق اعم من جعل كلام البليغ
على ما ينبغي وفي ايراد الكلام مشتملا على الخواص المعتبرة التي اعتبرها
البلغاء في كلامهم فلو لم يدخل القيد تحت العلم كيف يترتب
عليه الغرض المقصد فافهم الرابع ان ما ذكر من ان المحسنات
لا مدخل لها في الاحتراز ولا في تحصيل البلاغة جوابه ما عرفت
من كلام العلامة من ان الحال قد تقتضي من جهة الفصاحة مطابقة
الكلام تبيينا وتزيينا كما تقتضي من جهة البلاغة افادة ودلالة
الخامس ان ما ذكر من ان الاندراج في الحد مع جعلها تابعة
خارجة مردود وجوابه ان هذا رسم وكونه حدا انما هو باصطلاح
المحقق كما نص عليه في اول علم الاستدلال وصرح به الشارح
ايضا فيما سبق من ان الحد عبارة عن الجامع المانع سواء ركب
من الذاتيات او في العرضيات او منهما جميعا فيجوز ان يكون
تلك المحسنات مع كونها مندرجة في الحد خارجة كما ان تعريف
الانسان بالجسم الناطق يوجب اندراج الفصائل
تحت الحد مع ان الضاحك خارج الا يرى ان جعل الغرض
مندرجا في الحد مع كونه خارجا للقطع بان غاية الشيء وغرضه
خارج من ذلك الشيء بالضرورة وح فما يعد في جعل تلك

المحسنات

المحسنات لكونها من تتمات البلاغة واقعة تحت الحد تنبيها على شدة
اتصالها بالمعاني وفرط اشتباكها به وان لم يكن من ذاتياته و
داخلا في ماهيته على ما هو عادة المصنف في تتماته وتجوز ارتكاب
مثل هذه المخالفة في البلاغة وهذا فتنة ذوي العربية لا غرض مخصوصة
واعتبار مقصودة تتعلق بقصده، وامثال هذه التتمات
غير خفية في هذا الكتاب الا يرى انه جعل البيان تارة
شعبة من الكشف وتارة علما على حدة وذكر لكل منهما حدا
جامعا مانعا فاندراج الآخر فيه وكيف لا وقد ذكر تارة
ان الكشف والبيان من تتمات السكاكي وآخر ان كلا منهما علم
مستقل برأسه فليتأمل السادس ان ما ذكر من ان
التمسك بذكر الاتصال وهم لان معلوما علم واحد قد يتصل
بعضها ببعض جوابه نظير ما قرره العلامة من ان اخذ الشيء
لا يكفي عليه انه متصل والتمسك بان معلوما علم واحد قد
يتصل بعضها ببعض وهم اولا مدخل لهذا في ذلك لان الاتصال
انما هو بالنسبة الى الشيء المركب لان خبر بها له كما صرح به
وح فلا مدخل لما ذكره في ذلك يعرف ذلك بالتامل السابع
ان التمسك بان الشهرة في العبارة وجه التحسين
لا وجه الاستحسان تعسف لانه تفتيش الا يرى انه
عبر عنها في آخر الكتاب بوجوه التحسين وعبر عنها بالاستحسان

تقتضا على ما هو اللائق بعادة المصنف في الاعراب في الكلام والايجاز
في بيان المقصد والمرام واعلم ان قوله وغيره يقتضي اتصال
الاستهجان بتراكيب البلغاء وهو مشكل لانه كيف يتصل الا
ستهجان بتراكيب البليغ واجاب الشارح العلامة بما
عن هذا الاشكال بقوله اى لانم ان الاستهجان لا يلحق تركيب
البليغ بل ربما يلحقه لانه كثيرا عالم بقوة وكثير جواد بكبوة وعد
مثله واشار الى هذا التفصيل واجاب العلامة التفتازاني
تارة بان الاستهجان امر نسبي فيجوز ان يكون مستحسنا من
وجه مستقبحا من وجه وقد تعسف الخبيصي واخرى بانه يجوز ان يكون
غيره عطفا على الخواص وما يتصل به غلط فاحش لانه يدخل في
الحد جميع العلوم العربية واجاب اخرون بان كلام البليغ قد
يشتمل على الاستهجان بحسب مقتضى الحال لاغراض له يتعلق
بذلك كما في الهزل والجون والمضحك وحين اعتنى ان الخطب
هل تشبه بقبح الكلام او حين قصد التنبيه على ان الخطب بغير
لا يميز بين الخبيث والطيب واعلم انه يجوز ان يرجع
ضمير بها الى الخواص وهذا هو المروي عن الكل وهذا هو المناسب
لعدد يجب اللفظ والمعنى اى علم الكل معرفة الخواص
ومعرفة ما له نوع اتصال بالخواص في تتميم البلاغة وانصاف
اللفظ بسببه بالفصاحة والبراعة وليس من جملتها وما

استحسان

استحسان التركيب وعدمه فقوله من الاستحسان المراد منه
استحسان اللفظ وذهب الشارح العلامة رح الى ان هذا الوجه
فاسد لانه يلزم ان يكون الحد غير جامع لانه يخرج عنه استحسان
التراكيب عن الحد وفيه نظر لما ذكرنا من ان المراد بالاستحسان
استحسان التراكيب على ان التعريف الكلامي يجب ان
التعريف الاضافي كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعا
فان الجنة هي المأوى اى مأواه وكما في قولهم عرفت الطريق فليعرف
وبهذا ينظهر الجواب عما اورده العلامة من ان قوله اولا
بان لا نم خروجه اذ المراد من كون الخواص حسنة ان يكون
التركيب كذلك وفي الجواب نظر بان الرجوع الى الحق
اولى مما لا يجدي نفعه اخرى هذا حاصل كلامه وانت خبير
بان مبنى الكل على انه فهم من الاستحسان ان كون الخواص حسنة
وهذا فاسد والمبنى على ان سدى فاسد فتوجه والتمسك
بنظير ذلك ان يقال علم الكلام معرفة ذات الله تعا ومعرفة ما
يتصل بذاته من صفاته وافعاله ليتوصل بها الى السعادة
الدارين ثم يقال ان معرفة الصفات والافعال ليست
جزاء من علم الكلام وليس لها مدخلية في تحصيل تلك السعادات
انظر هل يصح مثل ذلك نظرا للتحديد وهل يكون مثله ارقح من
بيت الحزوني وما مثله لها كذا ذكره الشارح المحقق رح

في توجيه الوهم المذكور ويرد عليه ان ما نحن فيه انما يكون نظير ما اورده
اذا كان خبر عاد راجعا الى الخوارج حتى يصح اعتبار الاتصال فيما بين
معلومي علم واحد كما ذكره وليس كذلك اذ لا اثر له
في الشرح ولان الذهاب الى حمل الاستحسان على المحسنات
البديعية ايضا يرجع هذا الضمير الى الخوارج بل يرجعه الى التركيب
على ما قررنا في كلامهم وايضا ما نحن فيه ليس نظير ما اورده
بل النظير الموافق له ان يقال مثلا علم النحاة معرفة اركان الصلاة
وما يتصل بالصلاة من الواجبات والسنن والآداب ليخرج
عن العهدة باليقين فان الخروج عن العهدة بالنسبة
الى الاركان باعتبار التكميل والتتميم فكذا ما نحن فيه فتأمل

قوله وغير على عدمه يريد ان المناسب ان يجعل
كلمة غير بمعنى لا تنظير السبحي في قول المصنف وغير كون
الخبر صدقا وكذبا عند السكاكي الى مطابقة ذلك الحكم
للواقع او غير مطابقته له قوله قد يستحسن الخ اي الاستغناء
وعدمه مع هذه الصورة بملاحظة المتكلم فان قيل
فاعتبار الاتصال ليس ببعيد لانه انما يعتبر فيما يكون
وصفا للتركيب قلنا كون التركيب مستحسنا انما هو
باعتبار صدوره عن البليغ وكذا عدمه فيكون وصفا له
قوله وكذا حال المخاطب اي يدور استحسان التركيب

وعدمه على المخاطب ايضا كما انه يدور على المتكلم وقد حققنا
ذلك فيما سبق تحقيقا وتفصيلا قوله مصوغة صفة
اذن اي مخلوقة لافتتاحات الكلام في الصحاح صاغ الله
صيغة حسنة اي خلقة وفي الكلام اشارة الى انه ينبغي ان
يكون كذلك بحسب الفطرة كما صرح به في قوله واعني بالعلم
فهم ذي الفطرة السليمة فان قيل كيف صح وقوعه صفة
اذن والاذن مفرد بدليل قوله تعالى يقولون هو اذن قلنا معنى
التأنيث قلنا ذكر الجوهري ان الاذن يستوي فيه
الواحد والجمع يقال رجل اذن وقوم اذن فالآية من قبيل
الواحد والمعنى فيه من قبيل الجمع ولهذا لم يقل فالاذن مؤنثة
تخفف وتثقل وقضى عليه في الصحاح وح فلا اشكال
حقيقة ما تقرر عندهم من ان كل عضو هو زوج فهو مؤنث
الا قليلا قوله من اخر دونه اي من متكلم اخر دونه في
المرتبة فان اولى القيس مثلا لا يسمى كلامه كلام
من هو دونه فقوله آخر صفة موصوفه مقدر كما ذكرنا قوله
دونه ظرف وصف لآخر اي بليغ آخر كائن في مكان ومرتبة
دونه ولفظ دون في الاصل موضوع للتفاوت المكاني
ثم يجوز وا فيه اولا فنقلوه الى التفاوت الرتبي ثم يجوزوا
ثانيا فنقلوه الى مجرد معنى التفاوت والتغاير فهذا مجاز

فيه

الاذن تخفف وتثقل وهي
مؤنثة وتصغيرها اذينة
صحاح

في الدرجة الثانية واللام في الدرجة الاولى وما نحن فيه من
هذا القبيل قوله ويجوز جعله الخ اشارة الى ان الوجه
الاول ارجح وان في الثاني ضربا من الضعف ووجه الضعف
امران احدهما ان العلة الغائية خارجة فالاصل عدم اندراج
في الحد فيكون التسلسل بعد تمام الحد وتنبيههما على الغرض كما فعله ابن
الحاجب ره في حد الاعراب بانه ما اختلف آخره ليدل
على المعنى فقال قوله ليدل تنبيه على علة وضع الاعراب
في الاسماء بعد تمام الحد اشارة الى ان قول المصنف فيما سبق وفيه مقدمة
لبيان حدي العلمين والغرض فيهما قد دل بظاهره على ان
الغرض خارج عن الحد بالتخصيص المقصود اضافته فلو كان داخلا
في الحد لكان الحد كافيا فلا حاجة الى ذكره والشارح العلامة ره
قد رجح الثاني بان فيه جمعا بين الفائدتين الاوليين اي
الماهية والثاني بيان لميته واول العبارة السابقة بان
المقصود ان كلا منهما مذكور في المقدمة واما ان الغرض خارج
او داخل فامر زايد والملفوظ عنه ساكت والناظر هاذكره
الشارح المحقق ره لوضوح ان العبارة اذن من قبيل ما
يقال وساذكرك الانسان والحيوان ثم ذكر الانسان
المشتمل على الحيوان انظر هل يرضى بذلك ودون فطاه بيضة الكلهم
الا الذكية بحسب قصد المتكلم لتتوسله فان قيود، اشارة

الى ان

الى ان فايدة القيود لا تنحصر في الاخراج والاحتراز بل قد يكون
وقد يكون لغيره بان يكون القصد الى بيان الحقيقة وافادة احكامها
الماهية وقصد الايضاح وتزييد الافصاح قوله لم يخرج
حقه الشارح المحقق ره بان الحاصل ان علم الغاية معرفة اشياء
متعددة ينبغي ان يكون الغرض الاحتراز لانه يجب ان
يكون الغرض ذلك كيلا يخرج ذلك عن علم الغاية وقوله
ينبغي اشارة الى ذكر ينبغي الايجاب به ذلك لانه يجب عليه
ذلك فافهم ثم اعلم انه تعريفه مشتمل على العلل الاربع فالمتبع
اشارة الى العلة الغائية اعني المتبع والخواص اشارة
الى العلة الغائية وفي الافادة اشارة الى العلة الصورية
وقوله ليتميز اشارة الى العلة الغائية وقد يتوهم ان الغاية
هي التركيب وان الصورية هي المتبع الخواص قوله
قوله وذلك الخ اعلم ان عبارة الملا اعني قوله في تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولم يتعرض على ما يقتضيه الحال ففي
الكلام اشارة الى ما ذهب اليه المحققون من ان مقتضى الحال
هو التحقيق بالكلام المؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس وان الخلاف فيهم مقتضى الحال على صفات الكلام
من قبيل الشارح وان التطبيق منه، جعل هذا الكلام
جزئيا من جزئيات الكلام الكلي بحيث يصدق عليه صدقا

الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قايم انه كلام مؤكد وعلى زيد
قايم انه كلام وكبر فيه المسند اليه وعلى هذا القياس و
ذهب الشارح المحقق ره ههنا الى ان مقتضى الحال هو الوجه
المخصوص الذي عليه الكلام اعني الصفة التي تشتمل الكلام على
تلك الصفة كالتاكيد مثلا في ان زيدا لقايم وان معنى التطبيق
جعل الكلام مشتملا عليه واعتبار ما فيه سواء كان كلاما او كلام
غيرك وهذا اعني ما ذهب اليه الشارح المحقق ره اقرب
الى التحقيق للقطع بان الذي تقتضيه الحال اعني انكار
المخاطب مثلا هو ان تاكيد في الكلام لا الكلام المشتمل عليه
وايضا القول بان مقتضى الحال هو الكلام المؤكد اليق بان
يعد من قبيل التسامح في الكلي من القول بان القول
بان مقتضى الحال هو تلك الصفات والحالات من قبيل
التسامح على ان في التطبيق على ما مر خفاء بخلاف التطبيق
بالمعنى الثاني فانه اظهر واما عبارة المطول فبالاول اوفق و
بما ذكر اظهر الا ان الثاني من التحقيق اقرب ان يقال مقتضى
الحال في التحقيق هو الصفة التي اشتمل التركيب عليها
الا انهم يطلقون مقتضى الحال على المتصف بالصفة المذكورة
اعني الكلام المشتمل على تلك الصفة اطلاقا شايعا كثيرا
لاشتماله على مقتضى الحال وهذا ما قالوا من ان مقتضى الحال

هو الصفة

هو الصفة التي يقتضي الوقت ان يكون الكلام المقول في ذلك
الوقت متصفا بتلك الصفة وربما يريدون بمقتضى الحال الكلام
المتصف بتلك الصفة وكلام المصنف ههنا مايل الى ذلك
كما ان كلام التلخيص ايضا في تعريف الطرفين مبني على ذلك فلا
حاجة في تصحيحه الى جعل الاول تسامحا فافهم وهذا اعني ما ذكرنا
من ان عبارة المصنف ره اوفق بالاول واظهر فيه كلام ظاهر والتحقيق
ان عبارته لا تنطبق على شيء من القولين اصلا الا بتاويل
وصرف للفظ عن ظاهره اما على ان نرتكب ظاهر لان الخصوصيات
غير مذكورة واما على الاول فلان الذي يقتضيه الحال ان يقتضي الحال
هو الكلام المذكور لا يجعلون الكلام الجزئي مقتضى الحال بل
المقتضي عندهم هو الكلام الكلي المؤكد بالتطبيق عندهم اما هو
بين الكلامين فلم يسموا جعل الكلام الخاص جزئيا من جزئيات
الكلام الكلي بحيث يصدق عليه صدق الكلي على الجزئي
تطبيقا ولا يخفى ان الكلام الكلي ايضا غير مذكور بل المذكور هو
الجزئي الخاص فالعبارة على هذا التقدير ايضا مقتضى الى التاويل
اما بتقدير مضاف او بجعله من قبيل التجوز العقلي في النسبة
الايقاعية واذ لا بد من التاويل فالمرجوع الى التحقيق اولى
والتسامح بالترك احق واحرى قوله فالانكار حال
والتاكيد مقتضاه وزيادة تقرير بان مقتضى الحال هو تلك

الصفة لا الكلام المشتمل عليها على ما ذهب اليه الاخوند زاده
الانكار لا يقتضي الا اريا ما فان قبيل انكار المخاطب قيام زيد
مثلا يقتضي مجموع الامرين اعني الكلام المشتمل على افادة ثبوت
القيام له والتاكيد الذي يفيده ذلك الكلام بان ونحوها
فيقتضي الانكار هو المجموع لا التاكيد فقط ولهذا ذهب من ذهب
الى ذلك للقطع بان تلك الصفة لا ثبوت ولا تحقق لها الا
في الكلام فلنا المراد ان نفس هذا الكلام اعني زيدا قائم مجردا
عن ادوات التاكيد في هذا المقام امر مبتذل وشيء مطروح في الطريق
يشترك بين الخاصة والعامة بعرفه الاعجمي والاعرابي والبدوي
والحضري والغبي الذي يتميز به الجيد من الرديء والبليغ من
البليد وعدم عناية تلك الخصوصيات التي اقتضيها الحال كادات التاكيد
مثلا وتلك الخصوصيات هي منبع تلك الفضيلة ومعدن تلك المزية
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات التي سماها الشيخ عبد
القاهر بالمعاني الثواني تارة وبالمعاني الاول اخرى
وقد نص على ان مقتضى الحال هو وصف في الكلام لا نفس
الكلام وصرح بان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان
يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل
ذلك انما هي في تلك الخصوصيات لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات
والحروف ولا في الكلف الثواني التي هي الاغراض التي يريدها المتكلم

ضمن

اثباتها او نفيها فليتامل على وانما قلنا كيف يسمى تلك الخصوصيات
معاني اول تارة ومعاني ثواني اخرى لوجه التوفيق وكم نافي هذا
المطول وفصلنا الكلام فيها كما تفصيلا وحققنا المرام فيه بما لا مزيد عليه
تحقيقا فمن اراد الوقوف عليه فعليه ان يراجع اليه قوله ومطلقا
يريد ان الكلام في قول المصنف في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
اعم من ان يكون كلام ذلك المطبق او كلام يبلغ اخر يسمعه هذا
المطبق فعلى الاول معنى التطبيق جعله مشتملا عليه وعلى الثاني
جعله عليه ولكن هذا الكلام على ذكر منك فان ثمة سيظهر
عن قريب قوله ممن اردع من تذكير ما ذهب اليه في الاكشاف
وزيادة تحقيق له وتصريح بانه امر لا بد منه ولا فسحة في الخلاف وقد
ذكرنا فيه فان قيل حق العبارة ان يقول ممن اردع ويستحسن
بتاخير الفعل كحقه لم نتبع الوان اذا الاستفهام مقتض للصدارة
لا محالة قلنا انما جاز ذلك لعدم بقاء معنى الاستفهام و
تطهره ما ورد في الحديث او خل في اصحاب الحجرة يستحيث
ويسجى انه قد ورد فعل هذا وكيف اذا تحمل على الحذف
لوجود الاستفهام ومنه قول المصنف شبه ما اذا لم يوجد
معنى الاستفهام كما فيما نحن فيه بعيد وفلا حاجة الى ارتكاب
الحذف وان جاز عارية طبق صورة اللفظ كيف الا فاد الشارح
المحقق رح في الحاشية في هذا المقام ولا يخفى ما فيه من التعسف

فالحق ان منشأ الاستفهام ههنا باق اذ المعنى عليه وان هذا الطرق
ليس محللا للاستفهام المذكور بل هو محصل للمقدر المؤخر بقرينة
المقدم فافهم قوله قد يطلق الخ اعلم ان اسماء العلوم كالنحو مثلا
يطلق على معان ثلثة القواعد المخصوصة التي هي معلومات وادراك
تلك القواعد والملكة الحاصلة من تتبع تلك القواعد ومعارستها
وكذا لفظ العلم وتحقيق ذلك ان واضع النحو مثلا وضع عدة
اصول وقواعد يحصل من ادراكها ومعارستها قوة بها يتمكن من
استحضارها والالتفات اليها متى اريد فهمها امور ثلثة
الاول الاصول والقواعد الثاني ادراك تلك الاصول و
القواعد الثالث الملكة الحاصلة من تتبع تلك القواعد
والاصول فلفظ العلم مثلا وكذا لفظ النحو وسائر اسماء العلوم ان
اطلق على الادراك فوجهه ظ انه العلم حقيقة فيه وان اطلق
على الاصول والقواعد فاطلاقه عليها من قبيل قولهم الدرهم
ضرب الامير فقد ذكر للعلم وارادة المعلوم اذ قد تقرر ان
حقيقة العلم هي المسائل فقط وان اطلق على الملكة فوجهه
ان الملكة حاصلة من الاصول او موقوفة بجهة المعارسة
فكانه في التحقيق ذكر السبب وارادة المسبب فافهم
الملكة فرع للاصول في الحصول حاصل بالنسبة اليها في الثبوت
والبقاء ولهذه المعاني استمر في اطلاقاتهم واستعمالاتهم

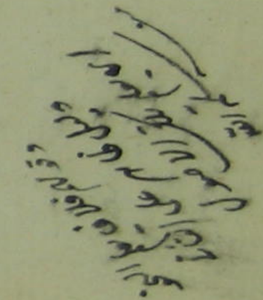

في الخطابيات غير اللزوم في الاستدلاليات اذ ان نزع على صرف
والاول تجرد وملائمة ومخصي مناسبة فان اردت الملكة
فانما من عرف ونحوه كاف وان كان اللزوم امر الابد منه اذ لو
لاه لامتنع الانتقال وما وقفت تلك الخواص في البال
قوله او المعنى الذي الخ عطف على مقول اعني وهو المعنى
الذي سبق منه الى الفهم كما مر قوله اذ لم يرد الخ اشارة
الى دفع ما يتوهم من ان هذه الخواص ليست لازمة لذات
التراكيب بل لمعانيها قوله وقوله الخ شروع
في بيان معنى هذا القيد وبيان فائدته وحاصله ان معناه
في حين من احيان البليغ لا في اكثر احيانه كالخطابية ويرد
على ظاهره انه لا يلزم منه نفي اعتبار ما صدر عن غير البليغ
اذ القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله فمعنى التقييد اذن انه
ليس في جميع احيانه بل في بعض احيانه فائدة التقييد ذلك
الافادة وجوب صدوره من البليغ وهو المطلوب هذا هو
المتعين بالافادة لا غير واما انه في بعض احيان البليغ لا
في الكل ولا في الاكثر فهو امر قليل الجدوى لا طائل تحته لانه
غير داخل تحت الاحكام ولا ما هو مناسب للمقام
فما معنى حمل الكلام عليه فان قيل قد تنبه لذلك فان بعد
ذلك واجاب بانا ذلك خارج بالافادة المعتبرة

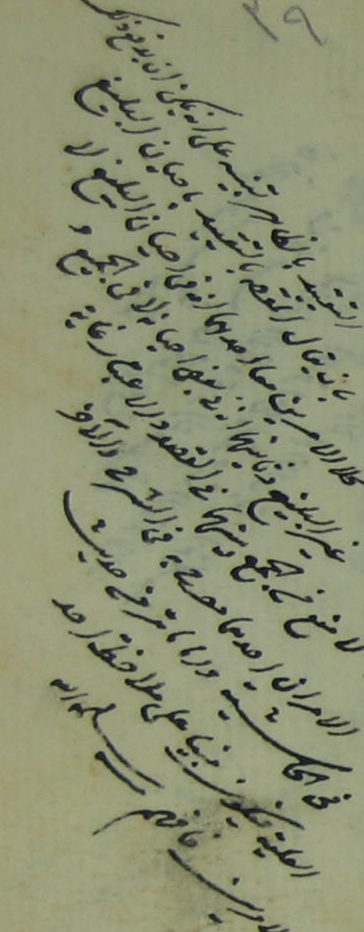

في الخواص فجعل مدار الخروج والاخراج على قيد الافادة لا على
هذا القيد قلنا فبطل ما صرح به في الحاشية من ان المعنى ان المسند
الثابت لغير البليغ خارج عن حد الخاصية بقوله حينما واحيانا
البليغ على ان بين جواب هذا السؤال وكلام الحاشية مخالفة
ظاهرة لان مقتضاه ان الخروج انما هو بقيد الافادة ومقتضى
الحاشية ان الخروج بقيد حينا وبالجملة فلا يعرف فيما ذهب
اليه فوائد حينا كثيرة فائدة والاحسن وجه وعندي ان حينا نكرة
في الاثبات استعملت في معنى الاستغراق والنكرة في حيز
النفي داخلة في الاستغراق وفي حيز الاثبات جائز فيه
جواز كثير المشهور اكتفاء بالتمرة خير من جرادة وعليه
علمت نفس ما قدمت وفي الكلام ايماء الى ان اهل ذي المعنى وفهم
مشتركون في كل تمرة وكل نفس وكل شهر والظرف متعلق لا
زما لان زمانه من حيث هو هو وانما في حين كذا فيكون ذكر
الدوام المستفاد منه تاكيدا لمعنى اللزوم الذاتي وزيادة
توضيح له وهذا الوجه ادخل من سابر الوجوه في المقصود
وبه يندفع حيرة العلماء والمحصل ان المقول هو محل اللزوم
المذكور الان تعلقه به انما هو باعتبار احد الامرين لا
باعتبار المجموع وتحقيقه ان اللزوم الذاتي حاصل بطبيعتي احدهما
اتصاله بذاته وثانيهما قطع النظر عن غيره فتعلقه به انما هو

بلاحظة

بلاحظة الامر الثاني وعلى ذلك جاز صرح به الشارح المحقق
في بحث ان والمراد على ما سبق اي اللزوم باعتبار قطع النظر عن الغير
انما هو في بعض الاحيان واما في اعم الاحوال فهو مقترن بلاحظة
امر آخر ايضا وهو بلاغة صاحبه فان قيل كلا الوجهين خشن
الا ان حد الخاصية غير مانع لدخول الملف الاسند الى
الثابت لكلام غير البليغ قلنا هو خارج بقيد الافادة بالطريق
الذي ذكره الشارح المحقق وه واعلم ان الاشكال على ما
ذكره الشارح من ان المراد بالقيد الثاني الخ انما يتجه
ان يحمل حينا على زمان رعاية الهيئة المنتجة اي هو لازم للنسبة
لذاتها بعد رعاية الاشكال وحاصله شرطها بان يكون
على هيئة منتجة ولا شك ان اللزوم ح ذاتي لا يتخلف
تخلف النتيجة ح لان صدق المقدمتين يستلزم صدق
النتيجة لا محالة وعلى هذا فقد زالت حيرة الشارح
المحقق ه وعلى الاولين فقد زالت حيرة العلماء كلام

قوله فان قلت اه منشاء السؤال هو كون اللزوم
ذاتيا في القسم الثاني بشهوده ظاهر العبارة قوله
لكنها ليست اه اي لسقاط قولنا الا للبليغ اذ
الكلام في المتكلم لا غير بناء على كلامه سابقا والا فما
فرق بين قولنا ليس قيام زيد حاصلا وقولنا ليس قيام

زيد

حاصلا الا ان الدار فان متنفى الاول كون مشكوكا او مجزوما ومتنفى
الثانى كون القيد فقط مشكوكا او مشكوكا حذرا ان جعل الظرف
اعنى قوله للبليغ متعلقا بالافادة كما يشهد به ظاهر العبارة
وان جعل لغوا مستقرا صفة لقصد اى لكن ليست مقصودة
بالافادة حاصله الا للبليغ فلا يرد ما ذكر بل الازم اشكال
محذور ركيك وهو ان السوال فى الحاشية بعد ذكر عين ما ذكره
بل هو ساقط عن اصله بل السوال مع جوابه مستدرك لا معنى له
اصلا لانه بعد تقييد القصد بكونه قصد البليغ لا معنى للسوال
اصلا ولا للجواب بين لانهما بعينهما هو هذا الجواب فتامل بالتدبر
وامعان النظر لتكشف لك حقيقة الحال وبالجملة فى حل
جوابه ان اللازم الذاتى المطلق وفى جميع المواقع المختلف الا
تفكك عن التركيب انما هو ذات الخاصية ونحوها و
هذا هو الذى يمتنع انفكاكه عن التركيب واما وصفها اعنى
كونها خاصية مقصودة بالافادة فقد ينفك كما فى تركيب غير
البليغ وقد يوجد كما فى تركيب البليغ فان زعم السائل
ان اللازم الذاتى انما هو ذات الخاصية وحدها فمسلم لكن
وجود الخاصية فى غير تركيب البليغ مم ولئن زعم ان اللازم
الذاتى انما هو ذات الخاصية مع صفة كونها خاصية فهو مم
وكيف وهذا الوصف لا يتحقق الا بتحقق الاثر وهو الافادة

والشفاء الشرط يدل على انتفاء المشروط ولما كان الجواب مبنيا
على كون الافادة شرطا وكان شرطيتها مظنة الانكار وكان
محتاجا الى الاثبات حاول الاول ان يثبت الشرطية فاشتغلها
بامرين الاول كلام المصنف سابقا ولاحقا فالسابق ما اشار اليه
بقوله علم ان بقوله هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة
واللاحق ما صرح به فى الامثلة التى سيجئ ذكرها ان لا ان
المتعارف الذى انعقد الاصطلاح عليه هو ذلك اعنى
المعانى بصيغة الافادة فان قبيل هذا الجواب خارج عن
القانون اذ القانون ان يخرج مثل ذلك بتقييد الحد وقد
اخرجه الشارح بالمحدود كما صرح به بقوله وقد اعتبر فى الخواص
الافادة قلنا اخراجه بالحد معلوم بل مراده ان قيدا آخر مراد
فى الحد محذوف وما ذكر فى صدر التقرير فلا اشكال
وهذا اعنى ما ذكر من ان الخواص مشروطة بالافادة هو
الموافق لقواعد المتفاصل نص عليه الشيخ فى اوائل الشفاء
وصرح به الفاضل المحقق فى شرح الاشارات من ان
دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة
اللافظ لارادة جارية على قانون الوضع فما تلفظ به
ويريد به معنى ويعلم ذلك المعنى منه يقال انه دال على ذلك
المعنى وما سوى ذلك مما لا يتعلق به الارادة فلا يقال

انه دال عليه فاذن الدلالة فهم المعنى المراد ايجاز على قانون الوضع

قوله لا يجعل الاعلى الوضعي بل لو ترك التاكيد مثلا وقال زيد
قايم ينبغي ان لا يحمل على مجرد الاخبار ايضا لانه اذا لم يعرف
مدلول كل منهما جاز ان يستعمل احدهما مكان الآخر فلو فسر
الجزئي في كلام المتكلم لحصل النجاة عن كثير من الاشكالات
الواردة في هذا المقام ومنها مناقشة مشهورة وهي انا
نعلم قطعا ان غير البليغ قد يقصد بتاكيد الكلام نفي الشك ورد
الانكار وكذا قد يقصد بتركيبه المعنى الاسنادي الخبري فيلزم ثبوت
الخواص تقسيمها لغير تراكيب البلغاء ويلزم ايضا
الا ان لا يكون السبق في القسم الاول بسبب صدوره عن
البليغ مع ان السبق معلل به وارجاب الشارح المحقق
عن الاول بانه لا شك ان غير البليغ قد يقصد معاني
زايدة على اصل المراد الا ان هذا نادر وفي بعض الحواشي
الخطابية الظاهرة المناسبة والاستدلالية البينة اللزوم
ومثل ذلك لا تسمى خاصية اصلا ولا يعتد به قطعا ولم
يتعرض لشيء وشرح ذلك ان بلاغة المتكلم من الكيفيات
الراسخة في النفس اعني الملكة التي بها يقتدر على تاليف
ما يراد فعلم بهذا انه لا يكفي في الخواص مجرد تقييدها بالافادة
بل لا بد من تقييدها بالافادة المعتد بها بالبليغ ليتم الكلام ويحصل

المرام ومحصله ما اشرنا اليه ومرارا من ان الخواص عندهم عبارة
عن معان زايدة ويكون فقد في الطرفين ويكون الناقص
في كلا الطرفين بليغا فالحاصل انهم اعتبروا في اتصاف المعنى
بهذه الصفة امورا واعني بالصفة صفة كونه خاصيته وصفة
صيرورته فضلة الكلام وصفة استحقاقه لان يطلق عليه اسم
النظم والصدر والمزايا والكيفيات والزيادات واعلى
ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز واسرار
البلاغة من انا نعيد المعنى مستحق بهذه الاسماء الخ
اذا كان ترتيبه في النفس اولا ثم يكون ترتيب اللفظ
على حذوه ثانيا منها ان يكون ذلك المعنى زايدا على
الاصل المراد ومنها ان يكون ذلك المعنى مقصودا ومنها
ان يكون الناقص بليغا ومنها ان يكون قصد تفهيم المخاطب
البليغ فلو انتفى واحد من هذه الامور انتفى اتصافه باسمائه
الخ وسقط الكلام عن درجة الاعتبار وانا اطبنا
الكلام ههنا لانه قد يوجد في جانب المخاطب والمتكلم
غير البليغ في المعنى الزايد والقصد للمعنى الزايد مع ان ذلك
ليس بخاصية ولا معدود من الخواص واجاب عن ان لا
يمنع كون الصدور علة للسبق بل هو علة لكون القسم الاول
جاريا مجرى اللازم وفيه نظر قد عرفته ثم قال واذا تحققت

هذا اذا علم ان المعنى لتخالف بالاثبات لغير تركيب البليغ خارج
عن حد الحقيقة بقوله جاريا الخ وان المعنى لاثبات الاستعارة
لغير البليغ خارج عن الحد بقوله حينئذ اي حين البليغ وقد عرفت
ما فيه وما عليه قوله دون يصل ظرف وهو اما صفة المذكور
اعني يسبق اي يسبق الكاين مكان يصل او ظرف لغو لقوله
اي في التلفظ به مكان التلفظ بيصل او دون بمعنى الشيء اي شيء
يسبق اياء الى ذلك لانه يصل وقد عرفت انهم يستعملون
بمعنى دون المكان وبمعنى الشيء وبالجملة ففي الكلام اشعار بان
مقتضى الظاهر كان يصل فالعدول الى يسبق كان محتاجا
الى النكتة البتة والنكتة ما ذكر قوله وفي قوله الخ يريد ان
مقتضى الظاهر ذكر التمييز في الموصفين فالعدول عنه بوضع اللفظ
مع توصيفه مع ضع المميز انما هو لنكتة وهذا الاشعار بكمال التميز
ويرد على هذه النكتة ان الاعلام في لفظ التربيب كهذا
مثلا للفظ ذلك الموضوع للبعيد لان البعيد يخل بكمال التميز
والجواب ان في اشارة ذلك تنبيها على تعظيمه كما في
ذلك الكتاب وفي قوله مقاصد جليلة رمز خفي
الى ذلك والحاصل ان الملحوظ في ذلك اعني الاشعار
بكمال تميزه والتنبيه على تعظيمه ولما لم يوجد الا نادرا في لفظ التربيب
اوثر عليه البعيد ولما كان لفظ البعيد قاصرا عن الادل بنوع

قصور

ليتظهر عليك حين وقوع هذا الوصف الخ

قصد مرجح بالمشار اليه وجعله مشارا له جبر النقصه وتدارك القصور
بقدر الامكان جمعا بين النكتتين ورمز الى الملاحظتين فافهم
قوله وفي تقدم الخ وقد بينا انه لا حاجة اليه فالتقريح
بالتقابل فلا يفتقر اليه ولا يتوقف عليه لانه حاصل سواء
جعل الظرف متعلقا بجاريا كما ذهب اليه او بيسبق
كما ذهب اليه العلامة قوله احد الضميرين اي بتثنيتها
على ان كلا منهما يصلح لكل منهما فليس في ذلك ما ينافي
الصلوح وقوله عما هو هو بدل من قوله له او متعلق
بلازما بعد تقييده بالاول وهذا الوجه والسبب قوله
وصيا ظرف مستقر للاشارة الى بيان معناه فالاول الآن
ان يشير الى بيان اعرابه قال الشارح المحقق رح قد طول
في بيان اعرابه حتى ان بعضهم قد استخرج فيه ثمانية وجوها
ولم يذكر وافيه فائدة يعتد بها وقد اعرضنا عما ذكروا
اذ لا طائل تحته وبينا في اعرابه وجها ظاهرا وذكرنا له
فائدة جليلة فهذا كلامه وقد بينا ما فيه وما عليه فلا نعيده
قوله من احيانه اي من احيان البليغ لا احيان
التركيب ليلزم المنافاة قوله على وفي سكنه
اي بقيته من سلامة النطق والاستقامة الطبيعية في
الصحاح يقال في مسكة من خير بالضم اي بقية وسجي

يعني لو اريد احيان التركيب
يلزم ما ينافي اللزوم الذاتي
فافهم منه

زيادة تعرض لذلك قوله الفطرة الخلقة يريد ان الفطرة بالكسر
النوع اعني الحالة التي جبل الانسان عليها في اول خلقته وابتداء
فطرته وهذا ما قالوا الفطرة هي الصفة التي يتصف بها كل
موجود في اول زمان خلقته وسلامتها بقاؤها على ما كانت عليه
وخلوها عن الامور التي يوجب تغيرها عن فطرتها الاصلية
ومطلق سواء كان في باب البلاغة كالاضافات الفاوحة
في ادراك لطايف التراكيب ودقايقها والتنبيه على تعلق
من المناسبات الدقيقة اوفي باب الدين كالاعتقادات
الردية والاخلاق الخبيثة فلذا، الفطرة هي الفطرة المذكورة
في القرآن والحديث اعني الحالة التي جبل عليها الانسان
في ابتداء خلقته الا ان السلامة ههنا غير السلامة ههناك
اذ السلامة ههناك خلوها عما تخل بالدين وههنا خلوها عما تخل
بالبلاغة فالسلامة بالاعتبار الاول غير السلامة بالاعتبار
الثاني وكذا تبديلها باحد الاعتبارين غير تبديلها
بالاعتبار الآخر لان تبديلها عبارة عن ان يلحق بها ما يدنسها
ويغيرها عن صفتها الاصلية فالسلامة والتبديل بالاعتبارين
قد يجتمعان كما في بلغاء الاسلام وكاعنياء الكفار وقد
ينفردان كالمسلم البخيل والكافر الذكي وبهذا اعني ما ذكرنا
من التحقيق المذكور يندفع الذي اراد ان يفسر الفطرة السليمة

بها بالفطرة المشهورة المذكورة في القرآن والحديث الا
ان محلها الشهود ما كان ذلك وكان ذلك كالعلم في
هذا الباب لانه هو الذي بين فيه معنى الفطرة ومعنى السلامة
اشار اليه وقال عليه تنبيها على ان الفطرة ومعنى السلامة
وتحقيقا لان السلامة عبارة عن عدم عروض العوارض
المخلة بالصفة الاولية المنافية للحال الاصلية المتعلقة
باصل الفطرة فمن انعم النظر عليه واحسن التدبر اليه علم
ان الفطرة والسلامة في جميع المواقع امر واحد الا ان
التفاوت في المقامات بحسب تفاوت المتعلقات
المناسبة لذلك المقام فعلى هذا سقط ما توهمه الشارح
المحقق رح من ان حمل الفطرة السليمة على ما في القرآن
والحديث سهو وسقط التشفي ببلغاء الجاهلية وتحقق
ان ذلك كله وهم وتبين ان الحق ما ذكرنا وان التحقيق
ما بينا وفي كلامه ايضا اعتراف بذلك حيث ذكر
ان ذلك انما في وصف الفطرة بالسلامة اشارة
الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلافها لافة وجه
الاعتراف ان السلامة عبارة عن عدم طريان المنافي
فاحسن التدبر في هذا المقام قوله وفيه اشارة الخ
يريد ان في توصيف الفطرة بالسلامة تنبيها على ان

فطنة الانسان على الفطنة ووجه التبيه لان الفطن السليمة
معناها الفطرة الباقية على حالها التي ليته غير اتها فلو لم يكن
فطنة الانسان على الفطنة لما كان بناؤها على حالها امرا معهودا
ولما كان خلوها عن غيرانها شيئا مجهولا فاطفان قيل قد ذكر الشارح
المحقق في مباحث تفصيل المقامات المقتضية ان البداوة
قد يكون جبلية وهو مناف لما نحن فيه فكيف التوفيق بين كلاميه
قلنا المراد بالجبلية البداوة وخلقية الشقاوة ونحوهما ان كلا
منها لتراكم الاسباب وتكاثر الموجبات صار في الشدة والارتياح
الى احد الكمال كانه خلق جبلي لا يرجى ازالته ولا يمكن ازالته
قوله كما لا يخفى يريد انه ذكر امرين فضل التميز والمعرفة
وسلامة الفطرة واعتبر الاول في جانب المتكلم والثاني
في جانب السامع وهذا انتفى في العبارة ورفع خفي لان
يعرف المتكلم اكثر مما يعرفه المخاطب وان احتمل سهل من الجمع
والانضمام كل من الامرين في كل من الشخصين بلا تفاوت
والشارح العلامة رح لما لم يتنبه لهذه النكتة ذهب الى ان في
الكلام اضمارا اي فهم ذي الفطرة السليمة مع كونه ذا فضل
تميز ومعرفة اي فهم البليغ وانما حذفه لقيام دليل وضوح والشارح
المحقق رح وان تنبه له الا انه اجمل فيه اجمالا لا يخفى فصله حق تفصيله
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام قوله مع ما من تتمة رد

ما ذكره

ما ذكر البعض من ان قوله مثل ما سبق اذ جعل متعلقا بما حيثية
لزم الفصل بالاجنبي اعني حديث التهم وتعيينه في اليمين اي
بين تعريف الحاشية وبين تمثيلها قوله بالنصب قيد به لانه
هو الرواية ويبنى اعرابه لانه محل الخفاء بخلاف الرفع فانه ظاهر
انه خبر محذوف وذكر وافيه وجوها البدل والحال والمصدر وكونه
نصبا بقدر اي اعني وهو الذي سمعوه نصبا على المدح وكونه مفعولا به
للمذكور اي فهم ذي الفطنة وزيف الشارح العلامة الوجه
الثالث لكثرة الاضمار وزيف الشارح المحقق
الثلثة الاول بلزوم الفصل بالاجنبي كما ذكرنا وزيف الوجه الخامس
لوائه عن ذلك واختار الشارح المحقق الثلثة الاول وزيف
الاول لسلامته عن المحذور لفظا ومعنى ثم قوم الشارح على ان الثاني
سلامته على التقدير والثواني الثلث لافتقاره اليه الا انه
جوز ارجاعه في سلك الاضمار بقطع النظر عن ان لزم فيه كثرة الاضمار
الا ان ذلك شايع في الاستعمال واما حذف الموصوف بالمضاف
دون الموصوف لكونه امرا مشتركا صار في الوضوح والجلاء
الى حيث ان كان صار اسما لهذا النوع كقولهم ضربت قاضي
لا يميز فلا يضاف فانه ناش من الخجل ولم يلتفت الى الاجنبين
لان في الاول ومضغة في الجملة اذ الاولى في هذا النوع ان يكون
معرفة واما الخامس فانما الخلط حرف اذ الكلام في اصل الفهم مع

وهو ان يكون نعتا
على المدح
منه

في جميع المعارف منه

ما ذكره البعض من ان قوله مثل ما سبق اذ جعل متعلقا بما حيثية

قطع النظر عن تعلقه بمفعول مخصوص او بغيره فتقدير المفعول نقض للغرض
وهذا ظاهر على من له ادنى تدرب فى علم المعانى والاولى عندى
ان يجعل نصبها بيانا لما يسبق وفائدته الايضاح ويجوز ان
يكون على تقدير النصب استثنافا بيانيا كانه قيل اى شئ اتى
فقيل مثل ما يسبق فحركة اون بنائية لا اعرابية فان قيل فليجعل
حركة اتباعية على نحو قولك الحمد لله بكسر الدال لاتباعها اللام فيمن
قرأه كذلك قلنا الحركة الاتباعية انما يكون فى كلمة واحدة
او فيما هو فى حكمها بان يكونا كلمتين كثيرا فى الاستعمال وهكذا ابو صيف
الا ترى ان نحو الحمد لله والحمى فيه ليس بهذه المثابة على ان جعل
الاعرابية نابية للبنائية تعسف جدا قوله والابلج
اى حين جعل مثل ما يسبق مصدرا لاجين تقدير المضاف لان
المراد بالتقدير تقدير المضاف نفسه فان قلت كيف يتكفى
فى ذلك ان يقول بتقدير مضاف لان ما موصولة ليكون
قوله لان ما موصولة متعلقا بتقدير فلا تى فائدة ذكر
ذلك مع ان ظاهر اللفظ تفهم ان التقدير غير تقدير
المضاف قلت نعم الا انه حاول التقرير لوجوب التقدير
ليترتب عليه وليفيده لزيادة الامرين وكيف يتوهم خلافه
وقرينة لزيادة المعرفة قائمة وقوله وتنبيها بقوله من
ان يكون ردا لما زعمه البعض من ان كلمة بعض من قوله

من ان يكون زايدة وان مع ما بعده فاعل يسبق ووجه الردة
ظاهر لان من تتراخى فى الاثبات وهذا واضح جدا قوله
بنشاط اى ابتداع له فى الفرح والنشاط لما فيه من الدلالة
على انه ذو فطرة سليمة وصاحب تميز ومعرفة وحاصل النكتة
الثانية هو التنبيه على ان المخاطب فى كتنا بهذا المثال
هو الاء حتى لو لم يكن بهذه المثابة محونا ه عن دفتر المخاطبين
واستطاء عن زمرة الناظرين وههنا نكتة ثالثة هى التنبيه
على ان المقام بليغ لا يتكلم الا مع مخاطب بليغ فافهم قوله
واراد بالعارف اى الاءة وضع الظاهر موضع الضمير تنبيها
على ان التطبيق الذى هو صفة المتكلم حيث رتب
كلامه ترتيبا مخصوصا حيث رتب كلماته بان وضع كل كلمة
فى موضعها اللايق به ينبغى ان يكون بهذه المثابة اعنى
ان يكون تنبيها بالصباغة التى هى التصوير كان كل كلمة
بمنزلة درة كانية فى موضعها على ما ينبغى قوله هى الصنعة
اى الذى يقال فى الفارسية زركرى فى الصحاح صنعت
الشئ اصنعه صنعا ورجل صانع وصواغ وصياغ فى
لغة الحجاز وعلى الصياغة والصاغة فى الاصل ولوتى والصباغ
الصواغة الا انهم قلبوا الواو ياء نظرا الى كسرة ما قبلها وقوله
ترتب كلماته ليس متعلقا بقوله نسبة لان المشبه به

موضع الضمير ... الاءة ... وضع الظاهر ... الكلام ... ان يقول ... عدل عنه ... ان يكون ... والنكتة ...

هو الصياغة كما اشار اليه بقوله بصياغة الحلى بل هو متعلق
بالتاليف حال منه واوثر التاليف على التركيب بتنبيها
على ان كلمات ينبغي ان يكون مالوفة مشهورة كثيرة الدوران
على الالسنة تخيقا لمغى الفصاحة لا وحشية متنافرة يحكم بها
فقوله بسبب تاليف الكلام بصياغة الحلى يريد انه استعارة
تصريحية اى تركيب الكلام الذى هو كالصياغة في الحسن
والجودة وهو الظاهر والاضافة تحقيقية بالصياغة في التحقيق
وهو ترتب المعاني في النفس اولا ثم ترتب الالفاظ على حد
ذلك المعاني المرتبة في النفس بناء على ما صرح به الشيخ عبد
القاهر وسكت عنه الشارح اعتمادا على شهرته انه مسبوق
بالقصد ان الكلام لغير الفواد واما جعل اللسان على القواعد
دليلا وكيف وقد تقرر ان القصد بالافادة معتبر في
الخواص على ما مر مرارا وقوله متناسقة الدلالات حال من
الكلمات مرتبة ترتيبا حسنا يقتضيه العقل ويرتضيه الطبع
لاستوالية متتابعة في النطق ومتضمنة بعضها الى بعض كيف
اتفق فالتناسق تفاعل من السوق بالتحريك يقال
توسقت الاسنان اذا كانت الاسنان مستوية وحز نسق منتظم
والسوق من الكلام اذا عطفت جملة على جملة ومنه قول النحاة
عطف السوق للعطف بالحرف ومعنى السوق التناسق

تنبيها

تنبيها على انه ابلغ واشعار بان كل دلالة كانها بجانب الاخرى
وقوله على حسب الاول انه على التداخل او على الترادف او وصف
للدلالات اى الدلالات الكائنة على حدود الاغراض الخط التي يسوق
الكلام لاجلها الواقعة على حسب الاتفاق ووصف الاغراض
بالمتم زيادة توضيح وتاكيد والا فالغرض لا يكون الا متمما
كما مر قوله بصياغة الحلى حلى المراة وجمعه حلى مثل يدى
ويدى وهو مفعول وقد تكسر الحاء كالعيان السياط مثل عصى وقرئ
بهما في قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار وحلية السيف حلق
مثل لحية ولحى وربما نظم وحلية الرجل صنعة كذا ذكره الجوهري
قوله والمستتر اليها ثلثة اوجه الاول ان يكون مسندا
الى الضمير المستتر الراجع الى تركيب ان زيدا انطلق
ان نزل ان يكون فاعله نفى الشكر وقرئ متمم وهو مسند الى
المستتر الراجع الى الفاعل وضميره راجع الى التركيب لان
متمم مسند اليه الثاني ان يجعل نفى الشكر فاعلا لها على
التنازع واختار الشارح المحقق هو الوجه الاول لانه اظهر في
المقام وابعد عن المحذور بخلاف الآخرين فان في كل منهما
نوع محذور اما الاول فلانه ح لا معنى للتوسط الخ بيانه
كان وجهه والجواب ان في التوسط جريا على تقديم
الاهم اذ المقام يقتضي ذكر القصد على غلط قوله تو دلم يكن له

كنه الاحد وارادان يذكر ان مقصده انما يصح ويتصور فيه التنازع
افاكان معتمدا على المبتدا على قبيل على الاعتماد لا التنازع
والنكتة في ذكر ان مع انها مع يكون فاء مع ان مقتضى الظاهر ان يقول
والمستثنى يكون اذ لا مدخل لان في ذلك هي التنبيه على ان
هذه هي الخاصة الداخلة على يكون لانها مخففة من المثقلة وحقه
على المقدار الذي هو ضمير الشان فافهم قوله معان هو كقولهم
الشاط فكاظم كمال العناية ولكمال التفرع والانتهال
ونحو ذلك مما يناسب المقام وصيغة الحال كما سبق تفصيل
هذه العاطفة في النفي الاول اذا اقتضت التوبة اليه باذ
ن ربه توفذكر اللزوم مع الايلام وفي قوله واقتصر بتبنيه على
ان المذكور في الآخرين هو القصد مع الشيء الآخر هو اللزوم
وذكر انظاهر هنا مهد طرب اللزوم في الآخرين
قوله لكونها بمعنى يريد اللزوم منتف في الكل حقيقة الا
انه لما كان كل من الآخرين من جهة سده الامتثال وترتب
من الاول بالالزام وذكر اللزوم واراد السببية بالالزام
من جهة الامتثال والاستحقاق في الاول جرى على الاصل
وفي الآخرين على التشبيه فلا اشكال نقوله يلزم
من الموصوف منفاه يلزم ان المعقول محذوف صرح به العلامة
ولا صرح بانتفاء اللزوم الفعلي في كل من الآخرين وكان هنا

فطنة الاعتراض بالاختصاص في القسم الاخير لازم عقلي عند الحذف
لا ينفك عنه اصلا فكيف صح التصريح بانتفائه اشار الى
جوابه بان اللزوم منسوب الى طلب افادته حيث قال يلزم
ان يكون الغلط وجه الاختصار وهو غير لازم واللازم من كلامه
طلب افادته وهو غير لازم عقلا فصح ما ذكر فان قيل لم كان
نفس الاختصار من الخواص الاستدلالية في امتناع الانعكاس
عقلا فلم قال في حكم الخاص الاستدلالية قلنا لان نفس الاختصار
بدون الافادة والقصد لا يعد خاصية كما تكونا عليك مرارا
وفرعنا به سمك سمر وجها را وهو بهذا الوصف شبيه
بالخواص الاستدلالية من حيث يتبع انعكاسه نظرا الى ذاته
في الجملة ولو سلم فهو من الاعتبارات الخطابية حقيقة دون الاستدلالية
واليه مال الشارح المحقق حيث قال في بيان فائدة التقييد
بالحكم اي الاختصار لازم للتركيب لزوما عقليا كالخواص
الاستدلالية لما يقال فذكر الحكم مستدرك سيرشدك
اليه في البيانية في قوله من انه عدم ان يكون الغلط فانه بيان
لما سبق لا ما نقول نبه بذلك على انه حقيق بان يكون الغلط
والمكان هو ان غير معدود من الخواص التي هي المقاصد
الاصلية ولا داخل في زمرتها لانه ليس من شانه ان يكون
الكلام مستعملا فيه كما سبق بل كان من مستتبعات

المقاصد الاصلية اشارة الى ضعفه بقوله مع افادة بطيئة
تبشيرها على تبعية فافهم قوله وقيده الخ في بعض النسخ عن العارف
وفرق العلامة بينهما بان الاول يقتضي السماء مشافهة دون
الثاني فان صح ذلك فالنسخة الثانية اولى على ما لا يخفى
اوعلم انه لا اضافة في ان هذا القيد معتبر في الكل انما الخلاف في الكينونة
اعتبارا والحق انه محذوف في كل من الآخرين اعتمادا على القرينة
والا فالعطف على شيء مقيد يفيد متأخرا عن ذلك الشيء
في الذكر لا يوجب اعتبار ذلك القيد في المعطوف عليه
كما لا يخفى ضربت زيدا يوم الجمعة وصليت واذا العدم ذلك
القيد في الذكر فالمتون اعتبارا بينهما جميعا كقولنا يوم الجمعة
صليت وضربت زيدا قوله من نحو يا زيد الخ نحو يا
تاء تيتشاله في ذهنك وكسر السورة للاستيفاء حذف هو
الركن الاعظم فكانه قيل لا استحضره فان بظاهر ما كثيرة فافهم
قوله الاضافة صورية اي صورة التركيب فيه يقضي بما
لم يكن التركيب ظاهرا فيه تركه قوله وحد المطول الخ بيان
لان قوله لاحتضار من قبيل الخبر لان المبتدأ
اعني اسم كان معرف باللام فيكون مقصورا على الخبر اعني خبر
كان فكان قيل كيف صح حكم المطلوبية والاحتضار مع
انه قد لا يكون مطلوبا بل يكون المطلوب سائر الكلمات اللاحقة

بالمقام فقلنا مبنى الامر على انه اصل لا يكون مطلوبا كل كما في قوله
ذلك الكتاب اي هو المستحق لان يسمى كتابا كان
ما عداه تحته ليس بكتاب والى هذا اشار بقوله فلا بد
وان يكون متعلق التعارف بيريد ان مقتضى الحال ان القصد
اليه وتوجيه الطلب اليه فان قيل قد سبق ان هذا
من المستبعدات فكيف صح الحكم بهذا الاعتبار مع
عبارة المصنف عنه كما قررنا قلنا الحكم مبني على ملاحظة
حاله مطلقا سواء كان مع صفة الانفراد مع وصف الكينونة
مع سائر اللطائف المناسبة والى هذا اشار بقوله
اما وحده او مع لطيفة اخرى فان قيل هذا يخالف
عبارة المصنف ان صفة الانفراد مما لا اثر له في الكتاب
بل المذكور هو القسم الثاني فاقتط في اين استنبط الشارح
قلت لعله بالحدس وبالاولوية على وقوعه موقعه وانه يليق ان
يتوجه العوض اليه هي الكلام على اقل الاجزاء اي وان لم
يكن مخصوصا بصفة الانفراد فلا اقل من ان يكون مقصودا
بصفة الكينونة مع الغير كما يقال زيد يخيل مع كثرة اعماله
فلو لم يكن كذلك بان كان لحكمه اولا بالثبوت فقوله
وحده عطف عليه حال اي منفردا وكائنا مع الغير جاز
قوله باب طي الخ تغيير للمقام في قوله مما يلوح الخ

يريد ان الموضع اللائق بتفصيل هذه اللطائف هو الوفي الثاني
في فصل الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه وقوله
يكون في مقام يشير الى الصحة لوقوع تبوته لمع به والاشارة
اذا وقعت في مقابلة التصريح يراد بها مقابل التصريح
واذا لم يكن واقعة في مقابلة فيستعمل في الاعم استعمالا
شايعا مشهورا يشهد بذلك اطلاقاتهم
واستعمالاتهم وفي المقام الاشارة اليه بالبد او ما بجملة
فالاشارة بحسب اللغة يقتضي الظهور ولهذه
الجهة سموا المشار اليه بذلك لما انها يقتضي
كون المشار اليه محسوسا وكون الاشارة حسية فافهم
قوله مشعرة به لان في ذلك اشعارا بانه نقله
وجه وكون وجها مشعرا منها اما اول الوجه يبنى عن الشرف
من قولهم وجوه الثلثة لاشرافه واما ان الوجه يبنى عن
الوجاهة والقدر والمرتبة من قولهم فلان وجيه اى
ذو جاه وقدر ومرتبة ومنه قوله تعالى وجيها في الدنيا والآخرة اما ان الوجه يبنى عن كونه
موجها مقبولا معتدا به كما هو الشايع في الاطلاقات
كما يقال هذا وجه اى موجه معتد به قوله وكذا الخ
معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل

ونحو

ونحو منطلق اذا ترك المسند اليه يفيد كذا وكذا اذا ذكر المسند اليه
واما ان ذا الى اى شئ يشير فغيه خفاء والشارح المحقق
ذكر فيه وجهين الاول ان يكون كاشارة الى ما سبق
المستفاد ومحتاج الى تقدير المشبة كما قدر الشارح في اذا
اشارة الى السبق اى مثل ما سبق في الصورة
السابقة ما سبق او لفظ وان اعاده كذا بزيادة
حرف التثنية للكثيرة فقط او للكثرة مع
الجمع او لا ظهر على ما يشهد به الذوق السليم ان
يجعل ذا اشارة الى المثال الاخير اعني نحو منطلق كما
اشرنا اليه اى مثل هذا المثال في افادة انف المقصد
الزايد على اصل التركيب المشتمل على ذكر المسند اليه
لتناسب المثالين في حذف احد التركيبين ثم لما كان
فرغ منه عاد الى ما قبله فقال وهكذا اشارة الى الامثلة
المذكورة قبل المثال الاخير وغير الاسلوب وزاد حرف
التثنية ليكون تثنيتها على انه اشارة الى ما سبق فالعطف
ههنا ايضا بحسب المعنى على ما لا يخفى واما قوله اذا
لفظ المسند اليه فيحتمل وجهين احدهما ان يتلفظ به مع
ذكر المسند اليه بينهما ان يتلفظ به فقط اى كما سبق
الى الفهم مع ذكر المسند فقط الاختصار مع افادة

اليه

لطيفة

كذلك سبق هذا المعنى في ذكر المسند اليه فقط واختار العلامة
هذا الوجه واختار الشارح المحقق الوجه الاول لانه انفع بخلاف
الثاني فانه قليل جدوى جدا على انه حذفه اختصار بقرينة
الكلام او لامر الاهم المتناول له وليغزه فالحذف في التعميم
كقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام فتدبر قوله كبيرة
اذ كبر بعدها ناظرا الى الاول واما للكبيرة مع العدم ناظر
الى الثاني قوله او الشارح مبني على ما ذكر من ان الاول
ازداد وقت في مقابلة التصريح بيراد ما لا يكون بطريق
التطريح والا فكثيرا ما يراد المعنى الاعم دون قيد المصرح
به والشارح ايضا مبني على ذلك قوله سوى
الاختصار تصريح بانه ليس من قبيل الكناية مجوز
اللازم لانه مما يمتنع انفكاكه عقلا الا انه لما كانت من
الاعتبارات الخطابية الغير اللائقة باهل الاستدلال
جعله الشارح في حكم الخواص الاستدلالية كما مر فلا يغفل
قوله واما ايهام بانه مثلة اللازم كما ذهب الى ان
المراد باللازم ما هو هو الخواص الاستدلالية وكان منها
فطنة الاعتراض عليه بانه لو كان كذلك كان
الواجب بالامثلة ان يتعرض لامثلتها ايضا واذ لم
يتعرض دل على انه ليس مراده مثال تلك الخواص الشا

على انه يحتاج الى تقدير بالتدليل
قول وجاز الخ يريد ان
مفعول بلذة الافعال اما ما ملفوظ
اليه الا الخ

الى وجه بانه ان يتعرض لها منها لانه فضلا عن تتمامها على الكملة
والا لازم بهذه المشابهة من الخواص الاستدلالية غير مشمول
فلو وجد لازم كذلك من غير ما كان الواجب ذكر
مثاله ههنا لكن لما انحصر فيها وكان الكمل متوفرين بها فلا
يلزم اهمال امثلة هذا القسم غاية الامر ان الامثلة
المتعلقة بالقسم الاول مذكورة منها لتعلقها بعلم المعاني
والامثلة المتعلقة بالقسم الثاني مذكورة ههنا لكونها
متعلقة بعلم الاستدلال كان الاقتصار على الامثلة
القسم الاول ههنا من محض الحكمة ومن كمال رعاية الشا
ن الامور واما هذا الشارح بقوله وعلى يوجد لازم كذلك
من غيرها فان قبيل الاختصار بطل اذ الاختصار كون الكلام
تنبيه على جواز ما سبق من ان المراد باللزوم في القسم
الثاني هو اللزوم بين معنى التركيب وبين لوازمه
العقلية بسبب علاقة عقلية والا فلتنقل التركيب
لوازم كثيرة يمتنع انفكاكها عنها عقلا كحركة نتركيب
او طلبيا او يكون اللفظ مسند اليه او نحو ذلك
وبهذا ستطلع ما ذكر ناه من ان الاختصار في حكم الخواص الا
ستدلالية الا ان الاختصار ما كان في نفس امرا
محققا بان يقصد افادة اعتبره في المجلد دون غيره

قوله متعلق بسبق لا بتعلق اللفظ بل المراد بالتعلق انه متعلق بجميعه وحال منه واشار بذلك الى تفسير هذا التعلق بقوله اى الى آخره قوله وقد يجعل اه اشارة الى ضعفه ووجهه ظاهر لافتقاره اه الى تقدير العائد تاء وهو ضعيف لاحاجة اليه ولو جعل فاعل يطلبك ضميرا عائدا اليه اى الى المعاني وجعل مساق الكلام بدلا منه لارتفاع كما فى قوله تولى سرورا النجوى الذين ظلموا اندفع التكلف والتعسف راشاد اما ذكره فى ايراد معنى المصوبة اعنى قوله اى كائنة على الوجه الذى يطلبك على جميعها ذلك المعنى فيفيد خفاء والظاهر ان يقال كائنة على الوجه الذى يطلبك فيه اى فى ذلك الوجه مساق الكلام لتقدير العائد الى المعاني وفى بعض النسخ عليه بعد جميعها والظاهر ما ذكرنا قوله اى المعاني المغايرة لاصل المعنى مطلقا سواء كانت تلك المعاني مغايرة او مباينة والكل ينتج من قواعد العلمين لان المال قد تغير اصل المعنى كما صرح به الملا فى بحث الخبر بقوله ومرجع كون الخبر تبدلا مفيد اللمى طب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ولا شك انه اصل المعنى لانا نقول قد فصلنا فيما سبق ان هذا وهم ومشاؤه سوء الفهم وبين هناك ان الحال قد تقتضى الاقتصار على اصل المعنى كما نبه عليه

الملا

الملا هنا بقوله منه انه انما يلزم مجرد القصد الى الاضمار لكن صح به منى مطلع الفضل الذى عنده ضبط معاقد علم المعانى وهو من هذه الحيثية داخل فى البلاغة اذ تحرير ما على اعتبار الامور الزايدة امر زايد وفى قوله قواعد العلمين رد لما سبق الى بعض الاوهام القاصرة من ان المطلع انما هو الامثلة لا القاعدة ويجعل ذلك وسيلة الى دفع الاشكال المشهور على قوله فى العلمين وتحقيقه عن قريب ذلك وهذا مبنى على ما حققنا به سابقا فى البيان بعد العاقد بين المسائل والشواهد قوله مقصودة اه اشارة الى ان الخواص منها ما هو مقصود اصلى منها اللفظ قد يستعمل اللفظ فيه لا بطريق المجاز او بطريق الكناية ومنها ما هو مستتبع لم يستعمل اللفظ فيه كالاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام والاستدراج بذكره وذلك مما يحصل من اللفظ ويفهم منه وليس اللفظ مستعملا فيه اصلا فالقسم الاول سماه القوم مقصودا اصليا والقسم الثانى سموه مستتبعات اللفظ قوله فى العلمين اه اشارة الى دفع الاشكال المشهور وحاصله ان الحوالة على العلمين غير مستقيم اذ المطلع هو الذى اجيب عنه بوجوه الاول ان علم البيان ايضا مطلع اذ قد ذكر فيه الامثلة الدالة على تلك الخواص والمطلع فى العلم اعم من ان يكون

امثلة اردفه عدا لثانى ان ذلك فى قوله على جميع ذلك اشارة
الى ما سبق الى الفهم لا الى الامثلة المذكورة وعلم البيان
ايضا يطلع عليه الثالث ان التركيب لا يقتضى ان يكون
لكل منها دخل فى الاطلاع وهذا كما يقال بين هذه المسئلة
فى العلوم الاسلامية ان بنى هذا البرهان فى العلوم
فان هذا لا يقتضى ان يكون ذلك مبنيا فى كل علم اسلامى
او حقيقى الرابع ان المراد بالخواص ما استفيد من اللفظ
بالدلالة العقلية فقط وهى تتناول العلمين غاية الامر ان
البحث فى علم المعانى عنها من حيث افادتها وفى علم البيان
من حيث كيفية افادتها ولا شك ان سوق الكلام فى
علمين مطلع على تلك الخواص غاية الامر ان الكيفية مختلفة
واختلاف الكيفية لا يوجب نفى الاطلاع واختار الشارح
العلامة فى الجواب الثانى ورود الاول ايضا الا انه لم يرتضه
لان ذكر مثال فى كل علم لغرض لا يتأتى فى حقه من هذا العلم
يطلع فقط ما توهم الفاضل الكاشى حتى انه ذكره مع انه
مزيف ولما اختاره الشارح المحقق فهو مفصل لما اختار
الشارح العلامة اعنى الجواب الثانى وحاصله ان المراد
بذكر فى قوله على جميع ذلك ما يسبق الى الفهم وما سبق
الى الفهم عبارة عن الخواص والخواص عبارة عن المعانى الغير

لاصل

الاصل المعنى والمعنى المغايرة لاصل المعنى فى مقاصد العلمين نصح
ان كلا من العلمين مطلع على تلك الخواص لان قواعد العلمين
يفيد تلك المعانى التبعية والحاصل ان سوق ذلك وتأليف
الجواب الثالث بان فيه تعسفا اذ المتبادر من العبارة
ان كلا منها داخل فى الاطلاع وليس ما اورده نظرا قاصرا فى
فيه بل نظر ان يقال بين هذه المسئلة فى احدهما وليس الآخر
دخل فى بيانها والانصاف ان هذا تعسف ان كل جواب
من هذه الاجوبة لا يخلو عن نوع ضعف اما الاول فلما بينا واما
الثانى وهو الذى اختاره الشارح المحقق وارتضاه
الشارح العلامة فلان جميع المقدمات السابقة يأبى عنه لانه قد قرن
قوله واعنى بخواصه التركيب ما سبق اى ان هذا تفسير
للخواص فى الافادة لا المطلق الخواص ثم ذكر ان قوله
مثل ما سبق بدل او حال من ما سبق فاذا جعل ذلك فى قوله
على جميع ذلك اشارة الى ما سبق فالظاهر ان المراد بما سبق
الذى يطلق عليه مساق الكلام فى العلمين هو الخواص
فى الافادة المخصوصة بعلم المعانى وتعيينها بحيث يتناول العلمين
تعسف يوجب احد المحذورين اما كون توليف المعانى
غير مانع عن دخول البيان فيه ان ورد التعميم على الخواص و
الافادة واما باختلاف الظاهر الذى بنيا در الافهم

وشبهه بالغلط في التسليمة وان رده النسوة على ما سبق فافهم
واما الثالث فلما زعم الشارح المحقق يرد على ما قرره الحق انه غير
وارد لان الكلام في انه اذا قيل بين ذلك في كتب القوم
لا يلزم ان يكون ذلك مبينا في كل كتاب في كتبهم بل يكفي الصدق
الكلام كونه مبينا في واحد وكذا اذا قيل بين ذلك في
والمقصد ان ذلك في ذلك المجمل ولا فرق بين هذا المعنى بين
التثنية والجمع بل يا عتبار هذا المعنى جار في كل واحد منهما على السواء
وبالجمع فقط واما المثنى فلكونه لو يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
فان اللؤلؤ والمرجان يخرجان من احدهما لا في كل منهما على ما صرح به
المفسرون واصل ذلك انه اذا كان نفس شيئين ملتبس
بوجه ما وكان لشيء ثالث يلتبس باحدهما دون الآخر
فربما يسبب هذا الثالث الى هذين الشيئين جميعا بتبعية
ما انهما من التلبس بمكان وان يلتبس باحدهما يلتبس بالآخر
لما بينهما من الاتصال والاشتباك كالاية المذكورة انفا
فان الخمر بما اتصلا واستقيا اسند الخروج الذي لاحدهما
في الكل وما نحن فيه من هذا القبيل لان معاني والبيان ما كان
بينهما قط الاتصاح وشدة الاشتباك اسند الاطلاع
للنبي الى احدهما وهو المعاني لبرهما جميعا من الراي الاتي وهما
وابا الحاسبي من ان البيان شعبة منه وهذا التوجيه

مبنى

مبنى على تقدير التسليم اي تسليم ان المطلع هو المعاني لا غير على
ما هو قانون المناظرة فما زعمه الشارح المحقق من حديث التبادر
فليس شيء وكذا ما توهمه من ان هذا النظر غير لايق بما نحن فيه
لما ذكرنا انفا وبالجملة فالحق في جانب المجيب واما الربع
فلان الخوارزمي في شرحه التلخيص الاستدلالية التلهم الان
تخصص الدلالة العقلية بما يكون مبنيا على الامور النظرية دون
القطعية اعلم ان المساق مصدر ميمي بمعنى السوق وقد يحصل
منها اسم مكان وبالجملة هو في سياق المناسبة سوقها
سوقا وسياقا ذكره الجوهري فعلى هذا معناه ان المطلع هو
سوق الكلام في العلمين وسيه الاطلاع اي السوق على ما ينبغي
والى الفهم معناه ان ذلك مفهوم من فحوى الكلام لا بطريق
التصريح لانه لا يقال في المتعارف سوق الكلام يدل على
هذا ويريد ان هذا مستفاد من فحواه بلا تصريح وعلى فيجوز
ان يكون سوق في البيان بطريق مستفاد فيه ذلك عند من
يتنبه له وان لم يكن قواعده دله على القطع بالفرق بين قولنا
سوق الكلام يدل على كذا وبين قولنا الكلام يدل على كذا
فاندفع الاشكال المشهور بذلك ع وهذا الجواب جيد
لان العدول عن الظاهر اليه لابد ان يكون للنكتة الا ان في
قوله سيقا فيشا بمعنى يعود عن ذلك قول اي الطلا ٤٤ ٨

بدلالة التاء المشهورة بالتعقب وقوله مندرجا معناه كائنا
على سبيل التدريج يعني ان حصول الاطلاع هنا كان تدريجي لا
دفعي في قولهم درجه اركذا او استدرجه اي اوديا منه على التدريج
والدرجة المرقاة والدرج والدرجة واحد الدرجات في الطبقات
من المراتب كذا في الصحاح وفي بعض النسخ اطلاعا مندرجا وهو
اظهر واحد ويجوز ان ينال المقصد التفصيل لا التدريج اي اطلاعا
منفصلا كائنا على سبيل التفصيل ودلالة اللفظ عليه ظاهر على ما لا يخفى
وقوله شيئا شيئا مصدر جرى على ما هو القانون في النحو في وضع
الاعم موضع المصدر كقوله فما زلت شيئا اي عداه قوله
مستلزم اه مبني على ان المسافة مصدر والا فلو جعل اسم المكان امتنع
ان يجعل ذلك معللا له لان اسم المكان لا يعمل اصلا في المفعول
ولا في الظروف على ما حرره وسائر قول ان نسبة المكان نحو
المسافة وبالعكس ويجوز ان يكون باء ان الآتية متعلقا بالكلام لا
بمعنى التكلم في الاصل ورابحة الفعل كافية منها قوله واما علم
البيان كلها اه فيها معنى الشرط هو بذلك سيبويه فقد لا
مثل واما زيد فمنطلق كذا امها يكن من شيء فزيد منطلق يعني ان
يقع شيء فزيد منطلق يقع معه انطلاق زيد ولا شك ان هذا
جزم بوقوع الانطلاق وتأكيده لان مقتضاه لازم لوقوع
شيء ما في الدنيا ولا يخفى انه ما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء

التبيه وبا دل التفسير المذكور على الشرطية والتاكيد ولا له ظاهرة
كان معنى الشرطية اوضح واوكد ونظر الى ما فيه فوجدوه مشتملا على
الكل في الجملة فتنوعوا في اخذهم على ان معنى الشرطية لازم لها لا
ينفك عنها اصلا بدليل لزوم ان ما بعدها يجب ان لا ينفك عنها
اصلا فصار كون ما بعد الشرط امرا متفقا عليه بين النحويين لا
خلاف فيه لاحد ثم لما نظر البعض في مواقع استعمالها فوجدوها
مشتملة في بعض فقط وان لم يدل عليه التفسير المذكور ثم لما
تامل البعض الآخر وجدوها مستعملة في معنى التاكيد دون
التفصيل كما في اوائل الكتب وكان ذلك مساعدا للتفسير
المذكور جزموا بكونها للتاكيد فقط وان لم يساعده الاستعمال
الصادر من العرب في الاصل مضاء كل منها معتبرا في حال
دون حال فاعتبر بعضهم التفصيل المجرد فاقتصر عليه في الذكر
وسكت عن عرض التوكيد واعتبر بعضهم التوكيد وسكت عن
التفصيل والمحققون منهم جمعوا بين الكل فقالوا ان حق شرط
تفصيل وتاكيد وبالجملة فالاصل المعتبر من هذه الامور الشرطية
لانها لا تنفك عنها اصلا كما بينا وبعدها التفصيل لانه هو
الراجح في الغالب في الاستعمال وبعد التفصيل التوكيد و
لما كان التفصيل مرجحا وكان الحمل على الراجح راجحا وجب
منها الحمل على الراجح فلهذا السبب اتفق المتقدم منها على ان

اما ههنا تفصيلية ثم ههو لآء وان اتفقوا على التفصيل الا انهم اختلفوا
في طريقه فذهب بعضهم الى ان التفصيل كان في العقدة في الحديث
فانه لما اجمل فيها اولا فصلها ثانيا ولما كان مقتضى هذا التوجيه
ان يكون كلمة اما مذكورة في الحد الاول ايضا اعتذر عنه
بانه اقام مقامها كلمة اعلم اشعارا بمزيد الاعتناء وتنبيها
على انه يجب على السامع ان يلقي سمعه على بعضها وهو سديد فلما
بلغ الى ههنا عاد الى الاصل لئلا يكون تركا للاصل بالكلية
وليكون ذلك كالقرينة المذكورة فيما قبلها فعلى التوجيه يكون
اما تفصيلا للمجمل الواقع في كلام المتكلم وفي ذهنه على ما هو
الاصل في اما وذهب الشارح المحقق الى ان اما ههنا
تفصيل للمجمل الواقع في ذهن السامع نظرا الى انه لما وضع الصيغة
الثالث للعلمين وارد بها فيه دل ذلك على تقاربهما فلما ذكر
احد احدهما وقع في خاطر السامع ان حد الاخر ما ذا فذكر اما
تفصيلا لذلك المجمل في ذهنه وازالة لتردده واشار الى ترجيحه
الى الاول نظرا الى ان فيه ضعفا من جهة ان القول باقتضائه
اعلم تمام اما نوع من التكلم فان مثله غير معهود ولا تبادر اليه
الفهم بخلاف ما ورد فانه مما يتبادر اليه الذهن بلا خفاء
ومثله شايع في الاستعمال غالب في الاطلاق ونظير
ذلك ما وقع في الكشاف لانه قال الحمد والمدح اخذان ثم قال

واما الشكر فانه ظاهر ان التفصيل بعد الاجمال في الكلام وبا
بجملة فله شيوع تام في الاستعمال وتبادر كامل في الاذهان والعلم
ان الوجه الاول جار على القانون الاصلي في باب اما لان
الاصل انما يكون تفصيلا لمجمل المتكلم الا انه يرد عليه ان وضع
اعلم موضع اما لا يخلو عن سماجة اذ لو قال المقدمة اما علم البيان
فليس له موقع حسن يشهد به الذوق السليم على انه يلزم
تاخر القرينة وانفصالها واما الوجه الثاني فانه وان كان مما
يتبادر اليه الا انه خارج عما هو الاصل في باب اما ولا يحتاج
يحتاج الى ملاحظة اما القسم الثالث الى ههنا كما اشار اليه
بقوله اريد العلمين بقسم واحد مشترك بينهما ولو تدبرت
فيه علمت ان كلا من الوجهين ضعيف وجه الرجحان قليل الا ان
ان مقتضى ما ذكره في تنزيل المخاطب منزلة السائل بل المترد
يؤكد الكلام بقد كما مر في المذكورات اصطلاحا ان الثانية
ان الكلام اذن استيناف فلا وجه للعاطف اصلا لان
الاستيناف من مواقع الانقطاع على ما تقرر في باب الفصل
والوصل ان قلت ان يكون اما التفصيل المجمل السامع قد لم يتبادر
احد والعباس على انه فاسد لان هذا امر يتعلق بالوضع والسماع
لا مدخل فيه للراي والقياس والجواب عن الاول انا نمنع
اصطلاحي حيث به القوم على ان الثانية ان الكلام للاستيناف

واما الشكر

هو واو العطف لا مطلق الواو فان الواو الاستيناف فيه بلا به
والجمع بين الابتدائيين تاكيد على الاستيناف الملايم للمقام
وعنى الشارح بان تصريح التعميم بان اذا تاكيد اصطلاحي
دليل على ذلك وسيتضح بعيد هذا زيادة توضيح قوله
تفصيلا الخ اى فى ذهن السامع ونظير كون اذا التفصيل
مجمل السامع كون كلمة ان مشكك المخاطب فان الاصل
هناك ايضا ان يستعمل لشك المتكلم الا انه قد يستعمل فى
شك المخاطب واليه اشار صاحب الكشاف فى قوله
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاية حيث قال لسبق الكلام
مع هؤلاء على حسب حسناتهم وطعنهم وان البحث عن المعارضة
كما قبل التحامل كما لمشكوك فيه لديهم لانكارهم بعضا حتهم
واقتدارهم على الكلام وعشبكه مرجا يضا فى المفسرين
وبالجملة فالاصل فى كلا منهما ان يكون بالنظر الى المتكلم
فان قيل ازالة التردد يقتضى التاكيد لا يجئ قلنا
قد ينزل كل منهما تنزيل الاخر تاكيدا قوله وتصريحا كما كان
المذكور فى صدر البيان من مجرد المعرفة وهى جد المعانى
مجرد التتبع وكانت القرينة قائمة بان المقام ليس
نفس التتبع كما ان القرينة قائمة بان البيان ليس
مجرد المعرفة وكان الكل فى حكم كلام واحد وكان سبيل

العلمين فى ذلك واحدا قتضى النظر الصحيح والتعمق والمقصود
والمرام ان يجعل البعض دليلا ويجعل السابق قرينة للاحق
ويجعل اللاحق قرينة للسابق ليحصل المقصد ويتم المطلب فلا جرم
ينبغى ان يجعل التتبع ههنا كناية على المعرفة الحاصلة من التتبع بذكر
السبب واراده المسبب الخاص مجازا كما مر وان يحمل
المعرفة المطلقة ههنا على المعرفة المخصوصة اعنى الحاصلة من
التتبع بذكر العام واراده الخاص مجازا وحقيقة فكان هذا
الكلام وجه ظاهر ووجه باطن فحمى ههنا افترق الشارحون ههنا
فريقين فرقة نظروا الى الظاهر ومنهم الشارح العلامة
واختفى اشره العلامة الترمذى وذهبوا الى ان معرفة
الرب بحسب الطبيعة داخلة فى الحد فاحتاجوا الى
جعل اللام الثانية جزاء من الحد ليخرج ذلك عن الحد وفرقة
نظروا الى الباطن فجعلوا السابق قرينة للاحق وحملوا المعرفة
المطلقة على المخصوصة كما ذكرنا فذهبوا الى انه لا حاجة
الى جعل اللام جزاء من الحد لان ذلك خارج بذلك المعرفة
والشارح المحقق لما رأى ان الطريقة الثانية اقرب الى
التحقيق آثر هذه الطريقة وجعل احد التعريفين قرينة خاصة
قوله اريد كل ما اشارة الى ان اللام فى المعنى الواحد
للاستغراق الموزع اى كل معنى واحد يدخل تحت قصده وارادته

وتنبيه على دفع الشبهة المشهورة انها عامة اوردوها العلامة
التفتازاني ذريعة بها تعريف البيان وهي ان يقتضي التعريف
ان يكون كل من عرف ايراد معنى واحد فقط في طرق مختلفة
وضوحا وخفاء عالما بعلم البيان ولا يخفى بطلانه فاللام ان كان
للجنس فهذا واضح النزوم وفساد وان كان للاستغراق
لزم ان لا يكون احد عالما بعلم البيان لان ايراد المعنى الغير
المتناهية في الطرق المختلفة خارج بحسب قدرة البشر او التعبير
البشرية لانها بالاعمال التي لا تتناهى والمذكور في كتب القوم
في جواب عن هذه الشبهة امران اولهما للاستغراق العرفي
وثانيهما ان الاحاطة بالا تتناهى على سبيل التفصيل ممتنع
واما بطريق الاجمال على وجه كلي فجائز فحينئذ فلا اشكال وان اشار
الشارح اولا الى الاول منهما بقوله كل معنى وثانيا بقوله
ولا استحالة في الاحاطة بالا تتناهى اجمالا تنبيها على الجواب
قوله في تركيب ايماء الى ان الطرق عبارة عن
التراكيب كما سيصرح به بعده وقوله مختلفة في مراتب
وضوح الدلالة اشارة الى ان الطرق اعني وضوح الدلالة
متعلقة بمختلفة لا بالزيادة ولا بالموفقة ولا بالايراد ونوضيح
ذلك ان ههنا امور ثلثة الاول قوله في الطرق مختلفة والثاني
قوله بالزيادة ثابتة الثالث في وضوح الدلالة ولا خفاء

في

في تعلق الاول بالايراد والثاني قوله بالزيادة فلا شك انه متعلق
بمختلفة وجوزه الفاضل المعزى لغو الموفقة او مستقرا حالا فيه
اي ملتبسة بالزيادة والثالث قوله في وضوح الدلالة فالظاهر
انه متعلق بالزيادة اي تقربه لغوا واستقامة تعلقه معنى وكذا
اختاره الشارح العلامة وجزم به وجوز ان يتعلق بمختلفة
كما يشعر به ظاهر عبارة الشارح المحقق وهذا وان كان جيدا من
طريق المعنى الا انه يفتقر الى اعتبار تاخير المقدم وتقديم المؤخر
اي الاختلاف في وضوح الدلالة انما هو بسبب الزيادة
والنقصان في وضوح ويفتقر ايضا الى اعتبار الاضمار
فيما اختاره الشارح العلامة اولا السلامة عن الحذف دون
والاولى ان يقال ليس مقصد الشارح المحقق ههنا انه يتعلق به
بل هو بيان ان حاصل المعنى بل هو في التحقيق بيان ان المتعلقة با
الزيادة انما هي المختلفة ولهذا قال مختلفة في مراتب وضوح
الدلالة عليه فعبر عن الزيادة والنقصان بالمراتب لان
مرتبة الوضوح كناية عن الزيادة في الوضوح والنقصان
فيه وبالجملة ففي هذه العبارة ايماء الى ان قوله بالزيادة
متعلق بمختلفة لانه عبر عن الزيادة وبالمرتبة وجعله
ظرفا للاختلاف ونبه على انه في وضوح متعلق بالزيادة
لا بمختلفة بملاحظة اضافة المرتبة اليه اي بمعنى الزيادة الى

الوضوح فمن ذلك يصير الراجح الوجه الرابع ومن خفي الى
اشرف النوعين وفي قوله من الالفاظ التي تقصد بها المركب
تركيب اشارة الى تفسير اللفظ الواحد ان المراد
باللفظ الواحد يكون للهيئة التركيبية مخرج ما يكون مدلولا
الخفي وكما اذا عبر عن معنى الاسد مثلا بعبارات مختلفة
كالاسد والقسطل والليث والحارث فانه ليس من
البيان اولا الاختلاف وضوحا وخفاء لا يجوى في ذلك
كما سبق واعلم ان تقييد اللفظ الواحد تنبيه على انه لو تعدد المعنى
وكان البعض اوضح دلالة من البعض الآخر كان هذا خارجا عن
البيان وان تقييد الاختلاف بالوضوح تنبيه على انه لو تحقق
الاختلاف لفظي والعبارة كما اذا ورد معنى واحد بالفاظ
مترادفة كان ذلك ايضا خارجا عن البيان وقوله
فان العارف اه بيان لطريق حصول الاقتدار على الامر
المذكور بطريق كلي وقوله وذلك لانه اه بيان لوجه
الاختلاف في العبارات الدالة قليل على الاول فاهم واياه
الى ما حرى به بعده من ان الاختلاف وضوحا وخفاء انما
يتصور في الدلالات العقلية دون الوضعية قوله والاستحالة
اشارة الى ما يدفع التوهم من الجواب عن الشبهة بان
المشهود به على الوجه المذكور وحاصله ان الاحاطة بجملة اشياء

على قسمين احدهما ان يقع الاحاطة على كل فرد على التفصيل
بطريق التشخص بحيث يتميز كل واحد في ذهنه عن
الآخر وثانيهما ان يقع الاحاطة على كل فرد من تلك الامور
بالطريق الكلي بان يكون الكلي معلوما بالمصداق عليه
مثلا اذا عرف ان الانسان حيوان ناطق عرف ان
كل من الافراد الغير المتناهية كذلك لان هذا المفهوم
واحد صادق على كل فرد من تلك الافراد فقد وقع
الاحاطة بتلك الامور الغير المتناهية بالطريق الكلي
وهذا هو المراد بقوله اجمالا فان جعل للاستغراق
فان زعم المعترض ان اللازم هو القسم الثاني لا من قسمي
الاحاطة واللزوم ممنوع فاندفعت الشبهة رأسا وفي قوله
في سائر العلوم اشارة الى ان الامر كذلك في كل علم من العلوم
لان كل علم فهي مسائل كثيرة وهي مناط ادراكات جزئية اي
معرفة كل فرد وتلك الكثرة تنضبط وحدة باعتبار هذه
الجهة يصير هذا العلم علما واحدا يتدوين فلا يثبت
تلك الكثرة وحدة صح حصول العلم بتلك الكثرة بطريق
الوحدة التي يشترك الكلي في هذه الجهة وان كان تلك
الكثرة غير متناهية فصح القول بالاحاطة الاجمالية بالامور
وان كانت تلك الامور غير متناهية وقوله فان

العارف بالقواعد البيانية تمكنه من انشاء الى ما ذكرناه من
القواعد البيانية وان كانت متكثرة الا ان الكلي تتحدد في
البحث عن كيفيته لافادة العلم في المقصد الصالح فمن عرف
تلك القواعد عرف ان كل معنى واحد بهذه المثابة فله كذ

قوله اتصال آكابر يدان الطرق استعارة تصريحية
والجامع الاتصال وتوضيحه ان الطرق في الاصل جمع طريق
وهو المسافة التي تقطعها المتحرك لغرض من الاغراض والمراد
ههنا التركيب والعبارات وسموها طرقا تشبيها لها بالطرق
الحسية في الايصال الى المطلوب كما ان المتحرك يتصل الى مطلوبه
من جهة تقطع المسافة كذلك المتكلم انما يصل الى مطلوبه من جهته
تكلمه بها وذكر الايصال مبني على اسناد الفعل الى السبب
والافصل منها سبب للوصول الموصل والاقتضاء منها لا
في اعتبار الالسنة ههنا من جانب وعكس ذلك في
حد العلامة كما اشار اليه بقوله كما ان ذكر الافادة
اسنب بالخواص وهذا اوفق بالافادة فمقتضى العباسي
ان يقول واذكر الطرق اسنب بالايراد وتوضيحه
انه لا خفاء في ايراد المعنى الواحد في العبارة عبارات يختلف
افادتها فالايراد مجاز عن الافادة تشبيها لها به في
تبعية اعتبارها بذلك تبعية الاستعارة التصريحية بجامع الظهور

والاظهر

واذا كان الايراد استعارة تصريحية فالذي يقتضيه
المناسبة ان يجعل الطرق ايضا استعارة اخرى كذلك او يبقى
للاستعارة السابقة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله
واعتمدوا الحبل سابقا يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد و
الاعتصام استعارة للوثوق بالعهد اذ تقرر شيخنا الاستعارة
الحبل هذا الكلام فيما نحن فيه ايضا استعارة واصح والاخر
ترشيح لهذه الاستعارة او استعارة بان والمراد ان الترشيح
هو المتقدم او المتأخر فالظاهر ان الثاني اولى لانه يجب ان
يكون الترشيح عقيب الاستعارة على ما صرح به المصنف
بحث الترشيح للشارح المحقق على ما في المطول وجواب ان حمل
الكلام على مجاز واحد خير من حمله على مجازين واعتبار الاستعارة
في المتقدم ليس له كثير حسن فالمناسب ان يجعل الشارح الاستعارة
ويجعل الاول ترشيحا وسيجئ في مباحث الاستعارة ان
الترشيح قائم على حقيقته فلا مجاز فيه والاستعارة والكلام
المنقول عن الكشاف ايضا مشعر بذلك والقول بان الترشيح
يجب ان يكون مذكورا بعد الاستعارة وهم الايراد ان
صاحب الكشاف قد اعتبر الترشيح في الاعتصام وجعل الموثوق
استعارة بعين ما ذكره الشارح المحقق به والكلام
المصنف في الاستعارة وان كان ظاهره يشعر الا ان مراده ليس

ما ينبئ عنه ظ العبارة وستحققه انها كل انشاء الله تعالى واما حديث
المخالفة بين المسلكين فساقط عن درجة الاعتبار لان
الاصل ارادة ما تنساق له الافادة انها كل وهذا في التحقيق جرى على
تيرة المناسبة بين المسلكين وان كان تيرا الى العيني ان
الشارح يخالف الاول بمعنى منها ان مقتضى الكلام ان في التوجيه
في الاول ابرازا لما هو الحط من الاسبقية على ما هو الكائن
في تعليق الحكم بالوصف كما في الشارح ولا يخفى ان الامر في الاول
على عكس ذلك قوله لان مقابله الجاهل يريد انه انما لم يذكر
الخفاء لانه اولا يدخل تحت القصد والارادة وهذا
الجواب اولى مما ذكر في كتب القوم حتى ان كلا واضح
هو خفي بالنسبة الى ما اوضح منه ولا حاجة الى ذكر الخفاء
واما الشارح فقد فرق بين الخفاء والنقصان فجعل الاول
مردودا مطلقا والثاني متصفا فاصاح فيه الى الذكر
دون الاول ولا يخفى انه يجوز ان يكون الخفاء ايضا متصفا
كالنقصان فلا بد هناك من فرق ويعتد به البتة توضيحه
صفة اي يريد ان صفة الدلالة فهم المعنى وانفهامه فان تحقق
فذاك والا فلا دلالة واما ما كان خفيا في نفسه بالوضوح
واجاب عنه بوجهين الاول ان الوضوح في الحقيقة وصف
للدليل فجعله وصفا للدلالة تبعا فتفهم وضوح الدلالة على

هذا من قبيل المجاز العقلي في النسبة الاضافية كقولهم اعجبني
الاسد وعليه قوله تو بل مكر الليل والنهار وكذا قولهم الدلالة
واضحة في النسبة الاسنادية اي شارة انه وصف لها بالحقيقة
والدلالة انما تتصف بالوضوح والخفاء بطريق الانتقاء
اسبابها فقد وصفها لانه الدلالة هذه مبناها على الاستدلالات
العقلية وتلك الاستدلالات تتفاوت وصفا وخفاء فوضوح
على هذا حقيقة عقلية وكذا قوله الدلالة واضحة او حقيقة فان قيل
بل مجاز على هذا التقدير ايضا لان الوضوح في الحقيقة صفة
الاسباب كما انها صفة تدل عليها في الوجه الاول والاتحاد الوثيق
قلنا حديث اتصاف الاسباب في هذا الوجه في موضع
التعليل لاتصاف الدلالة بذلك حقيقة ولا كذلك الوجه
الاول فان ذكر العلة والسبب الاتصاف شيء بشيء لا ينافي
اتصافه به حقيقة وقيامه به عقلا ولا عرفا ولا يخفى ان مبنى
الجواب الاول على تسليم عدم كون الوضوح صفة للدلالة
حقيقة ومبنى الثاني على كونها صفة لها حقيقة فمن ههنا يعرف ان الاحسن
الترتيب بتقديم الثاني وتاخير الاول على ما هو فانون المناظرة اي
لانم انه كيف صفة قائمة بها حقيقة ونسلم فهو مجاز عقلي لانه
فعل ما فعل او لانم الاول حصر ولان حديث الفصل ان سلم ان
كان وجها برأسه لافادة وجوب ارادة الدلالة التفصيلية

بهذه الدلالة المذكورة الا انه يصلح تاييدا للوجه الثاني وتبيينا
لانطباق التفاوت الى اسباب قوة وضعفا في الانتقالات
عقلية على ما قررنا وكهذه النكتة ابتداء وذلك على الوجه الاول
باجراء الثاني على وجه يشير كونه في معرض التعليل وفقه يا سيد
وجوب التخصيص مصرح بان نتيجة التخصيص فافهم قوله
في الفصل الثاني آه قال المحقق النهاوندي لا اختلاف في الوضوح
غير ممكن في الدلالات بوضعية لان السامع ان علم وضع اللفظ
للمعنى فلا تفاوت والا فلا فهم النهاوندي اصلا بل يمكن ذلك في
الدلالات التعليقية اذ التعليقات متفاوتة وضوحا وخفاء وقوله
بنى النهاوندي الى الفصل متفاوتة وضوحا وخفاء الاول
عنده الضبط ما قد علم المعاني والكلام فيه حيث ذكر في مطلع
هذا الفصل ان الاقتصار على معنى الوطني اعني المعنى الذي
سميناه في النحو اصلا وتنزيلا منزلة الاصوات الحيوانات
هو الذي يلحق باصوات الحيوانات باعتبار المقصد ان مساق
الكلام في الفصلين يدل على تخصيص الدلالة بالتعليقية وهو واضح
قوله كما مر اشارة الى ما ذكره في صدر علم المعاني ان
الذي يجب بحالة الاصل الراجح ان يقصد الشارع تلك
الفائدة التي دون العلم لاجلها الا انه لو لم يقصدها بل قصد
آخر لم يخرج بذلك عن كونه هذا العلم قوله لا خارج آه

قد نبه النهاوندي فيما سبق على ان جنس الخروج في ذلك ان المعرفة المعللة
بتلك الغاية لا تكون الا كسبية وجوز ان يقال علم الوجه خارج
بقيد المعرفة عند من خص المعرفة بالادراك المسبوق بالعدم فيختص
باكتساب النتيجة قوله ما اشار بذلك الا ما ذكره في صدر علم المعاني من
الوقوف الدال على حضور المقدمات يستلزم الرعاية عادة وبند
نسم الاحتراز قوله هو اللفظ آه يريد ان بالكلام هو الذي
يقصد به افادة المخاطب المعاني بحسب الاقتضاءات المقامية
فحق العبارة ان يقول المراد بالكلام هو الذي عاوده ساقط
اللفظ فان صح ذلك كما في بعض النسخ فقد ما ول كما سيجيء و
هذا مبني على ان المراد مراد المصور والصواب ان المراد من
المراد هو المراد الذي اضيف اليه التمام يعني ان ههنا
امرين المراد والمراد بتمام المراد كيفية ما ذكرها وقد تغير المراد
عاما مع انه مذكور ولا جل ما علم ما تقرر من ان الحرف المضاف
ومقدوره عليه وح لنفع المحالات والتجلات راسا قوله كيفية آه
اي الكيفية المخصوصة الموصوفة بها الافادة وهي ان الافادة
واضحة او صعبة او ما يوضح الى غير ذلك في الكيفيات المطلوبة في
البيان ولما كانت هذه الكيفية صفة الافادة وكان
الموصوف اصلا لقيام الصفة يسماه اشعارا بانها من
تتمتها وبمنزلة الشيء التابع لها لقيامها بها وبمنزلة النوع لها كما

ذكر المراد والمراد بتمام المراد هو الاقتضاء
كيفية

ان الصفة فرع على الموصوف والى هذا اشار بقوله فانها من
توابع افادة المعنى وتتمتها قوله والمتكفل ولو اقتضى المقام
ايراد المعنى الواحد فى طريق اوضح واورده بطريق واضح كان خطأ
فى البيان ودون المعاناة ولو اقتضى المقام تاكيد الكلام وتترك تاكيده
كان خطأ فى المعاناة دون البيان وبالجملة فالخطأ قد يجتمعان
وقد ينفترقان فبهذا اقال المتكفل بالشارة هو المعاناة بالاول هو
البيان قوله وتبديل التطبيق بيضا كان المذكور فى الحد
الاول لفظ التطبيق صار مقتضى الظاهر ههنا ايضا ذلك فلما
عدل عنه الى المطابقة لزم ان يكون ههنا نكتة اخر فبقيتى فى ذلك
نكتتان احديهما ان هذا الفن فى العبارة لا ان يعبر عن
المراد بنوع آخر من العبارة والبيان بنوع آخر من اللفظ
غير الفن الاول اخذا من الفن الذى هو واحد الفنون
يعنى الانواع والاقاصى الاساليب وهى اجناس الكلام
وطرقه ورجل مستفنن اى ذو فنون واصل الفن فى كلامه
وفى خطبته اذا جاء فى الاقاصى والاقاصى ان الفنين اما مطلوبان
حتى يكون المراد واحدا حالا ومالا والا فلا يفنن وعلمها
كذلك وثانيتهما ان التنبيه على ان صاحب المعاناة
باكثر تعرفا من صاحب البيان اذ التطبيق قول والمطابقة
وصف للكلام واذ كان مبنيا على التطبيق الذى هو

نعله واشار فى هذا المقام الى اشكال قوله ذكر بناء فى حواشى شرح
المفتاح للتحرير المدقق الاستاذ ما ولاستاذ والمحققين علامة العلماء
والاقوام كلام جيد كثير الموج كاعلام حلت ماثره عن ان يحيط بها
فهم البرية وغابات اوهام وهو ان الامام ابا يعقوب سعد الحق والدين
التفتازانى وبالجملة فالتعطف اعنى قوله كيفيتها حال من
المجرور من فى قوله اكثر منه والاوجه ان يجعل ظرفا لغوا
للغير المجرور ليرجوعه الى التعطف على ما جوزه بعض النحاة
قوله هو الخواص بناء دليل الملاق اسم الدال على المدلول
والملزوم على اللازم وهذا بالنظر الى الظاهر والا فعلى التحقيق
الحاجة اليه على ما نص عليه الشيخ فى دلايل الاعجاز فى ان
هذا مبنى على المواضعة فيما بينهم يذكرون اللفظ ويريدون
الصورة التى حدث فى الذهن والخاصية التى يحدث
فيه وهذا اعنى ما ذكره الشارح المحقق بعد ذلك واقرب الى
التحصيل لدى المهارة فى الفن الا انه يرد عليه ان حق العبارة
فى المتن ان يقال لتتمة كما سيجىء نظ عبارة الشرح ايضا
فيقع الاختلاف فى ذكر المراد فى عود الضمير الى نوع كمال
والاقرب الى التحصيل ههنا ان يجعل الاشارة الى ما سبق
فى الكلام الذى يقصد به افادة الخواص وبهذا يسقط البحث
والى هذا اتيا والله فيقع الاستغناء عن التكلم بهذا كله

مبنى على ان المراد هو مراد الله والحق كما عرفته هو ان المراد
هو الخواص المعانية حسب الاقتضاءات المقامية وهذا الكلام
حق قوله هذا المعنى اشارة الى دفع الاشكال المشهور
الذى اورده الجمهور على قول الواقف على تمام مراده الحكيم
فح عند الله او المعتزلة فى ذلك فى تبيان وتوجيه مشربهم
يعتبرون انه حيح ذو فهم الله فما معنى افتقار الواقف على تمام
مراده تعالى الى العلمين والمذكور فى الشرح فى دفع هذا
الاشكال منها ثلثة وجوه الاول وهو الذى اختاره
الشارح العلامة ان كلام الله لا يقتضى امكانه بل معقوليته ان حمل
على الوقوف على التمام لذهب محتاج الى العلمين واما انه
لو افتقر اليهما لعلم التمام معهما فغير لازم اذ لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط وثانيها وهو الذى ذكره
الفاضل المفوى تلميذ الله ان المراد من التمام ليس التمام
بحسب الواقع والحقيقة بل المراد به التمام بحسب
الكيفيات وهو الذى يكفى للبشر من الاحكام الشرعية وغيرها و
المحتمع عند الله هو الاول وهو غير لازم منها واما ثالث فلا
فلا مساغ فى جواز ارادة هذا المعنى وما ثالث راليه منها بلفظ
قد يقال قريب منه لان حاصلها فى ان ليس المراد الله التمام
بحسب الحقيقة والواقع وعلمه واما بيان ما صدها عن
الاخر فان التمام اريد به التمام بحسب ما يكفى للبشر

فى الثانى

فى الثانى وهو الذى اختاره الفاضل الكاشى ان
ليس المراد بالتمام التمام بمعنى الكل والجميع بل المراد بالتمام
التمام المذكور انما بحسب العادة المعرفة ومعرفة كيفية
الافادة كما قد تضح ولما كان الجواب الاول جوابا جدليا
تحليل الجدوى ان من يريد الوقوف على هذا الامر الحى الذى
لا يمكن حصوله اصلا مفتقر الى العلمين ولا يخفى انه لغو فى
البين وكان كل من الجوابين الاخيرين ايضا تعسفا لانه
تكلف خطا ولا تبادر اليه الفهم وكان الجواب الثالث
جوابا تحقيقيا شبيها بظاهر العبارة وتبادر اليه الفهم اثر
الشارح المحقق هذا الثالث وخصصه بالاختيار ولما كان
ضعف الثانى دون الاول جدا بوجه اخذ واسقط الاول
عن درجة الاعتبار بالكلية اذ لا طائل تحته الا التطويل
ثم انها مناقشة اخرى مشهورة وهى ان قول الواقف
على تمام المراد مفتقر الى العلمين بل اذ الواقف عليه كيف
يفتقر اليه والا لزم تحصيل الحاصل والشارح المحقق اشار الى
دفعها بقوله فلا بد من ايراد الوقوف على ان الواقف
معناه من يريد الوقوف وشله كثير شايع فقول من
يقول العلمين فجر لا بد لا متعلق لقوله يحصل مراده وان كان
اقرب اليه لفظا فان قيل لا حاجة فى دفع هذه المناقشة

الى هذا التأويل لان قوله الواقف عليه يحتاج الى العلمين جميعا ،
انه يحتاج البيهما في الجملة لانه يكفي في الصدق احدهما وذات
الموضوع بالوصف العنواني وحدها على ما نص عليه الشارح
في الشفاء ، ولا اشكال انه اذا كانت الموصوفة بالتوقف
مفتقرا اليهما في الجملة اي قبل الوقوف فاندفع الاشكال
والكشف المقال فلنا نعم الا ان هذا مجانب لدراية الكلام عرفا
اذ لا يقال متعارف اللغة والعربية لمن حصل شيئا ما انه
محتاج الى شرط بل انما يقال لمن لم يعلم في مسئلة عرفا ولغة انه
يحتاج اليه وقت وقوفه فان قبل نحن لا نفهم عرفا ولا لغة
مثل قولنا المصلي يحتاج الى الوضوء الا انه المصلي في صلوته
يحتاج اليه وحاصله ان صلوته مشروطة به لا يتصور وجودها
بدونه ولا حاجة للاحتياج والافتقار الى بيان الشرطية
اي كون المحتاج اليه شرطا للمحتاج فمعنى قولنا الواقف على
تمام مراده انه مفتقر الى العلمين انه يفتقر اليهما في حال الوقوف
بمعنى ان وقوفه شرط بالعلمين وهو امر صحيح حسن يشهد له
العرف واللغة والاعتبار عليه اصلا فان الشرط قسمان
قسم يفتقر اليه مشروطه في وجوده فقط وقسم يفتقر
مشروطه في الحدوث والبقاء جميعا وشرطية الوضوء للمصلي
من قبيل الثاني فلهذا حسن توقفه وما نحن فيه من قبيل الاول

فلهذا حسن حاله فيصدق ذلك قولنا العارف حسن الحكم
محتاج الى دليله فان هذا لا يحسن توقفه عرفا ولغة ومن
لم يوقف على التعليل استنبه عليه الحال بالاعتبار

قوله اشارة الى ان مرجع قوله ، وذلك لان التنبيه هو
الاشارة الى ما غفل عنه المخاطب وهو الظهور ، كانه معلوم
مفروغ التنبيه رفع الغفلة عن شيء ظاهر اما حقيقة او ادعاء

قوله بذكر الحكيم آه اي مقطعة من الحكم والقطع وتمام جمله
سيجيء يريد ان ذكر الحكيم يناسب المقام لان من كان
حكيما وجب ان يكون كل اموره متقنا محكما فكان كلامه ايضا
كذلك فلا بد في الاطلاع على لطايف مثل هذا الكلام
ودقايقه واسراره من طريق مستقيم يوصل اليه وهو التفتيش
والبيان قوله فانه لا يقال الخ اي الهلاك البالغ فان
الويل كله هلاك وقد عبر الويل بها بالاثم وقوله تعالى
تعالى اي بتناول واخذوا التعبير بيان الملغى فيما يتعلق
بالسماع والاتي ويل ما يتعلق لابه وبعبارة اخرى التعبير
ما يتعلق بالدراية والاتي ويل ما يتعلق بالدراية فبهما اي
في العلمين راجل اي غير عارف لهما فالراجل في اللغة خلاف
التراكب وهو من يمشي على قدميه استعير لمن كان ضعيفا
في فن من الفنون بجامع الضعف وعدم القدرة على العمل المط

فهو استعارة تصريحية قوله ولما كان الخ اى نزلها منزلة شعبة
فى العصا الشعبة بالضم واحد الشعب وهى الاغصان والشعبة
الطائفة من الشئ فقوله شعبة استعارة تصريحية شبه علم
المعانى بالشعبة اى بالغصن من الشجرة بالاضافة الى علم
المعانى والجامع الاصالة والفرعية فاستعار لفظ احدهما
تصريحية وهو كون البيان شعبة وثانيهما ضمنية وهى كون
المعانى شجرة فاول تصريحية والثانية ضمنية يعنى كما ان الغصن
فرع الشجرة كذلك البيان بالنسبة الى المعانى قوله
فكان الحق الخ اما لانه منزلة المركب كما مر به المصنف
والشارح والمركب مؤخر واما لان المضاف اليه تقدم على
المضاف قوله على ان الحق له ان يريد ان الانسب على
تقدير ان يكون الحق له صفة شعبة وعلى اى التقادير
كونها بدلا كما مر به الشارح العلامة ولما كان قضية التناسب
ما حتمه بالتقرير الاول خصصه الشارح المحقق بالذكر مخصص
الاول بالاول واشار بالتناسب مضارعة لحق التناسب و
لقضيته بالذكر فقوله لانه متصل اى لانه تميز البيان عن
المعانى الا بزيادة اعتبار واما ان يزيد الاعتبار
اى الاعتبار الزايد ما هو فقد فسره الشارح المحقق بالكيفية
المتضمنة الى الافادة بطريق الاضافة ويرد عليه ان المتبادر

من العبارة اعنى قوله لانه متصل البيان عن المعانى الا بزيادة
اعتبار البيان هو المعانى مع قيد زايد وخصوصية زايدة و
الانضمام بهذا الاعتبار يخل به لانه يجب ان يكون الشئ
هو الافادة مع شئ آخر كما يقال الانسان لا تميز عن الحيوان
الا بزيادة اعتبار يعنى ان الانسان هو الحيوان مع امر زايد
والحق ان ما نحن فيه كذلك اذ البيان هو لا
فادة بكيفية مخصوصة اى افادة مكتنفة بكيفية مخصوصة وهذا
ذهب الشارح العلامة ذكره الى ان الافادة هو جزء
الافادة بالكنائية وذلك لان المعانى باعتبار
الافادة ان ان زيد القايم بتقدير الانكار وهو با
عتبار الافادة المجردة عن الكيفية اذ لا دليل عليه سوى
الاستقراء والبيان باعتبار الكيفية لافادة التركيب
كتركيب زيد كثير الرجاء لمعناه الخاص وهو كونه
مضافا ومتوقفا فاعليته الفعل الدال على معنى وهو ملزوم
الذهن ينتقل منه الى لازمه بطريق الكناية او بطريق
التمثيل او الاستعارة كسائر الطرق فمع مثلا فصح قوله
علم البيان من المعانى مجرى المركب من المفرد فان قلت
فاذا كان المراد بافادة مكتنفة فلا يتم الانضمام بطريق
الاضافة فلاى نكتة آثره الشارح المحقق به حتى صرح

حث

بذلك

قلت لما كان كيفية الشئ امرا هو وصف له حقيقة وقد سبق
منه وهو ان البحث عن الافادة هو وظيفة المعاني وعن
كيفية الافادة وظيفة البيان وكان طريق الاضافة اوضح
فيما ادعاه هناك وكانت القرينة قائمة وعن الاطلاق بالعلم
واقفة اشر هذه الطريقة هناك توضيحا وتعويلا على ان خذه
الطريقة كافية فيما هو بصدده ما ذا لا يخفى ان مجموع المضاف
والمضاف اليه كالمركب بالنسبة الى المضاف اليه الذي
هو احد جزئيه فان قيل كل ذلك حسن وارفع الا ان جعل
البيان بمنزلة شعبة من المعاني يقتضي كونه الى كون
المعاني جزاء منه وعن ههنا ذهب الشارح العلامة يعني كونه
شعبة منه وجزاء منه اذ البيان باب من ابواب المعاني
وفصل من فصوله الا انهم افردوه عنه فنا مستقلا جريا على
ما جرت عادتهم من انه اذا كان باب من ابواب فن من
الفنون كثير الشعب والاصناف طويل الذيول و
الاطراف افرده من هذا الفن وجعلوه فنا على حدة وربما
حد بحد كفرد بالم بحد وذلك كافراد باب
التراجم عن النفقة وباب الكنى له عن طب وباب
صولا للكواكب عن الهيئة وباب التصريف عن النحو اما انه باب
من ابواب فلما بينا من وظيفة العلمين واما صلة ان الافادة

في بعض الصور غير مبنية وفي بعض النسخ مبرهنة كما فصلنا وذلك
تفصيله الى ان قال فظهر ان الافادة جزء من الافادة بالكتابة
واذا تمهد ذلك تصح ان ابني القولين اعني القول
بانه شعبة منه والقول بانه بمنزلة المركب تنافيا ان لا يخفى
ان الجزاء شعبة من الكل اذ هو الايح بالاعتبار العكس
فلنا مفي كونه شعبة منه انه بمنزلة الزيدة من الشجرة والتفرع
يعني ان الشعبة فرع على الشجرة والشجرة اصل بالاضافة
اليه كذلك البيان فرع على الشجرة عليه والمعاني اصل
بالنسبة اليه وح الصحيح كونه كالمركب اذ لا يخفى ان المركب
يحتاج الى اجزاء تركب هو منه والى هذه الدقيقة اشار
الشارح المحقق قدس سره والخفاء ان كيفية الافادة
متفرعة عليها اي على الافادة وبمنزلة شعبة منها يريد
ان الجزاء مع كما ذكرنا هو التفرع ووجه التوقع ظاهر اذ لا يخفى
ان الافادة بمنزلة الموصوف وكيفيتها بمنزلة صفتها
والصفة قائمة بالموصوف متفرعة عليه في الوجود واما
ما ذهب اليه الشارح العلامة من ان الجزاء مع كونه جزء
قضيته فسادت الاولى ان حديث التركيب باطل
الا ان يقيد باختلاف الجهة الثانية ان المقدمات الممنوعة
ببيان جزئية البحث بالاخرة عكس الظاهر وهو ايضا

في بعض

قدم في ذلك حيث قال ان الافادة جزء الافادة
جاز ان يخص باب من ابواب العلم على حدة والا لما كان
حد جامعا مع انه اعترف في حد المعاني بان البيان خارج عنه
يفيد في الافادة فكيف صح التعليل بالدخول منها والامثلة
التي اوردها غير مطابقة لما هو بصدده اذ القرائض خارجة عن
حد الفقه وكذلك النبوة والحجاب عن هذه المناقشة
ظن ان مراده ان ههنا حسن لا يخفى ان الحكم بلاحظ الآخر
فمن تامل في العلمين ظهر عليه ان البيان في التحقيق باب
من المعاني اذ الافادة هو المبحوث عنها فيها جميعا كما
تبين وكل من المقدمات السابقة الا انهم لما تاملوا في الا
فادة وجدوا الافادة قسمين احدهما افادة غير مبرهنة
والثاني افادة مبرهنة ووجدوا القسم الثاني مختصا
بمزيد غموض وخفاء ومرية وارتياء فاولوا الفصل
بينها والاستعارة بوجه الفصل وهذا اصطلحوا فسموا
السبب عن الافادة بلاحظة الحيثية الثانية وعنها
بلاحظة الثانية بيانا فجعلوا كما لو اضعة فيما بينهم ان تعلموا
الافادة وهم يريدون الافادة المجردة تاصر ازالة منهم عن
البيان وصح الجمع بين الامرين الجامعية والخارجية لو لا
الحيثيات لبطل الحكم وما طحت البنية له منها ان مرجع

البيان هو المحافظة على الاسرار والدلالة وضوحا وخفاء ومرجع
الثاني هو المحافظة على الاسرار لهو مختلف الحال فيما تعلق في
المعاني فالحالان قد يجتمعان وقد يفترقان فليتامل توجيه
جواب لما صرح به وقولها ذهب اليه العلامة الترمذي
من ان جرى صفة الاعتبار والعايد محذوف اي جرى به
وسببه ودفعا لما ذهب اليه الشارح العلامة من انه خبر آخر
لكان ولا جرم جواب لما قلنا السوق والسياق شاهدان
صدق على ان الجواب جرى ولا جرم تصريح بالنتيجة انتهى الذي
المحقق به رمز الى ان هذا هو اللايق بالاعتبار وان غيره
تكلف لا ضرورة فيه توجيه وريب كونه سيرد ان
التركيب لازم في كونه شعبة وصرح به لقولها بدا الاولى
الرد على من زعم ان معناه انه جزء منه كما سبق مشروحا
الثانية البنية على ان الشعبة الاولى وسببه الثاني اذ
صحت ان يكون السبب مرتبا على المسبب لا محالة
الثالثة البنية على انه بالحقيقة من قبيل الشكل الاول
يعني انه شعبة والشعبة يقتضي التركيب فكان هو
مركبا والمركب مؤخر فحقه ان يخبر فان قيل قد سبق
ان معناه كقولك الشجرة ذو التفرع والمعاني في الاصالة
فمن اين يلزم التركيب المؤدي الى ما قلتم قلنا لا كلام

نحو ان ليس بمركب بل المتم انه لاقتضائه امرا آخر تتفرع
عليه تسميه بالمركب والامر كذلك وهذا التقرير يلايم
حديث الانضمام بطريق الاضافة على قانون الشارح كما مر
فان قيل فما وجه المنع في حديث الجزئية قلنا وجهه ظاهر
لانه لامعنى لقولنا انه جزء والجزء مركب فيجتمع خبر ولا
يلايمه حديث التركيب والشارح المحقق صرح بالرئيسي
منهما على هذين قوله اتصالية يريد ان معنى ابتدائية
الان الابتداء منها باعتبار الاتصال اى انت
عبرله كائنة بالسنة هى كمنزلة مرون كائنة باسمه
من غير شبهة فيما ذكر الكلام الا في القول بان الثانية
حال لايلزم حينئذ وقوع الحال من المضاف اليه وجوابه قد
فهم مما ذكرنا سابقا وهو انه من قبيل قوله تعالى الله
مرجعكم جميعا قوله جملة استينافية لا فائدة لذهاب الشارح
العلامة حيث جوز كونها جواب لما لانه قال واما
جعل الاجر جوابا لما كان جريا مجرى الاخر لكان وجه
على ما يدل عليه سياق كلامه فصرح به مع انه هو عمدة الشارحين
ان هذه جملة اسمية والاسمية لا يقع جوابا لما و
الاشارة الى هذا اللطف عقبه الشارح المحقق بقوله
الوامد واستقل التوجيه لازالة الخفاء واما الجملة الاسمية

وان جوز ابن الحاجب وقوعها موقع جواب لما وصرح قوله
فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد الا انه شرط كونها مصدرة بالواو
كما يرى والجمهور على ان الجواب اى انقسموا اقسامين فمنهم
مقتصد وههنا فايدة جليلة لابد من التنبيه لها وهى ان لا في
نحو لاجرم زايدة عند سيبويه ورد بما هو معنى بعد بما
مر في الكلام السابق عند التحليل وجرم فعل ماض عندهما
ومعناه حق وثبت صرح به المحققون النحاة وعلى هذا
التحقيق سقط الاعتراض على الشارح العلامة لانه
ان جعل لاجرم جواب لما الا ان في عبارته تسامحا و
مقصد وان جرم جوابه فيكون جوابه اخطا فعلا ماضيا كما
قول المصنف عليه الجمهور واعلم ان ما فاعله جرم اما ضمير والمضمر
راجع الى ما هو المفهوم من الكلام وجملة اشتمل اما بمنزلة
ان كيد والبيتين للمضمر او بدل منه او فاعله الذي عل
المذكور بمنزلة تنزيله بمنزلة المصدر قوله لابد آه
ذكر الواو في قوله لاجرم ان له انارها لانهم شرطوا
ان المضي لابد من ان لهم كذا ولا مي له في ذلك مختص
بمضي وقد وهي في الاصل وان كانت وذلك الا انها
جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى
القسم وصار بمنزلة حقا فلذلك يجاب عنها باللام

كما يجاب بها القسم يقولون لاجرم لاتيك واعلم ان في قوله
لابد منى كذا مضاء لافرق عنه في قولهم يده بيده به آء فرقة
والبتداء التفريق وتبعد وتخرق اولا عوضا منه في البدو
هو العوض كذا ذكره الجوهري **فصل** في ضبط معاقد
علم المعاني قد سبق ان معاقد العلمين عبارة عن موضوعاته
ومبادية وهما وذكر الملخص ههنا كان فصلان لضبط معاقدهما وذكر
ههنا ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم المعاني وقد ذكر في فصل
البيان الفصل الثاني في علم البيان ولا تخفى ان المتبادر
الى الفهم من العبارة الاولى ان معاقد كل علم مضبوطة
في فصله ومن الاخرين ان معاقدهما كانها مضبوطة في الفصل
الاول اذ لا اثر لها في عنوانه الفصل الثاني وان معاقد ان
كما مر تاملة متروكة وكل منهما تحمل لما سيجيء به العبارة الاولى ومن
ههنا نشاء توهم البعض فزعم ان ضبط معاقد البيان ايضا
في فصل المعاني وان حوله فصلان في ضبط معاقدهما
معناها انها مذكورة في الفصلين في الجملة الاعلى طريق
التوزيع ولما كان اضافة المعاقد الى علم المعاني الى آخرين
ذلك كونها مر العبارة الاولى ولم يكن الذوق السليم
راضيا بهذا التوجيه وحاول الشارح المحقق به ازالة هذه
التوهم وانحلال الشبهة فوجه الكلام على ما ستقف عليه

البطع السليم وتقتضيه الكلام السابق واللاحق وجعل جاعلوه
قرينة على زعمهم قرينة على هذه على هذه العويصة والطريقة
المستقيمة ان تبيني هذا الفصل لضبط معاقد علم المعاني
قرينة مشوهة بان ضبط معاقد البيان في فصله والمقام يتعرض
له ههنا كما له اصلا بل قال الفصل الثاني في علم البيان
قاول ازالة هذه الاستبعاد بانه انما غير الاسلوب
السابق ههنا كما اعتاد على السباق الذهني اليه بقرينة
ما ذكر في الفصل الاول وكيف لا ولم يذكر ههنا كما ايضا
الكلام مع انه مراد اجماعا فليعرف ومنهم من لم يتنبه لذ
فزعم ان اضافة المعاقد ههنا الى علم البيان وحده تنبيه
على ان الموضوعين بالذات واحد واضافتها الى
العلمين فيما سبق تنبيه على انهما بالاعتبار اثنان
والكلام اما لا يعني الالفاظ المخصوصة اذ لا معنى لظرفية
الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي هو الكل اعني الفصل
الاول فالتقدير في الفصل الاول في التكلم على المعاني
فهو من قبيل ظرفية المعاني والاعراض للالفاظ وفيه ههنا
ضعف ان جعل ضبط المعاقد عبارة عن تعيين موضوعات
العلم ومبادية كما ذهب اليه الشارح المحقق به وضم
اولى من جعله عبارة عن تعيين عدتها بالحصر ومجملا

تفاصيله كما ذهب اليه قدوة الشارحين وجزم به او المعطوف
في بيت عن المعطوف عليه فتبع الاحتياج حتى اذا الى نوع يحل به
يحصل الخلاص وفي مضيقه هذا ان جعل الكلام بلفظ اللفظ معطوفا
على الضبط وامان جعل معطوفا على العاقد كان الضبط حينئذ متعلق
بما هو معنى كالعاقد وبما هو لفظ كالكلام ولا تخفى سماجته كما لا تخفى
سماجة كون الفصل مختصا في معنى هو العاقد ولفظ هو الكلام
على التقدير الاول فافهم قوله ومعطوف آه حتى يكون
التقدير الفصل الاول في ضبط الكلام في علم العاقد على العواقب
حتى يكون التقدير الفصل الاول في ضبط الكلام فيه اذ ليس له
كثير معنى قوله وكما اراد شروع في شرح قوله
اعلم ان مساق الحديث وبيان ارتباطه بما قبله حاصله ان
الفصل وان كان معقودا بضبط العاقد والكلام وكان
مقتضى هذا العقد والوضع وقوع تصدير مباحثه بما هو راجع العاقد
الا ان ضبط عاقده لما كان موقوفا على هذا الاصل
المهد ومحتاجا الى تمهيده استفتح بذلك امر الضبط الذي
عقد الفصل الاول لحصله فمن ههنا يعرف ان قوله
مساق الحديث معناه سوق الكلام في العاقد والكلام فيه
مما ذكره الشارح المحقق في غرض البيانيين لبعض الاستدعاء
وتحقيق الحديث الاقتضاء فتدبر ثم ههنا لنظهر المقام من خبر

انخفاء بنبه الملهم على ذلك بقوله اعلم آه فالحديث الخبر وجمعه
الاحاديث على خلاف القياس وذكر الزمخشري ان واحد
الاحاديث احدوثة ثم جعلوه جمعا للحديث ذكره الجوهري
وغيره قوله ولم تكن آه موضوعا له لفظ المضوع وان
كان مشتقا وكان الثابت واجبا بان يقول موضوعة
له الا انه لما كان اسما لما يبحث عنه العلم عن اعراضه الذاتية
ذكره كذلك قوله كما يقوم الحيث آه قال المحقق الرضي
على ذلك عن الحكماء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره ههنا بحث وهو ان عبارته مع انها غير معهودة لهذه
مشعرة بان التطبيق مفيد بمقتضى الحال نعم مقتضى الحال قد يجيء
مطلقة والمقام تقييده بما يتعرف به تأدية المراد ويدل عليه
الدلالات الوضعية فلو اعتبر التمام فيه كان معرفها والحاصل في
هذا المقام ان التركيب مفيدة بالتطبيق والتطبيق مفيدة
بمقتضى الحال مفيدة بما يتعرف به تأدية المراد فالتقييد الاول
في التراكيب والثاني في التطبيق والثالث في
مقتضى الحال والكلام منها في التقييد الثالث البتة كما
يشعر به بيان تقييد التراكيب فعلى هذا حق العبارة
ان يقال ولم يكن مقتضى الحال على الاطلاق كما يتوهم من عبارته
بل هو مفيد بما يتعرف لان ما ذكره كما يتبين عليك ليس مقتضى الحال

ف

لك

من عبارة المحقق ولا لازم من كلام الشارح واعتبار الاطلاق
في التطبيق بالوسط تكلف بارد لاحاجة اليه قوله
احيانا ج الجواب ما والتمهيد لوه الارض للبناء في الصحاح
تمهيد العذر بسطه وقبوله وتمهيد الامور اصلاحها وبهذا
مراد من قال التمهيد جعل المكان على صفة يمكن ان يبنى عليه و
المكان المتصف بهذه الصفة يسمى اصلا وبهذا الا
عتبار صار اللفظ مفسرا لما يبنى عليه يعني اطلاق الاسم
المقيد على المطلق مجاز اواشتراكا والمراد من تمهيد الاصل
ايراد حكم يبنى عليه تمام الحديث اعني ضبط العاقد قوله
اعني انقسام اشار الى الاصل المحتاج اليه اولا بقيوده التمهيد
المشعر بالتعظيم ثم فسرها ثانيا بالانقسام الى القيمي وبالمثلي
الاول اعني علم المكان عمهد الامور المرضي عنده كما فصله بقوله
والثاني اعني علم المكان المهد الذي لا يسلم الخ ما ذكر وتحقيق هذا
يحتاج الى تفصيل وهو ان قوله فتارة الخ اما ان يحمل
تفصيل هذا الاصل المجمل وهو الذي هو المناسب والى الفهم
من مثل هذا الكلام في مثل هذا المقام اولا يحمل تفصيلا له لا
سبيل الى الاول لان المعنى فسر الاصل بان يقتضي
الحال متفاوت لا سبيل الى الاول لان المعنى فسر
الاصل بان يقتضي الحال متفاوت ثم فوض علمه علم التفصيلي

يقتضي

بقتضي الحوالة الى ما سيجئ اي في قوله فلا يخفى عليك ان
مقام الكلام متفاوت الى قوله وكذا مقام الكلام مع الزكي
يغاير مقام الكلام مع الغبي وكل من ذلك يقتضي غير
مقتضى الآخر ولا يخفى عليك ان ليس هذا هو التفاوت
الذي تقف عليه اذا وصلت اليه ولا ليس ايضا
تفصيلا لتفاوت مقتضى الحال ولعل هذه الشبهة
ذهب المحقق الى ان هذا تفريع الى تفصيل اي ما كان
مقتضى الحال متفاوتا صح ان الحال قد يقتضي تاوية مجرد
اصل المعنى تاوية زايد عليه وذهب الشارح المحقق
الى ان المعنى الذي يسير تضيه الذوق السليم او يجعل هذا
تفصيلا لقوله ان مقتضى الحال يتفاوت وذلك لان
ذكر مجملا ورتب عليه بالفاء ما يصلح تفصيلا له الاانه
ذكر بما يشير الحوالة على ما سيأتي وله هذه الحوالة تاويل ظاهر
فوجب حمله على التفصيل وان ظاهره وان كان تفصيلا
للاقتضاء الا ان المقدم منه تفصيل المقتضى والى هذا اشار
بقوله اي تارة يكون مقتضاه والا يتفق والفرق تا يتفق
توضيحا لما ادعاه وان قوله كما ستقف متعلق بالقسم
اشار الى ان قدمه وفاعل العلم منه اول الامر كما فصله هذا
كلامه وتحقيقه ان شيئا ضروريا شمل التفاوت فالذي

سيجئ وهو تفصيل لتفاوته باعتبار والذى ذكرناه تفصيل
لتفاوته بالاعتبار الآخر منها فهذا تفصيل باعتبار وذاك
باخر فالاول باعتبار نفسه اعنى انقسامه الى قسمين باعتبار
الانتفاء وعدمه والثانى باعتبار تفاوت اتفاقات
بقى الكلام فى اكواله المشار اليها بقوله كما ستقف عليه فانه ان
اراد باذكر انه متعلق بالقسم الثانى للاداة قدره لنفى وفاعل
للوهم اولا فهذا كر فاسد لانه لا تقول به احد فضلا عن فاضل
عاقل كما لا يخفى على المتدرب باساليب الكلام وان اراد انه
متعلق بما قبله لتفاوت اعنى تتفاوت فى قوله وهو ان يقتضى
الحال تتفاوت الاداة تعلق به لا فى حيز عمومه واطلاقه
بل باعتبار قسم الثانى فيكون متعلقا بالثانى فى حيز خاصه وجه
الاداة لا يخفى على العارف بسياق الكلام ان هذا فاسد
فيكاد ان يلحق بالتعقيد الذى هو احد اسباب الاخلال
وحق يتعلق التفاوت المذكور به كتعلق الناطق بالحيوان
باعتبار بعض انواعه بل كتعلق الجنس والتركيب به تم تفصيله
الى الانسان وغيره فيقال مثلا الحيوان ان تفاوت
عباده وزكاوته تم يفصل الحيوان فيقال فمنه ما يكون
انسانا ومنه ما يكون غيره فانه لو جعل هذا تفصيلا فالظاهر
الذى يساعد اليه الطبع السليم والذوق المستقيم ان تفصيل

باعتبار

باعتبار هذا التفاوت المذكور بعضه انه تفصيل لهذا التفاوت
ولا يخفى انه ليس عينه فتبصر فى فهم المقام فيقال هذا مستفاد من
اداة يقال انقاء هذه فصيحة ولا يخفى ان ارتكاب الاسهل واقل كلفة
ومحذورا فلهذا ارجح المحققون بانه تفريع لا تفصيل فان فهوا
اسير وعند الفهم اظهر فهو بالقبول احق واجدر قوله
كما ستقف اى تفاوتا كائنا على الوجه الذى ستعلمه فالكاف
فى مثل هذا المقام ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد فقط حتى يرد
بان هذه الكاف فلا عامل لها كالمعمول لها لانها لم يبق حرف
جر بل اى مفيد تاءى جهة الملحوظ فقط واراد ذلك ايضا بقوله
واذكر وه كما هديكم وحاصل ذلك على ما رد به ان الكاف
بمعنى على وذكر بعض النحاة ان مثل هذا الكاف للتعليل و
مثلوه بقوله تعالى وكما هديكم اى لتفاوت مقتضى الحال لامر
ستطلع عليه هكذا ايجب ان نفهم معنى هذه الكلمة فانها منفعة
فى مواضع شتى والاكثرون قد تغفلوا عن حقيقتها قوله
اذا اقتضت الخ اى ادت فى الصحاح اقتضت الى
فلان سترى وافضى الرجل الى امرأته بسره وجامعها واما
السنوبة واحدة السنوب فتقول جاءت نوبتك يوم
تباوتون النوبة فيما بينهم فى الماء وغيره والتعرض التعقيدى
يقال لوصلت لفلان اى بعيدة منالة وضمير اليه والتفاوت

وتذكير جمع الاولى الى التفاوت وان ذا في متفرق الحال من هذا
الكتاب اى في هذا الكتاب على غط قوله تومئ بيوم
الجمعة وهو ظرف للمقصد اى حال وضعي ابتدائية اى حال كونه
كائنا منه او في موقع الصفة اى عرضا كائنا من هذا الكتاب
باذن ربه تو در اينجا للاستعانة اى بمعونة تقرير وتو
فيه يقع التعرض له قوله والمراد بالمعنى المراد بالانتشار
هو المعنى لا ما وضع له ان ضمير سميناه راجع اليه وضمنها الى الموصوف
بالتأنيث عرضا بجريانها في الكلام هو المعنى لا اللفظ ومنها انه يلزم
ان يكون المحتاج والمحتاج اليه كلاهما لفظا فيقع الاحتياج في الاول
نوع تحقيق للخلاصي عن جوازه ومنها ان الموصوف بالتأنيث
اولا بالذات هو المعنى وثانيا بالعرض هو اللفظ واليه اشار
بقوله وجاز ان يراد اللفظ لانه مؤد وملوح اليه ايضا
بالواسطة والحمل على الحقيقة اولى في المجاز فان قيل فما وجه ارادة
المعنى فلا يقبل بقولنا وانتشرنا هنا منزلة اصوات الحيوانات
بل لا يستقيم شيء من الوجهين اصلا اما المعنى فبدليل انتشرنا
واما اللفظ فبدليل سميناه ونحوه فما وجه قلت كلاهما يستقيم
لكن بتقدير مضاف ينيط به الايلائية اى سمينا معناه وانتشرنا
لفظه فرجوع الضمير انما هو بحذف مضاف وهذا جفر الشارح
المحقق كلا الوجهين الا ان دليل احدهما لما كان اقل اشار

الى ضعفه بقوله وجاز آره وقد يقال سميناه على سبيل
الاستخدام فاراد بضمير سميناه المعنى وبضمير انشاه اللفظ
قوله كيف كانت اى مكتنفة بانه كيفية كانت
سواء كانت فصيحة او غير فصيحة او متعقد الاولى حذف كيف
كانت والنظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلم
وهو ان يوجد الكلام على الوضع الذي يقتضيه علم النحو كذا فسره
الشيخ عبد القاهر قوله على هذا التعليل يريد انه ليس
من قبيل تلاقح الجارين في جنس واحد بعامل واحد بجهة واحدة
فان هذا هو المهيع والنحو بل الجهة مختلفة اى نظم الالفاظ الاجل
مجرد ان يؤلف بينها الا اغراض التي بها تتفاضل الكلام
وفي بعض النسخ بمجرد الباء للسببية وهي والتحقيق معناهم قريب
من معنى الاتيان وضم قوله اى نظم وجمع لها بينه على ان النظم
ههنا مجرد الجمع والضم الا بقيد كون الالفاظ مترتبة المعاني فتسقط
الدلالات حسب ما يقتضيه العقل شيئا بنظم الدرر ومبنى
الكلام على ان قوله ونظم معطوف على مجرور من في قوله من دلالات
وضعية وان التقدير ما يعتورني تأدية اي ازيد من نظم
معلل بهذا الغرض والاوجه ان يجعل معطوفا على ازيد وان
التقدير ما لا يعتورني تأدية اي نظم لها فالنظم على هذا بقيد كون
الكلام مترتبة المعاني فتسقط الدلالات تبعيضا لها بنظم الدرر

على ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر فالكلام اذا سلم عن المحذور
بخلاف الوجه الاول فان استعمال النظم هناك ليس بحسن
موضع على ما لا يخفى فان قلت فما معنى قوله بمجرد التاليف
قلت هو متعلق بلا يتعدى اى لا يتعدى الى رعاية الخواص و
الكيفيات التى بها التفاضل والارتقاء الى حد الاعجاز لان
المقام مجرد تاليف يخرجها عن حكم السفيق فالمضاف منها
مقدر اى يقصد مجرد التاليف او المكان مجرد التاليف
الذى هو المقام فافهم قوله لا ستلزامها الدور لا يستلزم
الا فاقة وذلك لان الافادة الالفاظ لمسمياتها موقوفة
على العلم بكونها موضوعة لها والعلم بها يتوقف على العلم بتلك
المسميات فلو كان العلم بتلك المسميات مستفادا من تلك الا
لفاظ لزم الدور وبيانه فى هذا المقام تحقيقا وتنزيلا فى
كتب شراح لباب الاعراب فى حاول التحقيق راجع اذا
تحقيقه وقد ذكرنا هناك ان المفردات قبل التركيب عقل
لها حكم السفيق اولا واما السفيق فقد فسره منها بصوت
الغراب وفى الصحاح السفيق صوت الراعى لغنمه وقد سفق
الراعى لغنمه يسفق بالكسر سفيقا وسفاقا اى صاح بها وزجرها
وحكى ابن كيسان سفق الغراب ايضا قوله والاقرب
وجهه ان التخريج لهذه الالفاظ عن حكم السفيق حقيقة هو

التاليف المستفاد من نظم المفردات ان جمعها الا النظم المعلل به
ولا يخفى ان اعتبار المقام مع صحة اللفظ فى الجملة اولى من العكس
وقوله على انه فى قوة النكرة يبرد انه فى نمط قولك يكتفل
الحمار بجمل اشعارا قوله لانقال اه اشارة الى سوال
مشهور ههنا ذكره الشارح السلالة وغيره وحاصله ان
كلام المصنف يحتمل ان يقتضى الحال فى بعض الاحيان وهو الكلام
الذى بمنزلة اصوات الحيوانات فلو من حيث انه
مقتضى لتلك الحالة يجب ان يكون قابلا بليغا او التطبيق
على مقتضى الحال مقام البليغ الثبة ويجوز ان يكون هذا الكلام
نفسه ايضا بليغا والكلام البليغ الصادر عن المتكلم البليغ
لا يكون بمنزلة اصوات الحيوانات قطعا والحاصل ان
بين الوصفين اعنى كونه بمنزلة اصوات الحيوانات وكونه
بليغا تنافيا والجمع بين الامرين المتنافيين واجتماعهما
صحيح اذ الادلة القطعية قائمة على ان الكلام البليغ لا يصدر
وهذا حاصل الاشكال المشهور على وجه لا خفاء
فيه ومنها سوال آخر لم يذكره احد وهو ان مثل هذا
الكلام من جهة انه يقتضى الحال يجب ان يكون بليغا على
مقتضى كلامه وقوله والالفاظ كيف كانت اى
سواء كانت تلك الالفاظ فصيحة او لم يكن والا لزم

ان يكون بليغا ولا يكون فصيحا وبطل ان البلاغة مستلزمة للفصاحة
فالبلاغة عندى فى غاية الظهور لان كلام الملهم ينادى بصوت
رفيع وذلك لان مقتضى الحال كما ظهر من كلامه قسمان والمعتبر
فى المجاز والمأخوذ فى حد البلاغة هو الثانى وهو المراد
بالمقتضى المأخوذ فى حد المجاز وان كان ظاهرا نعم الغير
كما حققناه وح فاى بعد فى ان يكون القسم الاول من
المقتضى نازلا منزلة صوت الغراب فيما اعتبر
فيه القسم الثانى والملهم بعد التفريع به بالتقسيم اولا اشار ح
به ثانيا بقوله منها فنزلنا منها منزلة اصوات
الحيوانات اه فى علم البلاغة اعنى المعانى والبيان و
ذلك لان الفن باحث عن الخواص والمزايا والكيفيات
والخصوصيات الزايدة على اصل المعنى حقيقة او مجازا فان صيل
الكلام وبهائه الترقى الى حد الاعجاز مقارا فصل ح ان
الكلام المطابق للنوع الاول من المقتضى وان كان بليغا
فى الجملة بلاغة اخرى الا انه فى ضاعة البلاغة التى نحن بصدده
غير معتبر بل هو منها كصوت الحيوان فصح الجمع بين الا
وان نفع ان فى عين اليقين واجيب عنه بان الاستكمال
بوجه آخر الاول وهو الذى ذكره الشارح العلامة انا
لانم ان كل ما صدر عن البليغ على مقتضى الحال يجب ان يكون

ازيد

ازيد فى الدلالات المضمنة لاقتضاء الحال اصل المعنى فى بعض
الصور انتازع وهو الذى ذكره الفاضل الكاشى وتبعه
جماعة لنا ان التنزيل على ما اذا صدر عن غير البليغ
فانه هو الذى لم يقصد التطبيق على مقتضى الحال والقسم الثانى
اعنى ما يقتضيه وان كان ايضا كذلك اذا صدر عن غير
البليغ الا ان الملهم يتعرض له لان حديث التنزيل منزلة
بالنظر الى الدليل الثانى الجواب الذى ذكره الشا
المحقق سابقا ولا يخفى انه لم يصح وجه الجمع بين الامرين
وهو الملهم واما الذى سقط عبارة انه قد ان نفى عن صدر تلك
الاصوات الكيفية زايدة هى تجريد عن الكيفيات والخصوصيات
لكن بالنسبة الى سامع يدركها واما بالنسبة الى هذا
السامع فلا ولا يخفى ان معنى هذا الجواب على ان مقتضى الحال
اما ضمن فى حد المجاز هو المطلق الشامل للتعجبى وهذا
اسرا الحد فى اخراجه عن كونه بمنزلة اصوات الحيوانات
والا فهو بمنزلة تلك الاصوات مطلق سواء كان من البليغ
او من غيره وانت خبير بان هذا فاسد مخالف للتصريح
الملهم وللتصريح ايضا صيغة ح بان مقتضى الحال الواقع
فى تعريف المجاز وان كان مطلقا فظاهر انه مقيد بالبليغ
نعم هذا الجواب اشبه بما ذكره الملهم فى تغيير الخاصية من

قوله مثل ما سبق الى قوله مجرد القصد الى
الاخبار وان كان ظ كلا منهما كقولنا بشر بان خالدا منطلق
اذا قصد مجرد الاخبار فيه فانه يشتمل على الخاصية التي هي التجريد
عن الخواص على وفق اقتضاء الحال وان هذه الخاصية من
جملة الخواص الكائنة في الجملة اعني الخواص المفيدة للافادة ويستتبع فيه
كلاما في بيان اختصاص النفي بالقسم الثاني وان وافقته الجملة
الاثباتية وبالجملة ففي جعله تعسف اما اولا فلما ذكرنا واما ثانيا
فلانه ان لم يفهم هذا المخاطب ما قصده في هذا الكلام من نكتة
التجريد لزم ان لا يكون هذا المتكلم بليغا لانه الفى كلاما مشتملا
على نكتة زائدة مقصودة والمخاطب ليس اهلا لفهمها ودركها
وان فهمها فلا معنى لقوله لفهم سامع آخر واما ثالثا فلانه قد
سبق مرارا وجرى به القلم والشارح ان بلاغة الكلام
موقوفة على بلاغة كل من الطرفين اعني المتكلم والسامع فكيف
صح قوله المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى فان زعم ان
هذه بلاغة لفوات متعلقة بالقسم الاول من هذين القسمين
غير البلاغة التي نحن بصددها فما حاجة الى هذه المقدمات
لانه يكفي لرد صرف السوال المذكور ان يقول القسم الاول
مما يتعلق به بمنزلة صوت الحيوان والاصنين فيه كما ذكرنا
وبالجملة فما سلك هذا الجواب ما يضيق عن ان يحيط نطاق
البيان وغاية ما يمكن في توجيه كلام منه ان كون صوت

الجواب

الجواب انما هو بالنسبة الى المخاطب لا بفهم الاصل
المعنى وكونه بليغا انما هو بالنسبة الى مخاطب يفهم الا
اصل المعنى وكونه بليغا انما هو بالنسبة الى مخاطب يفهم
الزايد على اصل المعنى ولا يخفى ان ظ عبارته اعلاه يابى وهذا
ظ عند من يتمعن في مغزى معناه والجواب الذي ذكره الشارح
العلامة فهو ايضا ليس بشئ لانه مما لا فائدة وجه الجمع الذي
بني الامر عليه وهو الغلط واما الجواب الثاني فهو ايضا
فاسد لانه مبني على مقتضى الحال المعتبر في علم المعاني هو المطلق
وليس بذاك على ان القسم الثاني ايضا حين صدوره
عن غير البليغ فلا حاجة للتخصيص والقول بانه لا اشتراك في
الدليل تعسف مخض مع انه لا حاجة اليه لا تباد ر الذهن اليه
اذ لا اشعار الدليل اصلا على سوق الكلام لتفصيل القسم
الثاني على الاول وبيان عدم الاعتداد بالاول دون
الثاني واعلم ان خروج هذا الكلام الموافق لمقتضى الحال بهذا
عن كلام السفيه كلام الخليفة في صناعة النحو لانها في حوله في كلام
في صناعة البلاغة فالتسمية المنبئة عن الاعتناء بقابل
التنزيل المنبئ عن عدمه فهذا الاعتبار صح العطف وحسن
التقابل فظ شروع في بيان احتفاف المعاني
بالقسم الثاني لزوم القسمين ووجهه فاحمله على ما قررنا فقوله

ظ

خبر المبتداء اعنى مضمون الجملة المصدرة بكلمة ان والمعنى عدم
جامعه هذا الخطأ فى الاول الا دنى التيقظ مكشوف
لا يتربه الخطأ الذى نحن بصدده اراد الخطأ المذكور
فى حد العلمين بقوله ليتميز بالوقوف على ذلك عن
الخطأ فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره عن الخطاء
فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه فقوله بصدده اى
بتربه وقبالته فى الصحاح الصدد والترب يقال دارى
صدد دارك اى قبالتها نصب على الظرف والمقابلة
اى بحاذاته قوله تنوير ان العبارة يريد ان المجاز فى قوله
وانما مثار الخطأ هو ان الاشارة تعم تحتية بسبب
الكلام الذى هو نقطة الخطأ ومنشأ الغلط بحيث لا يمكن ان يرتفع
فيه العبارة والجامع خفاء المراد واستتباه المراد واما قوله
تنوير ان العبارة لا تليق عن الاسيما رفط وان كان مشعرا
ببيان الجامع الا انه ليس به اذ لا اشعار فيه بل هو
مختص بالمشبه به فالمثار بفتح الميم اسم مكان من ثار
العبارة ثور او ثور انا اى يطع وانثاره غيره كذا فى
القاموس والمعنى موضع تنوير ان العبارة اى موضع ارتفاعه
وعلته بضم الميم اسم مكان من الاثارة صحيح وان كان
بعيدا من جهة المعنى الا ان يجعل النزاع فى معاينة التنوير

بمنزلة

بمنزلة اثارة الغبار ليحسن به هذا الاعتبار قوله فيحتاج الخ
لا يخفى ان كلام الملخص فى ان المعتبر فى علم البلاغة هو القسم
الثانى فقط وان الاول بمنزلة اصوات الغراب وكلام
الشارح ايضا مريح فى ذلك سابقا ولاحقا وان
المقتضى فى تعريف المعانى هو ان الثانى لا الاول والملخص
موضع الشورات على القسم الثانى بكلمة انما وذكر ضمير
الفصل تاكيدا لهذا الحصر واما تعريف الخبر فلا تعلق به و
انما زيادة تحقيق ذكرناها فى حواشى شرح المفتاح للسيد
المحقق ابى السعادات التفتازانى وجهها كتبنى
وجه الاول ان قوله فتارة تقتضى الخ يقتضى ما لا يخفى آه
تنبيه على ان الاقتضاء على اصل المعنى مبنى على ان الحال
قد اقتضت هذا القدر الا الزيادة عليه واما ان
المخاطب به غبى لا يفهم الا اصل المعنى او ذكى يفهمه والزايد
فالملخص ساكت عنه ان الثانى ان قوله وظن ان المخبر
نحن بصدده الى آخره لا يستلزم ان يكون مقتضى الحال فى
تعريف المعانى مفيدا ايا ما يتفق كما صرح به الشارح المحقق
وتبعه غيره حتى يكون القسم الثانى من مقتضى الحال خارجا عن التعريف بل معنى هذا الكلام ان القسم الاول من
المقتضى بدون الاحتراز فيه والغرض فى الثانى وهو المقصد

وبدايته تسكيب

الاقصى من تدوين علم المعاني لانه هو المختص بالتوسيعات وعنده
وهناك يسكت العبرات وتمد اريته لانها في كونه جزاء من
العلم كالكل الاول في المنطق والذي يدل على ان مراد الشارح
هذا امور الاول كلامه في تغيير الخاصية حيث مر هناك
بان نحو زيد منطلق اذا قصد فيه مجرد الاخبار فهو مشتمل
على الخاصية التي هي تجريده عن الزوائد على وفق اقتضاء الحال
فكلمة هذا تصريح بان هذه الخاصية من جملة الخواص المعنوية و
مندرجة تحته الخواص الكائنة في الكلام غير الخواص في الافادة
والثاني لما ذكر في صدر الفن الاول بان المجرد قد يتصد بمجرد
تفضيل تفاوت المقامات من ان الحال قد يقتضي اطلاق الحكم
فحسنه اذا تجرده عن مؤكدات الحكم والمثال ذكر كثير
من ان تحصى ومع هذه التصريحات كيف يحمل كلامه ههنا على
ان مقتضى الحال في تعريف المعاني يفيد بالقسم الثاني من
وان القسم الاول خارج عن تعريفه وبهذا يظهر بطلان
ما ذهب اليه الشارح المحقق وسائر الشارحين
من التقييد والاخراج وقد مر عليك تفصيله وان الحق
ما ذهب اليه من ان المقتضى في تعريف مطلق يتناول
القسمين والمطلب الاعلى من الفن هو الثاني فالظاهر
الاول والخلط قدره بالنسبة الى قسميه وهذا ما عندنا

ساتها واولى التعبير عبارة عن مجرد القدرة على التركيب الصحيح
لغة واعرابا فصاحب هذا التعبير القاصر على هذا الطريق
والعاقل المتفطن الماهر في علم الاعراب مع قصوره في العلمين و
الا لم يكن معتدين اذ التقدير حينئذ ان الخطاء في القسم الاول
لا يصدر عن الفارسي في العلمين بل شأن الخطاء هو الشاذ وهذا اشكر
لوقوع الخطاء عنه فعاد الى موضوعه بالنقض فان قيل وقوع
الخطاء بعدم الرعاية لا يقتضي انتفاء الافادة فجاز وقوعه
في تلك الحالة واللازم مخ فلنا هذا توهم منشؤه قصور الفهم
وقلة البضاعة للتفطن بان الكلام للعارف الماهر المراعي و
لهذه النكتة جعل المصنف سبب الاحتراز عن الخطاء في الحدين
نفس الوقوف لا الخواص ولا التتبع ولا المعرفة اذ الرعاية
لازمة للوقوف عادة على ان فيه تنبيها على ان غير المراعي
كثير الوقوف فضلا عن كونه ماهرا فارسا فافهم قوله
فضلا مصدر من المباحث المشهورة المتعلقة بالكتاب
هذا المحل اعني بحث فضلا وكلي من الاكابر المشهورين
فيه نوع تعرف بحسب فهم وقوة ذهنه وفرحته ونحن نبرئ
الله تعالى اولا كلامنا من اقوالهم ونشير اليه ثم نسير الى ما فيه وما
وما عليه فنقول ذكر الشارح العلامة في انتصاب فضلا
وجهين الاول انه حال ثم ذكر على هذا التقدير وجهين اولهما

ان ذا الحال ضمير يجامع والتقدير لا يجتمع ذلك الخطأ مع اذ في
التمييز حال كون ذلك الخطأ متجاوزا عنه وقوعه عن الفاعل
المتنطن ذا يعني ان ذا الحال مضمون النفي والتقدير لا يجتمع الخطأ
مع اذ في التمييز حال كونه انتفاء ذلك الخطأ متجاوزا
انتفاع وقوعه عن الفاعل ثم صرح بان المجاوزة في الوجه الاول
انما هي في كثرة الوقوع يعني ان الخطأ في اذ في التمييز في القسم
الاول يجاوز عن الخطأ الواقع عن الفاعل في كثرة الوقوع وانما
كان متجاوزا عنه في الكثرة كان وقوعه في اذ في التمييز
اكثر في وقوعه من الفاعل واذا كان هذا الوقوع اكثر من
ذلك كان انتفاءه ابعد لان انتفاء الاكثر اشد استنباطا
من انتفاء الاقل فيستطبق على الفائدة المهمة فضلا عن انه
انما استعمل في موضع يستبعد فيه الاذن ويراد به استحالته
ما فوقه وهو قد صرح به بها واستعمل بهذا التوجيه والخوارزمي بعد
تمهيدها واما المجاوزة في الوجه الثاني فانما هي في الاستبعاد
يعني ان النفي الاول قد جاوز عن الثاني في الاستبعاد فظن ان
الوقوع اذا كان اكثر في الاول كان الانتفاء ابعد با
لعباس في الثاني لان الثاني من وجهان انه مصدر وجعله مقدر
اي فضلا ثم ذكر على هذا التقدير ان فعله اما في موقع ر
النصب على الحال اذ لا محل لها من الاعراب وجوز ان

يكون

يكون فاعله ضمير الخطأ وان يكون ضمير النفي على قياس الوجه
الاول ثم جوز وجها آخر فاعله ضمير يرجع الى ظهور انتفاء
يجامعه الخطأ يعني ان ظهور هذا الانتفاء فضل عن ظهور
انتفاء آخر ثم بين ذلك بان الوقوع اذا في اعني وقوع
خطأ الفاعل بالمقتضى الوقوع الاول اعني وقوع الخطأ من
اذ في التمييز بحكم الوصف والعادة كان العدم المضاف الى
الاول مقتضيا للعدم اذا في بحكم عكس التقييض فهذا خلاصة
كلام الشارح العلامة واعترض ان فضل الخطأ على
الاول بان فيه تناقضا لان اوله يقتضي اجتماع الخطأ مع اذ في
التمييز وآخره اعني تجاوزه عنه في كثرة الوقوع وليس مطلق
على الوقوع البتة وعلى ان اذا بانه حال عن غير ضمير المجامع
وكان الوفق ان حال منه هف وبانه مخالف لما هو مقصد الكل
لان مقصد ان الخطأ لا يجتمع مع الفاعل قطعا بدلالة التسوح
والسباح ومقتضى توجيهه ان الاستبعاد في اذا في اقل وقلته
لا يوجب الانتفاء وهو الخط هذا رتبة وتعريفه والكل
ساقط عن درجة الاعتبار اما الاول فلانه لم يفهم محصل
كلامه ولم يتمش ذهنه في مقصد ومرامه وذلك لان التجاوز
في كثرة الوقوع انما هو في الخطأ قبل تعلق النفي ولا بعد تعلقه
وتحقيقه انه يعتبر التجاوز في الوقوع اولا تحقيقا لمدار الاستبعاد

الخط عنها ثم سلط عليه النفي ثانيا تحقيقا لمعنى الاستبعاد
في الاول وفي لمعنى الامتناع في الاعلى واما اشارة فلان ما ذكر
من الوضع ثم بل وذو الحال على الاول كما مر صاحبه ضمير الخفاء
وعلى اشارة ضمير يرجع الى مضمون النفي واما ان لم فلانه
لا منافاة لهذا الوجه لمفهوم المعنى لان معنى الاستبعاد وتجويز
متعلقة على بعد لا يتصور في الحي والممتنع ولما كان الاول ممكنا
واشارة ممتنعا كان الاستبعاد في الاول كثيرا وفي اشارة لا اقل
لا اول والاوجه ان يراد بالاستبعاد المعنى الاعم المتناول
للبعيد والممكن ولا يخفى ان الاستبعاد بهذا المعنى وان كان الكل
في الممتنع الا ان الممكن لما يجاوز عن الحد في الاستبعاد كانت
الاستثناء الحاق في اشارة اقوى بالطريق الاولى والعلامة
جوز هذه الوجوه بعد ما تمهد لتلك القاعدة اعني ان فضلا
تنبيه على استبعاد الاوزاعي واستثناء الاعلى نعم من قال
وقوع الخطاء من اوزاعي اكثر استبعادا كان اشارة اقل وجب
قدوة اشارة حينئذ الى ان الكثير يجاوز عنه خطاء
لانه معنى يجاوز عنه وان فضلا مصدر مفضل منه
كذا راى بعض ومنهم اشارح المحقق ره في هذا المعنى فصرح بانه
لم خوف في تعلم فضل عن العمال كذا افاد ذهب اكثره

وبقي

وبقي اقله وذكر انها ثلثة توجيهها اورده على الاولين مخدوشين
في جنبة الذهاب والبقاء والقلة والكثرة والتحقيق الذي
لا يخوم حوله شك ان كلمة فضلا في الاستعمالات اثباتية
والاخلاق اثباتية لابد لها من عدة امور الاول اعني ما ذكر
قبلها والاعلى اعني ما ذكر بعدها والمقام الابد ان يا ن
الاوزاعي منع او مستبعد وان ذلك دليل على ان الاعلى
منفي او مستحيل وبهذا انها يظهر انها متوسط بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا وانها تتبع البتة بعد نفي صريح
كقولهم فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن عطائه او ضمني كقولنا
تاخرت عن العالم زمانا عن ظهور العلوم فضلا عن ذاتها
ولا يخفى ان القلة والكثرة في هذه الاستعمالات اعتبارية
لا تحقيقية ولا بأس بنعتها بما يستحق ذلك فيما
ذكره من التوجيهات قوله ابدا اثباتية اي ان ايا
محذوف على طريق الوجوب كقولهم ستيا درعيا وعلله
الشارح المحقق ره بانه جار مجرى تتمة الاول لانه اذ
لا محل لهذه المحذوف من الاعراب اصلا وان زعم انه رفع
العلامة ومن تبعه ان هذا المحذوف حال وفي الكلام رد عليه
حيث جعل فضلا حالا على ما قرر نا من كلامه والتعليل
بان المحذوف ان لم يكن له محل من الاعراب كان كلاما غير

مرتبط ولا منتظم لما مر انتهى قد تهم ان فاضل الكاشي ان يضرب
وحالا ومصدر محذوف وهو حال على كل تقدير فذو الحال ضمير
يجامع والتقدير حال كونه متجاوزا عنى وقوعه من العاقل ولا
يخفى ان الشئ الذى يتجاوز عنى شئ آخر واصل الى وجه لا
محالة وزايد عليه بمزيد اولوية ورجحان البتة فوقوع له ز
بادة رجحان بادة التميز على كونه من العاقل فاذا النفى فى
اذن التميز مع كونه ارجح فانتفاؤه فى العاقل بالطريق
الاولى فالمعنى الاصلى انتفاء وانحاء عن العاقل فيفيد
اولا على اذن التميز كالتبيينه والبرهان على ذلك بحكم
العرف والعادة وهذا المعنى جيد الا انه يرد عليه
ان يجاوز عنه بمعنى عفى وان المنصوب مصدر لا غير
على ما صرح به المحققون ولهذا الاشكال وجه فرفع وز
بادة الخطاب وسقط ما ذكرناه فى حواشى شرح
المفتاح لبعض المحققين قوله تعاضدت آه فان
المنفى انما ضمنى اى لم يتوجه التميز الى الظ فضلا عن
الدقايق يعنى نفى مدخل توجه الله اليها عن التوجه الى
دقايق العلوم يعنى ذهب التوجه الى دقايق
العلوم بالمرة وما بقى منه شئ وانما الذى بقى منه
هو عدم التوجه الى الظواهر وفى التمثيل به توهين

لاهل زمانه بقصور همتهم وسفال نيتهم وهذا وان كان صادقا
وحقا الا انه لورای اهل زمانه لسر ضی عنهم اهل زمانه و
يشكر عن حاله فى عصره واوانه قوله فحين نظر آه اشارة
الى تزييف ما ذهب اليه بعض المحققين من التوجيه
فى عبارة الكتاب وحاصل توجيهه على ما صرح به ان
فاعل المحذوف ضمير يعود الى مضمون النفى اعنى لا يجامع فان
مضمون عدم المجامعة والمعنى انه نفى عدم المجامعة لاذن التميز
عن الوقوع من العاقل يعنى ذهب الوقوع قبه بالكلية
والذى منه هو ذلك العدم فالذاهب بحسب الواقع
هو وقوع الخطاء من العاقل والباقى هو عدمه وقوعه من اذن
التميز وزيفه الشارح المحقق بوجهين الاول انه يلزم
ان لا يكون الباقى من جنس الذاهب وهو غلط لان
الذاهب هو الوقوع من العاقل والباقى هو عدم الوقوع
الثانى انه يلزم ان لا يكون الباقى اقل من الذاهب المقطع
بانه لا معنى لكون عدم الوقوع اقل من الوقوع وكلا الامرين
معتبر ان فى استقامة الكلام وهذا التزييف على وفق ما شيوع
عباراته وفيه نظر اما اولا فلان وجوب هذين الامرين الاعتبار
فى جميع مواقع هذا الكلام فانه ان اراد ان كلا منهما معتبر فى
الاصل اعنى ما فى هذا الكلام كما صرح به فمم الا انه لا يلزم

من الاعتبار في اخذ الاعتبار في الاستحالات العارضة
وهو ظن ان ارادته معتبرة في هذه الاستحالات
فهو هم بل المعتبر ههنا هو ما نبهناك عليه واشار هو ايضا
عليه وهو انما يشعر بان الاعلى منتف بمجرد انتفاء الادنى
فانه يجب اعتباره ههنا انما هو هذا القدر لا غير واما ثانيا
فلان وقوع الخطأ من العاقل على والوقوع من ادنى التمييز
ادنى فالذاهب هو الوقوع الاول والباقي في التحقيق
هو الوقوع الثاني الا انه تسامح في العبارة فاعتبر الباقي
عدم الوقوع الثاني والحق ان الباقي هو متعلق العدم اذ
المقصد الاصلي والغرض الاول هو تقييد الخطأ لكن
العاقل وهذا الطريق ابلغ في هذا المعنى يرشدك اليه
التدبر في حاصل ما يعني فان الانتفاء وصف الثابت
والثابت حقيقة هي عدم الثاني لا بقيد وان كان
هو ايضا باقيا بالنظر الى الذاهب فهي سلوك هذا
السبيل تطبيق للمصدوق على المأخوذ فالمقابل للذاهب
انما هو الباقي لا الآخر لان هذا الباقي فانه ليس من
حملته وح كانت الجنسية مرعية فاندفع المحذور
الاول والعلة محفوظة فاندفع المحذور الثاني فالمراد
بالعلة هو المعنى الثاني اعني الخطأ الثاني

واعلم

واعلم سواء العذر الاخير ان خطأ الخواص اعظم وتوارد
التعذيب في خطأ العوام واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون
الحسية او عائية بعض ذهب الوقوع الاول بالكلية وباقي
فيه اصلا بعض بعد وهو ليس من تقيته فلا تقية له
وسلوك هذا النمط باب من البلاغة لانه في التحقيق
كدعوى الشيء بالبينة واثباته في ضمن برهانه وعليه قوله تعالى
يلج الجمل في سم الخياط وقوله لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى فان هذا في التحقيق تعليق لبعض الخط
بالولج والمعلوم بالولج ولج فالخط ثابت بكل حال فلنتظر في هذا
المقال توضيح ومن نظر الخير يدان من اعتبر العلة اعتبر
الذاهب لاصالة العدمين والباقي عدما آخر بمعنى ان عدم
وقوع الخطأ في العاقل ذاهب وعدم الوقوع في ادنى
التمييز باق منه ولما كان الوقوع الاول ممتنعا وان كان ممكنا
كان الثاني قليلا بالنسبة الى الاول لان انتفاء
المحالات والممتنعات امر ثابت بلا شبهة فينتفي
بالكثرة من هذه الجهة واما انتفاء الممكن فقد يكون وقد
لا يكون فيتصف بالقلة من هذه الجهة بالنسبة اليه
فاستقام امر القلة والكثرة المعتبرين في المأخوذ وقد
الشارح المحقق من بوجوه الاول ان الذاهب معقود بها

والالزم ثبوت الخطأ للعاقل وهو عكس المقصود وان كان
هذا خطأ والقول بثبوت الذاهب صحيحا جزم
الشارح المحقق بح حديث الصوت ولم يلتفت الى
حديث الكون اعني الذهاب وثبوته وحصوله الثاني ان
البقاء متعد الثالث انه يقع الاحتياج الى التكلف بتقدير
النفي بعد فضلا اى فضلا عن انشاء ان يقع خبر العاقل الرابع
ان الاحتياج الى التكلف في اعتبار التعلق اعني تعلق
غير القدرة وههنا تفصيلا في نون فضلا عن انشاء وقوعه
خبر العاقل وذلك لانه لا يستقيم الى ان يكون كلمة عن
جعله لتجنيب المعنى المراد وههنا اعني معنى التعلة اذ لا معنى
لكون العدم الاول اعني ما اعتبر قبل فضلا فضلا عن ان ثاني
اعني ما اعتبر بعد فضلا فيجب المصير اذا الى ان يعتبر تعلق
باعتبار معنى التعلة بمعنى ان التقليل في قلة مساعدة عن الكثرة
في كثرة او يعتبر تعلقها باعتبار المعنى الاصلي اعني انشاء
المعتبر في اصل الاستعمال وهذا هو تقرير مرامه وتوضيح
كلامه على وفق ما يشهد به نقط وعبارته وفيه بحث من
وجوه الاول انه يجوز ان يكون مراد هذا القائل ان
الذاهب هو الوقوع في العاقل وابانة هو الوقوع
في اداة التمييز الا انه يتبرء عن الذاهب اذ لا معنى له

الا هذا ثم اعتبر النفي على الباقي بانتفائه كالبرهان على ما سيناه
ذاهبا الا انه تسامح في العبارة والمقصد ان احد انتفاء من
وصف قايم بالاعلى والاخر وصف قايم بالادنى فصح
الذهاب والبقاء والحسية والقلة والكثرة على ما حققناه
في الوجه الاول الثاني ان البقاء ههنا مستقيم اذ الانتفاء
المتعلق بالخفاء الملتبس بادنى التمييز موجود محقق بلا اباية
عن الذهاب ههنا ممتنع لان فيه تعكيسا للكلام الالهام الا ان
يتحمل بان المنفي هو المجموع والنفي هو البقاء المقابل للذهاب
والامر كذلك فليفهم قوله وقد يوجه توجيها حاصل
هذا التوجيه على ما صرح به صاحبه ان فضلا مصدر منصوب
بفعل محذوف في قولهم اكلت الطعام وفضل منه كذا
والذي فضل منه شيء يستعمل في استبطاء والسير وامتناع
ما فوقه كالذي يخفى فيه فان الخفاء من ادنى التمييز ايسر منه
في العاقل فاذا كان الاول مستبعدا كان الثاني ممتنعا
فاعل الفعل المحذوف ضمير يرجع الى ما دخل عليه النفي اعني
الجماعة المستفادة التي هي عبيد وجامع وتقدير الكلام
فضل وقوع الخفاء في ادنى التمييز عن الوقوع في العاقل
عامي ان الوقوع الاول ذاهب بالكلية والثاني بان
لا يسلط النفي على الباقي لانه ذو الانتفاء بلا خلاف قوله

الا هذا

على ضعفها اى ضعف الشبهة ووجه الضعف على ما نبه
الشارح المحقق ان هذه الشبهة منقوضة نقضا اجماليا
بشبهة الضرورة وبيان ذلك انه معلوم بالتجربة التى لا
شبهة فيها ان من ليس بلبيغا ولا عارفا بعلم المعانى فانه
لا يقدر على ادراك الخواص والدقايق الآئية المودعة فى
القرآن العظيم ولا على تعرف النكت والمزايا البديعة المندرجة
فى اصداف الجواهر التى هى جوامع الكلم ثم ان من ليس له شئ
فى هذين قد يتعلم علم المعانى ويتمكن فى ذلك فحصل لنا
علم ضرورى بطريق التجربة القطعية ان معرفة الخواص و
اللطايف فى تراكيب البلغاء يتوقف على علم المعانى
وان يعلم المعانى امر ممكن بل واقع بلا شبهة فهذه الشبهة
تدل على بطلان احد هذين الامرين المعلومين بالضرورة
فهذه الشبهة معاندة للضرورة الدالة على ان هذه
الشبهة واردة وان لم يكن قبيحا عندنا كما كانت الشبهة
السابقة بطريق النقض الاجمالى قوله وذلك ان ميلى
الى ما صرح به بعض المحققين من ان مسائل العلوم لا يكون الا
كسبية وهذا هو الموافق لنفس الامر المسائل بالقضايا التى
بطلت نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان وهذا
اعنى القول بان الكلى كسبى وان كان ضعيفا الا انه اقوى

ذلك ترويجا للسوآل ولهذا صرح فى الجواب المنع هذه
المقدمة كما سيتلى عليك واعلم ان القول بكون الكلى كسبيا
لا ينافى كون البعض ذوقيا اعنى ما يتوقف ادراك المراد به بالذوق الذى ق
النطق اذ الذوق قسمان نطقى وكسبى وهو الذوق
المكتسب فى طول مدة بتدوين العلمين كما صرح به المحقق فى آخر
القسم الثالث قوله لا سيما على ما ذكر الكلام فى
النطق لأن الضرورى والنطقى يستفاد بالاستدلال
ويحصل بالفكر الذى هو مجموع الجزئين والحركة الاولى
لتحصيل المادة والثانية لتحصيل الصورة واما التكلم فقد
صرحوا بانه ليس فى الفكر شئ الا انه عند الشارح المحقق
فى اقتسام الفكر وتحقيقه الى موضع آخر قوله ثم ان علم المعا
شرع فى بيان المقدمة الثانية بان الكلام فى علم المعانى كلام
فى قبيل الثانى وتحقيق المقام ان الشبهة المذكورة
مشتملة على مقدمات كل منها محل منع هذه المقدمات
الثلثة بان الكلام فى علم المعانى كلام فى قبيل الثانى وبطلان
هذه المقدمة اختلف القوم فى تقريرها فذهب الشارح
العلامة الى ان كونه فى هذا القبيل مبنى على افتقار علم
المعانى باحث عن الخواص والمزايا التى هى الامور
الزائدة على المدلولات الوضعية واذا افتقر الى ذلك ثبت

ان الكلام فيه كلام في هذا القبيل والتقدير توقف الاحتراز عن
الخطأ فيه عليه فالحال اما الدور او التسلسل ثم انه قد ورد على نفسه
شبهة في تعريف ذلك وحاصلها انا سلمنا كونه في قبيل
ان لا يكون بحثا عن الخواص واللطايف الزايدة على المدلولات
الوضعية الا ان الكلام في افتقار تعليم علم المعاني الى زيد
من دلالات وضعية بدليل ان المراد بعدم التوقف في التعريف
الذي معناه التعليم ليس في حيز المنع لامكان التفهيم بالدلالات
الوضعية بان يقال ان نفي الشك وما والانكار وتقديم
المسند اليه كقولهم الخطيب سر وبلغت للاستمرار ونحو ذلك
وكذا سايير المسائل فلا دور اذا ولا تسلسل ثم اجاب عن
هذه الشبهة بان المراد من تعليمه ليس تعليم المتعلم ان ان لنفي
الشك وما والانكار وتقديم المسند اليه للاستمرار ونحو ذلك
تصورها بين المستفتي كما ان المراد من تعلم العروض ليس ان
علم المتعلم اسماء التجزو والتفاعيل ونحو ذلك بل العروض
ان تدرك الاوزان بالذوق فكذا ههنا العرض ان يدرك
ان ان لنفي والانكار بالطريق المخصوص بان يفهم هذا المعنى بنفسه
بذوقه عند سماعه وتبينه تحقيقا لامر الاحتراز عن الخطا في
التطبيق الذي هو المقصد الاصلي والتعليم بهذا الطريق لا يكون
بالدلالات الوضعية فقط وذهب بعضهم الى ان علم المعاني

مستنبط

مستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفاهم خواصها والاحتراز عن
انها كلام في القبيل الثاني فيفتقر في معرفة خواصها الى الاحتراز
عن الخطأ والتقدير ان يعلم المعاني وذهب الفاضل الكاشي
الى ان علم المعاني هو معرفة القواعد الكلية المستخرجة من تتبع
تراكيب فيكون المعاني موقوفة على معرفة تلك الخواص وهي من
القبيل الثاني فيتوقف علم المعاني على القسم الثاني والحال اما
الدور او التسلسل وفي الكل تعسف سوى الاحتراز اما الاول فلان
غاية الامر ان تعليم يورث ذوقا علميا هو انه لثبوت تلك
الخواص وهذا لا يقتضي كون المعاني في القبيل الثاني وهذا
ظاهر واما الثاني فلان معنى كونه مستنبطا عن تتبع تلك التراكيب
انه في اصله كذلك ويكفي فيه كون الاخذ عادة بذلك بسليقة
من غير سبق شيء سوى علم المعاني وليس بلازم ان يكون
ذلك من تعلم هذا العلم ان يعلم بالتتبع دون التعليم او ما كان
الوجه الاخير وجها مرضيا وكفاه بالقبول وما اختاره الشارح
المحقق وارتضاه كما يرى واعترض على سايير الوجوه اعتراضا
مما لا يرتضى به وهذا الوجه وان غاية الوضوح اذ قد سبق
ان علم المعاني عبارة عن معرفة خواص تراكيب البلغاء بطريق
التتبع طرد بتراكيب هولاء واحدا واحدا كما صرح به المحقق
غير مرة فتنبه في التوقف مرة وفي غيره اخرى بقوله ان بعض

علم المعانی علی التتبع لترکیب الکلام واحدا فواحدا وطرحوا فی آخر
المعانی بقولهم ان معرفة صیغات المعانی فکان الکلام فیه کلاما
فی القبیل الثانی بلا اختفاء فیتحقق احد المحذورین وهو المدعی و
بهذا یظهر ان العقل بالاستنباط صحیح فی تأدیة المقصد وعرف
ان تنزیله بما ذکرناه من انه لا یقتضی سبق ما یسمی علم المعانی
فاسد وکذا القول بعد التنزل اعنی لزوم معرفته بالتتبع علی ما سبق
انفا قوله ولا یبقی آن فی عرف هذه القواعد بد لا
یلیها الاستقرائیة کان علی ما فی علماء المعانی وفی احدها تقلیدا
فی اسناد تقلید علم المعانی حاکم له لا عاما به فمن اراد علم
المعانی فلا بد له فی معرفة دلائله الاستقرائیة وتبینه فی المعلم
وعلی التقدیرین یتجاوز معرفة دلائله الی العلم الکفائی انهاء فی قبیل
الثانی فلو فرضنا ان شخصا قلد معلم فی القواعد والدلائل معا فحصل
ایضا لیس بعالم العلم المعانی بل هو مقلد کما ذکره الشارح
المحقق معهم قال فقط یقال فی انه یجوز ان یفرد
قواعد المعانی بمباحث یدل بالوضع فی غیر استعماله علی
الخواص التی هی مبادی الکنایة ومعنی کونه ماخوذا فی التتبع
الخواص لترکیب البلغاء انه فی اصله یکون کذلک بحیث
ان یوقف بعضهم علیه وبدونها لیس لمن یتعلمها فانه ضبط
سوی الملکة الکنائیة بان المتعلم بتلک القواعد مع دلائلها

لیس

لیس بعالم بل هو مقلد اذ قد تقرر عنده ان ملکة ادراک الفکر تکلیف
یکون کذلک وبانه الکلام عرف عما ذکرنا قوله
فیتوقف آه حاصل الشبهة حرف واحد وهو ان علم المعانی
عبارة عن قواعد محضة ومسائل معدودة فالعلم بتلک المسائل
والقواعد ان کان عاما بدلائلها اعنی الادلة الاستقرائیة
التی هی مدار تلک القواعد وبانی تلک المسائل تلک
الادلة والثانی باطل لان الکلام فی العالم لا فی المقلد ولانی لحاکم
فتعین الاول ولا شک ان الادلة الاستقرائیة من القبیل
الثانی فح توقف القسم الثانی علم علی المعانی وتوقف علم المعانی
علی القسم الثانی فالدور والتسلسل لازم قطعا وحاصل الجواب
علی قانون تقریره اعنی توقف المعانی علی ذلک
انما یستقیم اذا کان علم المعانی بجمیع اجزائه کبیا وهو ایضا
ممنوع فان بعضه بدیهی وبعضه کسبی والثانی مستفاد من الاول
بطریق یا شبیه قوله وانما ذکر آه شروع فی تقریر
التعریف الواقع فی تقریر الشبهة اعنی قوله فیتوقف تعریفه
علی تعریفه سابق وکلام فی تقریره ربما یشعر بان التعریف
مجاز عن المعرفة علی انه من قبیل ذکر السبب وارادة المسبب
او ذکر الملزوم وارادة اللازم والنکتة فی هذا المجاز هو
المبادرة الی ان ازالة استبعاد تفهیم ورده علی ما هو حقه

من تعليمه ولما تقرير الشارح العلامة ربما يشعر بانه لا حاجة الى
هذا التجوز اذ المراد بالتعريف التعلم ووضع القول فيه تعليم الخط
وهذا احسن الا انه صرح بان اللام في قوله على تعريف
لام الاجل ومعناه ان الموقوف عليه هو تعليم آخر لاجل علم
المعاني ولا حاجة اليه بل اللام هذه للتقوية الحمل على ما هو الكثير
في المصادر والصفات فان هذا هو الوجه الظاهر الذي تتبادر
الذهن اليه وما ذكره خلاف الظاهر وتقرير بعض الشارحين ان
تعريفه مصدر مضاف الى الفاعل وان ضمير العلم للعلم المعاني وكذا
ضمير له وان المفعول الثاني للاول محذوف وان المضاف
في الثاني مقدر والتقدير فيه تعريف علم المعاني للخطأ الواقع في التعلم
ان نزاع جملة عارضة فيه على تعريف علم آخر للخطأ الواقع في علم
المعاني والظاهر انه لا حاجة الى هذه التكلفات بل يكفي
ان يقال فيتوقف افادته معرفة لنا على افادته سابقته
اذ التقدير ان كسبي فالجزء الاول للعلم المعاني والثاني للاخير
واللام للتقوية فلا حاجة الى باقي التكلفات واعلم ان قوله
وان توقف شرط وقوله فيتوقف جزاؤه والجملة اعني
ولابهة مع سابقتها اعتراضية كثيرا ما يصدر بالواو وسمى
هذا الواو واعتراضية ايضا على ما صرح به صاحب الكشاف
وغيره وقوله او ليس او يدور معناه تبع التفتازاني والدور على ان

من قبيل تنزيل منزلة الاعم العام وفاعله مصدر المذكور على غلط
قوله او لقد تقطع اي رفع التقطع قوله او دخول الفاء
يريد ان قوله فيتوقف جزاء الشرط المذكور كما سمعته انفا
الا انه دخل عليه الفاء لتحليل الفصل بالجملة المعترضة كما ذكرناه
تحقيقه التمام ان جمهور النحاة على ان جزاء الشرط المذ
كور هو قوله فيتوقف فينبغي عليه ان هذا غير مستقيم لفظا ومعنى
اما لفظا فلانه قد تقرر في النحو انه اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا
فيجب الجزم والرفع والفاء غير معهود وتقدير المبتدا بعيد واما معنى
فلان الشرط المذكور لا يستلزم الجزاء المذكور ولما كان في
الفاء هذا النوع من الخفاء اشار الشارح المحقق الى ازالته
بخفاء بطريق الاضمار على ما ذكرنا من قوله لوقوع الفصل انتهى
الى رفع المحذور الاول يعني ان ارتكاب ذلك انما هو
من جهة الفصل المذكور ولا يخفى ان هذا الرفع غير تام الا
ان يقال الفاء زايدة على غلط محتمل ذلك ما سمعت وقوله مما
تبين به لزوم الجزاء الشرط تنبيه على دفع المحذورين اي يعني ان
الاستلزام ههنا حاصل بالجملة المعترضة مسوقة لبيان هذا
اللزوم وفي الكلام تنبيه على ان هذا وان كان امرا ضروريا
لا بد منه الا انه من حيث هو فصل متخلل يسوغ ذلك فافهم
ولو قيل الجزاء محذوف والمذكور توضيح بل تفصيل وتعليل

والتقدير وان يوقف فحينئذ يتوقف قوله فاستوضح اى استوضح اعنى
قوله وان صلح وصدوره بالفاء اذ قد تقرر فى النحو انه اذا
كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء او ضمير كما فلا بد من الفاء قوله
يقال استوضحت وفى الصحاح واستوضحت الشئ اذا وضعت يدك
على جبينك تنظر هل ترى وقال استوضح عن فلان واستوضحته
اى امره والكلام ان توضح لك ولا يخفى ان المناسب للمقام هو
المعنى الاخير صرح به الشارح العلامة فتامل ايضا منه قوله
عن تعلم علم الاستدلال متعلق باحتاج بتقدير المضاف
اى عن اشكال علم ذلك والظرفية اعنى قوله اذ قيل فى
التحقيق بيان لهذا المقدر وايضا لهذا الاشكال قوله
واذ قيل آه يعنى انه ليس طرفا للاستوضح لان فى تصحيحه محذورا
حاجة لنا اليه قوله واختار آه ومبنى الدليل ان مقتضى الظاهر
ان يقول والبطيع بالواو واما سابقا فلقوله عن تعلم علم
الاستدلال وعلم الوضع واما لاحقا فلان الخلاف بالباين
كلاهما واحدهما فوجهه على ما هو عمدة الشارحين بان هذا من
قبيل اللف والنشر على طريقة قوله آه وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقد تقرر ان اللف اذا كان اجماليا فى
المعنون ذكر النشر بجملته اولا وان كان الواو وايضا واو اولا
منهما اجمال لغة جاء بجملته اولا اى ان كان المتقابل يكفى فى الاستدلال

والبطيع

والبطيع فى العوض حصل الاستغناء عن تعلمها واما الشارح المحقق رح
فقد ذهب الى ان النكتة فى ارادة التبيينية على ان الشبهة
تارة يكون بهذا الطريق واخرى بنداكل ثم جرم بان كلمة او باقية
على معناها الاصلى الا انها بمعنى الواو كما صرح به وذهب
بعض الشارحين الى ان كلمة او بمعنى الواو وفى الكل بحث
اما الاول فلان كفاية احدهما لا تقتضى الاستغناء عن
تعلمها جميعا كما هو معنون الجزاء ولا ترتب مفهوم على مفهوم
الشرط وجوابه انه يسجى ان التبيينية لا يدل على المعية فالا
عن الامرين جميعا على سبيل البدلية لا المعية واما الثانى
فلان هذا الكلام يحتمل الانفتاح اندفاع الشبهة بادنى المتبادر
من قولنا تعريف الشبهة تارة يكون بهذا الطريق واخرى بذاك
بذاك ان المعنى واحد والعبارة مختلفة والان الاشكال
الباطن بحاله واما الاشكال فقد زيفه الشارح بان
حق العبارة ح ان يقول لهما وعندى ان الاشكال
مندفع واذ لا يخفى ان الاشكال المتعلق بالعلمين كما هو
الواو وسابقا معناه انه متعلق بكل منهما لان كل منهما موجب
لا يتوقف على الاجتماع لان الاشكال قايم بكل منهما
وان قطع النظر عن الاخر مع بعض مثل الاجانب المعنى
كلفظ التبيينية فى المواضع الثلثة لانه اذا ضيف كل منهما

بالاشكال كان الامر واقعا منها جميعا اذ ليس مدلول الواو
الجمعية كالتثنية وليس المقيد مدلول المجموعة ايضا وهذا ظاهر مما بنى
على المجموعة مبنى على المعنى وما بنى لا على منها بل على احدها تنبيه على
ان الكلام منها سواء في هذا الامر فليتامل حق فيه وقته واعلم ان
تاليف المعلمين ان كان موخرا عما نحن فيه وكان على الترتيب
الذي يشهد به الظاهر فكل من احسان اذ قيل خلاف مقتضى
الظاهر من قبيل تعبير المستقبل بلفظ الماضي وان كان مقدما
عليه فكل منها على ظاهره وان كان خلاف الظاهر فان قيل
المذكور في الاستدلال هو الاشكال والجواب ولا
اثر للعوض في شيء منها فكيف صح قول الجنيا عن تعلم علم
الاستدلال وعلم العوض قلنا ان ذلك مذكور فيها
فذاك والا فمضمناه ان الجواب في احدها بطريق التصريح
كالاشكال في الاخر بطريق التبيه والاحاله المستفاد من
المعاسة التعليلية فان قيل فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الجواب موجود حقيقة في البعض مقدر
بالبعض قلنا اللفظ مجاز عما يندفع به الاشكال وهو اعم
من التصريح وغيره فليتامل **قوله** اي ان كان آه شروع
في بيان معنى الكلام وتحقيق الصورة المحتملة التي يتاتى بها شياع
التعلل بالمتعلم في الكلام تنبيه لطيف احد الباءين بالمتعلمين

لم فيه تنبيه على ان احد التعلمين غير الاخر فالاول معناه تحصيل علمه
بطريق الضرورة والثاني معناه الاكتساب والا فلا معنى
للاستغناء عن التعلم لو تحققت الكتابة في التعلم فاللام واعلم
ان المراد بالتعلل هي القوة الكلية بلا فكر فالتعلل متعلق بالاستعداد
والطبع بالعروض لان مقدار الامر الاول على الاول وفي الثاني
على الثاني **قوله** هو ايضا آه والمفروض ان الاستدلال
هو مجموع قولينا في الاكتساب فيكون القانون الثاني ايضا
كسبيا البتة **قوله** وقصده هذا آه يريد انه لا خفاء
في ان المقام انما هو لهذا المعنى الا ان الخفاء في طريقه لانه
لو اريد هذا المعنى فله اذا طريقان احدهما الحذف والثاني
المجاز في الاول فتقول ضبحه ان ههنا جملة شرطية اخرى
محذوفة اي ان كان التعلل والطبع كافيين فيها فليستغن
عن تعلمها وان كان احدهما كافيا فيه بانفراده فليستغن عن تعلم هذا
الكافي فالشرطية الثانية مطوية والقرينة على المقام واما الثاني
فتحقيقه ان المفهوم الحقيقي من اللفظ اعني تعلمها ان ههنا
تعليمين احدهما يتعلق باحدهما والاخر بالاخر فحاصله تعليم
كل منهما كافية عليه في اثناء التحقيق الا انه لو حمل اللفظ على
هذا المعنى فات المعنى الاخر على تقدير الاخر فنجعل اللفظ
مجازا عن معنى عام يتناول المعنى الحقيقي وغيره على ما مر

لال

انه قد تقرر في العلوم التحقيقية ان من لا يعرف البديهي لعدم تصوره تنبيه له
فكيف صحة المباحثة وكيف يستفيد المناظرة به واعلم ان
التعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان كان سبق
الذهن الى تحصيل مجهول المعلوم يسمى بالقياس الذي يحصل منه
تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعليما كذا ذكره الشيخ
في الشفاء فلما كان بينهما وحدة ذاتية ذكر المصنف تارة التعلم
كما هو في تصدير الشبهة وأخرى التعليم فلا تتفاوت الحال
بعد ذلك فالتغيير في التعبير تنبيه على انهما واحد حقيقة ولا
فلا ينطبق السؤال والجواب وفي كلام الشيخ الشبهة
اوردها الامام ذكرناها في غير هذا الكتاب والجواب عنها

قوله ولا اعرضوا عنه معطوف على الجملة الواقعة في معرض
الجزاء للشرط المذكور فان وجه شبه لما فهم لا يعرضون عنه
فصح دخول لا في الماضي لكونه بمعنى المستقبل وان كان
صورة صورة الماضي وفي بعض النسخ ولا اراعوا عنه اي
ان لم يتنبه فهم يعرضون عنه وعلى هذا فلا خفاء

قوله
واذا عرفت انه شرع في ضبط المعاقد تمهيد الاصل
الدال على فائدتين احديهما انه لا مدخل للتركيب التي هي
ليست بموضع ثوران الخطأ الذي نحن قاصدوه ثانيتهما
ان علم المعاني باحث عن خواص التركيب التي هي محل الوران

انه قد تقرر

فقط وفي الكلام تنبيه على تغيير هذا وانه اشارة الى الاصل
المعهود وما هو تتميم لكلامه وجوابها وجوابه بطريق الاشارة
قيد بجواب الشبهة اذ الجواب غير مذكور هنا مقابل معهد
بطريق الاشارة في ضمن الحوالة على علم الاستدلال واذ هنا ظرفية
والعامل محذوف اي ظهر لك ان علم المعاني ومتعلق بالناس
وفي كلام الشارح تنبيه عليه وقوله فتنقل تفريع على
المجموع وهو ليس بعامل في اذ القيام المانع وهو انما قوله
توقفا له اي بطريق البديهة للقطع بان معرفة حال الشيء
انما يكون بعد معرفة ذلك الشيء في الجملة وقد مر عليك ان معرفة
المضاف موقوفة على معرفة المضاف اليه واذا احتجنا الى
السياق فالشارح اهم وحاصله توقف معلوما بالضرورة
كما صرح به وقوله فتنقل اي مستقرة غير زائلة في كل بعد
كما عرفت في قسم النحو وقوله بحيث الضبط ظرف
للايراد بمعنى الادراك او متعلق بمحذوف هو في موضع
المفعول للايراد وما تنبيه معنى الجملة وفي موضع الحال من ضمير
ايراد كما اورد في موضع الخبر له كما في قولهم كان سعر الكيل عشرة
ايراد كما مندرجة تحت ضبط وقوله تنبيه اي التعيين
متعلق بالايراد والمصير الرجوع الى الاصل قوله ثم يحمل معطوف
على تنبيه وفي العبارة تناسخ اذ المعطف انما هو مدخول

الواطف

الواطف والمعطوف عليه انما هو مدخول الباء فقد تسامح
في الجانبين اعتمادا على وضوح الامر وعدم الاشتباه قوله
اي حملا مندرجا بيد ان قوله شيئا فشيئا نصب على المصدر
اي حملا مندرجا والى قوله على موجب المساق كذلك على انه
صفة بعد صفة اي حملا مندرجا كائنا فتقتضي المساق ويجوز ان
يجعل الاول حالا من الموصول فالتدريج على الاول في الحمل
وعلى الثاني في المحمول قوله لا يخفى حاصل السؤال ان الضبط
بما هو بالتعيين والتعيين مفيد بالحمل والحمل مفيد بالتدريج فيكون
الضبط ايضا مفيدا بالتدريج وهو فاسد لان الضبط حاصل
وحاصل الجواب ان الضبط قسمان اجمالي وهو تعييني
الاصل والحمل عليه بطريق كلي اجمالي واما الحمل التدريجي فهو في
التحقيق تفصيل للضبط الاجمالي ومحصله ان الضبط والحمل
كلاهما اجماليان فلا محذور فان قيل هذا انما يتم اذا كان
الحمل هنا مطلقا لكنه يفيد التدريج المستفاد من قوله شيئا
فشيئا ولا معنى له الا الحمل بطريق التفصيل فكيف صح
حمله على الحمل الاجمالي قلنا نعم الا ان يكون لهذا القيد ايضا اعتبارين
احدهما اجمالي والآخر تفصيلي وههنا بحث من وجه لا بد من
التنبيه الاول ان ذكر بعض المراد بالتركيب المركبات
التامة وهذا هو الملائم للمقام لان ذكر الجزئي ومنهم في اراد ٤٠

الالفاظ وهذا هو الملايم لسليم النحو اذ ان المراد باصل الواجب
الترجيح اعني ما يجب حمل اللفظ عليه لولا المانع وهذا
هو الملايم لقوله وما سوى ذلك ببيان وجه امتناع
جزاء الكلام على الاصل لاشعاره بانه يجب حمل الكلام عليه
ما لم يمتنع وبهذا الاعتبار يسمى ما يتفاوت الاعتبار فان
المراد بالسابق ذو الاعتبار الاول ثم اعتبر عزيمة ثانيا
الثالث ان قوله ثم حمل ما عدا ذلك عليه تحقيق لحمل
سوى الاصل فانه ذلك اشارة الى الاصل وضمير عليه
يرجع اليه فظاهر هذا الكلام غير مستقيم اذ الكلام الدال
على الاصل بحسب الوضع محمول على غير الاصل فمثلا قوله تو
الم بان للذين امنوا ينبغي حمله على المضوع له وهو حقيقة الا
ستفهام فيحمل هذا الكلام الاستفهام الذي هو في قبيل ما عدا
الاصل وبهذا يظهر ان المحمول انما هو الاصل وكلام المصنف
مرجح له عليه فيتبع الاحتياج الى توجيه ومحمل
يصح الكلام وتحصيل المرام فالوجه ان يحمل الكلام على القلب
والنكتة فيه الاشعار بانه ينبغي ان لا يتعدى عما كان
اصلا والا قل فرعا عليه وتحقيقه ان لكل من المعنيين اصالة
من جهة فالاول من جهة ان لاجله اصل والثاني من جهة
ان سوق الكلام يقتضيه وتوجيه اصل واليه الاشارة

بقوله

بقوله على موجب المساق فكل منهما اصل من وجه فرع
من وجه او يقال المراد باجمال التفريع فلا حاجة الى اعتبار
القلب اذ اوالية اشارة بقوله وما سوى ذلك ببيان
امتناع جزاء الكلام على الاصل لاشعاره بان الكلام اشتمل
على فروع الاول وهو لذاته لقيام الدليل على امتناعه هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام فانه لم يحم حوله احد من الانام
قوله والسابق آه مشعر بان المراد بالاصل السابق و
السابق هو نفس الخبر والطلب المدلول بهما وهو لا يوافق
يجب الحمل على ما مر من الاشارة اليه فان اريد
بهما ذاك فذاك والا لكان في قبيل وصف الدال بالمدلول
وهذا لا يوافق تعذب الاجزاء على الاصل على ما مر ح به
المحشي وفي الكلام تنبيه على ان المراد بالتراكيب عند
المركبات الناقصة كما اشير اليه والتوضيح بكلام الموجب
تاكيد لحديث السبق والاعتبار وقوله المنظم مرفوع
صفة الطلب او الابواب الخمسة انما هي اقسام الخبر
لا الطلب ولا كليهما والذي افرده وفسر الابواب الخمسة
بالامور الخمسة اعني التمني والاستفهام والامر والنهي و
النداء كما فصلها المحشي على الترتيب رد لما سبق الى
بعض الاوهام من ان الابواب الخمسة هي التمني والترجي

بقول

والقسم والنداء، والاحرلان هذا مردود درية ودرية قوله
وما سوى ذلك اشارة الى الابواب الخمسة التي
هي الاصول فاعترض عليه ان فضل الكشف بانه ينبغي ان يعبر
المشار اليه بما هو اعم من الابواب الخمسة حتى يندرج فيه الخبر ايضا
بما يمتنع اجراؤه على اصله كصنع المعقود نحو ما قالوا ان يجعل ذ
اشارة الى السابق دون الاعتبار لانه اعم من الانشاء او الاخبار
وذهب الشارح المحقق به الى توجيه كلام العلامة رفعا لما يتوجه
عليه وحاصله ان اخراج الخبر غير قادح لانا لان هذا القسم
قليل فلم يعتد به تعلقه لانه ليس له غرض يتعلق به ولا يخفى ان
هذا التوجيه بعيد لان قلته مما يدل هذا القسم اكثر من ان تخفى
وكذا عدم تعلق الغرض فان الكلام في السبع والاعتبار وان
المعاني الآخر متولدة من هذا الاصل الا ان الطلب لما كان
منتهما الى تلك الابواب وكان لها عموضة ودقة خص التعرض
بها وبيانه ان بخلاف الخبر فانه ليس بهذه المثابة بخلاف
الخبر ولا يلزم من ذلك اسقاطه عن درجة الاعتبار قوله
تنابح آه مشعر بان الاصل هو المعنى الاول لا اللفظ الذي
وبالجملة فالمفهم ان سائر المعاني من فروع تلك المعاني وكل
من ذلك نتيجة متولدة من امتناع الحقيقة فالتفصيل
بعد التفصيل تحقيقا لمزيد التوضيح فمن التفصيل مثلا الانشاء

في قوله تو

في قوله تو الم نهلك الاولين يمتنع اجراؤه على اصله فتدبر وا
في المقام وتأملوا في سوق الكلام فوجدوا ان معنى الوعيد منا
محمولة عليه وكذا قوله تو اكذبتم بايات على التوبيخ وقوله تو
الم يروا انا جعلنا حراما امنا على التقرير وقوله تو انذرتم على
التسوية وقوله تو الم نجدكم يتيما على التبيين وقوله الا تاكلون
على التخصيص الى غير ذلك من المعاني المناسبة للمقام على
التفصيل الذي حررناه فافهم قوله ولم يعتد اه الذ
في بعض الشروح وهنا ان قوله وما سوى ذلك يتناول
الترجي والتعجب لانهما داخلان في هذا العدم مع انهما ليسا
مقتصرين على الخبر ولا على الطلب فدفعه بعضهم بان المراد لم
يعتد بها تعلقها وزيفه الآخرون بانا لا نم بان الترجي اقل
في التمني وقد اعتد بها في دل الشارع المحقق به توجيه كلام
الموجب بجعل بيندفع عنه الاعتراض بيرد ان المراد
تعلقه بالذ ان يجعل اصلا برأسه والحال انه ليس
بداخل في شئ من الاصلين فلم يعتد به بخلاف التمني فان العلة
وان كانت مشتركة بينهما الا ان التمني داخل في الطلب
فقضية المناسبة قاضية بالاعتداد به فافهم واجاب
بعض المدققين عن اصل المناقشة ان الكلام فيما اذا
كان التركيب معانا يمكن جعل بعضها اصلا وبعضها فرعا

سب

كور

والترجي والتعجب من الضبط والانشاء ان هذا لم يجعلا نشائيين
ولا لاحقين وذكر الشارح ان التعجب من المتولدات حتى صرح
بان الاستفهام في قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل
محمول على التعجب وان التعجب ينتج الى امتناعه وعلى هذا فلا
معنى لهذا اعني القول ببيان التعجب من المتولدات اخرج
به الم في قسم النحو لانه قال فالهمزة الاستفهامية وتتنوع
منها معان بحسب المواضع وقرائن الاحوال كالامر في نحو
اأسلمتم وفصل بها كبعض المعاني المتولدة الى ان قال
وكالتعجب في نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل قوله
وعند سيبويه يريد ان النداء ايضا من اقسام الطلب في
التحقيق اذ الطلب خارج عن مفهومه وان كان لازما له
فلا معنى لجعله قسما برأسه واصلا بنفسه وهذا الاشكال
في التمني اوكد لان النداء وان لم يكن نفس الطلب الا
انه ملزومه واما التمني فمنفصل عن الامرين جميعا فتأكد المحذور
قوله واصاك بنما يريد عند هذا التركيب ضرب
من الخفاء لنفي ومعنى اما نفي فلان الخبر المضوب اتصل
بها نفسي ومع ذلك جاء بعده ان مع الفعل المضارع
فان جعل عاملا فاقتضته حتى يكون في تأويل للاستقبال الاول
عاملا عن زيد ان يخرج وجب ان يكون نواصب الامر ان

مرفوع وهو اسم وثانيهما منصوب وهو خبر وما نحن فيه
ليس بهذه المثابة لان ما اتصل به خبر منصوب كما ذكر
وان جعل تامة حتى يكون من قبيل الاستعمال الاول عاملا
فلا معنى لجعله خبرا واصلا بنفسه وهذا الاشكال
في التمني اوكد لان النداء وان لم يكن نفس الطلب الا
انه ملزومه واما التمني فمنفصل عن الامرين جميعا فتأكد المحذور
قوله واصاك بنما يريد عند هذا التركيب ضرب
من الخفاء لنفي ومعنى اما نفي فلان الخبر المنصوب اتصل
بها نفسي ومع ذلك جاء بعده ان مع الفعل المضارع
فان جعل عاملا فاقتضته حتى يكون في تأويل للاستقبال الاول
عاملا عن زيد ان يخرج وجب ان يكون نواصب الامر ان
مرفوع وهو اسم وثانيهما منصوب وهو خبر وما نحن فيه
ليس بهذه المثابة لان ما اتصل به خبر منصوب كما ذكر
وان جعل تامة حتى يكون من قبيل الاستعمال الاول عاملا
فلا معنى لجعله خبرا واصلا بنفسه وهذا الاشكال
في التمني اوكد لان النداء وان لم يكن نفس الطلب الا
انه ملزومه واما التمني فمنفصل عن الامرين جميعا فتأكد المحذور
قوله واصاك بنما يريد عند هذا التركيب ضرب
من الخفاء لنفي ومعنى اما نفي فلان الخبر المنصوب اتصل
بها نفسي ومع ذلك جاء بعده ان مع الفعل المضارع
فان جعل عاملا فاقتضته حتى يكون في تأويل للاستقبال الاول
عاملا عن زيد ان يخرج وجب ان يكون نواصب الامر ان
مرفوع وهو اسم وثانيهما منصوب وهو خبر وما نحن فيه
ليس بهذه المثابة لان ما اتصل به خبر منصوب كما ذكر
وان جعل تامة حتى يكون من قبيل الاستعمال الاول عاملا
فلا معنى لجعله خبرا واصلا بنفسه وهذا الاشكال
في التمني اوكد لان النداء وان لم يكن نفس الطلب الا
انه ملزومه واما التمني فمنفصل عن الامرين جميعا فتأكد المحذور
قوله واصاك بنما يريد عند هذا التركيب ضرب
من الخفاء لنفي ومعنى اما نفي فلان الخبر المنصوب اتصل
بها نفسي ومع ذلك جاء بعده ان مع الفعل المضارع
فان جعل عاملا فاقتضته حتى يكون في تأويل للاستقبال الاول
عاملا عن زيد ان يخرج وجب ان يكون نواصب الامر ان

استقرئ فيما وفي النظر هذا الحكم ويزعم انه قول فيه جزاف الا انك
لما تأملت في تفاصيل هذه المباحث وتدبرت في حقيقة
هذه الكلام زال عنه توهم هذا ويتبين ان الامر ليس
كما يرى وفي بيان هذا ما نثري كذلك الا ان المقدمة منه
لازمة وهو ان علم المعاني ليس بتلك المرتبة التي تعلق بها
الدعوى لكنك بعد الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث
تعلم ان علم قليل القدر رفيع الشان باهر البرهان و
عندي ان هذا باق على عمومه والمذكور مندرج تحته اندراجا
اوليا يعرفه كل واقع سبحك مما السبق اليه فهمك واستقرته
ان عليك في بادي الرأي فلا تعجل بالرد والانكار و
اقبل على التأمل والاستبصار لعلك اذا كوشفت عنه
عطاؤه وابسط عنه خفاؤه عكست للامر وبدلت
التحقيق بالتوقير وعرفت ان هذا كلام كبير وان استقر
على استحقاره الا شخص لئيم قوله جزافا منك الجيم والجزاف
اخذ الشيء جائزة وهو فارسي معرب كذا في الصحاح
وقوله سيري معناه يلتقي والتباين زايدة يقال رمته ورميت
به مثل علم وعلم به وسمع وسمع به في الصحاح رميت الشيء
من يدي اي القيته فارمي ورميت بالسهم رميا ورماية
ورامية ورماة وميا قوله جزافا نصب على المصدر وراي

سيري معي اورميا ذا جزاف او حال من المفعول او الفاعل على
قوله فاني بمسمى اي تسمية وسهل بقال سهل الله اي فعله وسهله
قال واعلم علما ليس بالظني انه اذا ابتدئ عقد شيء يسيرا
يريد عليت وعلما قطعيا غير ظني ان الله اذا اراد
شيء فتح على عبده وسهل له عليه جعله سهلا سيرا عليه ورفع
اسباب العثر من بين يديه فقوله اني معناه فكيف
سيري وعلى اي حال يصح ذلك والاستفهام للانكار
وفيه تنبيه على انه من قبيل اشتغاله العلم دم باشتغاء اللازم
قوله وما في آه لا يشتبه عليك ان صيغة سيري
هنا بلغط الخطاب اذ لا يخفى ان الوجوه التي تحتملها هذه
العبارة اربعة الخطاب والغيبة وعلى كل تقدير فاللفظ
مجهول او معروف فالاقسام اربعة لا مضمر في الفعل
سيري واري المفعول ان هذا الذي سيري وفي المجهول الخاطر
وان كان فيه مضمر الا انه عايد اليه لانه لا يصلح لذلك وفي المعروف
الخاطر الامر يصلح عايدا اليه وفي المعروف الغايب فيه
ضمير صالح للعهد الا انه غير مراد اصلا اذ العهد هذا
فاعرف انه ان جعل اللفظ مجهولا كان من الارادة المتعلقة
بثلثة مفاعيل الا انه اقيم المفعول الاول مقام الفاعل اذ
قد بني الفعل للمفعول على ما هو القانون في باب علمت

وان جعل معروفا كان من الرؤية اى بمعنى الابصار فلا
يكون من افعال القلوب او بمعنى العلم فيكون منها وبهذا اظهر
ان المجهول المبنى من الارادة حاصل معناه نظن وانه عائد الى
الموصول على هذا التقدير فمقتضى المناسبة اذا
ان يجعل ما مصدرية وان حاصل معناه حينئذ ظنك
والباء الاستعانة بقولنا ما مصدرية اوذى ظنك
يحتمل ان يكون هذا مبنيا على ان معروف من الرؤية بمعنى
الظن وكلامه ربما يشعر باتى ذكرنى حاشية انك
ان جعلت ما مصدرية كان ير بمعنى نظن وان جعلت
موصولة كان من الارادة اى خوذة بمعنى الابصار
وسياق كلامه منها يشعر بانه ذكر من الرؤية
بمعنى الابصار واخر بانه من الارادة اى خوذة
من الرؤية بمعنى الابصار وبالجملة فالعايد على كلا
التقديرين محذوف والكلام منها لا يخلو عن اجمال فتامل
بالتأمل قوله والعامل الجار يريد انه ظرف لمعنى
محذوف نفسه وقوله لما فيها من معنى الاقامة دفع
ما عسى يختلج فى الوهم من ان لفظ ما فى نحو لما كيف
يعمل فى الظرف وفى الكلام تنبيه على انه غير متعلق بفخمة
لانه فاسد اذ قد تقرر انه لا يجوز تقديم ما فى حيزان

عليه وجهان فان جوزان احدهما ان يكون حالا من الكاف
فى عملك اى ناظرا فيما يريك وثانيهما ان يجعل حالا
من ان مفخمة وليس هذا من تقدم ما حجر ان عليه فانه
قاربت فى ظنك ناظرا الى الوجه الاول اعنى
جعل ما مصدرية وقولنا فى سياق ما رتبته ناظرا الى
الثانى وهذا مشعر بان مبنى الثانى على ان المفضل
من الارادة قوله اى ازدرده فسر الافتحام با
الازدراء تنبيها على هذا الطرف انسب بالمقام انتهى والا
الافتحام كما جاء لهذا المعنى فقد جاء لضده اعنى
الاستقطام صرح به الجوهرى فقال وافتحمه عينى اردته
فقد يكون الذى فخمه عنك فرفعه فوق منزلته وحسنه
كوان يكون ابن لبون خطمة حقا او جذعا انتهى
فالمعنى ان يفخمه عيناك ليس بمعنى ان يستعظمه حقا
او جذعا عيناك قوله شبه الصورة الخ جامع
الظهور والجلاء ولا يخفى ان هذا غير ملايم للمقام الا ان
يقال ذلك بحسب زعم المخاطب فى الاول قوله
لاحتياج الحديث متعلق بقوله فليعتبها والظرف
الثانى اعنى قوله لما كنى له متعلق بالافتتاح
والظرف الثالث اعنى قوله مستقر فى موضع

الخبر

الابتداء اعني نحن اى ما نحن متوصف له وقاصدون لبيانه
وقوله منتصبون له اى بصدد التعرض في النصب وهو
الاقامة في الصحاح نصبت الشيء اذا رفعته بالانتصاب
معناه القيام والاستقبال قوله اعلم ان المعينين
كلمة اعلم تنبيه على مزيد الاعتناء وارشعار بالانتقال
من مبحث الى آخر ورمز لطيف الى افتتاح الموعود ولفظ
المعينين على وزن معدين اسم فاعل من الاعناء وهو
الاتمام وقد يقرأ على وزن مصطفين وتمسك في ذلك
بان اعتنى لا يستعمل الا مجهولا بدليل اعني كذلك والاول
اصح رواية ودراية اما رواية فلان مجهوليته المنسوبة
بل ان ذلك امر معناه على الاستعمال قوله
واختيار ما الخ اعني الفرقة الثانية القائلة بحواله الخبر
والطلب وان تصورهما ضروري وهو الاشارة اليهم
لانهم اقرب المذكورين وخلاصة كلامه في اقامة الدليل
على بداهة الخبر ان تصور الصادق والكاذب
ضروري معلوم لكل احد فلزم بداهة الخبر لانه
ما وضع في مفهومه الا ان الصادق معناه المتكلم بالخبر الصادق
والكاذب معناه المتكلم بالخبر الكاذب وبداهة
المدلول يقتضي بداهة الموضوع عليه لما ان ذلك

معلوم

معلوم لكل احد فلان كل احد يميز المقام الصالح للتصديق
ويوقف المقام الصالح للتكذيب فلولا انهم عارفون
بذلك كذلك حين تقرير كلام الهم وتوضيح على عبارته
واعترض الشارحون بان كلتا المقدمتين في حيز المنع
اما الاولى اعني القائلة المقدمة بان التمييز مستلزم
لبداهة الحقيقة فلان التمييز بين الامرين لا يقتضي بداهة الامرين ان احد يفرق بين الجوع والعطش والالم و
اللذة والسمع والبصر والشم والذوق ويعرف ذلك مع
ان حقيقة كل واحد من هذه الامور غير بديهية بل غير
معلومة ولهذا اكثير العلماء في حقيقة هذه الامور فيكون
التمييز اعني غير الا يقتضي بداهة حقيقة وهذا وارد
على قوله اعني المقدمة القائلة بان العلم بها على العلم بالخبر
لانه ما وضع في مفهومها من اسمائهم لانا لا نسلم ان ذلك
المفهوم كل منها وان الصادق معناه المتكلم بالخبر الصادق
وان الكاذب معناه المتكلم بالخبر الكاذب ثم لا يجوز ان
يكون المتكلم بما يطابق الواقع وبما لا يطابقه ولا يخفى على
المحصل ان هذا منع موجه واما ذكره الفاضل الكاشي
من ان مفهوم الصادق هو الشيء المطابق للواقع ومفهوم
الكاذب هو الشيء الغير المطابق فغلط معناه انه لم يعلم

دق

ان الكلام في الصادق والكاذب الذين هما صفة المتكلم
دون الكلام كما يأتي في ذلك كلام المصنف بصوت
رفيع ثم ذكر الشارح العلامة موجه لانه قال غاية ما
ذكر ان يكون الخبر حاصلا في الجملة وهذا لا يقتضي بداهة
حقيقة والكلام في ذلك والشارح المحقق حسنه
ذنينه في اثناء تقريره وعبارته على ضعف ما دفع
به الفاضل الكاشي وغيره لانه صرح بان الكلام في
الصادق والكاذب الذين هما صفة المتكلم شاهد
التصديق معناه الحكم بانه هذا الكلام صادق والتكذيب
الذي معناه الحكم بانه كاذب قوله فوجب الخ
يتوجه عليه ان بداهة التصديق لا تستلزم بداهة الا
طراف نعم ما هو يتوقف عليه التصور البديهي فلو
بديهي وجوابه ان الكلام في تصديق من ليس له نظر
كسب اصلا والا فمن ان بداهة التصديق في مثله
تستلزم بداهة اطرافه في كلام الماتن والشارح
تصريح بذلك ولم يتعرض لسائر المقدمات على
سائر المقدمات قوله كيف يكتسب الخ اي لم
يعرفوا كيفية اكتساب الاشياء فلفظ كيف مستلزم
عن المعنى الحقيقي قوله يعتقدون الخ يريد انهم لا

يخطأون في ذلك لغة يعني انهم يعتقدون ابدا فيما هو محل للتصديق
مثلا يعتقدون ويكذبون في نحو زيد قائم لا في اعراب ونحو
وهذا معنى التصديق في مقامه ومعنى التكذيب في مقامه ليس
المراد انهم يعتقدون فيما هو صادق هو في نفس الامر
ويكذبون فيما هو كاذب في نفس الامر فان هذا خطأ فاحش
قوله والضمير راجع على تقدير الذهب اعني نصب
الصغار وعطفه على كل واحد في الكلام وجه الاول
ان ضمير يعرفون لمجموع كل احد والصغار والثاني ان يكون
خبر الاول محذوفا كما قرره ومرجح به وكلا الوجهين ضعيف
اما الاول فلانهم قد صرحوا بانه اذا عطف على المبتدا هل امتنع
في الخبر ان يجتمع بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد
قائم لا بل عمرو كذلك ولا ان زيدا بل عمرو قائمان
جائز واما الثاني فلانهم قد صرحوا بان الخبر في مثله انما هو
للمعطوف لا المعطوف عليه لانه هو المهتم بالنسبة ولهذا
تراهم يقولون زيد مثل زيد رأسه مدور وعمرو بدليل قطع ان
الخبر خبر عن الثاني بالنسبة فان قيل التعيين ههنا ناشئ
من خصوصية المقام اذ الخبر لا يستقيم اعتباره بالنسبة
الى الاول فلا يكون هذا دليلا على المتنة قلنا القوم يعرفون
بذلك في مطلق البدل ويعرفون بذلك في صور والمثلة ليس

فيها خصوصية يقتضي ذلك فان كان الامر في مطلق البدل ذلك
فعلى العطف الاخير الذي بكلمة بل الطريق الاول على ما الاخفى وقام
حقيقة اوادعاه في حواشي الشرح الآخر لهذا الكتاب قوله
عينه او ذي تميز فيه ابهام لطيف يعني لا يرضى به من له ادنى تميز او
بعبه تميز ومع في عبارته اكم والمراد هو الثاني وبالجملة فهذا
رد على من يعطفه على من لم يارس ووجه الرد ان صيغة المفعول
مقابلة لادنى التميز ومقتضى التقابل ان يمنع اجتماعها في ذات
واحدة ومقتضى العطف جوازه اذ التقدير لان كل احد
من العقلاء من الصغار والذين لهم ادنى تميز وهذا الوضح جدا
هذا تقرير كلامه وتوضيح مرامه وفيه بحث لان من يذهب اليه
لم يجعل ممن له عارس في صفة اخرى لكل احد حتى يلزم الجمع
بين الامرين بل يجعله في بدلا من الطرف الاول اعني قوله
من العقلاء وعلى هذا فلا يلزم الجمع بينهما لان الاول
مطرح وفي فلينظم فيه فليتأمل او دعناه في حواشي
شرح الآخر للكتاب قوله لرجوع اي يريد انه على نمط
قوله تو كلي في فلك يجون فان الجميعة مبنية على ما يضمنه
كلمة كل احد من معنى الكثرة والتعدد قوله وانام يرجع اي
يريد ان الصدق والكذب مجاز ان عن الصادق
والكاذب وكلمة الجي دفع توهم الاتحاد بين المتوهم

ان

ان المراد بهما هو الصادق والكاذب المذكوران آنفا
على ما يشعر به تكرير المعرفة قوله هذا اي معنى هذا الوضع
هذا وبحذف ذلك وكنا في مثله كلام سيأتيك بيانه اذا
حان باذن الله تعالى قوله كقولهم اي يذكر حال كون
ذلك الحد مثل ذلك اوضعه مصدر محذوف اي يذكر
ذكرا مثل ذكرهم فيتوجه على انه لا يلايم ما هو مقتضى المقام
ان الحدود هذه مزيفة مردودة وليس الطعن على التشبيه
سواء غير التشبيه في الحدود او في غيرها فالوجه ان يجعل
القول بمعنى المقول ويجعل الكاف بمعنى المثل ايضا اي
اعني مثل قولهم كذا وكذا ويكون ذكر المثل كناية عن
قائلي مثلك لا يبخل فالتركيب من قبيل قولهم الفاعل
مرفوع مثل زيد في خروج زيد ولا يخفى هذا وجه وهو في
البلاغة بمكان وجعله حال او جعل الكاف تعليلا وجعل مدخوله
منصوبا على الذم غير ملايم كلا الملايمة كما لا يخفى قوله واما
على تقدير آه لما جعل الانسانية خبر المبتدا وكان ذلك مقتضيا
على ما سبجي تفصيله احتاج الى التأويل احدهما وهو المشهور
انه تبا ويل القول اي والحد وهو مقول في حق انسانيته صلحت
وثانيهما ان هذا في قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم لان
تفي الصلاح فلتقبيل ملزوم لعدم الصلاح فلا في للمتفي اعني

تمنى شئ هو حاصل و لما كان كل في الوجهين عدولا عما هو الاصل
الراجح وكان العدول عن الاصل بلا نكتة وفائدة عبثا اشار ره
الى بيان النكتة والفائدة في ذلك بان صيغة التمني اشعار
بان المتكلم به كالامر المستحيل مبالغة في تبعيد حدوثهم
وابطال تحديدهم فان قيل اذا كان التمني بالحج
وليس كذلك كما سبجئ من ان التمني يستعمل في الحج والم
قلنا سبجئ في باب الطلب ان التمني وان لم يختص بالحج الا
انه الازداد استعمل زه الحكماء والواجب بنا كما ان لا يكون به
وطمع في وقوع التمني والا لصار ترجيحا فيكون حق قول قوم
لعل اوعسى قوله المنتظم آه الانتظام الخ بالفتح وهو
حقيقة في الاجسام الا انهم شبهوا الاصوات المركبة في السمع
بسلك الاجسام فاستعمل فيها الانتظام مجازا فالانتظام
جاء مقيدا والانتثار فالمنتظم صيغة المفعول على الاول والخارج
والبعيد بالحروف احتراز عن الحرف الواحد كما قررناه و
المسموعة احتراز عن الحروف المكتوبة والمخيلة والمتميزة
احتراز عن المسموعة التي ليست متميزة كاصوات
الطيور والنزاع من ان يكون بحسب الوضع والمخرج
كالذي بين الجيم واللام والياء الاولى من جليب او بحسب
الوضع فقط دون المخرج كالذي بين الخاء والنون فان الاولى

اصلية

اصلية وان زالا لاحاج هذا الى ما ذكرنا في تحقيق الاحتراز
في الصوت وكلام القوم ذكروه ههنا وهذا الى غايتم اذا كان
المنتظم المركب والانتثار في الحرف الواحد وهو ظاهر
فان قيل هو مركب تقديرا فصح الاحتراز قلنا فيكون
كلاما بتغييرهم كما حرروه فلا يصح الاحتراز قوله المواضع
اي المصطلح عليه في الصحاح واضفته في الاحراز اذا وافقته فيه
على شئ واعتبر التواضع دون الوضع لانه اعم واشمل و
مرادهم بالقادر المتكلم وفي العدول احتراز عن توهم صوت
الدور والتقييد بالقادر الواحد ضروري لا بد منه وفي
تركه فقد تركه لوضوحه واراد ان يخرج ما كان منتظما
من اكثر من حرف واحد لما كان مشاكلا لي الا
انتظام من الثلثة فانه ليس بضروري القطع بان الحكم فيما
وقع ابتداء بهذه المثابة وخص قالوا الاقي الحسن البصري
واتباعه والحسين البصري من كتاب المعتزلة نشاء
ببصرة وروح مذهب الاعتزال والتقييد بالقوة تنبيه
على ان المتكلم لغة مجرد اللفظ وهذا المعنى موجود بمجرد
تحققه سواء وجد الكلام الاصطلاحي او لم يوجد سواء
وجد التلفظ بالحروف الثلثة فصاعدا او بحرفين فيتوجه
على ذلك اشكال صعب لا يخفى عنه وهو ان هذا المعنى

موجود فی همزة الاستفهام مع انه لا انتظام هناک لا نقطا ولا
تقدیرا فیجب ان یکون کلا باعتبارهم مع انه لیس کذلک
لتقییدهم الانتظام بما کان علی اکثر من حرف واحد والی
هذا اشار الشارح المحقق بقوله واما نحو همزة الاستفهام
فلا یختص فیه الا الالتزام ای التزام انه لیس بکلام فنفی الکلام
تنبیه علی قلة الاشکال فقد ان الخلاص وبه نحو همزة الا
ستفهام علی ان کل ما شاکلها فی الکون حرفا واحدا وضعوه
فمعنی بهذه المثابة دعلی ان الاشکال غیر مختص بها بعینها
وفی بعضها یوجد ان مرادهم بنحو حرف ما انتظم من مثلثة
وذکر الشارح العلامة انه لیس کل کلمة عندهم کلاما کما یتوهم
ان التعریف یقتضی بلام التملیک وباء الالصاق وفاء
التعقیب فان کلا من هذه الامور کلمة فیکون کلاما ولا انتظام
هناک وان هذا الحد یقتضی ان یکون الکلام الذی حرف واحد
غیر کلام وان یکون الکلمة المرکبة من حرفین فصاعدا کلاما
وهو قول اصولیون لکن النحاة اجمعوا علی فساد ذلک
فلهم یقولون ان لفظ الکلام مختص بالجملة المفیدة افادة یحسن
السکوت علیها وتتعلق به ذلک فضلا عن سیبویه
وقول اهل اللغة فی المباحث اللغویة راجح علی قول غیرهم
وهذا کلام واکمل فاسد وفساده یظهر بحرفین الاول غیر جهم

بان هذا هو الکلام الذی یعبر الشخص متکلما لغة اشار ان الانتظام
المعتبر هو الانتظام الصوری والتقدیری یعنی ان بها
وجد فقد کاف فباحرف الاول ظهر ان قولنا لیس کل کلمة
عندهم کلاما فاسد اذ الملفوظ الذی هو مقسم بها متحقق هناک
ایضا وباحرف اشار الی ظهر فساد القول بالنقض بنحو وروا
وکذا بما فی المثالات قوله والمرکبات آه منصوب معطوف
علی ما هو فی موقع المفعول للفعل المذکور ای خرجوا الاعلی
الاضافة والموصوفیة فان ظاهر الفساد والتقیید بالمعانی
الحقیقیة تنبیه علی ان النفی والاثبات یجری فی الانشائیة
اولا وبالذات بل یجری فیها ثانیا وبالعرض وفی الکلام
اشارة الی ما تقرر عندهم من ان النسبة الانشائیة لیست
اولا وبالذات مورد النفی والاثبات بل هی متضمنة
لما فیه ذلک وسیجی تفصیل هذه المباحث فی ضمن تحقیق
لطیف وتوضیح جلیل الا انه لا یخفی علی المتامل ان الاضافة
والوصفیة ایضا بهذه المثابة کما صرح به الشیخ فی الا
شباه والنظائر والشارح المحقق والعلامة الشیخ عبد القاهر فلا حاجة للتحقیق
بالانشائیة بملاحظة لوازم الخبریة قوله ای تحریکه آه لا یخفی
لذوی البصیرة ان المتبادر من الکلام من قولنا بنسبة ان
لا یکون بواسطة شیء بل یکون بذاته مع قطع النظر عن

ملاحظة امر آخر في الوسايط والاسباب وهي انها وجب
الشارح العلامة الى ان معناه ، ذلك وانه اضطر الى ما يكون
بواسطة ضميمة نحو قايم في قايم زيد فانه مفيد الا انه لا بنفسه
بل بواسطة الموضوع فلو لم يفيد الافادة بنفسه لزم ان يكون
قايمه وحده حراء وهو باطل اتفاقا قال وقد ظن قوم ان معناه ،
انه لا يكون افادته النسبة التزامية وانه اضطر الى ذلك قولنا
مالزوج فانه يدل ان يدسك زوجها الزوج يعني ان معناه ،
انه يكون الافادة وضعية كافادة زيد مطلقا لمعناه ثم بين
ان ظنهم هذا فاسد وطول في ذلك تطويلا لا طائل تحته وما
ان هذا فاسد اذ الانشائيات نحو هل خرج زيد وان دل
على اضافة امر هو للخروج الى امر هو زيد الا انه ليس
لاثبات كما خرج زيد ولا لنفي كما لم يخرج زيد ثم قال في
آخر هذه المباحث والدقة الفرق بين القولين واستحال
المعه احدهما مقام الآخر سهلا وتجوز اظن ان معناهما واحد
هذا كلامه كما ترى توجيها وتنزيلا والشارح المحقق لقوته
باعه في تحقيق المباحث وتنبيهه للدقايق في الغالب
على الامر فتش ضمنا ما اشتبه حريجا واثبته حريجا
ما ناه كذلك في ذلك تنبيه لاولي التنبيه على ان
الحق انما هو ذلك واما ما ذهب اليه فاسد لانه اذا فسر

صلة

الصدق

الصدق المذكور بما ذكر دخل الانشائيات بتمامها في الحد
المذكور لانها يصدق عليها انها كلام مفيد بالضميمة اضافة بطريق
النفي والاثبات فان زعم ان لا نفي فيها ولا اثبات وانها
لا يفيد ذلك وهذا واضح ولا طائل تحته كلامه اعني كلام
الشارح العلامة طريح آخر دقيق وهو ان اسم الفاعل مع فاعله
ان كان فيه نفي او اثبات لزم بطلان ما اتفقوا عليه بل ان
النفي والاثبات في ضمن الخبر فان كان هو خبر الزم دخوله
فيما هو بصدد الفرار عنه كما صرح بقوله وهو باطل اتفاقا وان
لم يكن خبرا لم يتحقق النفي والاثبات مختص بالخبر لا غير
وان لم يكن فيه نفي واثبات ولا يخرج ذلك فيه كان خارجا
بقيد النفي والاثبات فلا حاجة الى ارادة الفراجه بقيد بنفسه والى
تفسيره بما يخرجه وبهذا التحقيق ينحل الشبهة التي يرد
على الشارح المحقق بما وحاصلها انه اذا فسر بما ذكر كما فعله
لزم ان يكون اسم الفاعل مع فاعله مندرجا في الحد فيلزم
ان يكون خبرا وهو باطل اتفاقا وههنا زيادة تحقيق اودعناها
في حواشينا على شرح الآخر للمفتاح واعلم ان التفسير المذكور
للقيد المذكور قد ابطل بما يتم من انتقاض الحد بنحو قم لانه
يصدق عليه انه تقييد بنفسه لنسبة القيام الى المخاطب وان
كانت هذه الصورة خارجة عن الحد بالنفي والاثبات

وكذا ما يقال من انه يفيد نسبة القلب الى الامر بالاثبات

قوله والمراد به وذكر الاضافة معينين وذكر على كل

تقدير فالاعراب ثنيا واثباتا وجها واحدا رفعا على مقتضية

المناسبة والا دخل في وجهي الاعراب جار في كل من وجهي

المعنى ويجوز ان يكون كل منهما حالا يجوز في الكلمة او بالحذف

قوله اى اضافة آه يريد انه مصدر بحذف المضاف

واقامة المضاف اليه مقامه كما قرره وهذا مطابقة كلية نافعة

في هذا الباب واما صاحب الكشاف معاوية قبله حادثة

بتقدير المضاف المحذوف وما هو اعم من المذكور فقد ذكر في

قوله تو حملة امه كبرها ووضعته كرها حال اى ذات كره

او وضعه للمصدر اى حملا ذا كره وهذه فائدة جليلة نافعة

في كل ما لا يجري فيه صحة العمل فليتفرع قوله بالنظر الى

المعنى يعني انه وان لم يجر الا انه مراعتبر كما يوضحه

وهذا الطريق وان امكن اعتباره في الحد اشار الى الاولى فيه

ما عنه وهو قيد لنفسه وهذا ليس بنفسه بل بالقرينة فلذا

انسب فراعتبار دخوله في الحد باعتبار التقييد المذكور

فان قيل هذا انما يتم اذا كان معنى القيد المذكور ذلك وهو

بعينه ما ذهب اليه الشارح المحقق مع انه فسره بالعراحة وهي

بخلافه عليه وهذا خلاف ما ذهب اليه قلنا نبه بذلك

على

على ان المعنى المذكور اعني العراحة لا يتحقق الا في المستغني على

القرينة اعني المضروع له فالعراحة لا ينفك عن انتفاء القرينة

وهو لا ينفك عن المعنى الموضوع فان قيل امتناع الانفكاك كم

لانه يجوز ان يكون مجازا مشهورا فقد وجدت العراحة

ولا وضع قلنا هذا في التحقيق ملحق بالحقايق والبه الاشارة

بقوله الا اذا صار فيه حقيقة بالاستعمال يعني كالمجاز

المشهور قوله وصاحبه آه اى لصاحب الحد الثاني

ان يلتزم كون هذا اعني القلب المستعمل في معنى الخبر خارجا

يعني له ان يقول هو خارج وخروجه غير قادح اذ الملحوظ

في الحد هو انما هو الوضع وهذا القدر متروك لوضوحه

وشهرته امره الامير سبت وسايز جميع القيود داخل

في حد الفعل مع انه مستعمل دايما في معنى الانشائي وكذا النجز

داخل في حد المضارع مع انه مستعمل في الماضي دايما عند

اقرانه بلم ولما ثيره كثيرة فتفطن ولا يخرج بذلك

اى لا يخرج تلك المفردات السماعي استعمالها

فالمعنى الآخذ وعدم الخروج مبنى على ما قررنا من ان المعتبر في

الحدود انما هو في الوضع الاول لا غير وهذه فايدة جليلة

منافعها جمة وفوايدها عامة فليكن على ذكر منك دايما

هذا المطابقة الكلية الاشارة الاجمالية بقوله الامير

الى قوله ولا يخرج بذلك عن اصولها وحدودها والتفصيل
ما ذكرنا وقد يتوهم ان ذلك في قوله ان يلزم ذلك اشارة
الى الدخول اعني دخول الكلب الذي صار حقيقة في معنى
الخبر في حد انشاء ذلك بطلبه الشارح المحقق بما بانه لو كان الدخول
محذورا كما يشعر به الالتزام لكان هذا الكلام البين بالاول واجب
الحكم بالدخول فيه من غير تفصيل والاولى ابطاله بشيء آخر
وهو حديث المفردات المستعملة في المعاني الآخر فان
عدم خروجها عن اصولها وحدودها دليل قطعي على بطلانه فليتأمل
جدا قوله والحد انشائي له لا للاولين وتفسير
الاسلوب حيث لم يقل وكقولهم على النحو السابق تنبيه
لطيف على ذلك وقد اورده الشارح العلامة على هذا الحد
والذي قبله ان التعريف دوري لانه اخذ في التحديد
والنفي والاثبات وكل منهما من انواع الخبر لان النفي
هو الاخبار عن عدم الشيء والاثبات هو الاخبار عن وجود
وجود الشيء سواء كان الاخبار عن وجود شيء لشيء كما في
الحمليات او على تقدير شيء كما في الشرطيات وفيه نظر
لانا لا نسلم ان النفي والاثبات ما ذكر بل الاثبات
والنفي كما سبق عبارة عن الحكم بالاوقوع ولو سلم انا
لاخبار انما نخص هنا بالنفي والمحدود اصطلاحي والتعديه

بعض

بعض تنبيه على ذلك فلا دور قوله هو قريب آه يريد انه
لا خلاف في التحقيق بينهما بشيء يعتد به غاية الامر انه بدل
الكلام بالقول والمقيد بالمقتضى ونسبه تصريحه والا
فاضافة بالنسبة فان معنى التصريح على ما قررناه ان يأتي
بوضع ونسبه ان يكون ابتداء وهذا زاد المعنى الموضوع له
لا غير وفي كلامه على هذا المعنى لمن تأمل في مرامه بل وفي كلام
ارشاد الى انهما في التحقيق واحد قوله لها صلحت
قدم هذا خبر المبتدأ المذكور قوله صلحت بفتح اللام وهو
الشهر وقد يروى ضمه وكلاهما في الصحاح صلح الشيء بصلح
صلوحا مثل دخل يدخل دخولا قال الفراء وحكى اصحابنا
صلح ايضا بالضم والصلاح بفتح الصاد ضد الفساد وهو الكثير
مصدر المصالحة والاسم الصلح يذكر ويؤنث قوله
اما ترى كلمة ما نافية والهمزة للاستفهام والاستفهام
للانكار ومعناه الاثبات لان انكار النفي في المعنى
الاثبات فان جعل ترى من الرؤية القلبية وقوله كيف
دار في موقع المفعول الثاني وان جعل من الرؤية البصرية
فكيف دار في موضع الحال للحد الاول اي وانا ننظر دوره
اي استدلاله على الدور ففيه تشبيه للصورة العقلية
بالصورة الحسية بجامع الظهور يعني ان بطلانه ظاهر

المحسوس حتى انه يرى بعضه كل من له بصر قوله وصار
حده آه لانه اخذ في تعريف الخبر الصدق والكذب
ثم اخذ في كل تغيير منهما الخبر بمقتضى تغييره اياهما فصار
الحد دورا واجيب عن اشكال الدور بوجوه الاول
ما ذكره الشارح العلامة وله طريقان احدهما ان الدور
انما يلزم اذا اخذ في حقيقة الخبر حقيقة الصدق والكذب
المطلقين اعني الخبر المطابق ثم يعرف حقيقة هذين بالخبر
المصلح حقيقة وهذا ممنوع لانه يجوز ان يكون حقيقة الخبر مغيرة
بالصدق والكذب اللغويين اعني الذي يقال له انه صادق
او كاذب وان لم يعلم صفاته حقيقة اعني مفهم الصدق
والكذب حقيقة هذين مغيرة بالخبر والحاصل ان الوا قع
في جزاء الجدار بديهي مفهم اللغوي لا الحقيقة المصلحة والذي
هو محدود بالخبر الريدي الحقيقة فلا يلزم الدور اذ التغاير
الاطلاقين وثانيهما اذ ذكر الفاضل الطوسي في شرح
الاشارات ان الحق الذي لا محيص حوله ريبة ان الصدق
والكذب معنى الاعراض الذاتية للخبر فتعريفها بتوقف رسمي
اورد تغيير الاسم وبيننا في بين سائر التركيبات
وليس هذا من الدور في شيء اذ الشيء الواضح بحسب
ماهيته ربما يكون ملتبسا بغيره في بعض المواضع وغرضه الذاتي

ربما يكون واضحا عاريا ملتبسا بغيره في بعض المواضع اشارة
الى تعيين هذا المعنى وتنبيه على تميزه وتجديده عن الالتباس بل الدور انما يلزم اذا كان هذا الغرض الذاتي
المذكور متقررا الى البيان بذلك الشيء ويكون معرفة متوقفة
على معرفة البتة وكون الصدق والكذب بهذه المثابة في خبر
المنع والمطلوب بالتغيير اعني تغيير الخبر انما هو تعيين
صنف واحد من اصناف التراكيب وهو النصف الذي
فيه الشبهة لانه لم يتعين بعد وهو محل الالتباس بهذا
الاعتبار وهذا المطلوب اعني تميزه عن سائر انواع التراكيب
وتعيينه في بين هو الآء حاصل بهذا القدر اعني ما يريد الصدق
والكذب بتغيير انه لا شبهة فيها لانها معلومان واضحان
باعتبار ان الصدق تركيب مطابق والكذب تركيب غير
مطابق ولا حاجة ان يكونا معلومين باعتبار ان كلا منهما
خبر بمعنى ان الصدق خبر مطابق والكذب خبر غير مطابق فان
التوقف بهذا مدفوع وعلى هذا فيمكننا ان نجعل المراد بالخبر
التركيب الذي يشتمل الصدق والكذب عليه اعني
التركيب الذي يقع في تعريفها موقع الجنس كما نوقع الشبهة
في نحو الحيوان مثلا فيمكننا ان نجعل نحن بعينه بما يقع في
تعريف الاشارات موقع الجنس ومثل ذلك ليس بقبيل الدور

وهذا واضح اذ ان كلا من الصدق والكذب يجري للمعنيين
احدهما ان يسم الكلام المطابق او غير المطابق وثانيهما بمعنى
فالصدق على الاول وصف للمتكلم بمعنى المتكلم بكلام مطابق
وكذا الكذب والذي جزاء هو محدود هو الاول والذي
هو المحدود هو الثاني فعلى هذا فلا دور لتفاسير الا
طلاقين وتفاسير المرادين وقد بينه بعض قرنية مشعوة
بهذا المعنى ومثله اشتراك اللفظ بين المعنيين وعدم
التميز والتفرقة بين الامرين وقد اوضح الشارح المحقق
كلا هذين الوجهين عالك بهذه فيه الا ان قوله اعني
مطابقة للواقع وعدم مطابقة لا يخلو عن تعسف اما الوجه الاول
فيه حزب من التسامح لان ضمير مطابقة مرتبط بالخبر فما
لم يذكر المذكور منها ايضا عايد والمراد ان مطابقة
الكلام الذي هو جزء الواقع كذا الا ان هذا مما خوف
في تغيره بهذا الاعتبار حتى يعود الضمير كما يشعر به

ظ العبارة فلو قال صفة الكلام اعني مطابقته للواقع مما وقع الا
حتياج الى هذا الفرق العدول عن هذه العبارة الى ما مر وبه
البعض من ان الصدق والكذب من عوارض الخبر اعني العوارض
التي لا يمكن تعقلها وتصورها بدون تعقل معروضها وتصورها
حتى جعلوا هذا الملحوظ وسيلة الى لزوم الدور وان كان الدور
مندفعا بما قررناه منا ان تعريفه بهما رسمي فليفهم الرابع ان لا
ان حد الصدق والكذب ذلك بل الاول حده بسبة
الشيء الى الشيء على الشيء لا على ذلك الوجه ولا يخفى ان النسبة
تقوم بالنسبتين فتعقل الخبر حتى يلزم الدور وكذا ذكره الفاضل
الكاشي وان كان هذا التوجيه ظ الضعف لورود المناقشة
عليه بان هذا انما يصح اذا كان الصدق والكذب معرفتين بل
لكن صاحبه عرفهما بالخبر فلذلك كان متوجها على قوله فالتغاير
بنوع تكلف بتقع بذلك الجواب بان هذا الاغرابها الان
غاية الامر ان يكون التعريف دوريا على هذا التعريف لا
يقتضي كونه دوريا في نفس الامر حتى يلزم فساده لان ثبوت
الشيء على بعض التفاسير الغير المطابقة للواقع لا يستلزم ثبوته
في نفس الامر هذا كلامه ولا يخفى على المحصل ان هذا اقليل
الجدوى جدا لان غاية الامر ان يكون هذا جوابا بالزاميا ومثله
كاف في دفع الخصم والزامه واما انه في نفس الامر كذلك

فخارج عن البحث وهذا واضح وبهذا جواب قائل لم يذكر
القيم وحاصله ان معنى تعريف الصدق بالخبر انه كلام مطابق
والكذب به انه كلام غير مطابق اى الكلام الذى هو خبر فى
الواقع لا انه ماخوذ وبهذا الاعتبار على قياس التوجيه
الذى اعتبره المحقق فى عبارات الشرح و2 اندفع الاشكال
وارتفع الاختلال الا ان هذا الجواب مبنى على ان المراد
بالمعنى المصطلح لا المعنى المصدرى قوله وكشفه اما يريد
ان الشئ فى تعريف الصدق بان الخبر عن الشئ على ما هو
وكذا الكذب عبارة عن المسند اليه وان الحاصل اعنى
عبارة عن الوجه وان الضمير الاول اعنى هو يرجع الى الشئ
الذى هو المسند اليه وان زيادة الحاصل الذى هو عبارة عن
الوجه والمعنى الصدق هو الكشف عن المسند اليه بالطريق
الذى ذلك المسند اليه جلبتية فى ثبوت المسند اليه و
انشائه عنه فالطريق الاول اعنى ما حال فى الشئ او صفة
مصدرى اخبار اكائنا على ذلك الوجه فى الثبوت
والانشاء وان لا مستقر خبر للمبتدا اعنى هو ويجوز ان
يراد بالشئ المحكوم به ويجوز ان يراد به النسبة التى بضمها
الطرفان اذ المراد بالاخبار عنه مجرد تنسبه اليه والاعلام
بثبوته وقد فصلنا ذلك فى حواشى المطول الا ان الشارح

المحقق

المحقق لم يتعرض الى ان زاد ويتسبعد الثالث لان هذا وان كان
صحيحا معنى الا انه بعيد لفظا وحاصله ان الذهن اليه السكاكى
اخطرت عن زيد دون نسبته اليه ولا يخفى على المحصل ان هذا
امر سهل او سيوح ان الخبر عنه معناه بيان حاله والكشف
عن شانه قوله وقد وسع اه تنبيه على ان معنى قوله ما
زاد على ان وسع الدايرة ذلك يعنى ما زاد شيئا على
التوسع وحاصله ما زاد الا توسيع الدايرة كذا ذكره الشارح
العلامة ثم قال هذا هو الظاهر لكثرة الاستعمال فى الكادرات
يقال ما رايتهم على ما قلنا شيئا ثم قال وقد يقال زاد متعديا الى
مفعولين ليس بشط عن تركك فوجب حمل على ما زال اى ما زال اتيا
الحد شيئا مع انه وسع الدايرة والوجه الاول لان على بعض
مع قليل فى الاستعمال هذا كلامه والحق صدق ما قال اذ لا
يخفى ان المفهوم من هذه العبارة هو المعنى الاول لا ان زاد
مع انه تكلف الا ان الخفاء فى طريقه يعنى ان هذا المعنى باى
طريق يستفاد من هذه العبارة وهو بحمد الله حق فتحقيقه ان
مثل هذه العبارة يستعمل فى مقام فعل خفى وفعلا لم يرد
على ذلك ما يتجربه ذلك الفعل تلاوة او تدارك يقال ما زاد
فلان على وضع الكراسى وما زاد على التطويل وما زاد على التقديم
غير يدون فعلا الا هذه الثلاثة فاصل الثبوت فى شكه شفاه

من التمام وفي الزيادة مستفاد من توضيح الكلام وتتميم الاول
الى التمام ابلغ من توضيح الكلام لما فيه من الاشعار
بان تلك التتمة كانها امر مقرر ثابت وهو بديهة وعادة
لا انه حادث وفيه تحميل للعمدة على ان اقتضى الدليلين فيها كل
اثبات ونفي وفايدة تاكيد المقصد وتوصيف المخصوص
بالجهد وفيه تامل قوله وكلمة كيف آه اشارة الى ما تقرر
في النحو من ان كيف اذا وقع بعده كلام تام فانه في محل النصب
على الحال بجواب بالحال في مثل كيف جاء زيد فيقال راكب
ويبدل منه الحال فيقال كيف جاء راكب ام ماشيا بخلاف
كيف زيد فانه خبر اي على اي حال هو وجواب صحيح او سقيم
والبدل صحيح او سقيم وفي الكلام الكشاف في قوله تعالى كيف
تكفرون بالله تنبيه على هذا المعنى لانه قال اي على اي حال
يكفرون وفيه اشارة الى انه ظرف لانه في معنى الجار والمجرور
حتى انه في مثل كيف زيد ظرف مستقر وقع خبرا مثل اين
زيد ومتى القتال لانه اسم مرفوع المحل كما نبه عليه بعض
النحاة وقد اشتبه هذا على بعض الافاضل حتى ذكر
انما مثل المحقق الرضي في شرح الكشاف ان كيف ليس
بظرف اذ الظرف اما زمان او مكان وكيف بمعزل عن
ذلك قوله فقد انسلخ عن معنى الاستفهام ذكر فيها على

حين في قوله عرف صادق الصدق وجهين الاول الحمل
فيه وارد في قولك كيف دار فان جعل قد تعرف النحو مانعا في ضمن
الاستفهام لا يتقدم عليه فكيف صح عمله فيما قبل فتامل الان هذا
مبني على انه قد جرد كيف عن معنى الاستفهام وجعلوه موضوعا
عن معنى الاستفهام بحتا متمحضا لمعنى الظرفية بمعنى الجار والمجرور فجاز
عمله فيما قبله والى هذا السؤال اشار السابق عليه اذ ان كيف
غير مجرد عن معنى الاستفهامية والظرف ليس بمحمول لما في
جزء بل محمول المضمر اي كيف غيره والضمير راجع الى كيف دار
حين عرف والمذكور بينهما تغاير له وهذا معنى قوله وانه
رد على جانب الصفة قد راعى فالمراد بمراعاة جانب الصفة
ان يجعل كيف باقيا على معنى الاستفهام من غير اعتبار
التجريد والانسلاخ قوله واما صحبته آه تنبيه على انه ذات
وجهين ولا اعتبار ان فهو صحيح باحدهما دون الآخر فان كلمة
اذ ان ظاهر فاسد لان الظاهر ان الظاهر المتبادر من قوله حين
عرف هو الحين المخصوص الذي هو زمان اشتغاله بالتوصيف
حقيقة فهو اذا ان صدق العقل ولا يخفى ان رؤية المخاطب شيء و
وقوعها في ذلك الحين اذ الطريقة مشروطة بالمقارنة يكفي
يصح وقوع السابق ظرفا للمسبوق وهذا اذا وان لنظر الى امتداد
اي بان يحمل على التوصيف ممتدا وهذا هو المعنى اللايم بشبكة عرفا فالظرفية بهذا

الاعتبار صحيحة لان هذا الوقت معتد وتجوز ان يقع الرؤية
فيه شطر فيه واما كون الظرف في مثله مجازا فمعلوم ولو سلم
فالمظروف ايضا يعتبر معتدا فافهم واما كان في حال هذا المعنى
اعني جعله ظرفا غير معينة معتبرة في الصحة او الفساد واعتبر
الشارح المحقق بها في ذلك اجمالا وفوض حاله الى علم
المخاطب تفويضا وترك التصريح والجزم باحد الامرين
ليكون على ما ذكرنا ينبغي هذا المعنى جيد متبادر الى الفهم من
الكلام ولو لا تصريحه بالمرام لكنه صرح في الحاشية بانه
فاسد فجزما او الرؤية ليست في حين التوقف بالصيف
صعب اللبني قوله عن ان يكون مطردا الاطراد حاصله
كون التعريف جامعا لجميع افراد المحدود وهذا معنى قولهم
كلما وجد المحدود وجد الحد فلا يخرج عنه شيء من افراد المحدود
فقوله وابطله تبادر له ما ليس من المحدود في معرض التغيير
للاطراد المذكور في سير وان الاطراد معناه المنع فالخروج
عن الاطراد معناه بطلان كونه مانعا وحاصله تبادر له ما ليس
من افراد المحدود قوله وهذا ظاهر يريد ان كون المنسوب
غلاما والمنسوب اليه زيدا امر ظاهر في المثال الذي اعني ان
زيدا غلاما وليس غلاما ووجه الظهور هو ان زيدا
مبتدأ والغلام خبره وقاعدة الابتداء ان المنسوب

هو الخبر والمنسوب اليه هو المبتدأ اذا لم يلتبس بالجملة
الشرطية الى الاول وهذا واضح واما في المثال الاول فلا
يظهر ان المنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام
لان التقدير الغلام الذي هو لزيد فضمير هو راجع الى الموصول
الجاري على الغلام وهو مبتدأ فيكون منسوبا اليه فكان الغلام
منسوبا اليه خبره لزيد فيكون الكينونة لزيد منسوبا على
قاعدة باب المبتدأ والخبر كما قررنا انفا وهذا واضح
الا ان الانسب بتأدية هذا المعنى ان يقول لان
تقدير وكذا الغلام الذي هو لزيد لانه بصدد تصوير
معنى النسبة بل تعيين المنسوب والمنسوب اليه وان
الاول هو الكينونة لزيد والثاني هو الغلام ولا يخفى ان الاظهر
باداء هذا المعنى هو العبارة الاولى لما ذكرنا بل المتبادر
من هذه العبارة ان المنسوب هو حصول الغلام وان المنسوب
اليه هو زيد على قاعدة قولنا حصل المال لزيد فان الظاهر
منه المتبادر الى الفهم ان المنسوب هو حصول المال و
المنسوب اليه هو زيد ولا يصح ان يقول في العبارة تسامح
والمعنى هو حصول الغلام فيكون المناقشة لتطبيقه على الكينونة
وليس لاحد ان يقول حديث التصريح يمنع هذا التوجيه لانا
نمنعه اذ لا يخفى ان هذا تصريح فليتأمل قوله وليس الكلي

فح كما تقدم من ان النسبة الغلام الى زيد اعم من ان يكون
بطريق الجعل كما مثال الشارح او بطريق الاضافة كما مثلهم
من المثال الاول وكيفية الدفع ان هذا توهم بعيد اذ
لو اريد مجرد التعلق لكان الاظهر ايراد اللفظ مثل
غلام زيد وايضا لا اضافة للغلام الى زيد في صورة
النفي كذا ذكره في الحاشية وحاصله ان النقض
انما يظهر بما هو منطقة الاثبات والنفي صورة وهذا
هو الذي عبر المصنف بالاعتراض وهو منشاء توهمه وغلام
زيد ليس محلا للتوهم ومنطقة النسبة وهذا جيد
الا ان قوله وايضا لا اضافة للغلام ليس بجيد
لانه على تقدير ان يراد بالاضافة مجرد النسبة
والتعلق صح القول بان الاضافة بهذا المعنى موجودة
في صورة النفي ايضا قوله بل يصلح اه اي
صورة وفي الحاشية قد يقال ان مراد الشارح بهذا ان الصلوح
للاثبات والنفي حقيقة مشتركة بين غلام زيد وبين
المثال اي لان النسبة الوصفية كما فيه في
ان كلا منهما اشارة الى نسبة لفظية خبرية صالحة للنفي
والاثبات وبالنظر لهذا هو ايضا مشترك حاصل
الدفع ان صورة الوصف بغير صورة الاضافة

فافترقا

فافترقا فصح الانتقاض بالوصفية كما هو مدعى المصنف
دون الاضافة قوله لا يقال اه المناقشة المذكورة
اعني مناقشة النسبة الى سماها بالاولى قد نبه
لها بعض الشارحين فيها ولرودها على المصنف اجاب
عنها بان الامر وان كان كذلك الا ان هذا
المعنى ايضا اعني ما صرح به المصنف وهو ان المنسوب هو
الغلام والمنسوب اليه هو زيد لازم للمعنى المذكور
الذي تعهده التقدير النحوي وهذا القدر كاف في
مقام المنع وهو النقض ولما كان السؤال حقا والجواب
باطلا ما دل الشارح المحقق على ان بيني لبطلان الجواب
وحاصل ابطاله ان هذا الجيب قد فعل نحو قوله
مفيد ابحيركه ولم يتعقل ان النقض انما يرد اذا كان
الكلام مفيدا لهذا المعنى بحركة على الاتيان عليه كلام
المصنف برفع بصوت رفيع وهذا معنى قوله لانه اذا
نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له بحركة
يريد ان مجرد اللزوم غير كاف في صحة التوجيه و
لا غير كاف في حصول بعض التوجيه بل لا بد من الحواله
وقوله على ان المسند اه علاوة لهذا الجواب يعني
ولو سلم ذلك فقط عبارته يقتضي ان المنسوب هو الغلام

ويكفي في صحة العلاقة كونه خلاف الظاهر وان وجد الصحة باعتبار التسامح
على ما مرت الاشارة اليه قوله وكانه اراد بيزيد ان المذكور
في الحدائق هو شفيه والمهم في تصوير صورة الاعتراض
ذكر مكانه بحركه وهذا دليل مشهور بان زعمه ان معنا هما
واحد وهذا اعني القول بان مرادهما واحد كلام حق
لا محوم حوله شك اذ الكلام اذا كان مفيدا بحركه لم يكن
محتاجا الى خم القرينة واذا كان مستقلا عن القرينة كان
مفيدا بشفيه فاي حاصل ان الصراحة والافادة بشفيه
في المثال واحد وقد حققنا ذلك فيما سبق على وجه
لا مزيد عليه والشارح العلامة ره قد طغى على المهم في ذلك
فقال وهذا هو الذي غلط فيه وغلط غيره وقد عرفت
ان الغلط انما نشاء من جانب المهم وان
منشاء غلطه عدم وصوله الى كنه معنى هذه الكلمة ولما كان
الحق في جانب المهم لم يلتفت الى توجهه ومضى على
ما مضى عليه المهم ونبه بلغط كان على انه يحتمل ان يكون
ذلك لمعنى آخر في الواقع الا ان الظاهر ذلك
وبين خروج المثالين معطوف على قوله وبين دخولها
والنكتة في التصريح بالدخول والخروج بتمام المدعى وهو ايصال
احد قوله فزاد الصحة تنبيه على ان نقط الصحة متعم و

النكتة

والنكتة المبالغة في نفي الاحتمال قوله والجواب آه هذا
جواب ذكره جمهور الشارحين وهو به المهم ايضا بما يجيء
والعجب منه المهم انه قال هناك اعلم ان مرجع الخبرية
واحتمال الصدق والكذب الى الحكم الذي حكم به الخبر
في جنبه الا الى حكم معقول يشير اليه اشارة اذا قال الذي
هو لزيد دار وليس لزيد غيره فقوله صلة الموصول الذي
مع صلته ان يكون صلة قبل اقترانها به معلومة للمخاطب هذا
كلامه وهو كما ترى صريح في انه ليس في الصلة حكم بل فيها
اشارة الى حكم معقول وكذا الصفة والاضافة ومع ذلك
قد اورد النقض هنا بالصلة الا ان لكل جواد كبوة و
لكل عالم نبوة قوله بعد انعكاسه قد بينا لك على ان
معنى الانعكاس ان يكون احدهما مانعا فقط لان
الانعكاس يكون عبارة عن خروج بعض الافراد فلذا
قال بخروج ما هو في افراد المحدود اي ابطله بخروج
فهو متعلق بالابطال قوله لا يجعل آه ابطال التوجيه
ذكره العلامة لانه قال تدبرنا فتيقنا ان الحد انما ينتقض
بالتفسيرين المذكورين لو لم يكن مراد الامام عليه السلام
من القول الكلام دل على ان مراده ذلك لانه شرع به
كلامه في اسرار البلاغة هذا كلامه ولا يخفى على المحصل

ان تنزيينه بما ذكره والشارح المحقق بهمنه انه لا مستند له لغة
ولا اصطلاحا غير موجه اصلا لانه يجوز ان يكون ذكر العقل
وارادة الانسان من قبيل ذكر العام وارادة الخاص كذكر
الانسان وارادة زيد مثلا بدلالة قرينة ومثله لا يحتاج
الى مستند لغة ولا اصطلاحا ولا حاجة له الى نقل وتحقيق ذلك
ان العقل في الاصل مصدر الا ان المراد ههنا هو المعقول ثم
النقل ثم المعقول بحسب اللغة معناه الملفوظ فيندرج
فيه المفردات والمركبات سواء كانت تلك
المركبات تامة كالانشائيات والاخباريات
او غير تامة كالمركبات التقييدية فيندرج فيه الصلة والصفة
والاضافة الا ان العقل بحسب اصطلاح المنطقي عبارة
عن المركب فخرج المفردات فخصصه العرفي بالمركب
مطلقا تاما كان او ناقصا والاكثر بحسب العربية فالنظر
في الكلام انهم اي سبب لم يركبوا على العموم كذلك بل الوصف
كتبهم يجدهم يطلقون القول الاعلى المركب التام بل كلام
الشيخ في بحث دلالة المطابقة يدل على ان القول والكلام
مرادفان والشيخ متفنن في هذا الفن وكلامه حجة ولكن
في ثبوت الاصطلاح كلامه فان بنا كلامه بنا على
ذلك وهذا كلام العلامة ثم الكلام وصحيح المراد في

المطابقة سنذكر فوسا قط عن عين الاعتبار وان بنا على
اعتبار اللغة او اصطلاح المنطق قلنا ان تجعلوني قبيل
ذكر العام وارادة الخاص حقيقة او مجازا فالمطابقة على هذا
بالنقل او السماع ايضا فاسدة والقرينة المشعرة بذلك
ظاهرة واضحة اذ لا تخفى ان نسبة المعلوم الى العلم بطريق
النفي والاثبات من خواص القول بهذا المعنى دون مطلق
القول وهكذا يجب ان يعلم هذا المقام والمقام وان كان
مقام التوسع الا ان هذا القدر من المسامحات
غير عزيز في تعريف الاوباء سيما عند قيام الدليل وو
ضوح دلالة القرينة هذا وكلام الكشاف مشعر بان القول
بحسب العربية اعم من المفرد والمركب لانه قال والحكاية
ان تجيء بالقول بعد نقله على استيفاء صورته الاولى ثم
ذكر امثلة الحكاية وبعضها مفرد كتمرتان في قولك وعني تمرتان
وبعضها مركب كقوله لرجل الخيل بالركض المعار والمذكور
في بعض الشروح ههنا ان القول في اصطلاح المنطق عبارة
عن المتكلم وهذا هو المراد في القول ههنا والتعريف مبني
على الاصطلاح فلا يرد الاعتراض وهذا جيد ان ثبت
ان اصطلاحهم كذلك بل كلامهم في بعض المواضع مشعر بخلافه
والمذكور في شرح الشراح الحكمة في تعريف القضية بانه

فهل يمكن ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب لان القيد
الاول يخرج المفردات التي هي التصورات فان تخصيص
المفردات في الخاشية بان المركبات الناقصة مندرجة فيه الا
ان يقال هي ملحقة بالمفردات لانها من قبيل التصورات
وصرح في موضع آخر بان التصورات مكتسبة في المتن و
الشارح المحقق بالتركيب التقييدي المنقسم الى الحدود
الرسوم ونحوها وبتلك صرح في المطارحات وفي الشارحات الحد قول
دال على ماهية الشيء فيدخل فيه القول الذي هو اما ان ينتفع به
في المباحث اللفظية دون المعنوية قوله كافية آه
اما الاندراج فلانها صارت معلومة بوجه ما فتم الاندراج
والدخول واما كونها صحيحة للحكم عليها باتساع الحكم فلان المعلوم
بوجه ما وان صح الحكم عليه قطعا الا ان معلوميتها كذلك بانتفاء
التوجه اليها بصفة المجهولية ولا يخفى ان المتقل اذا لاحظ
اتصافها بصفة المجهولية يحكم عليها باتساع الحكم البتة ثم معلوميتها
الا بتة في ضمن هذا التوجيه الا ان هذه المعلومية واتصاف
الذات بتلك الهيئة ملحوظة في المتقل في هذه الحالة
فصح الحكم في هذه الحالة باتساع الحكم فلو عاد الحكم الى ملاحظة
اتصافها بهذه المعلومية الغيبية وصارت قضية حكم
عليها بصحة الحكم قوله جوز آه اشارة الى ما ضبط به المحققون

من ان

من ان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون اعم او اخص بحيث لا
يفيد الا الامتياز عن بعض ما عدا المحدود او الغرض من تفسير
الشيء قد يكون امتيازه عن شيء معين فيكفي بما يفيد الا
امتياز عنه صرح بالبيان (ح) هو الهم لانه محل الالتباس
واذا جاز كونها اعم او اخص ثبت ما له عينا، اذ الا عم
لا يكون مطردا والاخص لا يكون منعكسا قوله استدلا ٤١
يريد ان هذا دليل انى يفيد التصديق بداهة الطلب لا
انه دليل على يفيد بمبتها في الذهن والعين لانه انتقال من الاثر
الى المؤثر دون العكس فيكون انيا فقوله واما في الطلب
معطوف على قوله في الخبر اي واما البداهة والاستغناء
في الطلب فكذا قوله بان كل احد آه يريد ان كل احد
منها مفيد بهذا القيد وعلى النمط السابق اي كل احد من العقلاء
ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصفات المعروفين بها دون
التمييز الا ان المصنف ترك التصريح بهذه القيود صونها اعتمادا
على دلالة ذكرها في الخبر فقوله والاخر معطوف على قوله
لم يمارسوا اللهم الا ان يقال التكوين في المعنى على نمط ظاهر صدق
والاصلي قوله والجواب آه حاصل استدلاله ان هذا الحكم
بوجه ما فلزم بداهة العام لانه متوقف عليه والموقوف عليه اولى
بالبداهة واجيب عن الاستدلال بوجوه الاول ما ذكره،

ما ذكره ان صح العلامة ره وحاصله ان الدليل مبني على عدم وجدانهم
التفرقة بين هذه الاقسام وقد مر في الحاشية ان الشرقة الظاهرية
بين الشيئين لا تقتضي ان يكون حقيقتها معلومة بالكنه بداهة
انتهى وهو المذكور في بعض الشروح وفيه ان الدليل مبني على
امرين كل منهما في حيز المنع الاول ان هذا العلم ذاتي لهذا
الخ والثاني ان هذا العلم الخ حاصل علم بالكنه وكلاهما ان لم
ما ذكره الفاضل الكاشي ره وهو انه لا معنى للسيد بعدم الممارسة
بالجدود الا انا وجدنا ان هؤلاء يوقنون بلا تحديد واكتساب
في الجدود وهذا في حيز المنع اذ يجوز ان يوقف في الممارسة
له بالجدود امورا كثيرة فان العدم بل الصفار اذا لم التميز اونا
يوقنون في الكل الاول ويستوجبون الطالب منه بالتكثير وان
لم يوقفوا طريق الاصطلاح بالاكتساب **قوله** وقوله يتمنى
للتمني معنيان لغوي واصطلاحي ولا يخفى ان الكلام في ان
اصطلاحي دون اللغوي فيجب ح ان يفسر التمني بالاتيان با
لكلام في الاصطلاحي دون اللغوي فيجب ح ان تفسير التمني با
لاتيان بالكلام المفسر بالتمني كما فعله الشارح المحقق ره الا ان
كلامه ايضا قاصر عن افادة المرام لان التمني الذي نحن بصدده
ايضا ليس عبارة عن التكلم بكلام يدل على التمني ولا اندراج
فيه تحت قولنا التمني كذا ومعناه بل المراد بالتمني انما على قانون

تقرير المحقق

تقرير المحقق كلام انشائي يدل بالوضع على طلب شيء لا يجب ان
يكون ممكن الحصول بصيغة مخصوصة والاستفهام كلام انشائي
يدل بالوضع على طلب حصول شيء في الذهن سواء كان
تصورا او تصديقا بكلمة مخصوصة والامر كلام انشائي يدل بالوضع
على طلب حصول امر في الخارج ممكن الحصول على طريق الا
ستعلاء والنهي كلام انشائي يدل بالوضع على طلب الا
نتهاء عن امر ممكن الحصول في الخارج على سبيل الاستعلاء
والنداء كلام انشائي يدل بالوضع على طلب اقبال المخاطب
عن المتكلم وهذه الحدود كلها مبنية على قانون تقرير المحقق على ما يجيء
في قانون الطلب وان كان في الكل مناقشة شيئا
ذكرناه والتقييد بالصيغة ملحوظ في الكل وبهذا ينظهر ان الكلام
في التمني الاصطلاحي الذي هو الكلام المخصوص وكذا الضرورة
لا في التمني الذي هو فعل القلب وفي الكشاف التمني ليس
بفعل القلب بل بفعل اللسان **قوله** خبر ان وبه حد بدل منه
قد وقع في شرح العلامة ان قوله وبه حد خبر ان وسكت عن
بيان حال تمني وما عطف عليه فتوهم انه فاعل الكاشي في كلامه
ان تمني وما تبلوه صفة الكل لكن الشرط انه يوجد خبر ان فاعترض
عليه بان هذا التقدير لا يدل على المدعى لان الحاصل من كلامه
اذن ان كل تمني يتصف بانه تمني واستفهام عارف مفهوم الطلب

هذا كلامه وهو كما ترى لا مشاحة في بيت العنكبوت اما اولا فلان جعل يوجد خبرا لا يقتضي ان يكون زيدا ونحوه صفة لكل احد بل يجوز ان يكون ذلك ايضا خبرا له وهذا خبر بعد خبر وعلى هذا تم المدعى واما ثانيا فلانه لو سلم ان تعين ونحوه صفة عند المدعي على هذا التقدير ايضا حاصل له جهتي الاول انه لما ثبت ان كل موصوف به حاله كذلك وقد علم ان كلا احد يتصف به تم الكلام وحصل المرام غاية الامر ان هذه المقدمة لوضوحها وشهرتها مطوية ولا باس بذلك الثاني ان كل موصوف مقيد بالتقوط المطوية على ما بينها كل عليه وعلى هذا ايضا فط حاصل ولما كان جعل يوجد بدلا اولا وجعل تعين ونحوه صفة خلاف الظاهر الا انه كان جعله صفة صحيحا غير فاسد آثر الشارح المحقق ره ذلك مبينا على ان محذوف الصفة ليس الا عدام اللائقة لما مر في الخبر فليتامل قوله بغير قان يريد ان احتمال الصدق والكذب لا يوجد الا في الخبر فلو صح كونه لازما لاحد وصفي يوصف به الاول انه لازم مساو لا اعم منه والثاني انه اشهر وارضح لاضفي ملتبس طيبة على الاول بغرنية المقام وعلى الثاني لا بد من كسر الشهر والنكتة في ذكر هذه الصفة التمهيد للقيود المذكورة بعد وفي صدر

القانون الاول في تحقيق مرجع الخبر قوله على صدق او بعضه لما كان تاخير مباحث الطلب عن الخبر وهو مما يقطع طمع الناظر عن الطلب لطول مباحث الخبر ومشوراتها حاول الكل تقديم وعد بتحقيقه وتفصيله اتماما لما قال في الشاطبية وافتتاحي اليأس وقطع الطمع وهذه هي النكتة في ذكر الوعد منها والباقي راجعة اليه والمراد بالكلام في الطلب بيان ما يفتقر هو اليه من التفصيل والتحقيق وبالكلام فيما سبق اليه التعرض لانواعه واقسامه الخمسة وتفصيل حصول النتيجة والثمرة لاقتناع الاجزاء على الاصل قوله على هذا الكلام الاجمالي تحقيقه ان الكل عبر عن التعرض الاجمالي بنوع التسمع تشبيها له بالنوع بجامع عدم الوصول الى الجوف على ما هو قانون الاستعارة التصريحية يريد ان ايصال الكلام تمثيلا الى التسمع بدون الوصول الى الحقيقة الحق صح وهو له تشبيه بالنوع الذي هو عبارة عن ملاقاة ظاهر الحاسة الصقلية بشيء عن غير وصول الى الجوف واحاطة تامة في الجواب قوله سنزغ له في الصحاح نزع الى الماء بالكسر ينزغ نزوعا مثل سمع سماعا اي اشتاق والنزعة انا والنزوعة الدار نفسها ونزعته تنزيعا اي خبيثة والسماخ بالكسر الصماخ بفتحة الاذن في الصحاح السماخ خرق الاذن وبالسين لغة ويقال لهذا الاذن

نفسها والافراغ في الصحاح في عبارة عن العرض المتفصل المقتضي
للوصول الى الكشف والاحاطة ان ثمة بحقيقة الحق بجامع
الوصول والاحاطة وذكر النفس الحالي تنبيه على ذلك
اي عرضا يورث الوصول الى قعره ويوجب الادراك
والعلم بقدره قوله بهذا القدر اه ذكر التنبيه تنبيه على ان
بداهة الامرين اعني الخبر والطلب ايضا بديهية والبه
الاشارة بقوله وهو اه بان الى آخره قوله بخلاف
المذكور في بعض الشروح يعني ان التخصيص بالتعريف الحدي
تنبيه على انه لا يصح احتياجها الى تعريف رسمي او اسمي
بالنسبة الى البعض للالتباس بعض اه فيه في وضع الاسم
واعترض عليه بعض الاشراحين بانه لا يريد بالحد ههنا مصطلح
اهل المنطق بل المراد به مطلق التعريف اعم من الحد والرسم
بقرينة ما سبق من قوله فرقة تحوجها الى التعريف وفرقة
تغنيها عن ذلك فان هذا مشعر بان الكلام في الاستغناء
عن مطلق التعريف حدا كان او رسما وظاهر كلام الشارح
ان الشارح مائل الى الكلام المعترض والحق ان البداهة
لا تنافي الاحتياج الى التعريف الاسمي او الرسمي وتحقيق
ذلك ان بداهة الخبر والطلب معناها انهما بديهيا ان
تحقيقهما يعني ان حقيقتهما معلومة بالبداهة فان هذا لا

محل النزاع وموضع الخلاف وقد وقع التنبيه على هذا المعنى مرارا
ولا يخفى على العقول السليمة انه يجوز ان يكون الشيء معلوما
بالبداهة بحسب الحقيقة ولا يكون بعض لوازمه بديهية لان بداهة
الحقيقة لا يستلزم بداهة اللوازم ونحوا على ما حرره
الفاضل المحقق ره في شرح الاشارات فما ذكره من انه يجوز ان يكون
شيء واضحا بحسب ماهيته وكيفه لا والازوم قد يكون مبنيا
على البرهان والبرهان قد يكون في غاية الخفاء والصعوبة
وذا كان الامر كذلك فيجوز ان يكون ماهية الخبر
بديهية مع ذلك يكون محتاجا الى التعريف الرسمي اذ لا ينافي
بالرسمي لا التعريف ببعض العوارض واللوازم وكذا
التعريف الاسمي لان بداهة الحقيقة لا ينافي جهالة المفهوم
للاسم وظاهر القول بان ليس المراد به بالحد ههنا مصطلح
المنطقي بل المراد به التعريف فلا نسلم الا ان ذكر
التعريف فيما سبق والتقييد بالحد ههنا لا محالة ينبغي ان
يكون متفقا لكنه زاد بسيما في الفتاح فان له نكت
كل لنقط رمزة فالعدول عما سبق بحسب الظاهر مشعر
بقصد نكتة والنكتة وان كانت غير متعينة الا ان ههنا
ايضا نكتة يليق ان يقصد بذلك فتأمل على الكلام
عليها وصريح الشراح لا ينافي ذلك فافهم قوله

بمعنى المسطرة اعم من ان يكون مسطر الكتاب او
مسطر الجدول وعلى كل تقدير فالمناسبة بالمعنى الاصطلاحى
محفوظة اذ هو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة
قوله وسيجىء الكلام فى تحديد القانون وتقسيمه
لقضية كلية ينطبق على جزئياتها وما يتعلق بذلك من
التحقيق والتفصيل ذكرنا فى حواشى المطول على وجه
لا مزيد عليه من حاول الاطلاع التفصيلى فعليه بالمراجعة
اليه وقوله الحكم عليها الخ اى المحكوم عليه لان الضمير
للالف واللام بمعنى الذى الا انه اعتبر فيه الجنى كالرابية
والساحة لانه فى المعنى مؤنث وقوله ايضا تنبيه
على ان القانون يسمى اصلا وقاعدة فالعقل يوجب
تأخيره عن قاعدة كما قدم فاسد

ذكر فى وجه تقديم الخبر على الطلب وجوها
ثالثة الاول انه اكثر استعمالا ان ثانيا انه اوفق فى الا
استعمال الثالث انه اقدم فى الاستفاح اما
الاول فواضح لاخفاء فيه وتقرير الثانى ان الخبر
هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه يتغير الصفات
العجيبة وفيه تنجح المقصودات والكيفيات التى هى مخاوف و
المزايا وتقرير الثالث ان الخبر اصل بالنسبة

الى الطلب اذ الطلب انما يؤخذ فى الخبر ا بطريق الاستفاح
كالامر والنهى او بطريق التسفل كنعم وبئس وغير ذلك
والترتيب او بزيادة اداة كالاستفهام والتمنى ونحو
ذلك وهذا اعنى ما اشرنا اليه من تفسير الاصالة هو المعنى
بالاعتقاد بالتعرف وانما قيل القانون الاول فى الخبر وما
يتعلق به مع انه هو الاصل لما فيه من الاشعار بالتمييز بين
الاصل والفرع وقوله فوضع القانون فيه بالاعتبار اى ان
البيان ومن هذه العبارة انه فى حده وبيانه ماهيته وليس
بذاك فتدبر عنه وقطعا لهذا التوهم قوله اى رجوع الخبر اه
يريد ان المرجع مصدر الاسم مكان وفى الكلام بتنبيه على
ان قوله وانما الصدق والكذب عطف تفسير
للخبرية قوله على تقضى معنى التفعل بتوجيهه فاعلا ويجوز
ان يكون ضمير بحكمه راجعا الى مصدر بحكم ارجاء للمصدر
المفعول به اتساقا كقولهم ظننت اى ظننت الظن ويجوز ان
يكون محمولا على الحذف والايصال اى حكم به وفى التعبير بالمذ
غنية عن ذكر المتعلقات وههنا تحقيق كثيرا وردعناها
فى حواشى الشرح الاكبر للكتاب والظرف اعنى قوله للمفاهيم
لمفهوم متعلق بحكمه والباء فى الاشارة تقرير اداء معنى
التضمين تقدم اى متعلق كما فى خبره بالمفاهيم فان قيل

هذا تقتضي ان يكون المراد من المسند اليه المفهوم كالمسند
وليس بذاك اذ المراد بالذات قد تمام بل الذات
ايضا يصدق عليه انه مفهوم اي من لفظ المسند اليه
قوله والحكم منها آه يريد ان الحكم وان كان يطلق
على وقوع النسبة اولا وقوعها ايضا الا ان المراد
منها هو الحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها وعلله
بادلة ثلثة الاول انه الموصوف بالاحتمال انه وقوع
النسبة لا يحتمل ذلك الثاني انه هو الموصوف بالصدق
تارة وبالكذب اخرى الثالث ان هذا هو الذي
يفعله المخبر في خبره دون وقوع النسبة اولا وقوعها
فلو اريد هذا لانطبق على كلام المصنف اعني قوله الى حكم
المخبر الذي بكلمة فمن زعم ان الحكم بمعنى لا يتصف بشئ
من هذه الصفات كما يشعر به على ذي مسكة وهذا الكلام
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها
لا يتصف بالصفات المذكورة وتحقيق ذلك
ان الوقوع واللاوقوع قسمان لفظي هو الذي يستفاد
من اللفظ والكلام خارجي وهو الذي هو من خارج
والكلام والذي نحن فيه هو الاول لانك تصح استعانه
بالصفات المذكورة فالحق ان الحكم ههنا بمعنى الوقوع

واللاوقوع والقرينة المشعرة بذلك كلام المصنف بعد هذا
فقال فخرج كون الخبر مفيد المخاطب الى آخره استعانة المخاطب
وذلك الحكم وسمي هذا فايدة الخبر واستفادته منه انك
تعلم الحكم فان الحكم المذكور ههنا كما مر تارة بمعنى الوقوع واللاوقوع
وقد اعترف به الشارح ايضا هناك على ان ارباب
المعقول مرارا بان ارجاء القضية عند التفصيل الى نسبة الموضوع
والمحمول والنسبة والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى مزخرفات الاوهام
قوله فتفعل آه اي المخبر وضمير جعله للحكم اي يجعل ذلك
التصور المقيد محكوما عليه ومثاله حق ان زيدا قائم قوله
ان زيدا مبتدأ خبره حق قدم عليه وجوبا لاقتضاء وقوع
ان في صدر الكلام وقوله وايه اي يجعل ذلك التصور
المقيد محكوما به ومثاله الذي ادعيه ان زيدا قائم
قوله انه زيد خبر للمبتدأ وهو الموصول مع صلته
وكان الاولى اعتراض بعض الشارحين
على المصنف بان المفهوم من كلامه ان ما في الخبر ان المفتوحة
ايضا مثل الصلة في الاثبات الى الحكم مفصل وان الحكم
بمعنى النسبة ههنا ايضا واجب كالحكم بالصلة وهذا
غير مستقيم لان هذا مما لا يقبل به احد وكيف ولا يصح ان

يقال عندي ان زيدا قائم ابتداء من غير سابقة بانه قائم
وهذا محل النزاع فتقل الشارح المحقق ره هذا الاعتراض
بهنا وهم اليها زيادة اسقاطها اولى من اثباتها وحاصل النزر
ان هذا القول اعني القول بوجوب الحكم المعلوم في الواقع
بعنوان متعرض بمثل قولنا شككت ان زيدا قائم فانه الاشتباه
هنا الى الحكم اصلا فضلا عن ان يكون متعلقا له لا شك
ينافي الحكم وقطعا فانها ضدان لا يجتمعان على المحصل ان هذه
النزيادة يجب اسقاطها اذ الشيء الواحد يجوز ان
يكون معلوما ومشكوكا باعتبارين مختلفين وهما كذلك
اذ المعلومية المعتبرة في الجملة المدخولة لان المقتوحة انما
هي قبل كونها مدخولة لها والمشكوكية المتعلقة بها انما
هي بعد ذلك فيجوز ان يكون المعلوم معروضا للشك
وبهذا يظهر النقض الذي اورده الشارح في عند نفسه
غير وارد وان الاعتراض على المصنف انما هو قرينة التقدم
على ما قرناه فلا تغفل وقوله وليس بمقتضى اشارة
اليه وحاصله منع الاستلزام اي كون ذلك
لصلة لم لان الاجزاء تهاك غير ملحوظة على التفصيل بل
هو متحقق لكونه في ضمن مزود بخلاف الصلة فان اجزاءها
ملحوظة تفصيلا بلا تاويل بالمزود والذي يقطع علاقة

الاشكال

الاشكال عن اصله امران احدهما ان لا نسلم ان كلام المصنف
يدل على ان العلم بمضمون النسبة المفهومة من الجملة
المصدرة بان المفتوحة واجب كالعلم بالصلة بل ليس
كلامه في ذلك الا ان ذلك تشارة الى حكم معقول
منهي ولا ضرورة بهذا الاعتبار وليس هو المعلوم
وهذا كلام حق لا يحول حوله شك ولقد صرح بان كل مركب
تقييدي اشارة اليه الى مركب خبري وقال الشيخ
عبد القاهر مناط الصدق والكذب هو النسبة المقصودة
بالنفي والاثبات والنسب التقييدية ليست بهذه
المثابة وان استلزمه النسب التامة العلم ولو سلم
دلالة كلام المصنف على ذلك فالمراد ان ذلك انما هو حسب
الوضع الا ترى ان علم المخاطب بالخبر في بعض الصور لا
يقدح في خبريته ولا تخرجه من الاحتمال كما ان جملة في بعض
الاوصاف لا تقدح في وصفيته ولا يدخل في الاحتمال
هكذا يجب ان نفهم هذا المقام ونحقق هذا المقال قوله عن
كونها معلمة بالكذب اشارة الى ما ذكره المحققون من انتفاء
من ان الكلام ما يشتمل على نسبة اصلية معلمة بالذات
وان الجملة ما يشتمل على نسبة سواء كانت معلمة اولا
فالشرط وحده جملة وليس بكلام وكذا جمل الواقعة موقع

هذا هو الاصل ان لا نسلم ان الخبر

المقدرات وكذا جعل الواقعة صلة كذا ذكره الشارح ههنا
وفيه بحث لانه يرد على نمط تغيير الحكم بما ذكر ان يكون
المركبات التقييدية باسرها حكمها وهذا خلاف الاصطلاح

قوله لم يعد مفيدا له تنبيه على انه اذا انتفى الامران فاللازم
ليس الا عدم الفائدة وليس فيه فساد بل الخبر اذا كان
مسوقا لاغراض اخر كالتسرع والتحسر واظهار الضعف
والتخشع ونحو ذلك من الاغراض المناسبة للمقام ففي الكلام
تنبيه على فساد ما اورده بعض الافاضل على المصنف ان
الحصر اعني حصر كون الخبر مفيدا في القسمين فاسد لان كلام
العباد مع الله قسم ثالث ولدفعه طريقان احدهما ان
المقام ان اخبر بملاحظة وصف حالة كذلك فبينهما ان
الملحوظ فائدة المخاطب والشارح نبه على الاول تارة
بقوله لان المقام الذي وضع الخبر له وعلى الثاني اخرى
بقوله اعني قوله قوله الظاهر ان الحكم المذ
كور في صدر الكلامين على معنى الايقاع لا الوقوع فتتغير
الجهة فاحتاج الى التكلف في حله وقد نبهنا لك في صدر الكلامين
على ما هو الحق ههنا والى جميع ذلك عدول عن سنن
الصواب قوله لكان الامر كما يرد عليه ان قوله
ذلك الحكم اعني من متعلق ذلك اذ لا يخفى ان ذلك البعيد

والحكم

والحكم المشار اليه ههنا قريب لا بعيد الا ترى ان المذكور
لفظ ذلك في الموضعين فمن جعل الحكم المذكور والاعبارة عن
الايقاع والايقاع فالحكم بوقوع عنده مفهوم من
الكلام بقرينة المقام لا مذكور فاشار اليه بلفظ البعيد
تنزيلا للبعيد الغير المتميز منزلة البعيد الحسي فلفظ الكلام اذن
حجة له لا عليه لكن الشارح المحقق سهم ينبه للمسكنة في
ذلك بجعل الحجة له لا عليه قوله فملتبس آه اشارة
الى قوله ان لا يتحده مبتدا، وبالخبر خبره اي عدم
الاتحاد وملتبس بالخبر على تقدير ان يجعل الخبر
مصدرا فان جعله صفة مشبهة او اسم فاعل كما مر به الشارح
العلامة فالباء زائدة وهو مبتدا، نحو بحسبك درهم اي فالمخلق
والحديد عدم الاتحاد وان جعل خبرا بتقدير المضاف
حتى يقع الاحتياج الى جعل الباء زائدة جاز اي عدم الا
تحاد كائن بوضع الخليج وبحاله وهو كون به على نمط قولهم
ولمن خاف مقام ربه الآية وفي قوله اي اذا كان كذلك
فملتبس تنبيه على ان الفاء في قوله فبالخبر جواب شرط
مقدر اي اذا لم يتحد الكلام ومعنا، في اللغة ان يجعله
الانسان ورا ظهره، وفي العرف ما يلتفت اليه قوله
وكفى به اي ولو وضع كل كلمة مع صاحبتها مقام كذا ذكره

ان مثل الكاشي ره ومقصوده ان اللطف اعني مع صاحبيه
متعلق بهذا المقدر وفيه نزاع وتفصيل ذكرناه في حواشي المطول
قوله واعلم ان قولهم اه تكرير للقول بان مقتضى الحال هو
الخصوصيات والكيفيات التي يعتبر في الكلام وقد كرره وقد فصلنا
هذا المعنى فيما سبق وبينا هناك على ان هذا هو الحق
اذ لا معنى ان الذي يقتضيه الحال هو خصوصيات الكلام فانا
اصل الكلام فشيء آخر فقولهم امران اصل الكلام ووصفه
فائدة تقيدي الاول وهو افادة فائدة الخبر ولازمها والثاني
يقتضي الانشاء وهو الانكار المسمى بحال المقتضية مثلا فجعل
الجميع مقتضى يجوز في العبارة وتسامح في الكلام وكلام الملخص
صريح في هذا المعنى في تفصيل الحالات المقتضية كما قال وربما
الحالة المقتضية للحذف وربما الحالة المقتضية لذكره وكذا الى
غير ذلك مما لا يحصى كثيرة قوله وقد يقال آه ما بيناه هو
التحقيق في معنى الحال اراد ان بين كلام الثاني باني
تقتضي الحال هو الكلام المشتمل على الخصوصيات والكيفيات
فاشار اولا الى المدعى وثانيا الى دليله بقوله ويستدل آه
يعني انهم يستدلون في ذلك بعبارة الملخص في تعريف
المعاني على ما يقتضي الحال من جنس المذكور ولا يخفى
ان تلك الخصوصيات ليست بهذه المثابة ومنها نظرا

اولا

اولا ان قولا فلان الثاني بان مقتضى الحال هو الكلام لا يريد به
الكلام الجزئي بل مقتضى الحال عنده هو الكلام الكلي و ح
فعبارة الملخص ايضا غير منطبقة على مذهبه ايضا و
المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي فانه غير مذكور اصلا
ولما هو صالح للذكر ايضا فان جعل الكلام الكلي مذكورا
بالتبعية في ضمن الكلام الجزئي فيجعل الخصوصيات ايضا كذلك
في ضمن الكلام المشتمل عليها واما بنا فلان كلام الملخص في تفاصيل
الحالات المقتضية اكثر من ان يحصى والكل مصرح في ان مقتضى
الحال هو الخصوصيات فجعل الجميع مع الكثرة محمولا على التجوز
لكلام واحد غير مطابق للمفهم خارج عن القانون
قوله فوجب حمل كلامه على ان هذا من قبيل
تغليب الاقل على الاكثر فالصواب ان يجعل تقدير
المضاف او يجعل من قبيل التجوز العقلي في النسبة الا
تباعية قوله وايضا آه هذا الوجه ايضا ليس بشيء
لانه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح
ان يقال انه متعلق بالمذكور فعلى هذا ان الحذف
الطي متعلق بالملفوظ وهو من شانه ان يكون مذكورا وان لم
يذكر في تلك الحالة فلم لا يجعل كذلك في الكلام تدعى
السهو عليه كما مر آنفا

اللام للعهد الخ رحمه الله اشارة الى تفصيل اعتبارات الاسناد
الخبري فحقه ان يحمل على حذف الخبر اي النفي الاول اعني
الا حوال الاسناد الخبري فانه تقدم قوله اي يجعل آه
يريد ان الامر راجع في قالب الافادة معناه ان يجعل كلاما
منطبقا على الافادة كما ينبغي بقدرها ومقتضاها بحيث
لا يزيد ولا ينقص تشبيها للكلام بالسبائكة الى نحو والافادة
بالقالب الذي يصب فيه الامور المذابة حتى شكل
بشكل القالب وتقدير بقدره فتنظم ههنا اشكال على
التعليل بقوله لتحاشيا عن وصمة اللاغية فان الاحتراز
عن اللغو تعليل للمنع في جانب الزيادة اذ لو زاد على
قدر الافادة لم يطابق المقتضى واليها لزم استهجانه على اللغو واما
المنع في جانب النقصان فعلته الاحتراز عن اخلال الكلام
بالافهام فيكون الدليل قاصرا عن الدعوى فاشار الشارح
المحقق رحمه الله الى دفع هذا الاشكال بان المراد باللغو ما لا
يفيد واليه الاشارة بقوله فانه اذا لم يكن مفيدا كان
لغوا محضا فوظ كلامه على ما ينبغي به عبارته ان الجهة في منع
الزيادة هي استهجانه على اللغو وفي منع النقصان هي
كونه في حكم اللغو وكلامه هذا كما ترى لا يخلو عن اختلال
اما اولا فلانه بعد ما فسر اللاغية بما لا يفيد فالظاهر انه لا

حاجة الى المقدمة الاخيرة اعني قوله اذا كان ناقصا
كان في حكم اللغو واما ثانيا فلان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
على ان تفسير اللاغية بما لا يفيد على تقدير تسليم صحته لا يفيد
توجه الافادة في جانب الزيادة اللهم الا ان يقال
المراد بما لا يفيد ما لا يفيد بقدر الاحتياج بل اكثر في
جانب الزيادة واقل في جانب النقصان فيتناول
كلا الجانبين اذ ان الاناء لا يخفى على الفطنة التسليمة ان
قوله اذا لم يكن مفيدا اصلا يأبى عن هذا المعنى ارشد
الاباء فالصواب في توجيه المتن ان يجري كلامه على
الظاهر فيجعل المذكور جهة للمنع في جانب الزيادة ويترك
جهة المنع في جانب النقصان معوضا الى فهم السامع
بطريق الحوالة بطريق المقايسة المعلقة او يقال
المراد باللغو الاطائل تحته فيندفع فيه الامران احدهما
باعتبار الجزء والآخر باعتبار الكل فنقول عن وصمة
اللاغية اي عن عيب هو اللغو فالاضافة بيانية
ففي اللاغية وجوه الاول انه مصدر على وزن اسم
الفاعل كالكاذبة والعافية يقال لغى يلغو لغوا
ولاغية فاللغو واللاغية بمعنى وكلاهما مصدر الا ان الاول انه
اسم الفاعل وهو موصوفة مقدرا اي عن وصمة الكلمة اللاغية

الثالث ان المعنى كلمة دلت لغة كلابن وتامر قوله
معمول المقدر اى ههنا وجوه الاول ان يكون معمولا لحكم التعقل
الثاني ان يكون معمولا للتعقل المذكور بعد ان اعني نزع
ان ينزع الثالث ان يكون معمولا لمجموع التعقل وان اعني
ان ينزع الرابع ان يكون معمولا لمضمر يفسره المذكور
والاول وان جاز لفظا لكنه مع اذ حكم التعقل بذلك
مستمر في جميع الاحيان فلا معنى لتقييده بحين مخصوص
وحين لا فلاح الا ان يجعل ظرفا لظهوره لان الاستمرار
في جميع الاحيان وان كان حاصلا الا ان ظهوره في هذا
الحين كما ان اعتقاد حقيقة الصلوة وان كان حاصلا
الا ان ظهوره في هذا الحين كما ان اعتقاد والثالث
فجايز لانه مع قبيل تقدم معمول المصدر على المصدر على
التوسع المشهور في الظروف ويرد عليه ان الفصل
بالمبتدا وهو هو فصل بالاجنبي فالوجه السالم عن المحذور
هو الرابع فلهذا جزم بانه معمول المقدر يفسره المذكور قوله
في قالب الافادة الخ والمراد فالافادة الافادة بقدر
اختصاص المقام كما شيعه قوله بقدر الافتقار قوله
افادة الخ وذهب الفاضل الكاشي رح الا ان
الضمير للحكم وان مشافها حال من افادة ورد الاول

بان المعنى افادة اذا شرع المتكلم في الكلام لزم ان يكون قصده
في الحكم هو افادة المتكلم حال كونه مشافها والا فافادة
بقدر الافتقار وهذا كما ترى كلام غير مرتبط اذ القصد
في الحكم ينبغي ان يكون شيئا راجعا الى الحكم فالطريق ان يقال
لزم ان يكون القصد في الحكم افادة الحكم حتى يرجع الضمير
الى الحكم ولان الافادة على هذا التقدير غير مقيدة بقدر
الافتقار لان مشافها حال من المتكلم فيكون
معنى ان الافادة يقع في زمان اخذ المتكلم مناطها
بقدر الافتقار وليس مقصد المصنف ان يبين ان القصد
في الحكم هو افادة يقع في زمان اخذ مناطها بقدر الافتقار
هذا كلامه وكلام الوجهين ضعيف قوله مناطها المناط
اسم مكان من ناط ينوط نوطا اذا تعلق ومناط
الافادة معدنها ومنشؤها ايا كان وقدر الافتقار
معناه قدر افتقار الحكم او المخاطب او الكلام
على وفق مقتضى المقام قوله ولا تخفى حسن موقع رب
العزة تلميذ منه لقوله فعزز نابثالث واما حسن موقع
علت كلمة فمن وجهين الاول ان الغرض بيان العلة
الثاني ان المتكلم بان سبب الكلام في قوله فثل
كلام رب العزة فافهم قوله واخراج الكلام اى المتكلم

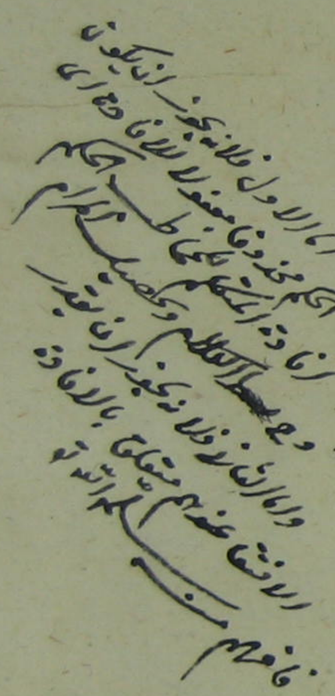

وعبر عنه بتبيينها على وجوب القصد وتذكيرا لما سبق
من القانون المعهد في البلاغة من سبق القصد ووجه
التبيين ان المراد الاخراج عن النفس وهو مسبوق
بالقصد قوله مطلق عليه اسم تبيين على ان المراد با التسمية
في قولنا سمى بالتصريح الاطلاق على نحو قولهم سمى
زيد انسانا وتحقيق ذلك ان التسمية يطلق
على معنيين احدهما تعيين لفظ بازاء معنى بخصوصه
بحيث لا يتناول غيره ومنه يقال ان زيدا سمى ابنه
محمدا وثانيهما مجرد الاطلاق ومنه قول الله سبحانه بالتصريح
وعليه قول جار الله في المفصل فانه بعد ما فرغ عن حد
الكلام قال وسمي جملة قوله الى غير ذلك مما في المفصل
آخره تعميم لمعاني الكلام المؤكد بعد التعديد والتفصيل
لبعض تلك المعاني يريد ان فائدة التأكيد لا تنحصر
في نفي الشك ورد الانكار بل لها معان اخر
مثل ما ذكرنا، بل ليست منحصرة في تلك المعاني
ايضا بل لها معان اخر فتنا سبه غير متناهية قوله
والذي اريناك مبتداء خبره الجملة الشرطية اعني
اذا اعملت فيه البصرة استوثقت والرابط
ضمير فيه والمعنى والذي اريناكه محققة ويعرفه يوجب

وشد فك وجرورك فارقته بجواب ابي العباس
ومنه الجملة الاسمية معطوف على ما سبق على انه من
قبيل عطف القصة على القصة وكذا قوله فراوح الكلام
في هذه الاحوال من هذا القبيل وزعم ان فصل الكاشي
ان هذه الجملة مفعلية وان الذي اريناكه مفعول استوثقت
وان المعنى استوثقت الذي اريناكه من جواب
ابي العباس على ان عرفت وماقيه واستحكامه من
جواب ابي العباس وان معنى استوثقت الشيء
وجده وثيقا اي محكما قويا هذه عبارته ثم قال وانا ما
ذهب اليه جمهور الشارحين من ان معنى استوثقت
من جواب ابي العباس احدث الوثيقة منه
فليس شيء اذ الكلام اذن غير مرتبط لانا اذا جعلنا
الذي اريناكه مبتدأ فخبره اما استوثقت وهو مرتبط
اذ لا ضمير فيه الى المبتدأ، واما مجموع الشرط والجزاء
وهو ايضا باطل اذ جواب الشرط غير مرتبط
بدون تقدير هذا الكلام وفيه نظر اما اولا فلوجود
الرابط كما ذكرنا واما ثانيا فلان ما في حيز الجزاء لا
تتقدم على الشرط على الصحيح واما ثالثا فلانا استوثقت
لم نجد مستعملا بهذا المعنى في كتب اللغة قوله

وجعلناك اجراى ابصرناكه كما قاله غيره اذ الابصار لا يتعدى
الا الى واحد فتعديته الى المفعولين يقتضى التحمل منى يقضى
وكونه اى جعلناك مبصرا اياه بعبارة الشرح فى الحقيقة تفسير
لتلك العبارة قوله اذا عرفت ان تنبيه على ان معنى قوله
استوثقت منى جواب ابى العباس ان الموثق عليه هو جواب
ابى العباس كما اوضحه عبارة الشرح وان الموثوق عليه
هو الموثق منه اى الذى دخل عليه كلمة منى والموثق عليه
واصلا نه قال استوثقت منه اى اخذت فى امره
لوثيقة اى بالثقة وكلامه كما ترى يدل على ان الموثوق منه
والموثوق عليه كليهما هو جواب ابى العباس البتة واما كلام
الصحاح فظاهر ان الموثوق منه اعم من ان يكون هو الموثوق عليه
بعينه او شيئا آخر لانه قال استوثقت منه اى اخذت منه
الوثيقة فعلى هذا التقدير يجوز ان يكون الموثوق عليه
فى كلام المصنف ههنا هو نفس جواب ابى العباس ويجوز
ان يكون شيئا آخر اعنى كلام الملم كما ذهب اليه ان فضل
الكاشى ره فى حل كلام الملم على قوله جواب ابى العباس
مصدق ما ذكرناك وعلى الاول على العكس وبهذا
يظهر فساد ما توهمه الشارح المحقق ره ههنا فى ان مؤدى
الكلام بين واحد وان قوله كما نك اخذت منه ثقة و

اعتمادا

اعتمادا عليه فينطبق عليها معا نم يجوز ان يكون مقصودا بها
واحد تم يجوز ان ينطبق عبارته عليها معا قوله حين ٤ب
قال الشيخ عبد القاهر فى دلايل الاعجاز وبهذا ظهر
حقيقة بجهالها العامة بل الخاصة لا يعرفونها جملة وتفصيلا
روى عن ابن انبارى انه قال ركب الكندى المتفلسف
الى ابى العباس فقال ان العرب حشو كلام
فقال فى اى موضع وجدت ذلك فقال العرب تقول
عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله
لقايم فالفاظ متكررة والمعنى واحد فقال له ابو العباس
بل المعانى مختلفة لاختلاف الالفاظ فقولهم عبد عبد الله
قايم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قايم جواب
عن سوال سائل وقولهم ان عبد الله لقايم جواب عن انكار
منكر قيامه فقد تكررت الالفاظ لتكرر المعانى قال
فتحير المتفلسف فاذا كان الكندى يذهب هذا
عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم او معترض فما ظنك
بالعامة ومن هو فى اعداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا
بباله هذا كلامه وبهذا يعرف ان السوال المذكور فى
عبارة المتن بقوله حين سائله يحتمل ان يكون سوال
مستفهم مستفيد وان يكون سوال معترض ذى نكير لا كما

قد وجه الشارح المحقق رح حيث جزم بالشارح اذ قال وفي قوله
اذ لا جد اشعار بانه كان جازما بوجود الخبر فكلامه قدح
في صناعة ابي العباس لاظهار تردده ومقصد الاستفادة
ووجه الاشعار ان قوله لجد وفي ناظر في جزمه بالوجدان
مسؤاله هذا قدح في علوم العربية لاستفادته منه كما تقدم من
قوله حين سأله هذا كلامه وبالجملة فالسؤال المذكور يحتمل ان
يكون الوجه للاعتراض فقط وبينه الشارح والوجه للاستفهام
فهو ان الكندي غير يقين لجملة بل راجع ان وجوده عن نكت
الكلام بتكليف يعتبر زحقه نكتة العدول من لفظ الاجد
على ان قرائن حاله في ركوب وروحه الى بيت ابي
العباس الى غير ذلك من هيئاته قرائن مشعرة بانه
كان يقصد الاستفادة منه واما الجزم بالخبر المستفاد
من صورة كلامه فغير قادح في ذلك لانه مبني على ما هو الظاهر
في الاول من ترجيح جانب السؤال والظاهر وارادة المبالغة
في بيان الاشكال ولو اردنا تطبيق كلامه على كلام
الشيخ قلنا اراد قوله لم يعترض بعضهم بل كما في قوله
او يزيدون ووجه الاضراب ما بينه الشارح قوله
اي خذ هذا الآن اكتفى بتقدير خذ لانه انسب بهذا
المقام وجاز انه قدر معنى هذا كما ذكره الامر وهذا دير وعليه

ان ما اختاره وسمى انسب لتيقن عطف الاخبار على
الانشاء لان ثم عاطفة لا غير نعم لو كان مكان الواو كما في
قوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب لكان سالما عن
الخدوش اذ الواو يحتمل الحالية كما في نهيه الآتية في مثل هذا
التركيب وجوابه الامام الآن يجعل من عطف القصة
على القصة قوله اي تراخي الرتبة كما هو مشعر بان ثم
ثم مرتبة فراخية بخ مرتبته ما قبله يعني ان مرتبة الشارح بعد
الاول ودونه وليس كذلك لانه من قبيل الترقي من
الادنى الى الاعلى كما مر به فالمراد بتراخي الرتبة تباعدها
اي الاشعار بتباعد الاخرين يعني ان احدهما بعيد من الآخر
رتبة والمتقدم اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى و
المراد منها هنا الثاني بقرينة المقام قوله بتقشف اي بخروج
اخراجا كائنا لا على متعارف الظاهر بل كائنا على خلافه اخراجا
كثيرا ذا وضيا كثيرا ايقال نقش بنقش كضرب ونقش
وبغيرها والكسر افصح وعليه رواية الكتاب ثم ان التنقش
قد يطلق على النفخ المجرد وعليه قوله ثم ان جبرائيل ثم نقش في
روحي وقد يطلق على نفخ معه ريح وعليه قوله ومن شر
النفاثات بالعقد على ما مر به صاحب الكشاف وغيره
وهذا هو المناسب بالسحر لان السحر اذا اخذ في قراءة

الرقبة اخذ ضبطا ولا يزال معتقدا عليه معتقدا ويثبت في تلك
المعتقد بهذا الخط وبالجملة فذكر النعت يلائم السجع المستعمل
للبلغاء بجامع اجتلاب القلوب واختلاس العقول قوله
ان شئت آه يريد ان مفعول المشية محذوف هو هذا
المذكور ويرد عليه ان مفعول المشية انما يحذف اذا
لم يكن امرا غريبا ويكون من جنس المذكور في يعني المفعول
المقدر بهذا الخط رد على الشارح العلامة رح حيث قال اه
ان شئت ان تعرف ان الكلام قد يجري لا على مقتضى
الظاهر اي لا يكون المراد ظاهر معناه وواقفه الشارح المحقق
ووضح المرام بحيث بان ان جعل الآية من قبيل تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل ضبط مرح قوله
مقولا الخ حقه كيف تجد بتثنية على ان قوله كيف تجد حال
من مجرد البيان بكلام رب العزة بتقدير القول ويجوز ان
يكون حالا من ضمير عليك اي الزم وحافظ حال كونك واجدا
وجدانا مكيفا بكيفية مخصوصة او فلا يلائم حقك كيف
تجد او استيناف فهو موقع الجواب للآمر اي الزم و
حافظ تجد وتصف حال من صدره وبهذا الكلام مع سابقيه
مرح فهو ان ليس المقصد الا ان في الآية خروجا عن مخاطب
الوعالم بفائدة الخبر ولازمها لكن نزل منزلة الجاهل وجه

كونه

كونه صريحا فهو ذلك ان اشتغال العلم ان اهل الكتاب والخبر هو ما
يتعلق به علم او علم وليس ان هذا الخبر المبهم وهذا معنى
قوله وايضا كيف تجد صدره آه مرح في ان الاستفهام
معنوي وفي هذا المقام فوائد جليلة ذكرنا ما في حواشي
المطول قوله باعتبارين اي اعتبار جانب الصورة
واعتبار جانب الحقيقة كما مر به بقوله اي ما رميت
حقيقة اذ رميت صورة ويرد عليه ان الآية اذن لا يكون
مثالا لما نحن بصدده لان محل قوله في النفي والاثبات
في نفي الشيء واثباته اي يكون موضع النفي والاثبات
شيئا واحدا فاذا تغايرت الجهات فات هذا
المعنى فالصواب ان يقال ان الرمي الصادر من النبي عم
جعل صدوره كلا صدوره تنبيها على انه خارج عن طوق
البشر لقوة ما له من الاثر الذي يستجيل ترتبه على فعل
البشر وقد ضح ذلك ان ما ظلمت قريش يوم بدر من
شق الوادي بالعدوة اليمانية كان النبي عم راضيا به با
لعدوة الشامية قال عم اللهم هذه قريش قد اقبلت
بخيلائها وفخرها يجادلك ويكذب رسولك اللهم نصرك
الذي وعدتني فطلع عليه جبرئيل عم فقال خذ قبضة من
التراب فارمها في الوجوه فلما التقى الجمعان قال لعلي رض اعطني قبضة

من حصباء الوادي فاعطاه اياها فرمى بها في وجوههم و
قال شاهت الوجوه فلم يشرك الا استغل بعينه وانهزموا
باذن الله وكان المسلمون تبعا فرد ذلك فنزل ما
رميت اذ رميت ولكن الله رمى قوله وهو عطف آه
جمهور الشارحين ذهبوا الى ان قوله فيسحتكم عطف
على قوله ينتهون ثم ان جمع هؤلاء الماطفون على ان
هذا اشارة الى الخيط وذلك اشارة الى الخيط
فذهب الشارح المحقق سه الى انه معطوف على ارتدوا في
العدول الى المضارع تنبيه على تأخر السعي عن الاضلال
او مبني على استحضار الصورة وعطفه على ينتهون فاسد
لامور الاول انه لا معنى لتقييد النهي المطلق بوقت
الاضلال كما ذهب اليه بعض هؤلاء ومن جعل جملته وذلك
اذا اضلط حالية اش لان الاشارتين يمنعان عن ذلك
كما يشهد به الفطرة السليمة اش لك ان جميع هذه
الاقسام في معرض البيان والتفصيل للنهي المذكور فيجب
ان يكون قوله وذلك اشارة الى النهي مطلقا
والحق ذلك والحاظ النظر لا يقتضيه وما ذهبوا اليه فاسد
وان كان حاظ النظر يقتضيه قوله واجمعوا آه الاجماع اش خ
في الصحاح وحجة عن الشيء اي كفة عنه يقال

حجته عن الشيء فاجم اي كففته فكف وهو من النوادر مثل كبته فاكب
قوله او امر بشار باشارا هذا هو بشار بن ابي بردة
الشاعر الكافر وهو الذي كفر بتكفير الصحابة رض لانه كان على
مذهب القائلين بان الصحابة رض كفروا باجمعهم لانهم
تركوا بيعته على رض وكفر على على رض ايضا لانه ترك قتالهم
روي انه قيل له ما تقول في الصحابة فقال كفروا فقيل
فما تقول في علي رض فيقتل بقول الشاعر وما شر الملامة آه عذر
يا صاحبي الذي لا بصيحنا وضم بشار هذا الى كفره هذا كفوا الكفو
هو نصيب ابليس في تفضيل النار على الارض وعلته بان
الارض منتنة والنار مشرقة وكذا ذكره الامام ابو منصور
البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق قوله حتى
استهواه استهواء اي جعله ذا هوى اي مشتهيا ما عاشقا
وفاعله الشيطان ومفعوله الضمير الراجع الى انسان قوله
من كل حارش بربوع من بيانية بيان للاعراب الخلص
فان قيل قد تقرر ان ما بعد من يجب ان يصح حمله على ما قبله
ولا يصح ان يقال الاعراب الخلص كل حارش قلت هذا
من باب الميل الى المعنى على خط قوله تا كل في فلك سبحون
اي الاعراب الخلص الحارشة او الموصوف معدا على كل
جمع حارش فانهم اي حارش الصيد وطرد الوحش ان تحرك

بيده على حجره ليضنه حية فينخزع ذنبه ليضربها فيصطاده
والبربوع الفارة الصحراوية والضب دويبة يقال
لها سوسمار والمراد كارش البربوع والضب النيدوى
الذى لم يخالط بالاعاجم يقدح فى الفصاحة قوله
ما ورد به آى المعتبرة المذكورة فى دلايل الاعجاز قال
روى ان الشعبى سئل عن مسلم وابى نواس ايهما
اشعر فقال ابو نواس فقيل ان ابا العباس ثعلبا لا
يوافقك على هذا فقال ليس هذا من شان ثعلب
ودونه فى المتعاطين بعلم الشعر دون علمه انما يعلم ذلك
من وضع فى مسلك طريق الشعراء المضايقه وانشهر الى
ضروراته ثم لم ينفك العالمون به والذين هم من اهله من
دخول الشبهة فيه عليهم ومن اعتراض السهو والغلط لهم
قال وروى عن الاصمعى انه قال كنت اتعلم من ابى
عمرو بن العلاء وخلف الاحمر وكانا يأتيان بشار
فيكونان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا ابا معاذ
ما احدثت فينجرها وينشدها وسلامة ويكتبان
عنه مقاطيعه حتى يأتى وقت النزوال ثم يصيران
واتيا يوما فقلنا هذه القصيدة التى احدثتها فى مسلم
ابن قتيبة فقال اى التى بلغتكم قالا بلغنا انك اكثرت

فيها من العيب قال نعم بلغنى ان مسلم ابن قتيبة يتباهى بالبيت
فاجيب ان اردد عليه ما لا يعرف فالا فانشدناها فانشدها
معاذ فانشدها ايانا بكير الصاصى قبل الحجر ان ذا الك التاج
فى التكليل حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا ابا معاذ
كما كان ان ذا الك التاج فى التكليل كما ان التاج فى التكليل
كان احسن فقال شيطان انا سمها الاعرابية وحشية يقلت
ان ذا الك التاج فى التكليل كما يقول الاعراب البدويون و
لو قلت بكير فالتاج كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه
ذا الك الكلام ولا يدخل فى معنى القصيدة قال فقام خلف
فقيل بين يحنيه فقال كان هذا القول من خلف والنقد
على شيطان الا اللطف المخفى فى ذلك وخفاؤه هذا
كله كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز بعبارته وفى تامل الكامل بهذا
النمط فوايد ستطلع عليك واحدا فواحدا فى مواضعها فشاذ
امرهم اى غاية امرهم والمضمار الميدان وفصار مبتدا خبره
الاقتداء قوله ومن شواهد خبر والمبتدا رواية اصمعى
والشواهد جمع شاهد اى حجة الاسماء اى مع شاهرة
نظرا الى الخبر اذ الرواية شاهرة والعطف اعنى ما يخفى
مستلزم بالشواهد لان رواية الاصمعى شاهرة بما ينفع ما
يخفى فيه من تنزيل غير السايل منزلة السايل وان جعل

ما نحن فيه مشهود دانه لا مشهود داله فتعلق الطرق به يتضمن معنى
النفع وشهادة تنصب مصدر من الشواهد وتعمل نصب
مفعول رواية قوله بتباهر بالغريب اى يدعى ان له شهرة
بالغريب ومعرفة به وقول ابن قتيبة بلفظ ابن هو الصحيح المذكور في
دلايل الاعجاز كما عرفته ومرفع في شرح الكاشتي الى قتيبة وتبعه
الاخرون وليس في بالجملة فابن قتيبة هذا ممدوح بثنا ابن
برد، قوله كان متقدما في الشعر جدا الا انه كان كافرا كما تلونا
عليك والشعر آء يتبعهم الغاوون القول ليكون تفسير الرويترك
الضمير على حاله فسر مرجع الضمير بالقصيدة ليكون تفسير التفسير لفظا
فمن كلامه غير ان احدهما فعلى والاخر قولى فقدتى اعرابية
وحشية نصب حال من مفعول قلت والاوجه ان يجعل مفعولا
باسا للقول بتضمين معنى الجعل والتصيير وانت التقطين نظرا
الى ان موصوفها القصيدة والاعرابية نسبة الى الاعراب
لا العرب قوله والاصمعى سوى القضية اى الاعرابية
وصية بدليل تفريح الملم به بقوله وبرواية الاصمعى وبدليل
تفريح الشيخ بذلك في دلايل الاعجاز على ما تلت عليك
عبارة قوله والقصيدة مأخوذة آه ذكر في آخر القصيدة
مبنيتين وذكر على الاول حال انثا وسكت عن بيان حالها
على التقدير الثاني في تبنيها على ان النقل من الوصفية الى الاسمية

غير متصور على التقدير الثاني لان هذا انتقل من الاسم الى الاسم هذا
ما شيء به ظاهر سباق كلامه وتحتمل ان يقال ان يقال ان الباء
على التقدير الاول يحتمل وجها آخر غير ما ذكره، وهو ان يكون
للتأنيث بان يعتبر اللفظ القصيدة، وصفا لمصوف
مؤنث هو الكلمات مقدر اى مقصودة هذه هو تحويد ما
فان قيل القصيدة ان كانت مأخوذة من القصيد بمعنى
الكسر اليميني فما وجه الباء اذ لا يستقيم ان يكون للنقل و
هو ظ ولا للتأنيث لان ذلك انما يكون في المشتق
الذي هو بمعنى الصفة لا في الاسم فما وجهه قلنا نعم الامر
كذلك الا ان منها شايبة معنى الصفية الاصلية اعني ان
انما اخذ الاصلى اعني القصد فاعتبر التأنيث باعتبار الكلمات
اى الكلمات المكسورة اى المجموعة من كسر الكثير فيما حيه اني جمعها
اليه قوله كان احسن اذ لا سائل عنها كما قالت كيد
مستدرك يتوجه عليه انه لا يكون حسنا كيف صح
قوله كان احسن وجوابه ان فعل التفضيل غير مستعمل
في معنى التفضيلي بل معناه كان حسنا الا انه عدل اليه
رعاية للسجع وجب معه تقدير ما قاله ايضا في صورة
ما لو حسن ولو سلم فمعناه على تقدير التسليم قوله البدويون
البدوى بفتح الدال نسبة الى البدو وسكونها نسبة الى بادية

قوله معطوفان على خبر كان الى قوله وكجوز عطفها على
كان الى قوله رده على الشارح الكاشى رح حيث
قال واكثر المتأخرين فى هذا التركيب يحسبون ان قوله
ولا يليه ولا يدخل معطوفان على جواب لو اعنى كان لكن
فى تأمل حق التأمل عرف انه ليس كذلك اذ لو عطف
عليه كان ماضيا مثله لكنه لو رده بلفظ المضارع تبين انه
ليس بمعطوف عليه وكذا سلما جوازه على ان المضارع بمعنى
الماضى لفساد المعنى اذ معنى الكلام اذن لو قلت بكرا فالنجاح
فى التنكير كان من الكلام المولدين لكن الحال انه لا يليه كلام
البدويين ولا يدخل ما قصد فيه نحو القصيدة التى قلتها لانه
قلتها على صفة كلام البدويين فالجملة الحالية استيناف تقييد
ان لم للتعليل لانتاج نقيض مقدمها وخلاصته لو قلت
بكرا فالنجاح فى التنكير لكان هذا من كلام المولدين ودخلا
فى قصيدتى لكنه لا يليه كلام العرب ولا يدخل فى معنى قصيدتى
لانى قلتها على طريقة الاعراب فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح
فى التنكير هذا كلام هذا الرجل فاضل ولا يخفى فساده
تنزيها وتوجيها اما اولا فلان معنى عدم الدخول فى معنى
القصيدة ما ذكره الشارح المحقق سه لانه ليس جزاء من
القصيدة فانه باطل لا يقوله به فاضل بل غافل واما ثانيا

فلان الحال لا يفيد اذ كثير من معنى الاستثناء لا عقلا ولا نقلا
واما ثالثا فلان المستثنى ليس بنقيض الا ان لا كما زعم فليتأمل
قوله من فحوله هذا النوع الفحولة جمع فحل وهو القوى فى ذكور
الابل والمراد وههنا الغالب على الاقران فى قوته شبهها به بالفحل
لغلبته على سائر الابل وبهذا اى بان الفحولة جمع فحل صرح به
فى المغرب وتبعه جمهور الشارحين وظن هذا غير مستقيم لانهم
يجعلون فعولة جميعا لفعل بل الفحولة مصدر على ما مر بيانه
فى الاساس حيث قال يقال فحل بين الفحالة والفحول والفحولة
وفى المجاز وهو من فحولة الشعر هذا كلامه وفيه تصريح بما ذكرنا فتدبر
كانهم اراد وا بالجمعية الجمعية المعنوية لا الاصطلاحية قوله
والسحرة المراد بين السحرة جمع ساحر كالكتبة جمع ماهر استعير
للبلغاء والجامع اجتلاب التعمل واجتذاب العقول
قال جار الله فى الكشاف وهؤلاء اعنى البلغاء تبينا فنون من
السحر فى مناظرهم وزجرهم وقصدهم ومقطعاتهم وخطبهم
ومقاماتهم وما يتصرفون فيه فى الكتابة والتوشيح والارسال
والتمثيل واصناف البديع وضروب المجاز
والاقتدار فى الاشباع والايجاز ما لو عثر عليه السحرة
فى زمن موسى عم والموضوفون بالاطلاقة اولئك الكعوب ودون
بعدهم والمتهدرين ولشأو ابهم بين لا استنكروا واعترفوا

واسهبوا فى الاستعجاب واستعاروا لعلمه ان نقاشات
بالسنتها احق بالتسمية بالسحر وانهم فى فحصاح منه وهو لاء
فى البحر ثم ان هذا النوع من السحر كان قوته فى زمن السبدة وكان
نهاية على لسان محمد ﷺ خياطى خيط يعارضه الا يكمن متعلق
الرجل وما من مصقع بناهره الا ان تغلبوا صاغرين وقال الشيخ
فى دلايل الاعجاز وقالوا ان رتبته قد جعل معجزة كل نبى فيما كان
اغلب على الذين بعث فيهم وفيما كانوا تباهون وكانت
عوامهم بعظم فيه خواصهم قالوا لانه لما كان السحر الغالب
على قوم فرعون ولم يكن قد استحكم فى زمان استحكامه فى زمانه
جعل رتبته معجزة موسى ﷺ فى ابطاله وقد بهته وما كان
الغالب فى زمان عيسى ﷺ الطب جعل رتبته معجزة
فى ابراء الاكمه والابرص واحياء الموتى وما انتهت
النوبة الى زمان بنبينا ﷺ وعلى اله وصحبه اجمعين وذكروا
الغالب فى زمانه ولم يذكروا الا البلاغة والبيان والتصرف
فى ضروب النظم جعل رتبته معجزة هذا القرآن الذى تحالت
سراوقات فصاحته عن ان تجوز جعل بيانها مصاقة الفصحاء
او تقوم شبوقية حقه الاسير او فى طريقات بيانها بلاغة
البلغاء والله حد هو السامع الذى يجعل بالاخذة بضم
الهمزة وهى خرزة او رقية تتخذ بها السامع لاستجلاب

التقلب

القلوب والمراد منها الذى يستجلب القلوب ببلاغته
وفى اطلاح القلوب صح قال يستخلف بها محبته
القلوب تنبيه على ان القلب اعم من ان يكون قلب
انس او الرجال او الصبيان لاقلب الرجال فقط
كما يدل عليه عبارة الكاشى قوله والمراد آه حاصل
كلامه ان ههنا اشياء صا اربعة الاول الشاعر وهو قابل
القصيدة والشاعر المخترع لهذا الشعر ان زاد الاصمعى وهو
عبد الملك البصرى وهو كان اية فى رواية الاشعار
واللغات والحكايات وهو قيما نحن فيه راوى
القصيدة على ما وصح به الشيخ فى دلايل الاعجاز كما تلونا
عليك عبارته وصح به الله ايضا صاحب قال رواية
الاصمعى الثالث خلف الاحمر وهو احد الثقاة المشهورين
وكان تلميذ الكسائى الرابع ابو عمرو بن العلاء وهو احد
القراء السبعة المشهورين وكان من الفصحاء الكبار
والمرجع فى القراءة واللغة والنحو فالمراد بصاحبى شبار
فى عبارة الله هذا الى فضلان اعنى خلفا وابا عمرو وصح به
الشيخ فى دلايل الاعجاز كما تلونا عليك عبارته فيما
وبه صرح التوم ايضا فمن زعم ان صاحبى البشار هب
الاصمعى وخلف فقد غفل عن حقيقة الامر وعجز عن تحقيق الخبر

سبق

وارية

وتقريح الشيخ وتنصيص القوم قوله الا راشحة آه يريد
ان هذا الاستثناء منزع ملحوظ بين المبتدا والخبر على
غط قولهم هل زيد الا منطلق وما زيد الا منطلق وجاز التفريغ
في هل لما في الاستفهام من معنى النفي كانه قيل ما احد اه الا راشحة
والراشحة والراسح اسم فاعل من رشح بمعنى نضح عرق
كذا في الصحاح قوله او حال من المجرور على الشذوذ
يرد عليه انه قد تقرر انه اذا كان الحال ظرفا يجوز تقديمها
على صاحبها المجرور بحرف الجر صرح به صاحب اللباب
وغيره فلا حاجة الى ارتكاب الشذوذ قوله وقد تعمد حال
من المضاف اليه (اعني بشار) لكونه في المعنى مفعولا اذ
المعنى ما مثل بشار اي الذي يماثل بشارا ولا نزاع للنحاة
في صحته وشيوعه انما النزاع في جواز تقدم الحال على
ذلك في مثله وجهها وجه لشذوذه وان يكون الجملة اعني
قوله وقد تعمد جملة اعتراضية بين المبتدا والخبر والنكتة
هي التنبيه على تذكير ما سبق من محاولة التشبيه بالثوب
الوشي فقيد تاكيد لما هو بصدده فافهم وكلا هذين الوجهين
حسن لطيف وفيه نجاة عن ورطة الحيرة وخلاص عن
التكلفات التي اضطر الشارحون اليها قوله
افتراه على صيغة المجهول استعمل في المعروف مجازا من

ذكر الملزوم واراده اللازم ومعناه افتظنه قال ابن فضل
الكاشي رح هو فعل مجهول من اراى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل
المعروف وحقيقته ذلك ان اري بمعنى ظن مسندا الى مفعولين
فاذا قيل اري بصيغة المجهول ثالث مفاعيل ويكون معنى
زيد اري خالد اعمرو افاضلا اي زيدا جعل خالد اياه
عمرو افاضلا فاذا قيل اري زيد عمرو افاضلا فاذا
قيل اري زيد عمرو افاضلا على صيغة المجهول كان معناه
جعل زيد ظانا اياه عمرو افاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد
عمرو افاضلا فهم كما تري استعملوا اري في معنى لازمه
وهذه فائدة شريفة فلتكن على ذكر منك فتنفعك
في مواضع لا تحصى قوله ان يهدر اي يتكلم في هدر البعير
هدير اذا ردد صوته في ضجرته وهدر الحمام هدر اذا
اذا صوت والمعشقة شئ شبيه بالذبابة يجيء
البعير في قمة وقت شكوه فقوله ان يهدر معشقة
السكان اي يتكلم تكلما شبيها بصوت المتحل
معشقة بالفتح اي هدر والمعصفور يعشقه ذو
صوته واذا قالوا للخطيب ذو معشقة بالكسر فانما
يشبه بالنحل التي هي جمع محفل آه اي اهبت
والمراد بها ذا الريح ههنا البادية لانها موضع هبوب

التريا في الاتساع والانتشاء المانع منها كذا وفي تفسير منتهى
تعيين له وتبيينه على انه ليس من هذا الشيء في الهواء يعني
ذهب كالصوفة ونحوها ولا من الصوف يعني هبوب الريح
ساكنة يقال ريح هفافة اي ساكنة طيبة والماضع الاكل ومن
في قوله من كل ماضع بيانية للسكان وفيه تسامح لا يخفى الا
انك قد عرفت انه مبني على ما تفهمه لفظ كل من معنى الجمع
والجماعة قوله والتشمير التشمير هو رفع الازار
عن الساق وقت المشي والتشمير عن ساق الحد عبارة عن
النهي للفعل والحد فيه لان رفع الازار عن الساق منهي
لامحالة والنظف اعني عن ساق متعلق بالتشمير لانه بمعنى
الرفع كما عرفته واضافة الساق الى الحدان كانت للملابسة
فظاهر وان الساق المتعلق للتشمير له ملابسة بالحد وجوه
الملابسة ان الساق ساق شخص له حد والحاصل ان
الساق بعضه والحد وصفه وان كانت لامية مفيدة للاختصاص الحاصل منها الحد استعارة مكنية وتخييلية
تشبيها للحد عن له ساق والسفار المسافرة قوله
واد قال الهمزة آه يريد انه استفهام انكاري ومعنى
الانكار انكار متربة على شرطه يعني لا نزعم بشار اعمى متصور
برامهم تعقلون افتراه ما قال بالخبر يريد ان الاستفهام

غير مراد،

غير مراد، انما المراد الانكار ومعنى حاصل بصيغة المثنى
دايرين من عام الكابر حول الشيء يحوم حوما وحوانا
اذا دار ومعناه دايرين حول هذه الخمجة الاستفهامية
الدالة على السؤال عن مضمون هذا الحكم اعني قوله هل
التشكير شم النخاة اي يعيبنا من قولهم اثمرت الشجرة وشجر
ثمر والتمح والتماح النظف بالطوب وفي كلامهم من ابر سهل
يطمر بجناحيه ويرجع بنجاح ويسمى مدغل الهمزة جزاء
جريا على الظن والا بالخبر بالحقيقة هو المقدر بعد الهمزة
وهذا الذي عطف عليه على ظن قوله او ما تراي انشك
في فضل ابيك فنطفئه غير متصور فهذه الفاء عاطفة كما ترى
او واجبة داخلة في جزاء الشرط على مذهب المبرد على
نمط قوله تو مرا عاد فيشتغم الهمزة قوله فيتماتف آه
يروى مرفوعا ويروى منصوبا وكلاهما صحيح المعنى
وصحة الاستناد والاخرين الى آخره فان كان مرفوعا
فهو معطوف على الا يتصور كما ذكره والاشكال فيه واف
كان منصوبا ففيه وجوه اجملها التركيب من جهة العربية الا
ان يكون جواب النفي اعني لا تتصور بما والية وجب
الشارح العلامة زيد والفاضل التوربشتي والشارح
الكاشي مصرحين بانه منصوب لانه جواب النفي المذكور

ول

يجعلون عليه الشاذ ان يكون جواب الاستفهام المذكور
على غلط قولهم هل تزورنا فتحدثنا البتة ان يكون منك
ظن عدم تصوره فحقه تخالف الثالث ان يكون نصبه لوقوعه
بعد الشرط والجزاء على غلط قولهم ان تأتني اكرمك فاكرمك
وهذا الوجه لم يذكره احد ولم تنبه له فعلل اصلا لانه مبني
على قاعدة غريبة الرابع ان يكون معطوفا على منصوب
مقدر اى كلا اتى تفعل وتكسب فتحاسب فهذه وجوه
اربعة ولا خفاء في صحة الاخير وان لم تنبه له احد ولا خفاء
في عدم صحة الثلثة السابقة ايضا من حيث الظاهر لان
الذي توهمه في البيت بجواب الامور المذكورة ان
يكون حد فعل النفي وكالاستفهام ونفس الخبر اسبب
لمعدن السئل المنصوب وظاهر ان ما نحن فيه ليس
كذلك على ما وضحه الشارح المحقق لكن هذا الاعتراض
يندفع عن الكل بحرف واحد وهو ان معنى كونه جوابا
لها انه سببه بالجواب لها فنصب سببه له بالجواب
وهذا مبني على اصل ذكره المحققون وهو ان الفعل
الواقع بعد الاشياء الستة المشهورة مع الفاء
قد ينصب تشبيها له بوجه لها وان لم يكن هو
جوابا لها في عدم الاستقامة من حيث المعنى

وعليه

وعليه قوله لو كن فيكون ينصب يكون على قراءة ابن عامر
تشبيها له بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس
بجواب له من حيث المعنى اذ لا صحة له اصلا يوجب التامل
قوله وفاعل ابهيات ضمير عدم الصور يعني بعد عن
مثل بشار في جودة قريحته وكمال ذوقه بحسب سليقته ان
لا تتصور حاجبة حاجبي حول هذا الكلام ولذا به قوله
والحداء اه بين حداء اولا ثم عداه بنفسه ثانيا و
هذا هو الموافق لكلام الصحاح والديوان وفي تبعهما في
الصحاح الحدو سوق الابل والغناء بها وقد حدوت الابل
حدوا وحداء وفي الديوان حدوت الابل سقتها حداء
هذا كلامهم ولا يخفى ان فيه دليلا على ان الحدو والحداء
بهم اكلاهما مصدران للمتعدي بنفسه وانه
لا فرق بين المصدرين في المعنى والشدة وانما كلام
الاقناع والاساس والمغرب فظاهر مشعر بتغاير
المصدرين في المعنى والاختلاف في التعدي واللزوم
في الاقناع حدا الابل ساقها حدوا وحدت بها حداء
اذا غنيت بها وفي الاساس حدا الابل حدوا هو
حادي الابل وهم حداتها وحدا بها حداء اذا غنى
بها وفي المغرب حدا الابل ساقها حدوا وحدت بها

غنى لها هذا الكلام هم وظاهر الكل وان كان متفقا في الاشعار
يتفاوت المصدرين تفاوتا وهنا الا ان هناك تفاوتا
من حيث الخف الذي هو الواسطة في التعدية فالطريقة
الاولى سلكها الشارح العلامة رح وتبعه جمع من الشارحين
فمفهوم الشارح المحقق رح والطريقة الثانية سلكها الاخرون
قوله اي ان غناء الخ يريد ان قوله ان غناء
الابل الحداء معناه ان غناءها سوقها يعني ان الحداء
بمعنى السوق البتة لا بمعنى التغني ودليل على ما ذهب به
الشارح المحقق رح تصريح العلامة قال كلا المصدرين اعني
الحد والحداء مذكوران في الصحاح فمن خصص الحداء بالتغني
فقد سها وافسد معنى البيت ايضا هذه عبارته و
تحقيق هذا المقام ان الحداء جاء في اللغة لمعنيين احدهما
السوق كما قررنا وثانيهما التغني والتغني صرح به ائمة
اللغة فقالوا الحداء والحدو سوق الابل بالنغمة بل ورد
في كلام الصحاح ايضا بيان لذلك ايضا كما سبقت
عبارته فان حملنا الحداء في البيت على المعنى الاول
فلا محذور وان حملنا على المعنى الثاني فمعنى البيت
غنى الابل ونشاطها للسير بالتغني فان غناءها وما
هو سبب لنشاطها واهزاريها حداؤك بها وتغنيك

لها فهذا بعث وتحريض لمن خاطبه على السير والسقاء
فالسؤال الناشي من الامر بالتنشيط بالتغني
هل بسبب نشاطها حداؤك لها وتغنيني لها فقيل نعم
ان غناءها اي بسبب نشاطها حداؤك وتغنيك لها
والاوجه ان يقال بل المعنى هكذا هل تغنيني لها بسبب
نشاطها في السير فقيل نعم ان غناءك لها الحداء اي
بسبب نشاطها في السير فعنتها على هذا حقيقة ولا حاجة
الى جعله بمعنى نشاطها للسير بالتغني وبهذا ظهر ان
حمل الحداء في البيت على المعنى الثاني ايضا صحيح وارد
وورد به ولهذا جمع بين الامرين جمع من الشارحين
كالشارح العلامة والتبريزي ومن تبعهما فظهر ان ما
ذهب اليه الشارح المحقق رح من ان حمله على المعنى
الثاني فقد سها وافسد معنى البيت ولغى خبطه ظاهر
مبناه على عدم التصفح لكتب القوم وقلة التدبر
في كلام الائمة من الائمة ذكر ان الحداء قد يجيء على الطعن
واللوم والعجب العجاب انه تمسك في ذلك بكلام
الصحاح وكلامه مجيبة قوله وثوب جبير اي حدي بهذه
عبارة الصحاح ولا يخفى ان هذا التغير لا يقتضي
اختصاص اللفظ بما يوجب كونه مجازا في الكلام

فلا يصح قوله بسبب الكلام الواقع بازاره ملابس الانكار
بالجر نعم ان فسر التحبير بالمنسوخ او بالثوب الجديد لا استقام
فليفهم قوله المراتبة نصب صفة ارباب البلاغة
او فرسان الطراد قوله فالكل في قبيل الكناية اذ
لا فرق ما نقوله في ارادة معانيها الظاهرة بيد انه لا قرينة
تنافي ارادة الحقيقة بالنظر الى نفسها وان امتنعت
بخصوصية المحل ومصداق ذلك قوله جل طوله الرحمن
على العرش استوى فانهم جوزوا بانه في قبيل الكناية
وان امتنعت الحقيقة في حق الاستعمال اذ لا تتصور ههنا
تعود على سبيل وبالجملة فهذا مبني على مذهب المصنف في
الكناية على ما سبق تقريره في مباحث الكناية من ان
جواز الارادة في حملة كاف في الكناية وان امتنعت
في محل الاستعمال قوله ولا يلتفت اليه قد بينا في
حواشي المطول في هذا المقام ما يدل على سقوط هذا
الكلام قوله اي والكناية تبأ ويل التصريح او
تبأ ويل للاخفاء او تبأ ويل النفي او نفت الكلام
لا على مقتضى الظاهر ونحو ذلك من الامور فان قيل
لا تخفى ان الكناية اسم لخصوص النفي مخصوص فهو نفت الكلام
لا على مقتضى الظاهر فات ويزها كان في ملكة قاي

حاجة

١٢٨

حاجة الى ان ويل بهذا المعنى اذ كل قلب هذا ليس من
قبيل طلحة حتى يجب تذكيره لان ذلك انما هو في
اعلام الذكور العقلاء حاشية والمنزع في ذلك على ما اشار
اليه الرضي الحاجب في شرح المفصل ان مثل طلحة علم
قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعله بمنزلة اسامة فان الناس
في مثله حاربنا منيا فاعتبر في ذلك جانب
اللفظ فقط ولا كذلك باب شاة ونحوها من الالفاظ
المؤنثة التي هي اعلام واسماء اجناس ذكور العقلاء فاعتبر
في مثلها جانب اللفظ واما اعتبار في منع الصرف مخصوص
فقد مضى في محله قوله اي ملتبس بالجر اراد بيان
ان قوله بالجر خبر محذوف المبتدا او مبتدا
محذوف الجر على غط بحسبك درهم وقد مضى
في ذلك اي التي في
تفصيل اعتبارات المسند اليه فالجر او المبتدا محذوف
اعتمادا على الوضوح قوله وصفه بالجر هي والانتصاب
هو القيام بادا شغل والزناد جمع زند وهو العود الذي
يقدح به النار وقد يطلق على الحديدة التي يقدح بها النار
قوله زيادة العقل من قبيل لحسن اخا اي عقل كا
لزنا دبيغ كان الزند الذي ظهر ان اركذلك العقل

الة الظهور الاثار من الاراء والافكار وصيغة الجمع تنبيه
على ان عقلك بمنزلة الزناد الكثيرة في القوة والانارة
لا زند واحد فمن اضافة العقل الة الظهور الى المخاطب
تنشيطه وفي اثبار الجمع على غيرة تابيد لهذا التنشيط
يعني رب واحد بدل الفاء فقوله لان عقلك الخ
تشبيه تجمع الزند في حين المنع وان اجعل زناد العقل
استعارة بالكناية تشبيه العقل بمنزلة زند بل زناد مستخرج
بوساطتها الانار فزناد العقل اذن مثل قبيل اظفار
المنية فزناد، اذن عبارة عن امور ثابتة للعقل اذن
واما ان هذه الامور ما هي فظ كلام الشارح العلامة
رح انها الاراء والافكار لانه قال الزند مجاز عما
يقدح العقل ويثير كالفهم ويعقل الخواط وبجد النواط
من الافكار العجايبة والانظار الالهية الالتية
وظاهر كلام الشارح المحقق رح ان هذه الامور هي
القوى المدركة وهذا هو احتمل ان فاضل الكاشي
رح لانه قال شبه العقل المنكرة بالزند واستخراج
المعارف باقتداح النار بالزند واستخراج
انها المقصد كاستخراج المعارف من القوة المدركة
بتفكك وذا كلام العلامة الزمخشري واريد بهذين الامرين

موقع المعقول انا نرى المتحدثون على غط قولك وصبت زيدا
في هذا البلد عالما وان كان مفعولا ثانيا للتحدثون فلا ارى وجها
موقع الحال والشارح رح بث العقول بالنار ولم يلتفت الى
الاول وكان المعنى هذا على علق بالثلب وجوز
ان يكون في صدورهم صلة بعد صلة وجوز ان يكون خبرا بعد خبر
وجوز ان فاضل الكاشي كون الاراء التي جملة استيناف فيه ان
جعل في صدورهم مفعولا ثانيا وبالجملة في صلة معنى الكلام
انا الذي لا اخرج الحق من صدور هؤلاء ولا ادخل في قلوبهم
بل انا غصة في حلوقهم لا يمكنهم الخلاص مني قوله لمرعشة الرعشة
بتحريك العين او بتسكينه وهي النوط والنوط هو الذي
يتعلق في شجرة الاذن والجمع فرطة وفراط مثل رمح ورماح
كذا في الصحاح قوله ولا اضفي على احد جملة مؤكدة للجملة
الاولى اعني قوله انا المرعث لان معناه انا الملقب بهذا
اللقب الدال على علو المقدار وكمال الاشتهار وقال
ان فاضل الكاشي الجملة الاستيناف فيه او حالية والاول اولى
قوله وقوله وبحق آه اليت لارطاه ابن سهية السكري
وقوله بما بينا اشارة الى ان على في قوله على ذا كل يتعلق مع
وهو حال من ضمير الجبر اعني ما بينا لانه خبر للمبتدا، وهو زاد
وجعله ان فاضل الكاشي حالا من قوله تنافس وهو فاسد

بسم الله الرحمن الرحيم

فقوله نفيضة مبتداء وبناقس عطف عليه وجزء الظرف المتقدم
وهو فيها وهذه الجملة موقع الصفة لقوله زرا زان كما اشار اليه
بقوله بسط مشوه يتباغض ويتحاسد وقوله بسط تبيينه على ان
زرا وان كان جمع زريبة بضم الزاء وهي الوساده الصغيرة
الا ان المراد هو البساط لانه انسب بالمقام والنفيضة بكسر
الباء شدة البغض والتناقس في الاصل بغض اظهار الرغبة تناقسه
في شيء اي رغب فيه والمراد منها التي سدد والعقيد بفتح الفاء
الشوح بالفتح والعين بضم الاول القدح العظيم والتشاعب
المصلح يدعه مجزوم جواب الشرط اي تركه واجملة اعني
قوله وفيه عيب متناقس في موقع الحال من ضمير يدعه وقوله
متناقس اي ظاهر غير مستتر فقوله عيبة مبتداء متناقس
خبره وفيه متعلق بالخبر او حال من ضمير او خبر ثانيا المعنى
اي وفيه عيب ظاهر قوله حال المنادى اي اعني
المضاف اليه للمنادى باعتبار ان ذا النداء معنى الفعل
كما ذهب اليه بعض الشارحين اخوهم بعضهم وبعضهم حال
من هؤلاء، فان في التحقيق حال عن مفعول مالم يسم فاعله لان
ضمير معطوف للاسير المضاف اليه اي هؤلاء، وكقول الشاعر
كان صواميه مدبرا حال من ضمير صواميه فقوله يا ابن الاولى
الاكرمين بعضا منهم ولا يلزم ان يكون الشيء اينا لنفسه

لان معنى ابيته للقوم الداخل هو فيهم كونه اينا لمن عداه
من القوم كما في واسير هؤلاء، لا يلزم ان يكون طرفا لنفسه
الا ترى الا انهم ذكروا في قولنا زيد افضل الناس
ان المعنى زيد بعضهم الذي زيد في الفضل على كل من بقي هو، فلا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه ثم يكون المضاف اعني الابن
بعض المضاف اليه اعني الاكرمين حقيقة ولو سلم ان خارج
فهو جزء او لاخفى ان ابن الرجل جزء، ولو سلم فهو بمنزلة الجزء،
قال صاحب الكشف قوله قوبل ملة ابراهيم حنيفا يجوز
الحال عما اضيف اليه جزء، او ما هو بمنزلة الجزء، وان ما ان
فلان صاحب اللبان قائل بجواز الحال عن المضاف اليه
بلا تاويل واشتراط قال في قوله في المهد ينطق عن
سعادة جده اشتراط النجاة بساطع البرهان ان قوي ينطق
على صيغة المجهول فقوله في المهد حال عن ضمير جده، و
انتصاب الحال عن المضاف اليه وان لم يسوغه الشيخ
ابو علي فقد سوغه اكثر المحققين وعدوا اعتذارا في قوله او
بل ملة ابراهيم حنيفا من باب التفسير وهذا كلام هؤلاء
الفحول وبه يظهر ان اعراض الشارح المحقق عنها مبني على
الغفلة والذهول وان حمله على السهو مبني على
قلة الاحاطة بالغير ومبني عن كونه راجلا في الحرية وحيه الترجل

والتزييف اوقعه في المعصية قوله فخفت بهم اى صرت
بسببهم ذا معصية من الفجيعة وهي المصيبة وهلكهم اى هلاكهم
قوله الا شفا اى شيأ قليلا تقول له شفا يقال للرجل
عند موته وللغم عند مجافدته وللشمس عند غروبها ما بقي منه الا شفا
اى شئ قليل كذا ذكره ابن السكيت وقوله اى صار هذا
تنبيه على ان امرهما لازم يقال امر الشئ اى صار قرا ولم يقل
غيره فالاول لازم والثاني متعد حد به الشارح العلامة رح
قوله من اضافة البعض الى الكل مثل يد زيد اذ الادخل
بفتح اللام السير من اول الليل وانما بنى على ان السرى السير
في كل الليل لتظهر البعضية اى الجزئية اذ لو كان السرى في
الليل مطلقا وهذا هو الظاهر وفائدة هذه الاضافة
هذا التنبيه على ان الاول ملتبس بالثاني وبعضه اذ هو
لا يستلزمه فيفيد ولو قال واضافته بسببه ان
يكون من اضافة البعض الى الكل كما ذكره الامام المرزوقي
لكان اولى قوله ولو قال لمخاطب اى يعني ان ما هو
متصل به اذا جعل خبرا عن المصدر فالطريق ان يجعل
مدخول اللام الدالة على كمال الاشتمال في كلام يقال حمدته
والحمد لله ولا يقال الحمد مع الله والاسدية التي اشار اليها
الشارح اجمالا وتفصيلها هو قوله مع معنى ان

كان في موقع الخبر ليكون كان في موقع الخبر للخطاب
لان ضمير يكون معه والبه وان تعلق بنفس يكون على انه
تامة لزم كون الخطاب مع معين وعلى كل حال فاللازم
الخطاب معه وهو المحذور وبهذا يسقط الملاقة
المذكورة ههنا وهي ان مع ان تعلق بنفس الخطاب
لزم المحذور المذكور وهو مما لا يجوز ان يكون متعلقا
بيكون قوله فله مدخل اه اشارة الى ان قوله فله
مدخل مرتب على ما قبله بعد تدبر ظاهر بحسب المعنى فانتظم
قوله بل كل من يتأتى منه قوله فلا يختص انتظاما فاندفع
ما يقال من ان قوله فلا يختص ظاهره ان الضمير اكال المجرور
لكن قوله بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب يقتضي ان يكون الضمير لخطاب لو تبر والحق ان
لا حاجة الى الحذف فان قوله هذا الخطاب معناه
خطاب الرؤية فافهم قوله والساحل شاطئ البحر اى جانبه
وطرفه فقوله والبر ساحله الظاهر انه من باب التقلب
اذ المذكور هو البحر والذي يضاف اليه هو اللجة و
الساحل وكل منهما معلوم الا يرى انه جعل اللجة مبتدأ
فالساحل ينبغي ان يكون كذلك ومصداق ذلك
ما ذكره صدر الافاضل في بيت السقط قوله

بخرض بحر انتقعه ماء كملة السايح في البند، قوله نقعه ماء
كذا وقع في الصواب ماء نقعه كما تقول رأيت اسود ناصعا
الرماح ولا تقول رماحها الغاب انتهى اللهم الا ان يقال
ان ساحله مبتدأ، قدم عليه الجار المعرف وأجرى عليه اعتمادا
على قرينة المقام قوله عنه مذهب الظاهر ان المذهب
والمذاهب اسم مكان وان الظرف اعني عنه متعلق به
وهو فاسد لانهم صرحوا بامتناع عمله فضلا عن تقدمه الا ان
يقال انه مصدر ميمي قوله لمن احدث به اي لحاظت به
وفاعل احدث مكارم وجر به لمن قوله علم صدر آه
اوارم وكانه تركه اعتمادا على القياس بالباب
قوله وارد الخ فيه رد على العلامة الترمذي لانه قال
قوله وان استهجن معناه كراهة ان استهجن فرد
عليه الفاضل الكاشي بانه لا حاجة الى هذا الان المعنى
بالعرض الفائدة المطلوبة المراد الباعث فيتدرج فيه
الفائدة والحاصل قوله شكوى الغرام الغرام العذاب
الشديد كذا في الصحاح قوله يحكى عن المشرح اه شرح
اسم قاض كان في زمن خلافة الفاروق وعلى رده عنها
قوله بعيد سحيق اي بلدك بعيد سحيق من استحق الشيء
بالضم اي بعد وفي هذا ايضا تجهيل له اي بلدك بعيد فلم

جيت

جيت منه بعيدا ان اتت الا جاهل اه ملخص قوله
الزريبة حبل فيه عدة عرى كما ذكره في الصحاح والديوان
والجمل والتونسي ان الزريبة العروة الواحدة من العدد
لا حبل فيه عدة عرى بل الحبل هو الزريبة على وزن الرفيق
فالصواب ما ذكره الشارح العلامة صاحب
قال الزريبة العروة اذ الزريبة بالكسر حبل فيه عدة عرى
قوله وان كان الخ يريد ان الانكار اما ادخال
للعشق في ريقة الكذب واما ادخال للعشق في ريقة
التهمة واعترض على هذا التقرير الشارح الكابتي
بان الادخال في ريقة الكذب يتحقق على التقديرين
اذ احد الاضبارين كاذب بالضرورة فلا وجه لتخصيص
التهمة باحد التقديرين والكذب بالآخر ولعل الهم
قال او التهمة لجواز ان يقول المنكر بعد الانكار
ان مرادي بالانكار تغيير ما افهم من اللفظ بحسب
وحي يصدق ديانة لا قضاء فلا يتعين المؤاخذة به والحق انه
تكلف مستغنى عنه هذا كلام هذا الفاضل تزييفا
وتوجيها والجواب ان كون الانكار ادخالا للعشق
في ريقة الكذب انما هو على تقدير كون الانكار كاذبا
فاما لو كان الانكار صادقا فهو لا دخال في ريقة التهمة

اذ من اكثر بعد ما اشتهر بينهم وان كان الانكار حقا والامر التابع
كاذبا فقد ظهر ان اعتراضه مبني على انه فهم كلام القوم فجمع الترقوة
وهو فهم لا غير قوله التهتهة بفتح الهاءين المذكورتين في الديوان ان التهتهة
بسكون الهاء وبتحريكها كلاهما جائز وهذا هو المشهور لكن
المذكور في الشرح مطابق لما في الصحاح قوله وقد سبط آن
ليس شيء لان هذا مما لا يتبادر اليه الفهم ولا يرتضيه الذوق
السليم بل التوسيط مشعر بتعليقه بالمتقدم فقط لا يرى
الى انهم ذكروا في باب التنازع انه لو توسط المعمول بين
المتنازعين لا تقطع النزاع لتعلقه بالمقدم اذن بل الشارح
قد ناقض نفسه في ذلك في الصفحة المقابلة لهذه الصفحة
في قوله تأخير قصة شتريح فليتفهم وكان الشارح انما وقع
فيه من جهة انه نقله عن بعض الشروح من غير روية وقد تتفق
مثل هذا احيانا لارباب التأليف قوله وقد فسره اشارة
الى ما ذكره الفاضل العلامة سع والحاصل انه فسر العصبة علة
انتساب الخبر الى المبتدإ وهذا فاسد لانه منتقض في بعض الامثلة
كما ذكره هذا الكلام على ما يدل عليه لفظه وعبارته وفيه
نظر لان الفاضل العلامة سع وان فسر العصبة بالعلة الا انه
لم يصرح بان العلة هل هي علة الانتساب ام علة للاسناد
بل في كلامه ما يدل على ان مراده انها علة للاول لانه اضاف

العلة

العلة الى البناء، والبناء فعل البناء ومعناه الاثبات والاسناد
فسقط الاعتراض عن الفاضل العلامة وظهر ان قوله بعلة
انتساب الخبر الى المبتدإ قرينة ما ضمنها مدعاه قوله وهو موجود
اما اولا فلما ذكره واما ثانيا فلان القائل بهذا هو الفاضل
العلامة سع وهو فسر هذا وجعله اشارة الى الايجاب بالمعقول
الى وجه بناء الخبر فتفسير هذا الدافع غير نافع قوله
اما اولا اه ليس في آن الخبر لما كان محتملا كان البناء
المعتد به المضاف اليه ايضا محتملا من هذه الحيثية فلفظ البناء
مع ان تجم ليس بعمل ما كان الخبر فيه محذوفا قوله واما
ثانيا اه هذا ايضا ليس بشيء لانا لا نسلم انه ليس ذريعة
بل هو ذريعة الى الامور المذكورة غاية الامر ان هذه
الامور يمكن استفادتها بدون الايجاب وهذا لا يقدح
في كونه وسيلة اذ قد تقرر انه لا اطراد في المقتضيات والا
لتعاكس وستذكر تمام تحقيقه في الصفحة المقابلة لهذه الصفحة
قوله فالصواب آه قد بينا لك على ان هذا هو كلام الفاضل
العلامة سع فلا معنى وجعله وجها آخر وتسليمه صواب فاما
قبل المذكور هنا كما مر فيحتمل ان يكون مراده اشارة
آخر غير الفاضل العلامة سع بل هذا هو الظاهر لان القائل
بان العصبة بمعنى العلة الانتساب انما هو العلامة المتردد

والدليل عليه ان الفاضل الكاشي جعل قوله لا بالنساء
الخبر وحمله على المسند اليه ثم قال ما نبأ والعلاقة الترمذي
فسر اياء المحصول الى وجه بناء الخبر بدلالته على مفهوم الخبر
لانه قال بخلاف الاسير ان قولك الذين اعتوا يومئذ الى
اياء المؤمنين الذي هو جنة حصول درجات النعيم لهم قولك
الذين كفروا يومئذ الى كفر الكافرين الذي هو جهة حصول
دركات الجحيم وقال ايضا واقول ان الذين تظنونهم
اخوانكم كان قولك لا رضيا واقول جيء الخبر يومئذ له وقوع الى
امرين احدهما ان ذلك الاعتقاد خطأ وثانيهما ان الخبر
الذي سيجيء امر بناء الاخوة والمحبة بل امر بتحقق البغضاء
والعداوة هذا كلامه ثم قال وكلامه هذا دليل على انه يريد
بالاياء الى وجه بناء الخبر الدلالة على مفهومه وهذا غير صحيح
لان هذا الملف غير جار في جميع الامثلة كقولك الذي سمك
السماء الله غير كونه تعالى فاعلا للسماء الا يوحي الى انه مبني لما بينا
كذا هذا كلام الفاضل الكاشي قلنا نسلم جميع هذه
المقدمات لكنه غير صحيح لان اقتضاء بعض الامثلة
لشيء بعض ما فيها لا يقتضي ان يكون مراده بالوجه
الانتساب قوله مثلا آه اشارة الى ما ذكره الفاضل
العلامة ره ومنهم من يقول ضرب البيت بالكوفة مثلا جرة

علة لنزول الكعبة تمسكا بقول الاسبوري وهل يعقب
الهجران الا التناسب وقوله يقول ان الحجر ذو
وفا يقبل وان الفاء تشعر في الوجه قوله الى مشاهد
محسوس صح الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد
اذ ان نزاع وقوله الى المحسوس غير مشاهد تنبيه على عكسه
فالمحسوس هو المدرك باحدى الحواس الخمس والمشاهد
ما ادرك بالبصر فالاول اعم للمعقولات والثاني اخص
لما يدرك ببصر البصر قوله بين الضال واللام الضال
بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري قوله
غير الحي الحراء حمار القبيلة تركبه كل احد حسب ما تعين له
من حاجاته ويسيح له من حاجاته ولا تعدم يشهد احد وقوله
يسيح بصيغة المجهول اي يشق ارساله بالاحجار من
الشجرة وهي واحدة شجاج الرأس قوله فصله آه
بين في وجه الفصل نكتتين وهما نكتة ثالثة هي الاشعار
بان الملحوظ نهاية التمثيل لا التنزيل بمعنى انه ينبغي ان عند
نفسه الاداة التي هي التنزيل وجوه النكتة هي التي
تبادر الفهم اليها من ظاهر السوق والسياق فقط
الاغراض بان المذكور لا يوافق نظم التنزيل قوله
ووقت آه البيت لرجل راته امرأته بطحن الدقيق

وجه سر الرجا فاستكفت زوجته ذلك وضربت
احدى يديها على صدرها منكرة لهذا العمل الخبيث تعنونه
وقت نحرها اى ضربت صدرها فان النحر هو الصدر
جملة في موقع الحال على ضعف قد وقوله ابعلى هذا استفهام
ومعناه الانكار والطف اعنى بالرجى حال على نمط هذا
بعلى شجا اى ابعلى هذا حال كونه ملتبسا بالاشتغال با
لرجى وهذا اظهر مما ذهب اليه الشارح من ان الباء
سببية متعلقة بمحذوف يفسره المتقاعس والمتقاعس
هو الذى يتخلف في صدره ويدخل ظهره وهو ضد الاضب

قوله اى تلك الموعودة هذه الخ اورثتموها تفسير
لقوله تو وتلك الجنة التى اورثتموها بما كنتم تعملون
ولا يخفى ان ظاهر الاية مشعر بان العمل سبب لدخول
الجنة فوقوع الاصباح الى التوفيق بينها وبين النصوص
المشعرة بنفى السببية مثل قوله لن يدخل احدكم
الجنة عمله الا ان يتغمده الله تو برحمة واشار الفاضل
العلامة رح الى التوفيق بان معنى الاية ان نيل مراتب
الجنة بالعمل كما صرح به بقوله وكل درجاتها عملوا
ومعنى الحديث ان نفس الدخول نعمة الله ولا يخفى ان
هذا الجواب انما يتم اذا كان ضمير اورثتموها للجنة بتقدير

المضاف اى اورثتم مراتبها ودرجاتها وقد يقال مع الاثبات
على الظاهر ومبنى النفى على الحقيقة فلا تنافى قوله وثمة
بالحاق الراء وآه قال الامام المرزوقى الهاء فى ثمة علامة
التانيث وهو ثابت الخمه وكما يتصل بهذه العلامة
بالاسم نحو امراة وامراءة وبالصفة نحو قائم وقائمة
كذلك يتصل بالفعل والفعل والاسم هما موضعان لا
انها تبدل فى الاسم منها الهاء فى الوقف وتشتغل الاعراب
غيرها خلا الاسم اليها وفى الفعل تسكن الالف بلا قها
ساكن ويكون هاء فى الوقف والوصل جميعا وفى الحرف
بقلة وخفا فاذا وصل حرك بالفتح نحو ربت ولمت وتبقى
تاء فى كل حال قوله والتعويل الخ يريد ان الاعتبار فى
تعيين احد الاحتمالين المذكورين على قرينة المقام ولا
اعتبار بالتقدم والتاخر بل المعتبر هو التقدم فى اللحاظ
والاسرار ان الظاهر الغالب المتبادر الى الفهم فى
القيد كما يشير به كلام الشارح حيث قال ليس ذلك كليا مع
ان القيد متاخر عن حرف النفى صورة فان قيل بنى كلامه
اعنى الاصح والسابق مخالفة لان مقتضى السابق ان
فى القيد ظاهر غالب ومقتضى اللاحق ان الاعتبار بين
سيان لانه امر مبنى على ما سبق اللحاظ كما يشير به كلا

في بيان الشرف فاذا كان مدار الامر على ما سبق الملافظة فا
الامر ان كلاهما على التسوية فلنا بناء الامر على ما سبق الملا حظة
لا تقتضي الاستواء فربما كان احد الامتيازين ظاهرا غالبا
في الاعتبار يعني ان الاعتبار له اكثر فافهم قوله
وكثيرا ما يورد الامثلة بيريد ان عادته المجارية في
المباحث على انه يورد امثلة خارجة عن الباب الذي
هو بصدده فوقع الاحتياج هنا كما الى ضرب من التاويل
بالحرف عن الظاهر والذي يمكن في توجيهه هنا كما وجوه ثلثة
الاول اعتبار التاويل في جانب المثال بجعله نظيرا
لا مثلا الثاني اعتبار التاويل في جانب الممثل لبيان
بقال المعتبر هو المطلق الذي في ضمنه الثالث اعتبار
التاويل في جانب المثال بيريد ان الباب يوجب
مثل ان يؤول فهذه وجوه ثلثة والكل شيء كما ترى لانه
حرف عن الظاهر الا انها تتفاوت قوة وضعفا لان
حاصل الوجه الاول كثرة التكلف والاول دون الثاني
في الضعف والثاني دون الاولين في الضعف
فليكن هذه القاعدة على ذكر منك فقد استشد الا
حتياج اليها سيما في هذا الكتاب قوله وفيه بحث الخ
حاصله ان الحصر المستفاد من قوله لا طريق الى اضافة

سوى

سوى الاضافة مم لانه يمكن احضاره بطريق الموصولية ايضا فلا
فرق بين الصلة والاضافة في وجوب كون نسبتها معلومين
للمخاطب مع تبع صلة باذن تعرف فان اعتبر الاخيرة كان
هذا ايجتيه راجعا الى ان الاضافة احضر مع ان المحصل
كلا منهما حالة مقتضيته بطريق التعاقل وان لم يكن الاخيرة
ملحوظة فلحكم مم وهذا الاعتراض ساقط لان مبنى الكلام
ان الحاصل عند المتكلم او عند السامع هو طريق الاضافة
فقط وليس عندهما امر زايد فوق الاضافة ولا يخفى ان
قولنا الذي هو غلام زيد الموصولية ههنا حاصلة مع الاضافة
والمفروض انه ليس ههنا كما طريق غير الاضافة فاتضح التعاقل
مع الاضافة والحق الجواب من الشارح المحقق انه اقتصر
على هذا الاعتراض ههنا وفي غير هذا الكتاب مع ان سقوطه
في غاية الوضوح لمكان امتناع في معنى الكلام اذ لا معنى
اي مهدي تفسير للهواي فالجواب مهدي بتشديد ثلث باءات
لان اصله مهدوي اجتمع الواو والياء والسابق ساكن
قلبت الواو باء وادغمت الياء في الياء فصار
مهدي بيائين فلا بد من باء ثالثة هي باء الاضافة الا
ان يقال حذف احد الياءات تخفيفا لحصول الثقل
باجتماع ثلث باءات ولا فرق بين كون المحذوف باء العلامة

او غيرها فان الكل يخذف مرجع به صاحب الكشاف قوله
اليمانيين الخ النسبة الى اليمن بغير الا انهم حذفوا من يارى
النسبة واحدة ثم جاؤا بالف زايدة عوضا عن الياء
المحذوفة فصار يمانا بتخفيف الياء ثم حذفوا الياء
الاخرى الباقية فصار يمان وهو من تغييرات النسب
ثم جمعوه فصار يمانين قوله اى مجنوب الخ تنبيه على ان
جنيب فعيل بمعنى مفعول فالمجنوب معناه الذى يبريد
الانسان ان يجره الى جنبه وقعوده الى مكانه والمراد
بالاستتباع هو من الجر المذكور الذى حاصله طلب
قرينة لاحقة تابعة للنفس فالمستتبع بلفظ اسم المفعول
معناه الذى متبوعيته مطلوبة فقوله هو اى مبتدا خبره
مصعد وقوله جنيب خبر بعد خبر اى مجنوبا معقودا هو لاء
من قولك جنيب الدابة قدتها الى جنبى وجنيت الاسير
جنبا بالكسر تبعته كذا فى الصحاح او معناه مجنوبا مع هو لاء
ذاهب غريب من قولك جنب فلان فى بنى فلان
بجنب جبانة اذا نزل فيهم غريبا ذكره الجوهرى
وكلام الامام المرزوقى مشعر بان النصب على الاول
وبالجملة تنفى الاول تنبيه على انه بجعل الكل يطلب قرينة
لكونه مستحسنا مقبولا عند الطباع باسرها وعلى ان جهينة مهلم

فالبيتة

فالبيتة وهيئة معنى قليته وفى ان فى تنبيه على انه متوحش
عندهم مستنكر غير مالوف صورته نهاك ومعناه نهاد وفى
الكلام تنبيه على ان تابع متبوع ومتبوع تابع قوله
اولا وله تتركه عندى هو معطوف على ما هو صفة التفضيل
اعنى المتعذر لو معطوف على نفس التفضيل لتقدير
الموصوف والتقدير مثل ان يعنى التفضيل الاولى
تركه فقوله تتركه جملة اسمية مركبة عن المبتداء والخبر فى موضع
الصفة للمتعذر اعنى التفضيل على نمط كمثل الحمار يحمل اسفارا
فلا حاجة الى باء التشبيه فقوله مثل ان تغنى ضمير
الشأن فى تغنى للاضافة والمفعول محذوف اى مثل
ان تغنيك الاضافة عن تفضيل متعذر مع كونه غير محصور
او ممكن الا ان الاولى تتركه لنكتة فقوله او الاولى تتركه
ان جعل من قبيل حذف المعطوف مع بقاء العاطف
والجملة الاسمية صفة للمعطوف المقدر بازاء التقدير عن
التفضيل المتعذر او الممكن الاولى تتركه قوله وبالجر على
انه صفة له وجعله صفة اظهر الان النسخ المنقول
عليها مقيدة بالنصب كذا ذكر الشارح المحقق وهو لا يخفى
ان النصب غير مانع من كونه صفة بل هو مع نصبه صفة
على خط قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطفت قوله

والغيل الاجمة اى الغيل بكسر الغين الاجمة وهو ماوى الاسد
ويقال له بالفارسية بيشه وخفان اسم موضع وهو بسكون
والشبل والشبال جمع شبل وهو ولد الاسد وفى المقامات
والشبل فى المخبر مثل الاسد قوله اولاد جعفنة اولاد جعفنة
كانوا ملوك الشام من غسان والمفضل ذو الافضال والانعام
قوله كوكب الخرقاء الخ قاء تانيث الاخرق وهى
التى زعقلها نقصان والسخنة بالنعم السحر الاعلى واذاعت
اى افشت من الاذاعة وهى الافشاء والقول
بعنى المغزول بمعنى ما يغزل وهو الغطى والقرابين جمع قربينة و
هى قربة المراءة بالجوار او بالقرية قوله حبى ما بايت
تنبيه على ان قوله فقد نبهت اه خبره محذوف وهو ما ذكرت
قوله عن آخرها بيد ان آخرها مفعول البتى وزوادا
جاوز الآخر حصل له الكل وتوضيح المقام انهم يقولون فلان
احوز القضايل عن آخرها ويريدون كلها فلم يذكروا الآخر
ويريدون الكل بالجميع وهذا مما لا خفاء فيه انما الخفاء
فى وجهه فقال الشارح العلامة معناه عن ادناها الى
آخرها فقيل عن بمعنى الى وهو غير بعيد فى حيث المعنى
وقال الفاضل الحاشى معناه فى ذكر الجزاء وارادة
الكل اذ آخر الشئ هو الجزء الذى يتم عنده الشئ فتقول عن آخرها

اما صفة

اما صفة لمصدر محذوف اى اجتنابا بانا شيئا عن آخرها اى عن
جميعها واما متعلق بمحذوف فى موقع الحال من ضمير تجنب اى حال
كونه مجتنبا عن جميعها وقال العلامة ره قوله عن آخرها اندار
التركيب كثير الاستعمال والمراد الاحاطة التامة يقال انفق
العلماء عن آخرهم اى انتفع الكل وتوجيهه ان تمام الشئ وانتهاءه
بآخره فعبر عن تمامه بآخره وبالجملة فالمعنى واحد وان اختلفت
التعبيرات والتوجيهات قوله ولم يجعله حدا كالاول
ظاهره مشعر بان المراد جعل الاول حدا دون الثانى فتوجه
عليه انه صرح بان الاول حد فكيف صح القول بانه جعله
حدا ووجه ابان الجعل هناك ضمنى وفى الثانى قولى وتحقيقه انه اراد
مثالين لكون الوصف كاشفا وصرح بان الثانى ليس
بل هو كالحد وسكت عن بيان الحال فى الاول فالذى
يقتضيه الفهم السليم انه جعل الاول حدا دون الثانى اولا
فلاجهة التخصيص الثانى بالذكر فالسكوت عن الاول
مع اشتراك الاحتياج الى البيان على تقدير الاشتراك
فى الامر المذكور مشعر بان حال الاول مغاير لحال الثانى
وهذا ما يقال السكوت فى مقام البيان بيان ثم ما ذكره
من النكتة وهذا ما يقال فى التشبيه بالحد مبنى على ان مراده
انه بالحد الحد على اصطلاح القدماء دون اصطلاحه وههنا

نكتة اخرى سيم الامرين وحاصلها ان المتكلم بصدد التوصيف لا
التحديد يبغي ان المساق مساق التوصيف لا مساق التحديد
لكن لما كان ماهيته هي هذه مستحوذه وصفا كاشفا لاحدا فهو
شبيه بالحد لبس بحد وعلى هذا حال الاول على الثاني بحوج
الغاية التعليقية كما هو الثابت في سائر المواضع فقوله
بعض اجزاء مفهوم المنفي مذكور الزاما وهو الاجتناب
عن النواحش فانه مذكور ضمنا كما بينه الكل قوله هلوعا هو
واضراه احوال معتبرة اد محققة لانها طبيعية والانسان
مخلوق عليها قوله عكس النقيض آه عكس النقيض عند
المتقدمين عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض
الموضوع محمولا مع بقاء الصدق بحاله لامتناع ان يكون
الملزوم صادقا بدون لازمه وعند المتاخرين هو
جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع تغير
في الكيف فنقول لنا كل انسان حيوان نقيضه عند المتقدمين
كل ما ليس حيوانا ليس بانسان وعند المتاخرين
لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وبالجملة فجمهور الشارحين
على ان عكس النقيض ههنا مفرع على مذهب المتقدمين
دون المتاخرين ولا يخفى ان الامر منطبق على كلا المذهبين
غير ان التخصيص ههنا امر ان الاول ان الكل اخذ على طريقة

المتقدمين كما يشعر به عبارته الثاني ان المستعمل في العلوم هو
الاول دون الثاني قوله ان يحذب اي يحذب الا
ستيصال فاعله ضمير يعود اليه وقوله يغبطك اي يعدك
وجمع اضياع قوله فظهر اي المقدمة الاولى مما يدل عليه
كلامه ويلزم منه بالضرورة وهي ان مضمون الطلبية الخط الغير
اي حصل وقت الطلب الثانية ان الخط الغير اي حصل
يمتنع ان يكون وصفا او خبرا وههنا نظر وحاصله ان لام ان
الكل جعل مضمون الجملة الطلبية نفس الخط بل مضمونها عنده
نفس الطلب من حيث انه مرتبط بالخط لفظا وبالمتكلم
المتلفظ بذلك الكلام عقلا وح فان جعل الجملة الطلبية
وصفا او خبرا فلا بد ان يكون نهاك ما يكون حالا من احوال
المبتدا او وصفا من اوصاف الموصوف وذلك الحال
والوصف منحصر عقلا ان الطلب والخط الاتي نهاك وكلاهما
فاسد اما الطلب فظاهر اذ الطلب ان اعتبر لفظيا
فلا ارتباط له الا بطلوبه وان اعتبر عقليا فهو قائم بالطالب
فكيف يتصور لازم الوصف والخبر والانشاء الا لازم وليل
على انشاء الملزوم لان قلت يجوز ان يكون المبتدا
هو الطالب بعينه فيكون حالا من احواله نحو انا اكرمني يا زيد
وكذا الموصوف نحو انا رجل اكرمني يا عمرو قلت كل من الصفة

والخبر يجب ان يكون ملحوظا فيه حيث انه حال من احوال صاحبه
ومثل هذه الصورة يغفل عنه ولذلك يسترشد الى التأمل
في الفرق بين زيد ضربته وزيد اضربته فتأمل على ان مثل
هذه الصورة نادرة وعامة الصور ليست بهذه المثابة
وقد اهمل النحاة كلية وجعل الكثير الشايع نادرا للقليل النادر
مستمدا عقلا ونقلا دونك مفتوحهم واما الخط فهو
ما قررته من انه غير ثابت فيمتنع جعله وضعا وخبرا وما كان
هذا المطلب الثالث من المطالب الثلثة موقوفا
على ابطال جميع التعلقات والتقادير الكلية المتصورة فاقول
المهم تعرض الكل وما كان الاستحالة في جانب الطلب
اظهر خص التعرض ببيان الاستحالة في جانب على ان فيه
سرا آخر وحاصله ان الطلب وسيلة محضة وآلة طهول الخط
فلو وضع العقل ابتداء في الطلب شيئا لكان انهاء امكان ان
يسارع الحكم الى ان يقول الطلب لا اعتبار له بل نحن نعتبر
الوصفية او الخبرية في الخط الذي هو الى جملة معدود من الجملة
من نفس الطلب اذ الجملة بالحقيقة هو ما دخل عليه اداة
الاستفهام في مثل هل رأيت كذا وكان المهم انبه على ان
الاول بديهي وعلى الثاني هو الاحرى بالبيان قوله
جاز ان يقع هل رأيت الذئب قط اوله حتى اذا جئ

الظلام واختلط جن ستره واختلط اى اسرع الظلام بالضياء
ومعنى البيت اذا جاء الظلام الساتر للاشياء
اختلط الظلمة مع الضياء جاؤا ببلبن ممزوج بالماء لونه
كلون الذبابة الورقاء كمل في بصره على ان يتبدل صاحبه
هل رأيت الذئب فان لم يكن رأيته فانظر الى لونه
فانه هو بعينه قوله انكشف لك بهذا وهم انه كلا منهما
واحد نعم الغرض من بيان الوصف هو التصدار الجنس
غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض وامجو
ايضا لازم وكلام المهم عنه ساكت وسكوته اما لاعتبار
او لعدم اعتباره واياما كان فاصل التعميم حاصل بوقوع
النكرة في سياق النفي فذكر الوصف زيادة تعميم وعموم
الارض والجو زيادة على زيادة وتفصيل هذا المقام
بحيث يتضح اتحاد الكلامين قد اودعناه في حواشي
المطول فليراجع اليه قوله وفي دلايل الاعجاز انها تستعمل
للقلب فقط هذا دليل على ان الشارح المحقق رحمه لم ير دلايل
الاعجاز قط بل هو نقيض فيه غيره وذلك لان خلاصة كلام
الشيخ في دلايل الاعجاز ان لا الواطئة تستعمل في
التعريض القلب والتبيين دون النفي اعني
الاول وتفصيل كلامه وتحقيق مرامه قد اودعناه في حواشي المطول

بحث لا مزيد عليه حتى حاول ذلك فليرجع اليه وبهذا
يظهر ان بين كلام المصنف وكلام الشيخ مخالفة لان ظاهر
باختصاص لا بالتعقيب والاول قد استعمل في قصر
التعيين وعندك ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وحقيقة
ان يحمل قولنا جاء زيد لا عمرو ان المجيء ثابت للاول
منتف عن الثاني وهذا المعنى بظاهره ينطبق على التعقيب والتعيين
انطباقا ظاهرا بلا كلفة ولا تقدير بخلاف الاول فان
تطبيقه عليه لا محالة تفتقر اليه ولهذه الدقيقة قال الشيخ في
دلايل الاعجاز ليس المراد بهذه الفاء في العاطفة انها تنفي عن
الثاني ما وجب للاول انها تقتضي شركة الثاني في الفعل
للاول بل المراد انها تنفي ان يكون المثبت للاول ثابتا لكن

قوله اي انتفاء حقيقيا قد يتمسك به في مباحث حدوث
الجسم ان عادة الكشاف في مثله ان يقدر المضاف اي
انتفاء حقيقة فوقع الخلاف عما وقع فيه الشارح من تقدير
ياء النسبة فانه تكلف لا حاجة اليه ثم القائلون بكون
هذا المنصوب اعني حقيقة تمييزا يقسمون الى قسمين قسم
منهم وهو الفاضل الكاشي يجعل في الحقيقة تفصيلا
والمضمون وهو الشارح العلامة يطلقون القول بانه
تمييز ويقولون مرة معناه انك لا يوصف منه في صب الحقيقة

واوضح معناه انك لا يوصف منه بالحقيقة والا من فصله فقال
الحقيقة هو المفهوم الخاص الذي في صب هو هو وقد
يراد به المفهوم مطلقا اعم مراده فالمعنى بالحقيقة ان اريد بها
المعنى الاول فقوله حقيقة تمييز والاستثناء مفرغ اي
لا يوصف منه في صب حقيقة الخاصة اي لا يوصف في
حقيقة شيء الا هذا القدر وان اريد بها المعنى الثاني
وهو اوفق بالصواب فقوله حقيقة مفعول يوصف
والمستثنى منه مذكور وهذا كلامه وبهذا يظهر ان الحق بان
يكون هذا اللفظ تمييز الجملة ونميز الى النسبة الاضافية
بين الجار والمجرور منه وانهم لا يعتبرون في الحقيقة ما
يقابل الادعاء واطلاق التمييز محمول على تفصيله وظهر ان
التمييز انما هو عن الذات المقدرة على نحو قولنا عجبت
من زيد علمه والتقرير من اراد ما هيته وعلمه فصح جعله تمييزا
ووضح ان له وجها وجيها وسقط ما توهم الشارح المحقق
من انه لا وجه له اذ ليس انهما نسبة ولا مفهوم يقع للاشياء
الى تمييز واي حاصل ان في انتصاب حقيقة وجهان الاول
انه تمييز عن ذات مقدرة على ما قررناه اذ انه مفعول
لا يوصف والثاني انه مصدر والاول مبني على ان الحقيقة
بمعنى الكنه والماهية والكلام ناقص والثاني مبني على ان الحقيقة

عن الامر والمعنى والكلام تام والثالث مبنى على ان الحقيقة بمعنى
الواقع ونفس الامر والكلام ما قبل والاول مختار الشارح
العلامة رح مطلقا والثاني مختار الفاضل الكاشي رح على
التفصيل والثالث مختار الشارح المحقق رح مطلقا والاولان
محتاجان الى اعتبار اضمار اى في الواقع ونفس الامر مستغنيان للتقابل
المطلق بينها والذي اختاره الشارح المحقق رح جيد الا انه يرد عليه
ان المناسب حينئذ ان يكون قوله او تنبيها هل بتقدير مصدر
منصوب معطوف على حقيقة لا على قوله لا يوقف منه
حقيقة كما توهم فانه فاسد وكيف وان كلا منها قيد ان متقابلان
مندرجان تحت لا يوقف فكيف يكون معطوفا عليه بل
وضع التاء بل فيه وضع الشئ غير موضعه اذ لا احتياج فيه
اليه بجهة من الجهات قوله وان شئت ان تعرف
اى تعرف ان باب التنبيه هل في البلاغة دال سحر بما حذف
معه ل تعرف اعتمادا على ظهوره لغة ودلالة القرينة
عليه والنكتة فيه الاحتراز عن نسبة التنبيه هل الى قول
علام الغيوب والحافظ على حسن الادب بالنسبة الى
الله تعالى ولا تعارض بين الشارح المحقق رح مفعوله بقوله ان يوقف
كونه كذلك وترك التصريح بذلك كانه قال ولم يقبل
لضيق العبارة ولهذا النكتة قدم المصنف قوله او تنبيها

ليكون

ليكون التنبيه هل بجهة منسوبا اليها وان رجعية امرأة من الخوارج
ونداء الشيخ تنبيه على كمال التدلله وقوة التحسر والتضجر
الساعة والتحير ووجه الدلالة هو الاشعار بانه كانه لا يجد من
اشتكى اليه ملا انيسا لم يحكي الم المصيبة لديه فاراد بذلك
وتضاعف لذلك غمه كما يشعر به قول من مال علالة دل
الهوى على العاشقين بالبكاء ولا سيما عاشق اذا ما نجدما
استبكى ووجه الاشعار هو التنبيه على ان تلك المصيبة
لعظمها وعمومها كانها اشتركت في جميع المخلوقات حتى كانه استوى
في ذلك الحجر والشجر والمدر والشجر وفي النداء بلفظ
البعيد تنبيه على ان البعيد اذا كان كذلك فالقريب
بالطريق الاولى وقوله مورقا حال من ضمير المخاطب في لك
والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا
والمورق اسم فاعل من اورق الشجر اى صار ذا ورق قوله
او للاستخبار عدل عن التنبيه هل محافظة على حسن الادب ولهذا
صرح المصنف في المفتاح بان التحسين الراجع الى المعنى
سوق المعلوم صاف غير ولا احسب تسميته بالتنبيه هل
لوقوعه في كلام الله تعالى وما ذكره الشارح من النكتة
في ايثار الاستخبار على الاستفهام فمرتب على ذلك كانه
قيل بعد ما ترك التنبيه هل لاى نكتة اختاره على الاستفهام

قوله بين الاستفهام والاستخبار

فقيل للمعنى فطنة على الادب ووجه الى فطنة ان الاستفهام معناه
طلبه الوضعي الفهم وهو صريحه يدل على انه لم يكن له فهم فطلبه ليحصل
له فهم ولا كذلك الاستخبار فان معناه طلب الخبر
وهو لا يقتضي سبق عدم العلم به ح ل منتفيا ح واختيار
الشارح العلامة ره هو الثاني ورد الثاني بان المقصود بيان النكتة في الاستخبار وجوابه
ظاهر اذ المراد هو القول المتفوه بالاستخبار وهو منتفي لا
محالة ح ل والتمريض التقصير من قولهم مرض في الامر اذا قصر
فيه ولم يجعله كما ينبغي وقد يطلق التمريض على تعهد المريض
من قولهم مرضته اي مرضته كذا في الصحاح ح ل
ناعيا اسم فاعل من نعى على فلان ذنوبه اي يظهرها ويشهرها
ذكره الجوهري وذكر ايضا النعي خبر الموت وكذلك النعي
على فعيل يقال جاء نعي فلان والنعي ايضا الناعي وهو
الذي يأتي بخبر الموت وظاهر كلام ائمة اللغة ان النعي
يجئ للمعنيين الاخباري بالموت والانشائي كما لا يجفى
ظهوره وانه اذا تعدى بعلى فمعناه الثاني فقوله ناعيا
حال مقدرة وقد يجعل متداخلة من ضمير متفقا والاول
اولى بسياق الكلام اليه الى آخره في جانب المعنى قوله
ان تولوا الخ تعليل لقوله ان توليتم اي ان صاروا

ولاة وحكاما على الناس والكل عبارة الكشاف الا ان
الواقع ههنا كما يلبط الخطاب لانه قال يا هؤلاء ما ترون هل
يتوقع منكم ان توليتم امور الناس وتأمرتم عليهم والمهم
غيبا الى لفظ الغيبة مع ان مقتضى الظاهر هو الاول لكونه
تغيير القول توليتم اذ المقام ههنا مقام الغيبة لانه بني
الكلام على الغيبة اولا بقوله متفقدا للتفتيح لهم على تمر
ورخاوة عقدتهم ناعيا عليهم ان يتوقع منهم امثالهم لكن لما
انتهى الى قوله تغيير واعاد الى ما هو الاصل من لفظ
الخطاب لانه حكاية لفظ التنزيل بعينه ولذا قال ارحامكم
دون ارحامهم فافهم على يتوقع اذن معلوم معلوم اي ما ذكره الله
وهو الافساد والتقطيع لا قوله ان عسيتم واكد تعديهم
الشارح المحقق ح اقتداء بسائر الشراح رضي الله عنهم الا ان
يجعل من قبيل الالتفات لقوة المحرك الى اعتبار
جانب الحضور فليفهم وذكر انما ترتيبه على ان قوله توليتم
بمعنى صرتم حكاما وولاة لانه من التولي بمعنى الاعراض
وهذا مبني على اختيار صاحب الكشاف والا فالآخرون
يجوزون هذا على الاول ويقولون ان معناه ان اعرضتم
عن دين رسول الله ومتابعته وتركتم القتال وبها
وقتلتم فيه الافساد وقطع الارحام لكونه الكفر واقارب

افلا تقع منكم ذلك حيث تتقاعلون على اذوكم كما تفعلون الوب
الا ترى بل ذهب محاربة رسول الله عم وهذا وجه وجيه ويؤيده
القراءة الاخرى ان وليتم قوله لئلا يلبسوا ح
هذه العبارة اشكلت على القوم فتصرف فيها كل منهم على
حسب قوته وطاقته ووجهها نوع توجيه دخل تحت
قدرته ووجهها الشارح العلامة ره بان كلمة اذ بحرد الظرفية
وهتلق محذوفة يدل عليها عرض او النصح والتقدير لئلا
يلبسوا امر عرض او نصح اذا عرض اى زمن التعريض و
اعترض عليه الفاضل الكاشي ره بان ذكر الزمان
لغو لا طائل تحته وذهب العلامة الترمذي ره الى ان
اذا شرطية وجزاءها محذوف والمجموع المركب صلة
الموصول وتقدير الكلام من اذا عرض لهم لم يلبسوا اجلد
التمر حذف جزئية لئلا يلبسوا واعترض عليه الفاضل
الكاشي ره بان هذا الكلام اذن قليل الفائدة اذ التقدير
لئلا يلبسوا اجلد التمر لمتكلم اذا عرض لهم لا يلبسوا اجلد
التمر فذكر الجزاء لغو لا فائدة فيه ثم قال ووجهه بعض
الافاضل بان كلمة اذا زائدة على غط البيت المذكور
والتقدير لمن عرض لهم على سبيل النصيحة ثم قال وهذا الوجه
اقرب الى التوجيه الا ان مجئ اذا زائدة قليل في كلامهم ثم

وذكر

ذكر في عنده توجيها آخر هو مرضيه وهو ان اذا شرطية
وجزاءها محذوف وهو متعلق الظرف اعني قوله على
سبيل النصيحة والتقدير لمن اذا عرض لهم كان على سبيل
النصيحة هذا كلام هولاء الفحول والشارح المحقق ره ميز
البعض عن البعض بالكرة والقبول ومضى في جميع ذلك اثر
جميع ما ذكره الشارح الكاشي ره سوى انه سكت عن
التوجيه الاخير الذي ذكره في عند نفسه ونحن ننقل
اثاره كلام الشارح العلامة ره بما ذكره من ان ذكر الزمان
لغو فليس كذلك لان زمان التعريض معناه زمان يليق به
التعريض لان اذا مضافة والاصل في الاضافة الاختصاص
الكامل ونظيره من كلامهم رحم الله امرءا اشتغل بالصلوة وقت
الصلوة وبالاكل وقت الصلوة الاكل وبالنوم وقت
النوم فلو عرض شخص في غير وقت التعريض فهذا ليس
بمعقول فذكر الزمان تنبيه تنبيه على قاعدة شريفة واما رد
كلام العلامة الترمذي ره بما ذكره فهو ايضا ليس بشيء
لان معنى الجزاء المحذوف اذن الوجوب وهو معلوم فهذا
الاشكال وارد على باب الاضمار على شريطة التفسير هاهنا
وباب الشرط المذكور الذي اكتفى فيه بالدال على الجزاء
فان قلت قد نبه الشارح لذلك واجاب بان ما نحن فيه

ليس من قبيل اكرمك ان جئتني اذ يصح هناك ان يترك الاول با
كلية ويقال المعنى ان جئتني اكرمك وما نحن فيه ليس بهذه
المثابة اذ اللام نائبة عن ذلك قلت هذا ايضا ليس شيء
اذ اللام وصاحبها تعليل ما سبق ومعنى الشرطية معنى مستقل غير
محتاج الى ملاحظة ما سبق بل الربط بينهما عقلي معنوي وعند
ذلك ينبغي مع الفساد وعند ذلك يظهر التصحيح والسداد فليتامل
واما التوجيه الذي ذكره الفاضل الكاشي في عند نفسه
فهذا ايضا ليس شيء لان كل تعريض لا يلزم ان يكون على سبيل
النصيحة وعند ذلك لا يلزم ترك لبس جلد النمر بل في التعريض
ما هو اشد من التصريح ونهيه للبس جلد النمر اكثر واقوى واذا
وعند ان لا اشكال في هذا المقام بل ان في تتمته للحقهم
والمرام تتضح عنده حقيقة الكلام وتحقيقه انه لا يخفى ان قوله
ليلا يلبسوا تعليل لاستخبار الله تعالى بهذا النمط ليطيعوه
كما هو مذكور في فاصل من الكلام استخبر الله تعالى بهذا النمط ليطيع
وينقاد وهولاء كلام من اذا عرض على سبيل النصيحة انقاد
هولاء له وهذا بظاهره كما ترى كلام غير مرتبط فلا بد اولا في
من اعتبار امر به يحصل الارتباط المقصود فنقول ان
هذا ان في التحقيق في قبيل وضع الظاهر موضع الضمير والنكتة في ذلك
هي الاشعار بعلية التعريض المعروف للحكم المذكور اعني التجول

الذي هو في المعنى عبارة عن ترك لبس جلد النمر فاصل الكلام
اولا استخبر الله تعالى بهذا النمط في حق هولاء ليطيعوه وينقادوا
كلامه لان كل من استخبر بهذا النمط يطيعونه ففي سلوك هذا
النمط والعدول عن الظاهر فوائد الاولى الاشعار بالعلية
كما ذكرنا الثانية الاحتراز عن سوء الادب بترك التصريح
بترك غضبهم على الله تعالى الثالثة الاشعار بكلية القاعدة الرابعة
الاشعار بان كل ناصح ينبغي ان يكون كذلك وعند التنبيه
لهذه التحقيقات ظهر عليك ان الحق في هذه التوجيهات هو التوجيه
الزهري وانه هو التحقيق الذي ليس فوقه كلام وان
حديث البركة التي ذكرها الشارح المحقق بنى على قلة
التدبر وسوء التحقيق قوله حتى اذا اسلكوهم في البيت بعيد
مناف ابن ربيع الهذلي اسلكوهم اي ادخلوهم في الضحاك
السلك بفتح السين مصدر قولك سلكت الشيء في الشيء فا
تسلك اي ادخلته فيه فدخل وفي المنتشر بل كذلك سلكناه في
قلوب المجرمين ثم قال وفيه لغة اخرى وهي اسلكته فيه ثم
انشد البيت والقائلة اسم جمعه اي اسلكوهم في طريق قتادة
سلا اي طردا مصدر قولك سلكت الابل اسلكها سلا
اذا طردتها فقوله سلا نصب مصدر اي اسلكوهم اسلاكا مثل
اردخل من فاعل اسلكوهم طاردين طردا مثل طردوا الحمامة وبحمامة

اصحاب الكمال مثل الخياله والحمارة اصحاب الخيل والحمار
قوله كما في مقطع النصب صفة مصدر وما مصدرية اى
طردا مثل طرد هولاء الشرد انصب مفعول بطرد في شرد
البعير شيد شردا وشرادا نفر خفوشا سرد وشرود
قوله الشرد ابرد بفتح الشين والراء ويروى بضمها
فعلى الاول هو جمع شارد مثل خادم وخدم وغايب و
غيب وعلى الثاني هو جمع شرود مثل زبور وزبر وصديق
وصدق قوله والاقتضاء يتعدى الى مفعولين بنفسه الاخر الى
لان المراد عداه الى واحد وجواب انه يتعدى الى واحد ايضا
لانه بمعنى طلب في القاموس واقتضى دينه وتقاضاه بمعنى قوله
برفع حاجب الاول نبه بذكر الرفع الذي هو من اعراب على
عراب على انه وان كان محكيا الا انه صرب ففيه جرى على
مذهب السيرافي من ان المحكي من قبيل القسم الاول
في المركب التقديري اعني ما يقدر اعرابه لاشتغال آخره
بحركة الحكاية وتحقيقه الى موضع آخر قوله وهو حق
هذا الموضع من المواضع الدالة على كون الشارح المحقق
رحمه الله الحربية او غالبا ذا العجمية وتحقيق هذا المقام على
وجه يجلي وهن شبهات الاوهام وضلالات الاقدام انه
اذا ذكر لفظ مطلقا اسما كان او فعلا او حرفا فلا يخ من

ان يقصد بذكر هذا اللفظ معناه او يقصد به ذلك اللفظ نفسه
دون معناه والقسم الاول خارج عن محل النزاع اذ ليس
كلامنا الا في القسم الثاني وهو ان يذكر لفظ ويقصد بذ
ذلك اللفظ نفسه فقط وهذا القسم هو المقدم بالبحث ههنا
وهو المخصوص بالنزاع في هذا المقام فالمذكور في كتب النحو والمعقول
عليه عند المحققين ان هذا العلم فهم يعبرون بانه علم اصطلاحي وعلى تلك
بان مثل هذا العلم يصدق عليه حد العلم وهو انه موضوع لشيء بعينه
غير متناول غيره ثم يعبرون بعد ذلك بانهم العلم منحصر في قسمين منقول
ومرتجل بان هذا القسم اعني ما نحن بصدده من قبيل الاعلام المنقولة
لانه نقل من مدلول هو اللفظ هذا الكلام المقدم ثم
مع ذلك هم يعبرون بانه لو وجد علم بغير هذه الطريق اي بغير ان
ينقل من مدلول الى مدلول كان هذا من القسم الثاني اعني
الاعلام المرتجلة اذ المرتجل لا معنى له اولا فالعلم المرتجل ما عين
اولا لمدلول من غير ان يكون مسبوقا بمدلول آخر هذا كلام المتقدم
اثرت بنى عليه الخبر المدقق والتحرير المحقق العلامة التفتازاني
عبارة الكتاب حاجب الاول وذهب في توجيهه الى ان
المعرف باللام صفة حاجب لانه علم قبلا ان كل لفظ وضع با
ازاء معنى اسميا كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك
اللفظ فلذلك يوصف به المعرفة ويقع محكوما عليه كخرج

ز قولنا خرج زيد من البصرة فعل ماض و زيد اسم و في حرف جر و ضرب
الذي فيه فعل ماض و في الذي فيه حرف ابتداء و ذهب
الشارح المحقق بهاء الى ان هذا بسيط او المهملات تشارك المستعملات
في هذا المعنى اعني الذكر و القصد منها الى نفس ذلك اللفظ و ارتفاع
المعارف صفات لها و جعلها محكوما عليها كما يقال مثلا جسق
الذي في الكلام الفلاني مهمل و لا وضع بينا لا صريح و لا ضمنا
فكيف يكون علما ثم اول عبارة المتن بان المراد انه بمنزلة
العلم في افادة التعيين لا انه علم اصطلاحي فالصواب في توجيه
عبارة الكتاب ان ما اخترناه هو ان حاجب ان اريد به
نفسه فهو معرفة لانه مدلول بهذا اللفظ بهذا اصطلاحه كلامه في
هذا المقام و نحن نتعقل هذا بسيط عقلا و نقلا اما اولا فلان
قولك صه الذي في الكلام الفلاني مهمل لا شك انه
باصطلاح النحاة كلام تام و الكلام عندهم ما تركب من كلمتين با
لاسناد فالكلام بدون الكلمة محال و الكلمة بدون الوضع و
المعنى محال كيف صح التعقل بان مثل قولنا صه الذي في الكلام
الفلاني مهمل كلام صحيح و المبتدا فيه ليس بكلمة و كذا قولنا
في حرف جر و خرج فعل ماض في هذا الكلام لا يفيده عاقل فضلا
عن فاضل بل لا يتكلم به اصلا ثم لا يتسلم رائحة في النحو قوطا
و اما ثانيا فلان اتفاق و بل الذي ذكره في عبارة المتن بسط

قطعا

قطعا لانهم يصرحون بانه علم اصطلاحي كما نلوا عليك عباراتهم و اما
ثالثا فلان قوله و دعوى وضع المهملات لانفسها مما لا تعقل
لها فاسد اذ الوضع و ان كان مناطه للاعمال الا ان الوضع
و الاهمال لا يجتمعان بينا نحن فيه في لفظ واحد بل الوضع
في لفظ كذا و هو الذي وقع مبتدا، و موصوفا بالمعرف و الا
همال في لفظ آخر و هو اللفظ الذي هو مسمى ما كان الحرفية
في قولنا في حرف جر و الفعلية في قولنا خرج في فعل ماض في لفظ كذا
هو مسمى اللفظين و الاسمية و الوقوع محكوما عليه في اسم ذلك
المسمى و في اي استبعاد في الوضع في المهملات لعدم التنافي بين
الوضع و الاهمال بهذا المعنى و لو كان ما توهمه يجب لزم ان يجتمع
الاسمية و الحرفية او الفعلية و الاسمية لا عاني لفظ واحد
و يلزم كون الحرف او الفعل محكوما عليه و هذا الكلام بنفسه به
عاقل فضلا عن فاضل و اما رابعا فلان النقض بالمهملات
ايضا بسط بطلانا اظهر من البوارق لان الكلام في المستعملات
و تحقيق ذلك ان القوم و ان سموا ما نحن بصدده علما منقولا
الا انهم ما قصدوا في ذلك حصرا و تخصيصا بل انهم في بيان
القواعد ينظرون الى الاعم الاكثر الاغلب و اما
حديث المهملات فهو و ان صح الا انه نادر و لا تعلق
لهم به غرض و مع ذلك فانهم لم يهملوا اصلا بل اكتفوا بذ

كره ٥

ايضا فيجب بتغير الامر تجمل وتدقيق ذلك ان اللفظ المذكور في
متى تفرد فاما ان قسم بتعلق بالمتعلقات وقسم يتعلق
بالمهملات وكل قسم من القسمين علم فالقسم الاول يسمى علما منقولا والمنقول
في اللفظ الى نفسه والقسم الثاني يسمى علما مرتجلا الا
تعيين ابتدائي متعلق بنفس ابتدائي فان قيل جميع ذلك حسن
واضح الا انه اين الوضع ههنا وهذا ما قاله الشارح المحقق رح
ولا وضع لامر ما ولا ضمنا فكيف يكون علما قلنا الوضع معناه
جعل اللفظ لمعنى في العقل على قصد ان يصير متواطئا عليه
بين قوم وهذا كذلك فيكون موضوعا فصح كونه علما فان قيل
يلزم ان يكون خرج ومنى مشتركا بين الاسمية والفعلية
والحرفية وهذا مخالف لقواعدهم قلنا الوضع قسمان
صريح وضمني والذي اوجب الاشتراك هو الاول لا الثاني
فان الوضع الضمني لا يصير اللفظ مشتركا وكذا هذه النكتة الدقيقة
جعل القوم مثل هذا من قبيل الوضع الضمني كربما من الاشتراك
واما الوضع في الكلمات فليكن صريحا ولا ضير ولما كان هذا المقام
مقام تنازع المخطئين والمبطلين وكان حقا علينا نصر المؤمنين
ان كتبنا هذا القدر من الاطناب ليتميز القشر من اللباب
وتبين نهاك الشراب من لامع السراب قوله وعن قريب
تعرف السر وقد حير الشارح المحقق رح في حل هذا التركيب

فتارة يجعل عن بمعنى بعد واخرى بمعنى على وعندي ان كلمة عن بمعنى
في على ما مر حواله في قوله ولا تنكن عن حمل الرباعة وارتباه اي
في حمل الرباعة فالمعنى ويعرف التشريف في زمان قريب بهذا الزمان
وهذا معنى مليح واضح لا محذور فيه اصلا او تنقل كلمة عن للتعليل
والتسببية على خط قوله آه وما فعلته عن امر ي وما نحن بتارك
آلهتنا وهو كثير سيما في التنزيل وحاصل معنى كان ما بعدها سبب
لما قبلها ثم التسببية هاهنا قسمان حقيقي وعليه التنزيل ومجازي
وهو ما يكون شبيها بالسبب في الاسباب وعبارته
التي قدح التميز ان كان اسما ما انتصب عنه عن هذا القبيل
على ما مر حواله وما نحن فيه بسبب مجازي شبيه زمان المعرفة
بسببها توقفا وترتبا قوله ومنهل ورودة المنهل المورد
وهو عين ماء ترده الابل في المراعي وسمي المنازل التي في
المفاوز على طرق الاسفار مناهل وانما اهل العطشان وانما اهل
الريان وهو من الاضداد كذا في الصحاح قوله ورجح الغني رح
اي حركة في الصحاح يقال رجحه يرجحه رجحانا اي حركه وكلمة ما في
ان الاثبتية زايدة وقوله عن التي بمعنى على التي رر
فرائب ان كان من الرؤية القلبية فالظرف فيه موقع المفعول
الثاني وان كان من الرؤية البصرية فهو حال وجواب
الامر محذوف وضمير احمد له والمعنى حرك الغني للخبر اه

انك اذا تأملت ما ذكرنا ظهر عليك ان ما قرّر النحويون
في الامتناع عند السامع حق كلام معنى ايضا كما انه حق
لفظا بمعنى كما ان نظر النحويين يقتضي الامتناع في فنه كذلك
نظر البيان ايضا يقتضي الامتناع في فنه فمن احاط بالتبيين
واطلع على اختلاف النظرين علم ان المسئلة حق وان
كانت الحقية باختلاف الجهتين قوله ثم وان لم ام آه
اى اشتغلت بالنوم وان كنت عاجزا عنه قال الشيخ
في دلايل الاعجاز واعلم انه ليس من كلام تعتد به صفة فيه الا
موقتين فيجعلها مبتدأ وخبرا ثم تقدم الذي هو الخبر الا
اشكل الامر عليك فيه فلم تعلم ان المقدم خبر حتى ترجع الى
المعنى وتحسن التدبر ثم قال وانشد الشيخ ابو علي في التذكرة
ثم وان لم ازم كرراى كرر اكما ثم قال ينبغي ان يكون كرراى
خبرا مقدما ويكون الاصل كرر اكل كرراى ثم وان لم ازم فتوكل
نوى مكا تقول ثم وان جلست فبا مك قياسي مهورا هو
حذف الاستثقال ونحوه ثم قال واذا كان كذلك فقد
تقدم الخبر وهو معرفة وهو نبوي به الثاني خبر حيث كان خبرا
قال فهو كبيت الحماسة بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعدا وقد علم بذلك ان الشيخ قابل
باعتبار التقديم والتأخير فقط واما التعلب فلا كما ادعاه العلم

رتبة على السنن تكن خبر الابتدا ال يتبدا فخبر ان روى منصوبا
فهو معمول للجواب المجزوم كما قدرنا وقوله وترج على صيغة
الامر وان روى مرفوعا فقوله برج رفع صيغة مصدر مبتداء
خبر خبره والاوجه عندي ان الظرف اعني عن السنن معمول
لقوله برج بتضمين معنى المنع والكف وهذا الرفع بعد اعدمهم
واما جعل عن في البيت الاول بمعنى على فقد مر ترجيحه بانه
مبني على الظاهر بمعنى التحقيق غير لاحتمال تعلقه بورد وتة
بتضمين معنى الصدور والرجوع فافهم وهذا البيت اصح بهذا
التقريح والتقييد قوله ولا يبعد ان يجعل هو منها نظر
لانهم وان جوزوا انتصاب لفظ المكان بالفعل لكثرة
استعماله فكانهم حذفوا عنه لفظ في تحقيقا الانهم مرجوا بانه
لا ينتصب الا بفعل فيه معنى الاستقرار وما لبس بهذه المثابة
فلا ينصبه فامتنع ان يقال رميت السهم مكان بكر
اي موضعه وقتلته مكان قراءته وشتمته مكان فعله لعدم منزلة
اي موضعه ولا يخفى ان التعدل بينهما ليس فيه معنى الاستقرار
ولا انتهاب لاعتبار ذلك فيه ايضا فافهم فقوله
كما ذكر في نصب سوى زيد الاستثناء اشار به الى ما ذكره
النحاة من ان سوى ينصب على الظرف يعنون به انه ظرف
تقديري وتقدير الظرف فيه ان سوى زيد الاصل صفة ظرف

وحكم باحضار جهة الاستقامة فيه وتوضيح ذلك انه يجوز ان يكون
البيت من قبيل تقديم الخبر على المبتدا لغرض الحصر اعني حصر
المبتدا على الخبر بمعنى ان كثيرا من ارباب هو كثيرا فقط لان غيره
لا يجيب بهذه الجملة فنفى الكلام تنبيها على ان العشق منحصر
فيه لا يتجاوزه الى غيره والحاصل ان النحاة لا ينفون الا بهذا
المقدار وهو لا يستلزم التغلب بل هو اعم منه باعتبار ما وسلم
ان الوجوب قطعي وجد القرينة او لم توجد فهو عند البعض
لا عند الكل وحينئذ لك ان تقول ان الذي ذهب اليه بعض
المحققين من النحاة من ان الجزم بالوجوب عند تعرف المبتدا او
تساويهما ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا اعني الخبر
معرفتين او متساويين اذا كان هناك قرينة معنوية دالة
على تعيين المبتدا كما في قولك بنو ما بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط
الفايدة فما يكون فيه التنبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر
فقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ابو يوسف
ابو حنيفة ابا يوسف هو الخبر وعليه قول الاعرابي اثلاثة
لعابه هذا كلامه وفي ذلك نظر يحتاج ذهنا اليه من جواز
تقدم الخبر اذا كانا معرفتين اعتمادا على القرينة وبهذا ينظهر
بطلان ما ذهب اليه العلامة من ان معنى البيت لا يستقيم الا باحد
الوجهين

ولو استقى

ولو استقى بحديث التقدم والتاخر وتركي حديث التغلب كما فعله الشيخ
في دلايل الاعجاز لسلم مني هذا الذي ذكرناه من ان اعتبار التقدم والتاخر
كاف في توجيه البيت وتظاهره فافهم قوله في وصف القلم الخ
يدل لانه قابله بالقلم الاعلى الذي بستانه نعاب من الامر
الكلي والمعاصل لعاب الافاعي البيت قال الشيخ عبد القاهر
في دلايل الاعجاز زعموا ان لعاب الافاعي مبتدا ولعابه خبرا
يوهم الظاهر اقتضت عليه كلامه وذلك ان الغرض ان يشبه
مداد قلمه بلعاب الافاعي على معنى انه اذا كان في اقامة سر
السياسات ملتبس به النفوس وكذلك الغرض ان يشبه مداده باسر
الحيات على معنى انه اذا كان في العطايا والصلات وصل به الى
النفوس ما تكلموا مذاقه عندما وادخل السرور والاريحية عليها وهذا
المعنى انما يكون اذا كان لعابه مبتدا ولعاب الافاعي خبرا
فيحصل ذلك ويمتنع منه البتة ويخرج الكلام الى ما لا يجوز ان يكون
واردا في مثل غرض ابي تمام والى ما ذكره الشيخ مفصلا الشارح
الشارح المحقق بحملا بقوله اذ المقام وبهذا يجب وبهذا يجوز
ان يكون لعاب الافاعي مبتدا ولعابه خبرا وليس فيه بتقضي الغرض
الى تمام لانه اذا كان على فط قولهم السيف عاجم طلا يتضح
ذلك الا ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وبهذا ان بهذا
اعتبار الثالثة الاول ان يريد ان السيف ينبغي ان يجعل

بدلا

في العقاب الثاني ان يراد ان عقابه عقاب خشن مؤلم الثالث
ان يراد ان عقابه قد بلغ في الايلام وشدة تأثيره مبلغا صار
التيف بجنسكانه ليس بسيف فالطريق على الاولين ان
يقال عقابك السيف والطريق في الثالث ان يقال
السيف عقابك اذا تقرر هذا فتقول يجوز ان يكون
ما نحن فيه من قبيل الثالث وهذا معنى لطيف وهل عليه الجمهور
وفيه تنبيه على ان تأثير لعقاب قلما اشتد من تأثير لعقاب الا فاعي
مع الاشتهار بالقتل بل لعقابه قد بلغ في شدة التأثير مبلغا
صار لعقاب الافاعي بجنسه وبالنسبة اليه كانه ليس بعقاب
الافاعي فعلى هذا لا حاجة الى اعتبار التقديم والتأخير كما
ذكره الشيخ ولا الى ارتكاب القلب كما زعمه الم
وليس فيه نقض لغرض ابهامه قوله فحقه الخ اي اللايق
بحاله والا دلة ثبانه كما يقال حق الخبز ان يكون نكرة
وحق الفاعل ان يلي فعله فعلى سقط الاعتراض عن الم
بان زعم ان القلب واجب وابقى عليه الا المناقشة
في الاولوية المذكورة وان فسر بالواجب ورد عليه
المناقشة في الوجوب والشارح العلامة رحمه الله
بان حال القلب هو الوجوب في الاول والاولوية
في الثاني وباقي اعتبار التقديم والتأخير بهم قاعدة النحاة

من وجوب

في وجوب التقديم عند التعرف فيهما فوجب القلب البتة
وفيه نظر قوله قصر المسافة بيني وبين الخط فتقول قصرا
بكسر القاف وفتح القاف وبالغين جعل المسافة قصيرة لا
طويلة في الصحاح قصر الشيء بالضم قصرا وقصرت الشيء
على كذا اذا لم تجاوز به الى غيره وقصر اللقحة على فرس اذا
حبلت دون حملها وامرأة قاصرة الطرف لا تمد الى غير
بعلها فالحاصل ان القصر بفتح القاف وسكون الصاد
بمعنى النقص كما في قصر الصلوة ربعي الجسم واما الذي هو
في مقابلة الطول فهو القصر بكسر القاف وفتح الصاد
فظهر ان المذكور فيما هو بهذا الاعتبار فان قلت كيف
يصح ذلك وهو لازم مثل حال وهو بهذا المعنى
وصف للمسافة لا فعل للمتكلم فكيف صح وقوعه مفعولا له
علة للعدول وترك القول قلت هو بمعنى اقصارا على
غلط قوله ج ولقد اتينا موسى الكتاب قاما على الذي
احسن فان قاما مفعولا له لاتيانا لانه بمعنى اعطاء ماضي
عليه صاحب الكشاف قوله غير مرتضى مزاي جعل في معناي وانا بين يديه وقد سئلت عن هذا فقلت له يا رسول الله
الاثنين جمعا كما فعله صاحب الكشاف في قوله ج الحج اشهر ما اقل الجمع كنت اقول عند الفقهاء اطلاقهم اولا فقلت له ينبغي
معلومات غير مرضي والمذكور في الفتوحات المكية في الباب الاحد رسمجعه بين ثلاثة فقال هم اخطاؤا في الشفع وشفع ودتر يقول الله
والثلثين وما بينهما في مقام ترك العبودية انه لما وصلت الى هذا كيف اقول قال الى ان العدد ثنية ثم اخرج يده
المقام منت فرائض رسول الله في المنام وقد سألني سائل المباركة وري يمناه على حصير البنا علية
عن اي عدد تسئل عن العدد المسمى وري ثنتين بمعنى زوجين وقال
المسمى وترا ثم وضع يده على الاثنين الذي يليان
وقال هذا اقل الجمع وهو عدد الشفع ثم وضع يده على الثلاثة
وقال هذا اقل الجمع وهو عدد الوتر فهكذا انكشف من سئل
عن هذه المسئلة كذا هو عندنا واستفدت منه فيما في هذا
الباب على ما رأيتها حين استفدت تعلم الفتوحات المكية

وهو سمع ما اصل الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند النحاة اثنان
وعند النحويين ثلثة فقال النبي ﷺ اخطأ هولاء وهو لاء فقلت
يا رسول الله ﷺ فكيف اقول فقال ميز العدد ثم اخرج خمسة
دراهم بيده المباركة وعدها على حصير كنا عليه رمى درهما بعد
على حدة ورمى ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل عن هذه
المسئلة ان يقول للسائل عن اى عدد تسأل عن العدد

قوله الله العالم الذات مبني على مذهبه اذ المعتزلة لا يثبتون
صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته يصح باعتبار التعلق بالمعلومات
عالما وبالمقدورات قادرا الى غير ذلك فلا يكثر بالذات
ولا تعدد في القدماء والواجبات والمذكور في بعض
الشروح منها ان المعتزلة لا يثبتون العلم لله تعالى وكذا سائر
الصفات تفاديا عن احد المحذورين اما مكثر القدماء لو
كانت الصفات قديمة اذ لو ان يكون ذاته تعالى محلا للحوادث
لو كان حادثة الا الكلام والارادة والفعل فانهم يثبتونه
حادثة غير قائمة بذات الله تعالى فمنهم لا يثبتون بقيمة
الصفات فانهم لا يقولون انه عالم بالعلم او عالم له العلم كما
يقول اهل السنة وانما يقولون الله تعالى عالم لذاته الذات
تجعل اضافة اسم الفاعل اليه فاعله وهذا التركيب قد
منعوه اذ قد تقرر ان اسم الفاعل المستعمل لا يضاف الى

الفاعل

قوله ان الفاعل قولهم الا ان يتجعل تبعيضية بمنزلة منزلة الا ان
ويصح المنطق به فتدبر وذكت بان العطف ان كان ملحوظا اولا
فلم يغير الاول ايضا كالثاني والا فلم يمتنع الثاني ايضا كالاول
وهذا فاسد اذ الثاني في كلام والعدد بخلاف الاول فانه في
تقدير كلامين اذ المسند محذوف من الثاني فلم ينقض الكلام
انعقد حكمه فذكر الثاني يوجب التناقض بخلاف الثاني
فانه ليس بهذه المثابة ولا مرية بانه مما يقبل قوله فتأمل

قوله فهي اذا كان الاخبار والتجدد اى الوجود والحصول المسبوق
بعدم الحصول اى كان غير موجود فوجد وقوله اى حدوث
المسند اليه تصريح بما ان مرادهم بالتجدد في هذا المقام
الحدوث اذ قد سبق ان صيغ دلالة الفعل على الزمان ان
مصدر الفعل وجد وحصل في ذلك الزمان الداخل في مفهومه
لا مجرد اقترانه به فمعنى علم زيد انه حدث علمه في الزمان
الماضي ومعنى يعلم زيد انه يحدث علمه في الحال او
الاستقبال وارح فدلالة وضعية الزمان في مفهومه على التجدد
واضحة لا خفاء فيها ولفظ الا يذان غير ظاهر الانطباق
على هذا المعنى بل هو معوق بان مختار المصنف هو الطريقة الاخرى
وحاصل انه لا كلام في ان الفعل تدل على التجدد ولا خلاف
ايضا في ان التجدد المفهوم منه ناشئ من الزمان انما الكلام في
كيفية الدلالة وفي كيفية كون الزمان لا منشأ لذلك ففي

كيفية دلالة الفعل على التجدد ومنشأ حدوثه

ذلك

تقرير قوله في الشرح ان الفعل
الخ بيان لوجه الاضافة
الفعل وصح بالنظر الى

للقوم طريقان الطريقة الاولى ان الفعل موضوع للحدث
والزمان وان معناه ان مصدره حادث في ذلك الزمان
حدوثا معناه ان لم يكن فكان الطريقة الثانية ان موضوع
الفعل هو المجموع المركب من الحدوث والزمان والزمان
غير قار الذات والذات الذي يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض بل هو
ابدا متجدد ويتجدد الجزء وحدوثه تقتضي تجدد الكل وحدوثه
للقطع بانه ما لم تحدث الجزء لم يحدث الكل فحدوث الجزء
على التجدد تقتضي حدوث الفعل كذلك فالطريقة الاولى
اختاره الشارح المحقق كما صرح بذلك في تفصيل الحالات
المقتضية للكون المسند فعلا وهذه الطريقة هي مختار
المحققين من النحاة فانهم صرحوا في قولهم الفعل ما يدل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة بان معنى الاقتران
بالزمان ان حدوث المعنى فيه والكشف والخطور كلها
مدلول اللفظ الفعل والطريقة الثانية هي مختار رضي الدين
فانه بنى الامر ههنا على الطريقة الاولى فلا غناء في دلالة
الزمان لفظة على التجدد ظاهر للفظ الايذان لا يطلق عليه
الا ان غير الاستمرار في قوله فوقوفه بذلك بما فسره
الشارح المحقق به بقوله اي يكون الفعل موصوفا للدلالة
على التجدد في احد الزمانة المعهودة يشعر بذلك وان لم
يكن دلالة عليه بحقيقته فافهم وهذا صيد الان كلا منهما بيان

طريقة

طريقة الايذان مشعر بان المعنى فيه ليس مبنيا على الطريقة الاولى
وان بنيا الامر على الطريقة الثانية فلفظ الايذان يلائم ذلك
والتشابع العلاقة فسر اسم الاشارة بالتغيير المعلل بالاستلزام
اي بان تجدد الجزء اي حدوثه قوله ناسب ان يراعى
في وصفه لزمة وصف ذلك الحدث فان ناسب
اذن الاضمار في المضاف اليه الاشارة وضع الظاهر موضع الضمير
تمكينا له في الذهن وتقريرا بان الحدوث مدلول الفعل
الا انه ملتبس بما هو مدلوله كما يشعر به ظاهر العبارة السابقة
وفيها نظر وهو ان حدوث المناسبة انما يقع الاحتياج
اليه اذا كان معنى الاقتران مجرد الحصول والكينونة اما اذا
كان معناه الحدوث فلا حاجة الى هذا التكلف وقد
مر ان الحدوث اللهم الا ان يقال حاول البيان على الطريقة الثانية
ايضا واما البيان على الطريقة الاولى وهو مختار رضي الدين
وارفع منتهى عن المتكلم فيه فافهم قوله اذا كان احد اه اي
ههنا امور الاول الثبوت الثاني التجدد والحدوث الثالث
الاستمرار ثم ان الاستمرار ان انضاف الى الاول يسمى
استمرارا ثبوتيا وان انضاف الى الثاني يسمى استمرارا
تجدديا فالذي يفيده امر الاول اعني نفس الثبوت هو
التجدد الاسمية والذي يفيده الامر الثاني اعني نفس التجدد
والحدوث

هي الجملة الفعلية والذي يفيد الامر الثالث هو قرينة المقام
وتحقيق المقام ان الاسم لا دلالة فيه على الزمان ولا تعرض له
على التقييد بشيء انما معناه الثبوت المجرد عن غير التعرض لامر
زايد عليه فاذا الكلام فلا يفيد بنفسه غير الثبوت بشيء ما كذا
والفعل يفيد التقييد بالزمان المقتضي للتجدد عن غير التعرض
لامر زايد على ذلك واما استمرار الثبوت واستمرار
التجدد فامر خارج مغاير لنفس الثبوت والتجدد زايد عليهما
فلا بد ان يكون هناك امر زايد يدل على هذا المعنى الامر الزايد
وهذا هو السر في ان نفس الثبوت مضافة الى نفس الجملة
الاسمية او حقيقة الجملة الاسمية ثم الى الاسم والاسم على الا
فرد لا يدل على الثبوت فقط وكذا على الانقطاع وكذا الجملة
الفعلية انما يكفي في الدلالة على الزمان دلالة جزء ما فنفس التجدد
مضافة الى نفس الجملة الفعلية والزايد مضاف الى الزايد
هو المقام فظهر بهذه التحقيقات فوايد نعينة الاولى
وجه العدول في عبارة المفتاح عن الثبوت الى خلاف التجدد
والتغير مع ان الاول اخصر وبيانها ان نكتة العدول
هي ارادة الشمول والاستمرار بحيث يفيد فعل ذلك الشمول
الثبوت المستفاد من نفس الجملة الاسمية والدوام
المستفاد من بعض قرينة المقام واما خلاف التجدد

والتغير

والتغير فشامل لما ذكر وما درج للعدول ايراد ايهم
كما سيجيء بعد ذلك اذ الحال المقتضية هناك انما هو مجموع الامر
الثبوت وصدوره فان ذلك هو منبع الاحسنية في التحية
فافهم الثانية ان الجملة الاسمية المفيدة للثبوت هي التي
يكون كلا جزءيها اسما والتي يكون الثاني منها فعلا فلا
فائدة بينهما كذا انما على ان يكفي في الدلالة على التقييد دلالة جزءيها
عليه ولهذه النكتة صرح المصنف في غير هذا الموضع بان نحو زيد
انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار
يحتمل الامرين بحسب تغاير التقديرين الثالثة وجه
التوجيه فيق بين القولين اعني قولي السيخين
عبد القاهر وجار الله حيث يقول الاول الاولى
في زيد منطلق على اكثر في اثبات الانطلاق
له ويقول الثاني الحمد لله ان الحمد في الاصل مصدر
منصوب عدل الى الترفع للدلالة على الثبوت و
الدوام ووجه التوفيق ان الاول مبني على ملاحظة
الجملة نفسها والثاني مبني على ملاحظة المقام (اعني قرائن
العدول وبهذا التطبيق بعينه ظهر وجه التوفيق بين الكلامين

للمقام

اعنى كلامه ههنا وكلامه بعد ذلك صريح بان تحيته
ابراهيم عم احسن من تحيتهم لدلالته على ثبوت السلام
وافادته وصف الدوام قوله والترمى المرمى يريد
ان الترمى فعيل بمعنى مفعول والمرمى هو الصيد فقوله شاكلة
الرمى اى خاصته الصيد المرمى فالاضافة لامية فاصابتها
عبارة عن اصابة المخ وحصول الغرض قوله بدل الاستقر
نصب على الحال هذا التكلف لا حاجة اليه بل الاولى ان يجعل
ظرفا لقوله ثمة فليس هو ههنا كذلك لا حاجة اليه بل
الاولى ان يجعل ظرفا حمله الشارح الكاشى رح على معنى
آخر اى ليس هذا المعنى اعنى كون الحكم على المسند اليه
مطلوبا ههنا كذلك اى فى المسند اليه يعنى قد فصلنا كل من
تقديم المسند اليه وما ذكرنا ذلك ههنا كذلك فلو كان موجبا
لكان مذكورا لان انتفاء الذكر دليل على انتفاء الموجبية ثم تعقب
الشارح العلامة رح وزيفه بان هذا المعنى لا يفهم من ههذه
العبارة لان قوله ليس هذا الخ ههنا كذلك لا يدل على انه
ليس فى مرتبته وبانه لا توجيه اذن لكلام المصنف لان
جعل الالهية موجبا للتقديم لا يوجب هذا الوهم حتى يقع الا
حتياج الى نفيه هذا كلامه والكل ضعيف بظهر
ضعفه لمن تدبر فى المرام وتامل فى الكلام والله اعلم

جات

وتختص برحمته من يشاء المذكور فى كتب القوم ان
الآية دليل على دخول الباء فى المقصور ايضا بل القوم يستدلون
بها على ان الاستعمال العربى هو كون الباء داخلة على المقصور دون
المقصور عليه والشارح المحقق رح وان جعلها مثالا للاستعمال
الا انه سياق كلامه يدل على انها متعينة لذلك لا يحتمل غير
ذلك فتوجه المنع اقول بانا لا نسلم ان الآية فى هذا القبيل لم لا
يجوز ان يكون من قبيل دخول الباء على المقصور عليه على انها من
قصر الموصوف على الصفة يعنى يجعل من يشاء مقصورا على الرحمة
اى الصفة لا يتجاوز الى العذاب ولا يخفى ان هذه مناقشة
ضعيفة اما اولا فلان سوق الآية لقصر الصفة على الموصوف
دون العكس بدلالة ما قبلها بشهادة الفطرة السليمة
واما ثانيا فلان قصر الصفة تحريما بان الرحمة لا تتعدى الى
غير من يشاء ولا كذلك قصر الموصوف فانه ليس بهذه المثابة و
يتوجه على هذا الوجه ان وجود الرحمة فى غير من يشاء قصر عليها
بل يشاء ان يكون جامعا بين الامرين لا يقدح فليتامل فانه
دقيق قوله اى قول النحاية الخ المذكور فى الشروح انهما
ان الضمير راجع الى ام تابط شرا ويكفى فى رجوع الضمير الى
شئ قيام القرينة على فهم المرجع على غط قوله تعالى ولو يؤاخذ
الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة

١٦٤
السندان مع الخفيف الفقاز ان
يكتب فى شرح الكشاف
والمفتاح

مع ذكر على ظهرها مشعر بان المراد ظهر الارض وانما كان هذا بالنسبة الى
العلم بان هذه المعقولات الخ وقوله وغيرها مما ليس كل ناظر مخاطبا بهذه
الخاتمة عدل الشارح المحقق رح عن ذلك بطريق التنزل وبنى الامر
على المستقيم بالنسبة الى الكل فاعتبر رجوع الضمير الى الامر المتيقن
والقدر المعلوم ثم فسر القابلة بتبيينها على ما ذكرنا فافهم قوله
كلمات مشهورة روى انه لما مات بشر الكانت امه
تبكي عليه كثيرا وتثني عليه وتصفه بالشجاعة فسئلت عن سبب
شجاعته فقالت والله ما حملته تضعا ولا وضعته بتنا ولا ارتع
غيلا ولا ارتبته مبتا ولا اسقيته هديدا ولا اطعمته كيدا ولقد
حملت به الى اخر ما ذكرنا والتضع بضم التاء معناه الوضع بضم الواو
وهو ان تصير المراة حاملة في آخر طهرها حتى قرب زمان المخيض
والبتا بالضم ان يخرج رجلا الولد قبل الرحم قبل يديه والغيل
ان يصير المراة حاملة حتى ترضع ولدا اخر والريبة مصدر الا ان
وهو قطع العمل والمراد به هنا قطع الولد عن الثدي قبل ان يصير
ريان والمخيض هو الذي يبكي وياخذه عند البكاء شئ كما
يقال على ما هو قانون الاطفال والمعقعة انها ما قطعته
عن الثدي دون التي والهديد اللبن الخاثر والهديد مقصورا
واختصار له فهذا الكلام اعني قولها تحت راسه الخ
وعلى ابيه درع معناه انه وضعت الحمى معه والوطئ في حالة

الخوف

الخوف وهذا مبني على عادة العرب من انهم اذا حاولوا ان يكون
ولدهم شجاعا يعلقون امرين احدهما بالزوج والثاني بالزوجة
اما الاول فهو انهم يجعلون انفسهم اياما حتى تغلب عليهم
الشهوة واما الثاني فهو انهم يخوفون الزوجة وهم يقولون اذا
تم الامران حصل المقصود وهو الشجاعة وفي هذا الكلام
تنبيه على الامرين اما الثاني فظاهر اذ الدرع قرينة مشعرة
بذلك واما الاول فلان فيه تنبيها على ان رغبته في الجماع
وقت شهوته كان الى هذا الحد اعني حد الم يكن له طاقة
الصبر حتى يبسط الفراش ويوضع الوسادة وحتى ينتزع
منه الدرع فافهم فتقول فسئلت معطوف على مقدر
اي وتصفه بالشجاعة فسئلت وكانه نبه بعموم الثنا
على توزيع السوال عليه قوله والحلق جمع حلقة على خلاف
القياس والقياس الحلاق نحو قصعة على قصاع في القصاح
الحلقة بالتسكين الدروع وكذلك حلقة البابة وحلقة القوم
والجمع الحلق على غير قياس وقال الاصمعي الجمع حلق مثل
بدرة وبدر وقصعة وقصع وعن ابي عمرو بن العلاء
الواحد حلقة بالتحريك والجمع حلق وحلقات وقال ثعلب
كلام بجيزها على ضعفه قوله والعلم الجبل الخ في الصحاح العلم
العلامة والعلم الجبل والعلم على الثوب والعلم الراية انتهى وحمل

انتهى كلام المحقق

الشارح العلم على منع الجبل وجزم به وان استقام حمله على الزيادة
ايضا اذ المقصود هو الوضوح والاشتهار لان المعهود هو
ذلك لهذا والبيت للخنساء ترثي اخويها صخرا وما
قبله وان صخرا لمولانا وسيدنا الخ وان صخرا اذا شتوا لنحار وما
بعده حامي الحقيقة محمود الخليقة محمود الطريقة نقاع وفراز قوله
فرقا بين ظرف الخ حاصل كلامه ان الظرف الواقع خبرا يلاحظ
الحالة السابقة اعني الحالة التي كان الخبر فيها كما غير خبر وكان
مبتداء فيها غير مبتداء فمثال الاول الظرف الذي كان
قبل الخبرية ظرفا لغوا معمولا للهذا الذي هو صار مبتداء الان
نحو سلام عليك فان عليك خبر الان وكان ظرفا لغوا
معمولا للسلام قبل صيرورته مبتداء اذ الاصل سلمت
سلاما عليك فحذف الفعل فقام المصدر مقامه فعمل في معموله
فهو ظرف لغو فلما صار خبرا صار ظرفا مستقرا الخ ومثال
الظرف الذي هو خبر وقبل ذلك لم يكن معمولا للمبتداء نحو
في الدار رجل فالقسم الاول للظرف هناك استحقاق
للتأخير اذ الاصل تأخير المعمول والمبتداء بخلاف الثاني
فانه واجب وهو اذا خبر فلما حاول الاشعار بالفرق
بين القسمين التزموا تقديم الخبر في الثاني دون الاول تمييزا
بينهما فصار الضابطة الكلية انه يجب تقديم الخبر على المبتداء

النكرة التي هي غير مصدر فالمبتدأ يتعين احدهما بتعريفه
وهو كونه نكرة وثانيهما أخصيته وهو ان لا يكون مصدرا
قوله اي الامر الذي لم يصر الخ هذا اولى من تفسير
العلامة حيث قال اي الطرف الذي له حق في التأخير
عن مبتداء هو عليك في المثال وهو قولك سلاما عليك
ووافقه الشارح الكلنبوي قوله نحو سعيد الخ قوله
كالامثلة المذكورة فيه تنبيه على ان مثال التفاؤل متروك
لظهوره وان الامثلة المذكورة امثلة للاهمية وفيه رد
على الشارح العلامة رح لانه قال عليه من الرحمن مثال
للتفاؤل فلذلك قدم المسند وهو عليه على المسند اليه
وهو ما استحقه ولا يخفى على المتأمل ان هذا غلط فاحش
وههنا بحث وهو ان الاهمية امر مشترك بين الحالات
المقتضية كلها بل الكل تفاصيل لها فجعلها مقابلة لها مقتضية
اياه ليس كما ينبغي وكذا كان هذا قول الشيخ عبد
القاهر في دلايل الاعجاز اذ قال انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان نفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معناه وقد
ظن قوم انه يكفي ان يقال قدم الاهتمام من غير ان يذكر من اين
كان ذلك الاهتمام ولم كان اهم قوله وتنوين مطر الخ يريد

ان سلم اعلم رجل معينى وقد دخل فيه حرف النداء فوجب بناؤه
على الضم لكونه منادى مفردا معرفة مثل يا زيد وقد نونه الشاعر
فاعتذر عنه بانه مبنى على ضرورة الشعر وقيد بالاول اذ النادر
على اصله والبيت للاحوص الانصارى وما بعده فان يكن
النكاح احل انثى فان نكاحها مطر احرام ثم ان ظاهر كلام بعض
الشروح ان يعظم تلك المراءة وتخصيصها بالسلام مبنى
على انها صاحبة عصيفة محذرة وظاهر كلام الشرح مشعر بان
ذلك مبنى على حسنها وجمالها فعلى الاول حرمة النكاح مبنية
على الصالحة لا يليق الا بالصالحات للخبيثين و
للخبيثون للخبيثات وعلى الثانى ان مثل هذه المراءة
ذو حسنها وجمالها لا يليق الا لمن يناسبها فى الحسن
والجمال فالاولى تعريضى للحط بعدم الصلاح وان زبقبح
المنظر قوله وكلمة اللهم اى يريد انهم يصدرون كلامهم
بهذه الكلمة تبينها على ضعفه وخفائه فقوله الا زائدة التلفظ
استثناء مفرغ اى لا يقدر تقديم وتاء خير فى شئ الا زائدة
الصورة والتلفظ وكلمة اللهم لا محل لها من الاعراب وحاصل
معناه منها ان تقدير التقديم وان تاء خير مستقبح غير ممكن بالنسبة
الا زائدة الصورة وحقيقة المعنى يا الله بعد تكتب وحوذلك
استثنى ليستقيم الكلام فافهم قوله وان خص الضمير اى

يريد به ضمير تقوية قوله او سبب تقوية يعنى ان خص الضمير بالذكر
بسند الفعل الى ضميره اولا ثم اليه ثانيا حتى يكون المدعى
خاصا ويخرج عنه مثل مررت به وزيد ابوه مطلق كان
هذا تخصيصا وتقييدا بلا دليل يدل على ذلك قوله وفيه
بحث سيرد عليك يريد ما مر به بعده فان اذا قيد المدعى
بذلك لزم ان لا يكون فى مثل زيد عرفت نقية وهو فاسد
اذ قد صرح الم فى ذيل بيان التخصيص بالاعتبار الثانى
ان زيد عرفت بالرفع يفيد التقوى فاذا كان كذلك
فكيف يقيد المدعى فافهم قوله والذى يدل اه حاصل
كلامه حرف واحد وهو ان الخبر هو المجموع وح فلا بد له من
الاعراب فان جعل اعرابه محليا كما فى زيد يضرب ورد
عليه انه لا معنى لاعراب عارف اذن وان جعل اعرابه
لفظيا فهنا كما صور ثلث الاولى ان يكون للاعراب
جاريا على الجزء الاول الثانية ان يكون جاريا على الجزء
الثانى الثالثة ان يكون جاريا على الكل والاخير عقلى
ولا رابع وكل من الاخيرتين ممتنع فتعين الاولى
قوله وفى الاعراب الجارى عليه اه اشكال
هذا الاشكال يضمحل بالتأمل فى زيد عارف بالطريق
الذى بيناه انفا من ان اعرابه لفظى وان كلا من الصورتين

الاخيرتين ممنوع فتعين الاول قوله مجمله وكلام لابن
قايم في معنى يتقدم اذا الاستفهام بالفعل اولى قوله
ان ترك صيغة الحصر ذهب الشارح العلامة ره الى ان
معنى قوله وبالاعتبار انه يفيد التخصيص انه يفيد التخصص
فقط اى لا يفيد الا اياه اما انه يفيد التخصيص فقط واما انه
لا يفيد التقوى فلان القصر يقتضى تسليم اصل الفعل
وثبوته فلا يحتاج الى التاكيد ره والتقوى وقال الشارح
الكاشي ره والمصرح بان التقديم يفيد التخصيص ولم يصرح
بانه غير مفيد للتقوى ومفيد له يعنى ان كلامه ساكت عن
اعتباره نفيا واثباتا واكثر الشارحين على انه لا يفيد التقوى
هذا كلام ثم قال والصواب انه مفيد لهما جميعا اذ عدم الا
لا يقتضى عدمه غاية الامر ان احد الامرين مقصود اصلى
والاخر ضمنى ولما كان كلام الشارح العلامة ره فاسدا
وكلام الشارح الكاشي مشوبا بصواب وخطاء حاول
الشارح المحقق ره منهما تقرير صوابه ونفى خطائه فبنيه
على الاول بالتصريح بانه مفيد للتقوى ايضا لانه لازم قطعا
فهو مقصود تبعا وعلى الثاني بانه مفيد للتقوى ايضا
عدوله عن الطريقة المسلوكة وهو سنن الحصر تنبيه على
افادته الامرين جميعا قوله وبناء نتزل اه تنبيه على ان

حيتاج

التاكيد

التاكيد مستفاد من الاسناد بالطريق المخصوص لا من صيغة
نزل للاشعار بالتكثير قوله وهذا هو البحث الذى
وعدناه هناك بقوله وفيه بحث سيرد عليك قوله
موضع حرف الشرط اى الحرف الذى يتضمنه بها وهو ان لا موضع
للاسم الذى هو معها لان اقامة الحرف مقام الحرف اولى
على ما لا يخفى قوله بتعدل انا زيدا فضربت بلا قصد التخصيص
يعنى ان المقام مقام التفصيل لا التخصيص ويرد عليه ان التفصيل
لا ينافى التخصيص فليكفى الامران مرادين جميعا بل الظاهر ان
التخصيص مراد القائلين البتة بقرينة التمييز بين المذكورين
فافهم قوله فللمناقشة فيه يرد عليه انه لا حاجة اليه اذ قد
تبين ان حق الشئ يطلق لمعنيين احدهما الواجب والثانى
الاولى واللايق وعليه قولهم وحق الجار ان يكون نكرة
وحق الفعل ان يلى فعله قوله فالاظهر ان لا يكون الاخر
الشرير بد ان الاختصاص مانع من القصر لاقتضائه التردد
ويرد عليه ان الاختصاص لا يمنعه بدليل قوله انما
يستجيب الذين يسمعون ويجئ تمام تحقيقه فى مباحث
القصر انشاء الله تعالى قوله فقد وهم لا يرد عليه ان هذا
ممنوع كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر فى دلائل
الاعجاز قدم شئ لان المعنى ان الذى اظهره فى جنس الشئ

لامن جنس الجزاء والشيخ كثيرا ما يذكر هذا في دلايل الاعجاز كما قال
في موضع وقولهم شر اهر ذا ناب انما قدم فيه شر لان المراد
ان يعلم ان الذي اهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس
الخير فجرى مجرى ان يقول رجل جاءني رجل لا امرأة
وكما قال بعد ذلك واعلم انا لم نرد بما قلناه من اجل ان ما حسن
الابتداء بها نكرة في قولهم شر اهر ذا ناب لانه اريد به الجنس
ان معنى شر والشر سواء وانما اردنا ان الغرض في الكلام ان
يتبين ان الذي اهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس
الخير هذا كلامه ولا يخفى ان الاختصاص لما كان غير مانع
فاني مانع من هذا فافهم **قوله** جواب اذ مرجح اولا
بانه جواب اذ ثم قدر ثانيا عامله في بيان معنى الكلام فيحتمل
وجوها احدها الاشارة الى ان المذكور حاصل معناه وكل
منجوز ان يكون جوابا فلا ضير في الفاء اذن وثانيها الاشارة
الى ان الجواب محذوف والمذكور نائب عنه ومتفرع عليه
على نمط الآية الا ترى كذبوك فقد كذبت رسلا اي
فلا تحزن فقد كذبت وثالثها الاشارة الى ان المذكور
جواب اصالة وصدره بالفاء تشبيها للاذا بان لكونها
على حرفين وتوافقهما في الحركة والسكون بهذا ويحتمل ان
يكون اذ تعليلية تعليلا للمذكور مميلا الى جانب المعنى كانه قيل

والتقريح

١٦٩

والتقريح الآية لزم توجيهه او وجب التوفيق بطلت وجوهه
اذ لا يخفى ان هذا موقوف ومحصل معناه ويمكن تطبيق كلامه
على هذا ايضا فافهم **قوله** والشرطية الخ تنبيه على ان اذا شرطية
وجملة لا يكادون يترك جزاءها ومجموع الجملتين في موقع المفعول الثاني
لتراهم لانه من الرؤية القلبية المتعدية لمفعولين والمذكور في بعض
الشروح ان الجملة الثانية اعني لا يكادون يتركون في موقع المفعول
الثاني لتراهم وان جواب اذا استعمل محذوف او ان لا
يكادون جواب اذا وتراهم معنى تبصرهم فلا يقتضي مفعولا آخر ولا يخفى
على المتأمل المستفطن ان ما ذكره الشارح المحقق ره اوجه ويجوز ان
لا يكون لا يكادون في موقع المفعول الثاني لتراهم ويكون اذا ظرفية
معمولة لتقول لا يكادون اي تراهم ملتبسين تعذيبها حينئذ الاحتمال
قوله فان الاضمار لا يجري في الفعل الاضمار يطلق
على معنيين احدهما الحذف والتقدير وثانيهما الذكر بالضمير
دون الظاهر وفي مقابلة الاظهار بالمعنيين ولا يخفى ان الاضمار
الممتنع في الفعل والكال والتيسير انما هو الثاني دون الاول
قوله اما الترك فلا يتوجه الى فاعله الترك يطلق على معنيين
احدهما الحذف وثانيهما قطع النظر عنه بجعله شيئا منسيا
ومراد المصنف منها هو الاول لان الثاني والا فالفاعل قد يكون
متروكا بالمعنى الثاني وعليه قوله ... وجعل بينهم وبين

باحث الفضل

ما يشتهون وقوله تو لقد تقطع بينكم ثم ههنا امران الاول
حذف فاعل الفعل والثاني تقديمه على الفعل وكلاهما ممتنع
عند البصريين فمن الاول خلاف الكسائي وحده لانه يجوز ذلك
في باب التنازع وفي الثاني خلاف الكوفيين وقول الكسائي
مردود لانه يفعل ذلك حذرا عن الاضمار قبل الذكر ولا
يخفى ان الاضمار شايع ولهذا قال المحققون من النحاة
ان الكسائي كالساعي الى مشعب موابلا من سيل الراعد
ثم كلامه في صورة الاستثناء قوي ولهذا قالوا والبصريون
مضطرون الى موافقته في باب الاستثناء والقول بان
هذا التركيب لم يوجد في كلام العرب الوبا لا يعتنى ولا يغتنى
منه جوع واعلم ان باب الاستثناء خارج عن محل النزاع
اذ الفاعل في ما ضرب واكرم الا انا وان كان محذوفا الا
انه اقيم مقامه المستثنى الا يرى انهم يستعونه استثناء
منوعا تجوزا ومرادهم ان الممنوع في التحقيق هو الفعل الكامل
قبل الا لانه هو الذي فرغوه عن المستثنى منه وجعلوه مشتغلا
بالمستثنى عاملا فيه لكونه نايبا عنه قايما مقامه فعلى هذا
سقط القول بالرد والاضطراب وحق البيان بفاعل
المصدر اذ الامتناع في غيره من الصفات المشتقة
وظاهر كلام الكشاف يشعر بجواز تقدمه على اسم المفعول لانه

قال

قال في قوله تو اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا

قوله الا خطيبة فلا اليه الا بكسر الهمزة اصله ان لا فحذفت
كلمتا ان الشرطية ولا النافية فقلبت النون باللام وادغم
اللام في اللام فصار الا وفعل الشرط محذوف اى
الا يكن والغرض من هذا نفي ما توهم من ان بفتح الهمزة على انه
حرف تخصيص اوكد به على انه حرف استثناء فان كليهما غلط
ثم الخطيبة فعيلة بمعنى فاعل من خطبت المراة عند زوجها اى
اخذت خطابها منه والمصدر خطوبة بضم الخاء او خطبة بكسرها
وفي بعض الشروح انها فعيلة بمعنى مفعولة فعلى الاول الخطيئة بمعنى
خاطيه وعلى ان ز بمعنى مخطبة منها والتانيث مبني على عدم
التفرقة بالموصوف قوله هل هو مذكر او مونث تنبيه
على ان المتروك اعم من المونث والمذكر وان المتروك بمعنى المحذوف
قوله عدم الاستعمال المذكور في بعض الشروح ههنا
ان المراد بعدم الاستعمال ههنا ان يكون اللفظ المذكور
مستعملا في المعنى العام الشامل لجميع الافعال كالحصول
والثبوت لا في الافعال الخاصة كالقيام والقعود و
الشارح المحقق ره فسر عدم الاستعمال بكثرة وشيوعه
فالاضافة على الاول لادنى التلبس وعلى الثاني اضافة
المصدر الى فاعله لكن يقع الاحتياج الى التقييد اعني القول

بان قيدا هنا محذوف مراد فافهم قوله يوحى اليك الخ
قال العلامة التفتازاني قد وقع في جميع نسخ المفتاح كذلك يوحى
اليك ربك وهو سهو في الكاتب وهكذا ايضا وقع في قسم
النحو عند تعديد اشكاله ارتفاع الفاعل بالفعل المقدر فكانه سهو
مستمر هذا كلامه وهو اول من قال بالسهو ثم تبعه من تبعه
والاولى ان لا ينسب المه الى السهو والخطأ اذ هو لم يصرح
بان هذا التركيب بعينه بهذه الهيئة نظم التنزيل بل اورده بطريق
ينبئ عن التمثيل واما قوله والآية بيقين فهذه تغليب لما كان
معناه حاصل معنى الآية سماه اية تغليبا وتجوزا وكيف والحنفية
تجوز دون نقل القرآن بالمعنى حتى ان من قرأ الفاتحة في اولى الركعتين
اخرها بالفارسية جازت صلوته ولا يخرج ذلك الفاتحة
عن كونها فاتحة وقرآنا فافهم قوله وبجعل كناية عن الموت
لانه انتقال من اللازم وهو استيفاء مدة العمر الى الملزوم وهو
الموت كذا ذكره الشارح العلامة ره والاوجه عدم
الاباء مبنى على مذهب المه في الكناية قوله حقه بالنصب لانه
المفعول الثاني ليوتى قوله وعنه اى استخراج علم النحو
اى وعت عليه حتى استخرج علم النحو بان قال الرفع للفاعل
وما شبه به والنصب للمفعول وما شبه به والجر للمضاف اليه
وما شبه به فهذه كلية القاها الى الاسود وامره بتكميلها

وتفصيلها

وتفصيلها وتبليغها الى الناس وتدوينها وتمهيد قواعدها وترتيب
فصولها ففي كلام المه تصريح بان المستخرج هو علي رضه بلا ريبة
فقوله فهو اول ائمة النحو معناه ان عليا رضه اول امام يقتدى
به في هذا الفن والغرض من هذا الكلام التنبيه على مكانة علم النحو و
التنويه بجلالة قدره ومستخرجه وواضعه فعلى هذا اسقط ما توهمه
الشارح المحقق ره من ان قوله فهو اول ائمة النحو معناه ان
ابا الاسود تمسك بقوله فاخذ فيه وان القول بان اول
الآية على رضه سهو لان منصبه اعلى من ذلك فليتأمل قوله
واللامات قد بينها كل على ان اصل الاخذ ان الشرطية و
لا النافية وفعل الشرط محذوف وان التقدير وان يكن كونك
فات الاختصار فقوله فات جزاء الشرط المذكور
واللام في جزاء الشرط بان غير معهود الا اذا دخل الكلام شبهها
لان يكون ذكرها على حرفين وتدا فقتها في الحركة والسكون
وهذه العبارة شايعة في تراكيب المصنفين قوله والمراد
بالامتناع اى المراد بالامتناع منها المنع فان اريد بالمنع منع
السامع فلا معنى له على تقدير الرفع وان اريد به منع المتكلم فقد
المراد على تقدير الرفع وان اريد به منع الفعل فقد المراد على تقدير
الجر لكن هذا المعنى متعسر على تقدير الرفع ايضا فافهم قوله
عن ان يتصور اى الفعل او المفعول والاول اوجه للاحتياج

الى ملاحظة قيد الاطلاق على الثانى فافهم قوله مخافة ملوتى من
القد القد بكسر القاف ما يقد من الجلد الغير المدبوغ اى يقطع يقال
له بالفارسية سيرم وفى الصحاح القد بالكسر سير يقد من الجلد وجمعه
السيور فقوله القد سير منهم من صححه بفتح السين ومنهم صححه
بكسرها وعلى كلا التقديرين فلو اسم لما قد قوله اذا شاء طلع
الخ اى اذا شاء ان يطالع وهذا اعنى المطالعة هى المفعول
المحذوف وطالعت الشئ اطلعت عليه وهو افتعلت منهم
من يقول هو من قولهم فلان يطالع ضيعته اى يأتيها فالمعنى ان شاء
اتيانها اتاها فتول مسجورة اى حياضا ذو بحرة مملوة
قوله زارت اى الجيبة وفى الكلام زارت الجيبة
مستترة بظلام الليل كان الظلام الساتر لاق محمود عليها
ولما كان عليها قلائد ونطاق محلاة بالجواهر شبهها بالنجوم
قوله بينا ما يتصل به اى بالفصل وكلمة بين تقتضى التعدد
فى المضاف اليه ولما كان ما يتصل به متعدد افى المعنى لعوده اضافتها
اليه فكانه قيل بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك من متصلاته
قوله مخطئ فى فاعله اى المراد بالخطاء فى الفاعل ان يعتقد ان
الفاعل غيره لا هذا والخطاء فى تفصيل الفاعل ان يقع الخطاء فى تعدده
لا فى نفس الفاعل ولا يكون الفاعل فى الواقع متعددا بل يكون
واحدا بلا شركة فعلى هذا المعنى كان الاولى ان يقول مخطئ

والشارح بالافراد قوله استعلمنى يجب انا خرشنة القصب
دويبة معروفة ويقال لها بالفارسية سوسمار وخرشنة اى صيدة
خرشة صاد فهو خارش الضباب وكيفية خرشه ان يضع يده
على جحره يحركه كهيئة حية فيخرج ذنبه ليظنها حية فيأخذه قوله واذا
قلت طرف الخ جمهور الشارحين على ان اسم ليس ضمير الشان
وجملة الجملة الشرطية اعنى اذا قلت يجب قوله وقد سلمه
فى ذلك الخ نقل الشارح المحقق رح عن بعض المحققين كلاما حاصله منع
التناقض فى قولهم ما انا ضربت الا زيدا اى لانم ان فيه تقضا لا
يجوز ان يتوجه النفى الى الفاعلية وتقريره واضح من كلامه ثم قال
هذا السهو وذكر وجهين فى اثبات كونه سهوا ولا يخفى على المتبصر
المتدبر ان كلا من الوجهين المذكورين فى عرض البرهان ظاهر
الفساد اما اولا فلان هذا الكلام على السند واما ثانيا فلان
غاية الامر ان يكون كلام هذا القائل ههنا مخالفا للحق الموثوق الذى
عهده فيما انا رأيت احدا من الناس ومجرد المخالفة لا
يوجب كون هذا الكلام ههنا سهوا وتحقيق ذلك ان ما عهده
هذا القائل فى ما انا رأيت احدا من الناس انما هو مبنى على
قانون تقرير الشيخ عبد القاهر فى دلايل الاعجاز والذى يذكره
ههنا مبنى على ما عرف له فى هذه المسئلة فهذا فى التحقيق تزييف
كلام الشيخ واعتراض عليه فاضمحلت المخالفة المذكورة ايضا فضلا

عن كونه شهيدا وما ثانيا فلان ما ذكره في الوجه الثاني من ان
الاثبات ليس بعام اذ المقدر هو لفظ احد شهيد ظاهر اذ المقدر
في صورة الاثبات كل احد للقطع بانه استثناء متفرع على غط قولنا
ضربه الا زيدا لما توهم الشارح المحقق رح من ان لفظ احد لا يستعمل في
الاثبات الا مع كل حتى يرد عليه ان هذا مردود عند هذا القائل
فانه توهم فاسد وتخيل كاسد هذا ، الحصر عن الاعتراض والعصبة
لفاسد الاعتراض وقد حققنا هذا المقام في حواشي المطول بما لا
مزيد عليه فمن حاول تفصيله وتحقيقه فليراجع اليه قوله
اي بتبليغ الرسل عليهم السلام الاحاديث الواردة في هذا الباب
كثيرة وحاصلها ان الامم يوم القيمة يجحدون تبليغ الانبياء
عليهم السلام احكام الله اليهم فيطالبهم الله تعالى بالبينة على التبليغ
وهذا اعلم تاكيدا للحجة عليهم فيؤتى بامة محمد صلعم فيشهدون
فيقول الامم السابقة من اين عرفتم ذلك ونحن سبقناكم
وانتم بعد نا في الدنيا فيقولون علمنا ذلك باخبار الله تعالى
عن ذلك في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق فيؤتى
بالنبي صلعم فيسأل عن حال امته فيزكيهم ويشهد بعد التهم
وهذا معنى قوله عز وجل فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد
وجئنا بك على هؤلاء شهيدا وقوله عز وجل وكذلك جعلناكم
امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا

والمراد

والمراد بالوسط الخيار وهو محذوف الوصف بالاسم الآتي
هو وسط الشيء ولذلك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث ولما كانت الاطراف يتسارع اليها الخلل و
الاوساط محفوظة محمية ذكروا الوسط واراد وا الخيار ويجوز ان شد ك
ايل هذا المعنى قول الطائي في وصف المعدوحة كانت هي الوسط
المحمى فاكتنفت بها الحوادث حتى اصبحت طرفا ويجوز ان
يقال المراد بالامة الوسط العدول لان الوسط عدل
بين الاطراف ليس لاحدها اقرب من بعض بل هو في حاق
الوسط لا ميل فيه اصلا كما ان الشاهد العدل على الصراط
المستوي الذي هو الشرع غير مايل عنه الى خلاف قوله
ولا فائدة للتقدم الخ يعني ان المراد بالاول التقدم اعني تقدم رتبة
ان خبر الثاني التقييد اعني التقييد بالوصف الثاني لكن الحصر
والاضافة وان كلا من التقديم والتقييد يفيد الحصر بشرط الخلل
منها طريق للحصر ودال عليه والاضافة ان مقتضى كلام المصنف ان دلالة
التقييد على الحصر اظهر من دلالة التقديم عليه في متعارف اللغة
الرابع ان كلمة التخصيص مرتين بطريق التوضيح ولا يخفى ان المعرفة اذا
اعيدت كانت الثانية عين الاولى ظاهرا فالمناسب ههنا صورتان
في صورة المعنى الاول ان يقال ولان التقديم يفيد الحصر يتوقف
على التقديم الذي هو دال عليه ويفيد له ما يتوقف على نفس الحصر

الذى هو مدلول له ومستفاد منه الثانية ان يقال ولان التقديم
يفيد الحصر كالتقييد يغرعون على التقديم ما يغرعون على التقييد و
اما الصورة الثالثة من صور المعنى وهى ان يقال ولان التقديم
يفيد الحصر يغرعون على التقديم ما يغرعون على الحصر المستفاد من التقييد
ولا يخفى انها رشيحة جدا لان مقتضى المناسبة تقابل الحصرين
او تقابل الطرفين فتقابل الحصرين ان يقال ولان التقديم
يفيد الحصر يغرعون على حصر التقديم ما يغرعون على حصر التقييد و
تقابل الطرفين ان يقال ولان للتقديم يفيد الحصر يغرعون على
التقديم ما يغرعون على التقييد لان كلا منهما كما فصلنا طريق مفيد
للحصر فكل ما يترتب على احدهما يترتب على الآخر وان
يرتاب احد فى انه يمتنع حمل كلام المصنف هنا على الصورة الاولى
بقيتى الصورتين الباقيتين فان حمل كلامه على الصورة
الاولى من الصورتين الباقيتين فنى الكلام اذن محذورات ان
كلا منها خلاف الظاهر الاول انه يقع الاحتياج الى حذف
واضمار كما ظهر انفا فى تفسير الصورة الثانية اى ولافادة
التقديم عندهم التخصيص كالتقييد الثانى ان المراد بالتخصيص
الذى غير المراد بالتخصيص الاول اذ الاول اذن عبارة عن الحصر
والثانى عبارة عن التقييد فقد استعملت الموصوفتين مرتين والثانية
غير الاولى وان حمل كلامه على الصورة الثانية اعنى الصورة

الثالثة

كذا بخط العلامة التفتازانى رحمه الله تعالى

الثالثة ففيه ايضا محذوران الاول فوت التقابل الثانى الحذف
والاضمار اى يغرعون على نفس التخصيص المستفاد من التقييد ولما كان
فى الثانى هذان المحذوران ذهب جمهور الشارحين الى المعنى الاول
اعنى الصورة الاولى من الصورتين الباقيتين لانه وان اشتمل على
المحذورين الا ان كلا منهما شايع عند قيام القرينة بخلاف فوت التقابل
فانه ركيك جدا على ان المحذورين مشتركان وذهب الشارح المحقق رح
الى المعنى الثانى وورد الاول بان لفظ النفس يابى عنه من فطرة
سليمة اذ هى تدل على ان التخصيص المذكور ثانيا اريد به ما اريد
بالمذكور اولا ولا يخفى انه يفوت التقابل المطلوب ويقع
الاحتياج الى الحذف والاضمار وعندى ان يحمل كلام المصنف
على معنى آخر وهو ان يقال معناه ولافادة التقديم مقتضى التقييد
يغرعون على التقديم ما يغرعون على نفس التقييد فالتخصيص فى
الموضعين بمعنى واحد هو التقييد لا الحصر وفى الكلام اضمار واحد
فقط اى ولافادة التقديم عندهم التخصص اى مقتضى التخصيص و
مفهومه فالمضاف مقدر وباقى الكلام بحاله والمناسبة مرعية
والتقابل محفوظ وليس فى الكلام اذن محذور فلفظ نفس رح
اصاب محزا وطبق مفصلا قوله ودليل الخطاب هو منطوق
الكلام ما يفهم من الكلام بحيث كان الكلام ناطقا به ومفهوم الكلام
ما يفهم منه ضمنا لا بحيث بنوع استلزام والمفهوم ضربان مفهوم

مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة فمفهوم المخالفة ان يكون معناه المفهوم
مخالفا للمنطوق نفيا واثباتا كالمثال الذي ذكره المصنف فان المنطوق
فيه وهو عدم ضرب اكبر الاخوين من جنس النفي والمفهوم وهو ضرب
الاصغر من جنس الاثبات فالشان مخالف للاول فسمّوه مفهوم
المخالفة والى تفصيل المخالفة ووجه التسمية اشار الشارح
في بيان الحاصل واما مفهوم الموافقة فهو ان يكون المنطوق
والمفهوم موافقين كتحريم ضرب الابوين وقوله تو ولا تقل لهما
اُفٍّ فان المنطوق هو تحريم التأفيف والمفهوم تحريم الضرب
وكلاهما مشتركان فسمّوه مفهوم الموافقة لما بينهما من التوافق
وهذا (على الحصر الذي معناه النفي والاثبات كيفما في عرف
الاصول دليل الخطاب قوله وكذلك مفهوم التقديم الخ
هذا من مختراعاته وهو ظاهر السداد لانه مع انه لم يقل به احد
مخالف لقانون النفي وكيف لا وقد تقرر انه لا منع من اجتماع
المقتضيات الكثيرة على المقتضى الواحد وقد مر عليك هذا
المعنى مرارا وكرّر الشارح المحقق به ايضا ذلك تكرير اداهر
عليه اهرارا وتمكنه بجواز ما زيدا ضرب ولا احد من الناس
في معرض الرد لفاسد النظن ظن فاسد لان ذلك لا يدل على
ما ادّعاه بل هو يدل على انه يجوز ان يقصد بالتقديم غير الحصر
والتخصيص ولا خفاء في ذلك اذ لا نزاع لاحد فيه انما التدبر فيما

لانه منزلة الاقدام قوله وبعبارة اخرى الخ جعل حرف النفي تارة
جزاء من المسند اليه وتارة جزاء من المسند اذ التركيب محتمل كلا
وجهيه وزعم الشارح المحقق رح ان المال واحد وليس بذاك وقد
حققنا هذا المقام في حواشينا المطوّل تحقيقا لا مزيد عليه فمن اراد
تفصيله فليراجع اليه قوله والفعل بفتح الفين في الصحاح غاله
واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تو لا فيها غول ولا
هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع
آخر لا يصدعون عنها هذا كلامه فقوله غائلة الصداع معناه
الغائلة التي هي الصداع على ان الاضافة بيانية ولما كان
الفعل محتملا لغائلة الاثم واغتيال العقل ايضا ذكر الكل
كما ذكره الشارحون قوله وتقديم عنها الخ يرد عليه انه لم لا يجوز
ان يكون هذا التقديم لاجل الحصر اي السكر وذهاب العقل
من خمور الدنيا لا منها قوله عطف على ينبغي الخ يرد عليه
انه مخالف لما سبجيء في بحث الفصل والوصل فانه قد صرّح
المصنف هناك بانه اذا عطف شيء على شيء والثاني قيد متقدم
في الذكر فالواجب اعتبار القيد في الشيئين جميعا الا ان الشارح
قد اورد هناك مناقشة في ذلك فكان هذا مبني عليها ونحن اذا
نزلنا بساحة هذا المقام تحقق الحق على وجه يخلصك من ظلمات
الاوهام قوله والاتيان الخ سهو ظاهر اذ تقديم الخبر

انما هو فی الآیة الاولی اعنی قوله لا جرم انها غدا والآیة الثانیة
وهی لا ریب فیها فیجیء تأخیر الخبر المهم الا ان یأول بان مراده ان
الایتین من قبیل البحث عن تقدیم خبر المبتدإ هل یجوز او یمتنع فالجواز
فی الاولی والامتناع فی الثانیة وعلی کل تقدیر فالبحث فیهما
انما هو من هذه الحیثیة فافهم قوله علی ان ریبا فی سائر کتب الله
حقه ان یقول علی ان فی سائر کتب الله تعالی ریبا لئلا یشتبه
الطرف الخبر بالصفة وقد سبق تفصیله فلا نعیده قوله
نصب خبر یرجع الخ مبنی علی ان یرجع من الافعال الناقصة
اذ الافعال الناقصة لا حصر لها ولهذا لم یذکر سیبویه
من الافعال الناقصة فی کتابه سوی کان وصار ودام و
لیس ثم قال وما کان نحو اهی مما لا یستغنی عن الخبر فقد نبه بذلک
علی ان الافعال الناقصة غیر محصورة واعلم انهم ذکروا
ان رجع ویرجع بخصوصه تامة وکذا استحال وتحول ونحوها
لان ذلک بمعنی انتقل الا انهم استعملوها ناقصة بالتضمین یعنی
انهم ضمنوها معنی کان بعد ان لم یکن اذا الشخص اذا رجع الی شیء او
انتقل الیه ذلک الشیء یصیر ذلک الشیء کائنا بعد ان لم یکن فکلام
الشارح المحقق رح محمول علی التضمین کما شیر به تعریض قوله
او ما نزل الخ یرد علیه ان الجمهور علی خلافه نص علیه صاحب
الکشاف فقال فی سورة اقرأ هی اول سورة نزلت ثم قال

والاکثر

واکثر المصنفین علی ان اول ما نزل ثم سورة القلم واما
القول بان اول ما نزل سورة اقرأ باسم ربک الی قوله ما لم
یعلم فهو قول الزهری وهذا کلامه ولا یخفی ان ما نزل اعم من السورة
فافهم قوله معتدم الفعل بصیغة الحال من اقرأ باسم ربک ای فی
حال هذا الکلام حال کونه معتدم الفعل وقوله وان کلام ابته
بکسر ان والواو حالیة قوله والعنایة الثامنة نوعان حاصل کلامه
ان الاهتمام قسمان اذ منشاء الاهتمام اما ذات هذه الکلمة
او امر خارج عنها والقسم الاول اهتمام ذاتی والثانی عرضی
وهذا تقسیم ملیح وتوشیح لطیف ولا یرد علیه ان اختلاف
الاسباب لا یوجب التنویع فنقول احدهما ان یکون ای
مقتضی ان یکون او وان یکون وکذا الثانی فلا خلل فی کلام
المصنف اصلا لا لفظا ولا معنی قوله مر باشد بدا وصف
المصدر لیفید والا فمطلق الضرب مفهوم من الفعل المذکور قوله
فزید عاطف وعمرو مکتس تنبیه علی ان الاول فاعل للمجرد والثانی
للمزید لان افتعل لازم لفعل فاذا کسوته اکتسی اذا اکتسی
فهو مکتس قوله وفی الذات غالبا احتراز عن العطف
بحرف فانه لا اتحاد هناک الا نادرا وعن غیر بدل الکل
قوله واذا اجتمعت التوابع الخ تعرض للترتیب بین
التوابع عند اجتماعها لکن سکت عن الترتیب بین المفاعیل

مفعول تنتظر اى نزوله به متى اتم به نزل يعنى انه تنتظر ابتداء
قوله يتعلق فى المعنى الخ منها احتمال ان الاول ان يكون
محولا لتتكفل فى ان تقول الثانى ان يكون محولا لمجموع ان تقول
ومراد الشارح المحقق ره هو الثانى وان الاتصال يتعلق بتقول فى ان
تقول كما قلنا وح فلا يحتاج تصحيحه الى شئ اصلا لان الفعل
المضارع مع ان فى موقع النصب مفعول لاوجبت بالظرف
اعنى فى الاول اذ ظرف لغو معمول للمقول وتقديم معمول المصدر جايز
فلا يقع الاحتياج الى التامل فى تصحيحه ح فسقط قوله فليتامل
فى تصحيحه وسقط ما ذكره فى تفصيله من انه من قبيل الاتساع
فى الظروف اومن قبيل الاضمار والتفسير ثم جعله محولا لا مدخل
ان يحتاج الى التصحيح لكن عبارته يقتضى غير ذلك كما قررنا
وان كان مراده ان محول المصدر لا يتقدم عليه فهذا من الوضوح
فى مكان لا يحتاج الى التامل فى التصحيح كيف وقد ذكره الشارح
فى هذا الكتاب اكثر من الف مرة فليتامل قوله وتة در
الخ التوزع فى الاصل الذين ولما كان الذين اقوى الاشياء المؤثرة
فى الطباع بشهادة الفطرة والرضاع وكان ذلك بسبب التربية
والتكميل وكان ذلك اعز تربية واشرف تكميل استعملت
العرب هذه الكلمة فى مقام المدح والدعاء له فتارة يستعملونها
مرادا بها الخير فيقال تة در فلان اى خيره واخرى يستعملونها مرادا

فطريقة على ما تقرر فى النحو ان الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به
بلا واسطة ثم بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المفعول فيه
المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه وفى المثال الذى ذكره المحقق رعاية
لكمال الاناقة ذكر المفعول المطلق بعد المفاعيل الاربعة فكانه مذهبه فى
ذلك هذا كما اشار اليه الشارح المحقق ره بقوله واختار الخ
ولا يخفى ان هذا تعسف محض لان اتصاله بالفعل اقوى من غيره
فلا معنى لتاخره وتتركك المفعول معه عن اصله فذكر الشارح العلامة
ان ذلك مبنى على ان المفعول معه عند المحقق ليس من المفاعيل بل من
قبيل الملحق بها كما صرح به فى النحو وعلله الشارح المحقق ره بانه
ليس فى محمولات الفعل عنده والكلام فى ذلك وهذا اوجه
قوله وارى معناه مستتر حتى اذا وارى الخ فاعل رجعى
وقناع البحر فاعله ووجه منى روحك مفعوله والقناع كالستر
للمراءة راسها وهو اوسع من المقنعة شبه البحر بالمراءة فى قناع
فاشبته له وقد تقال هو شئ موهوم للبحر بمنزلة القناع للمراءة
على انه استعارة تخييلية فالاضافة اذن بمعنى اللام على نحط
ماء الملام وبالجملة قناع البحر معناه قناع ماش فى البحر ساتر
لوجه يجيب للبحر والا كان معدوما فافهم قوله بيقت
شعرك اى يصير بيقا بالغضب وفزعا من قحف شعره اذا قام
من الغضب والفزع والخوف ونحو ذلك قوله الماحك منصب

بها معنى التربية والتكميل فيقولون تلة وتر، اى هو معنى يتربى بالتربية
الآلهية والاخلاق السبحانية فقوله تلة وتر امر التنزيل يتحمل الكل
فافهم قوله وفى كلامه نظر الخ هذا الاعتراض اورده صاحب
الايضاح على المعم والكل استحسنوه ويمكن دفعه بان التوهم قسمان
قسم هو صحيح فى نفسه الا انه غير مراد وقسم هو غير صحيح فى نفسه
ولا هو مراد وكلا القسمين دفعه مستحسن وما نحن فيه من قبيل
الثانى ويكفى فى محله الجواز اللفظى فافهم قوله ولا يخفى عليك الخ
يريد ان الاستدلال يكفى فيه مجرد الظهور والارجحية وهذا الكلام
جيد وتحقيق المقام ان الاستدلال قسمان قسم مبناه على القطعية
بحيث لا يحتمل الخلاف اصلا وهو الكثير المتعارف فى الاطلاقات
وهو اللايق بالمقام البرهانى وان شاع فى الخطابيات ايضا وقسم
مبناه على الظنية والارجحية وهو اللايم للمقام الخطابى فالاول
دليل برهانى مدار على مجرد القطعية والثانى دليل اقناعى
مدار على مجرد الملائمات والمناسبات اللايقة باعتبارات
البلغاء قوله على اذا لاقيت الخ البيت من ابيات
مجنون العامرى من قصيدة منها
تبدلوا ليلى سوداء حبشية ... وما لو لا سواد المسك ما كان غالبا
يقولون ليلى بالعراق مريضة ... فيا ليتنى كنت طبيبا مداويا
على اذا لاقيت ليلى بخلوة ... زيارة بيت الله رجلاى حافيا
ولا خفاء فى معنى هذه الابيات

الا فى رجلاى

الا فى رجلاى والشارح المحقق يرجح انه رجلان وان رجلاى
تصحيف وهو مشعوف بذلك وليس الحق هناك بل الصواب
هو رجلاى البتة لا رجلان فان هذا هو الصواب روايةً ودرايةً اما
الرواية فلان الواقع فى الديوان العامرى هكذا وقد تصفحنا الدواوين
فما وجدنا فيها الا هكذا واما الدراية فينكشف وجهها فيما نحن فيه بتفصيل
وتوجيه لاعراب اللفظ وفى ذلك طريقان احدهما ان يجعل رجلاى
مبتدأ، وحافيا خبره، والاصل حافيان اسقط نون التثنية عما فظة
على القافية والجملة حالية اى وجب على زيارت بيت الله فى حالة
يكون كلا رجلاى حافيتين قال سيبويه فى كتابه اعلم انه يجوز فى الشعر
مالا يجوز فى الكلام من صرف مالا ينصرف وحذف مالا يحذف ثم انشد
عدة ابيات فى ذكرها اطالة وثانيهما ان يجعل الجملة حالية مركبة من المبتدأ
والخبر الا انهم ينصبون فى مثله احد الجزئين على نحو قولهم كلمة فاء الى
فى وقد ينصب الخبر اذا كقولهم وضعت عندك الدينار
ودينارا بل قد ينصب الجزآن كلاهما معا وتفصيل هذا المقام وتحقيقه
الى كتب شراح كتب الاعراب وبالجملة قد اضمحل بما ذكرنا، ما توهمه
الشارح المحقق ره من المركاكة ونحوها وبهذا يظهر ان تزييفه وتضعيفه
مبنى على انه لم يهتد الى حقيقة الامر واذا اشكل عليه الامر فاشرع
من عند نفسه عبارة لطيفة قوله كثيرة وقوع مفعول له
اذ الكثرة بمعنى الاستمرار اذ هى ملزومة على نحو قولك قتلا عاما على الكفر

يجوز ان يكون رجلاى رجلان
يجوز ان يكون رجلاى رجلان

احسن اذ التمام بمعنى الاتمام على ما مشى به صاحب الكشاف وقد مر عليك
مرارا فلا تنس وبهذا حصل التخلص عن تطويلات الشارح المحقق ره ولا
حاجة الى منع الاشتراط والاستدلال بقوله فاعطاء النظرة استحقاقا
للسخطة ضعيف اذ الاستحقاق بمعنى الايجاب والاثبات قوله
مفعولا له اى مفعول له لقوله فتضرب عنكم ويرد عليه ان الضرب
بمعنى العرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل هو لا، فلا يتجه ان فاعل
وجوابه ان معناه اعتبار الاعراض فيتطابق على المشهور قوله
ان يجوعه اى يجعلوه مجوعا ويجعلوا حقه عنه ممنوعا في الصحاح و
حرمة الشئ يحرمه مثال رقه سرقا بكسر الراء حرمة وحرية وحراما
واحرمه ايضا اذا منعه وبحرم بكسر الراء ايضا الحرمان تقول للاعاجيب
مالي ولا بحرم قوله اى بل نشك يريد ان عدم الاعتقاد
بالعمل معناه الشك في العمل بمعنى ان لا اعتقاد له لا بوجود العمل ولا
بعدمه فيكون الاعتقاد غير ثابت فيكون مشكوكا فصح قوله ان
قوله ان اعتقدتم اذا اعملتم تفسير وبيان لقوله ان كنت
لم اعمل اذ عدم العمل لما كان مشكوكا كان الاعتقاد باحد
الطرفين ايضا مشكوكا بمعنى زايد اغير ثابت فصح ادخال
كلمة الشك في الاعتقاد بقوله ان اعتقدتم فافهم واذا
كان الاعتقاد منفيا غير ثابت كان عدم الاعتقاد متحققا فلا يصح
ان يقال ان لم يعتقد ذلك اه ولما كان ذلك في دقة ما اتى بالتأمل

وقال

وقال الشارح المحقق ره توضيح هذا المقام مع البسط والاطناب ان يقال
ان قوله ان كنت لم اعمل يدل على فرض عدم العمل في الماضي وعلى انه مشكوك
عند المخاطب لا تحقيقا بل تقديرا فلا بد ان يعتبر المتكلم للمخاطب انه شاك
شاكا في عدم العمل ويلزمه اعتبار الشك في العمل وان ينزله منزلة
الشاك في احدهما فاما ان ينزله الشاك في عدم العمل او منزلة الشاك
في العمل لا سبيل الى الاول لان المنزل منزلة الشاك في عدم العمل لا
يكون شاكا فيه بل جازما بعدم العمل فيفهم ان المراد توهم عدم العمل وان
المخاطب جازم به لكن يجرى على سنن من لا جزم له وهو بط قطعا
فتعين ان ينزله منزلة الشاك في العمل ويلزم من الشك في العمل ان لا
يعتقد العمل فلذلك قال اه ينزله منزلة من لا يعتقد انه عمل اى
بل يشك فيه وفي ذكر هذا اللازم مبالغة لا تخفى ولما قدر المتكلم
شك المخاطب في العمل جاز له ان ينزل من كل واحد من العمل وعدمه
الا انه غرضه حصول عدم العمل لانه المناسب لهذا الكلام وفيه بحث
لان قوله لان المنزل منزلة الشاك في عدم العمل لا يكون شاكا
فيه بل جازما به محل للمنع لان عدم الشك في عدم العمل لا يستلزم
الجزم بعدم العمل لانه ربما يكون صدقه باعتبار اعتقاد ونقيضه وهو
الجزم بالعمل فليتفهم قوله باب واسع يجرى في كل فن لا تخفى ان
المناسب لكونه بابا واسعا ان يقول يجرى فيه فنون كثيرة
قوله وليس في شئ اه يريد ان كلام من مشى ويمشى بقيد العموم

لكن ان زاعم ومع ذلك لا يقتضي بشيء منهما تكرار الطلاق تنكر الوصول
وان توهمه بعضهم قال ابو البقاء نقلا عن ابن جني انك لو قلت
لي طبك متى سألتني اجبتك وسألك مرتين كان لك ان
لا تجيبه في الثانية وتقول اردت به وقتا من الاوقات لا كل وقت
ولو قلت متى سألتني اجبتك لم يكن لك في ذلك وهو ان لا
تجيبه في شيء من المرات وان كانت آنفا وهذا يشعر بان متى تدل
على زمان من الازمنة ومتى ما تدل على كل زمان من الازمنة والعلم
ان المشهور فيما بين القوم ان المعتبر في دلالة الالتزام
عند ارباب البيان مطلق اللزوم عقليا كان او غير عقلي بينا كان
او غير بين وعليه الاصوليون ايضا والشارح ايضا صرح
بهذا في علم البيان في مباحث الدلالات وعند ارباب المعقول المعتبر هو
اللازم البين بالمعنى الاخص الدلالة عند الاولين فهم المعنى من اللفظ
اذا اطلق بالنسبة الى العالم بالوضع وعند المعقوليين فهم الملزوم
متى اطلق هذا كلامهم على ما مر جوابه وهذا يخالف قاعدة متى
على ما مر قوله او احدهما عطف على المستتر في يكونا وجاز
العطف وان لم يتقع تاكيد بالمنفصل لوقوع الفصل بالجر
قوله لان الشرط مفروض الصدق اه لا يخفى ان الجزاء
مسبب والشرط سبب والاول موقوف والثاني موقوف عليه ففرض
الصدق هنا يستلزم فرضه هناك ايضا فيلزم ان يمتنع وقوع

الجزاء

الجزاء ايضا امتناع الشرط وجوابه ان الانشائية لا تحتمل عمل
على نسبة تامة وهذه النسبة صالحة لان يترتب على امر ولا
منع في ذاتها من الترتيب بخلاف الصدق المفروض الاستقبال فانه لا
يمكن جريانه في الانشائية فافهم قوله وكلمة ان لما يريد ان ما
الواقعة بعد ان الشرطية في نحو قوله تعالى فاما يأتينكم مني هدى و
قوله فاما تثقفنهم في الحرب وقوله فاما ترين من البشر ونحو ذلك زيدت
زيدت للتاكيد في هذه الحالة وجب هناك امران احدهما ان يكون
الشرط مضارعا وثانيهما ان يؤتى بنون مؤكدة اذ الاداة اعني
كلمة الشرط لما كانت مؤكدة بما المزيدة لزم ان يكون المقصود اعني
الشرط ايضا مؤكدا والا لاختل رتبة المقصود عن رتبة الاداة وهذا
ظاهر قوله واما للتبويض هو ان يكون الحكم لواحد ويكون
المراد به غيره سواء كان الحكم مع غيره او مع غيره كذا ذكره الشارح
العلامة ره وفي بعض الشروح ههنا التبويض هو ان ينسب الفعل
الى شيء ويراد به غيره والتبويض من اقسام الكناية وستمر عليك
تحقيقه هناك انشاء الله تعالى قوله فان زللتم اي عن دين
الاسلام والخطاب للمؤمنين وفيه تبويض لاهل الكتاب اذ
الزلزلة لهم خاصة لا للمؤمنين فاعلموا ان الله عزيز حكيم اي
عزيز غالب قادر على الانتقام حكيم اي لا ينتقم الا بالحق
روي ان اعرابيا سمع قارئا يتلوها فاعلموا ان الله غفور رحيم

فقال ان كان هذا كلام الله فلا تقول كذا اذ الحكيم لا يذكر الغوان عند
النزال اذ هو في التحقيق اغراء عليه قوله قد عرفت ازلا تناف
ح حاصل انه قد مر عليك في هذا الكتاب مرارا وفرع سمعك
سرادجارا ان المقتضى اعم من ان يكون موجبا او مرجحا وانه
يجوز ان يجتمع على شيء واحد مقتضيات بعضها موجب وبعضها مرجح
وما نحن فيه من هذا القبيل قوله يسمى الله وصفاله بوصف
صاحبه قوله وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية
هذا بظاهره ربما يشعر بان حكاية الحال الماضية عندهم انما هي
التعبير عن الماضي بلفظ المضارع فقط وليس كذلك بل لو
كان التعبير بلفظ اسم الفاعل ايضا فهو من قبيل الحكاية عندهم
فان قوله تو وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد من قبيل حكاية
الحال الماضية عندهم وبهذا الاعتبار صح اعماله في المعنى ومعنى
حكاية الحال الماضية على ما مر جوابه ان تقدر نقل كانك
موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن ولا يريدون بذلك ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ فيه كما في قوله
وعنى من تمر تان بل المقصود حكاية المعاني لا الالفاظ وال
هذا اشار صاحب الكشاف فقال معنى حكاية الحال
ان المقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله

فليم

فلم تقتلون انبياء الله من قبل هذا كلامهم وبهذا يظهر ان معنى حكاية
الحال الماضية ليس ان اللفظ الواقع في ذلك الزمان محكي الآن
على ما توهمه الشارح المحقق بل معناها استحضار تلك المعاني
ففيها بيان النكتة ايضا لا مجرد تصحيح العبارة كما توهمه الشارح
المحقق بل الاثر انهم يشترطون في حكاية الحال ان يكون
تلك الحال امرا مستغربا كانك تخبر المخاطب وتصور له
تعجبا من ذلك فلولا انهم يعتبرون استحضار تلك الصورة
البديعة وتطلب مشاهدتها تعجبا منها لما كان لهذا الكلام
معنى واعلم انه لو عبر عن الحال الماضية بالجملة الاسمية الدالة
على الثبوت كقوله تو ووهبنا لداود سليمان نعم العبد انه
اواب فان قوله اواب اي كثير الرجوع الى الله في
المهمات لم يحصل من هذا التعبير ما حسن والنكتة بان
النكتة هو الدوام الثبوتي بارد ركيك جدا وقد
اعنا هذه المباحث في شرح باب الاعراب فلتطلب
هناك تمام تحقيق هذا المقام قوله فيه بحث لانه لو كان

لتكرير

ح حاصل اعتراضه ان المهم علل حذف الفعل بعد لو بما
للتاكيد والحذف بعد لو الاختصار يعني ان منها امرين نفس
الحذف الذي هو فعل المتكلم والحمل على ان الفعل مقدر
بعد لو والحمل هذا وصف للسامع فعلل له فالاول مبني

على الاختصار معلول له والثانى مبنى على اقتضاء الواو اياه معلول له لا
ان هذه علة موجبة والعلة المرجحة له هذا التاكيد الحاصل فى ضمن
التكرير الناشى من اعتبار الفعل المقدر بعد لو وما كانت
العلة الثانية امرا جازان يعتبر مرة وان لا يعتبر اخرى لزم
من ذلك ان يكون اعتبار الفعل بعد ان فى قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك غير واجب اذ هذه العلة غير مناسبة
للمقام ههنا وكيس كذلك اذ اعتبار حذف الفعل ههنا واجب
والا لزم دخول ان فى الاسم هذا حاصل اعتراضه على المصنف
لا يخفى على المتفطن المتدبر ان هذا الاعتراض مبنى على عدم التفرقة
بين العلة الموجبة والمرجحة وانه جاز تعدد المقتضيات فى شئ واحد
كما مر اتفاقا وانه يجوز ان يكون فيما نحن فيه كلا النوعين من
العلة دون الآية الاخرى المورودة فى بيان الانتفاء فى
فالشارح المحقق رحمه الله ما قصد بيانه وانه لم يدر من
كلام المصنف حاصل معناه فان فى كلامه تعرضا للعلتين وبيانا
لاجتماع المقتضيين هذا وظاهر كلام الشرح آخرا عنى
قوله فلا يجوز اجتماعهما ربما يشعر بان مدار الاعتراض
على ذلك يعنى لو كان النكتة التكرير للتاكيد جاز اجتماعهما
مع انهم مرحوا بامتناعه لكن لو كان مراده ذلك لما كان لا
يراد الآية فى بيان الانتفاء فى معنى فافهم قوله والرائحة

جمع

جمع رايحة نحو فائدة جمع فايد وباعة جمع بايع واصلها رواضة
كما سبق وفسقة اعل اعلال قال فى الصحاح راضة والمهر ولد
الفرس والجمع اهرار ومهار ومهارة والانثى مهرة والجمع
مهار ومهرات كذا فى الصحاح قوله واللام فى قوله الخ
يريد ان المبنى ههنا مصدر ميمى بمعنى البناء وفى الكلام تنبيه على
ان كلمة لا لا يمتنع ان يتقدم عليها ما فى حيزها كتقدم لن بخلاف
ما وان فان امتناع تقديم ما فى حيز النفى انما هو فيهما خاصة
قوله لا باستيراء زناد خاط الاستيراء استفعال
من وري الزند بالفتح يرى وريا اذا خرجت ناره وفيه
لغة اخرى وري الزند يري بالكسر فيهما واورية انا وكذلك
وريته توريه وفلان يستورى زناد الضلالة كذا فى
الصحاح فى فصل الواو وفى باب المعتل وقال فى فصل
الزاء من باب الدال الزند معضل طرف الذراع فى الكف
وهما زندان الكوع والكرسوع ثم قال والزند العود الذى يقدح
به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهى الانثى
فاذا اجتمعا يقال زندان وللانثى زندتان والجمع
زناد وازند وازناد وتقول لمن اخذ كل واعانك
ورت بك زنادى وازندى وازنادى انتهى فقوله
زناد خاط اى زناد خاط هو بمنزلة الزندة السفلى فهو

استعارة بالكناية واضافة الزند وهو الاعلى اليه استعارة
تخييلية شبه الخاطر بالزندة الانثى فى انها تلد وفكر الخاطر
بالزند الاعلى مثلى هذا اضافة الاستيراء الى الزند اضافة
المصدر الى الفاعل ويجوز ان يراد بزناد الخاطر قوى الخاطر
تشبيها لها بما فعلى هذا اضافة الاستيراء الى الزناد اضافة
للمصدر الى المفعول اى باستيراء من زناد الخاطر فالاستعارة
اذن فى الزناد الخاطر ليس من الاستعارة فى شئ
قوله مولع بفتح اللام فى الصحاح الولوع الاسم من ولعت
به اولع ولعا وولوعا المصدر والاسم جميعا بالفتح والولعة
بالشئ واولع به فهو مولع به بفتح اللام اى مغرى اهذه عبارته
ومنه يعلم ان المولع بفتح اللام لا غير **الفن الرابع الفصل**
والوصل والايجاز والاطناب والمساوات
وهذا الفن وان اشتمل على هذه الامور المذكورة الا
ان العمدة فى هذا الباب هو مباحث الفصل والوصل
ولهذا قال المصنف اعلم ان تمييز موضع العطف عن غير موضعه
هو الاصل فى هذا الفن والباقى بمنزلة التبع وما هذا الا
لغموضه مباحثه ودقة مسائله والى هذا اشار الشيخ
فى دلايل الاعجاز اذ قال اعلم ان العلم بما ينبغى ان يضع فى
الجمل من عطف بعضها على بعض او ترك العطف فيها والمجئ بها منثورة

تستانف

تستانف واحدة منها بعد لوقوفه على اسرار البلاغة وما لا يتأتى
اتمام الصواب فيه الا للاعراب الخلص والا لاقوام طبعوا على
البلاغة واوتوا قسطا من المعرفة فى دقايق الكلام ثم ها افراد
وقد بلغ من قوق الاعرابى ذلك انهم جعلوه ضد البلاغة
فقد جاء بعضهم انه سئل عنها فقال معرفة الفصل من الوصل
لغموضه ودقة مسلكه وانه لا يكمل لاحراز الفضيلة فيه احد
الا الاكمل لساير معانى البلاغة هذا كلام الشيخ وفيه تنبيه على حكمة
وتنويه لعلو شانه **قوله** مبتداء ة ان ليس يمتنع يريد
ان ان هى المخففة من المثقلة وهو مع اسمه وخبره مبتداء خبره
مركوز على نمط قولهم عندى ان زيدا قايم وفى الكلام تنبيه
على ان قولهم ان ليس يمتنع لا يجوز ان يكون فاعل مركوز
لفقد الاعتماد على ان مركوز اذن اما مبتداء او خبر وكلاهما
فاسد وفى بيان المعنى اشارة الى ما هو القاعدة فى ان
اذا وقع مبتداء مع انه يجعل خبره مضافا الى اسمه فيقال
فى قولك عندى ان زيدا قايم ان المعنى ثبت عندى قيام زيد
فقوله مركوز اسم مفعول من ركزت الرمح فى الارض تا
لشباهة **قوله** والارتباط ههنا يريد ان مقتضى الكتابة
ان يعتبر فى المبنى للمفعول لان الذى بين معنوى الكلمتين
انما هو المربوطية اذ الظاهر فى هذه الجملة ان الذى بينهما

كيدا

انما هو وصف لها وهو المربوطة والا فيجوز ان يعتبر مصدر اللبس
للفاعل قوله جمع وشيحة بالجيم المنجة عرق الشجرة كذا في الصحاح
قوله لاحرة رحم ما الاحرة اهو الشئ الذي يجعلك متعطفا
على شخص من رحم او قرابة او معروف او غيرها والرحم الرأفة
والاضافة في قوله لاحرة رحم ما بمعنى من اى لاحرة من
رحم ما ومراده برحم ما تعلق لا يكون في الغاية بحيث يقتضى
اتحاد الجملتين كذا ذكره الفاضل الحاشي رح ويرد عليه
انه بعد ما فسر الرحم بالرأفة لا معنى لجعل الاضافة بيانية بمعنى
من بل الظاهر ان يقال انها لامية من قبيل اضافة السبب الى
المسبب قوله ومسار عوذ الخ طر عوذ الشئ قهره وعمقه
قوله من قداح الميسر الميسر التمار مصدر في يسر
كالموعد من وعد والمزجر من زجر يقال يسرته اذا قمرته
واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ المال الغير بيسر وسهولة
من غير كد ولا تعب او هو مأخوذ من اليسار لان فيه
سلب اليسار الغير او تحصيل اليسار نفسه وبالجملة مقصوده
المبرانه كانت لهم عشرة اقداح وهي التي يسمونها
ازلاما واقلاما وهي التي اشير اليها في قوله تعالى
انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه لعلكم تفلحون وهذه العشرة الفذ والتوءم و

والرقيب والحلس والنافس والمسبل والمعلى والمنيح والسفيح والوغد
فان لكل واحد من العشرة نصيبا معلوما الا الثلثة وهي المنيح والسفيح
والوغد وكان عادتهم انهم يجزرون جزورا ويجزؤنها ويجعلون هذه
الاقداح العشرة في خريطة ويضعونها على يدي عدل
ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا
منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب الخاص
الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئا
بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء
ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم
يدخل فيه ويسمونه البرم وبالجملة فذوات الانصباء من هذه الا
قداح الفذ وله سهم والتوءم وله سهمان والرقيب وله ثلثة
والحلس وله اربعة والنافس وله خمسة والمسبل وله ستة
والمعلى وله سبعة ولا شئ للثلثة التي بعد المعلى بل يؤخذ ثمن
الجزور كله ممن خرج باسمه واحد من هذه الثلثة اياكان وبهذا
يظهر ان السابع من قداح الميسر نصيبه اكمل الانصباء
لانصب اكمل منه قوله والبعيد هو ان يتعمد العطف
تنبيه على منشاء الاشكال في باب الفصل والوصل
يريد ان الاشكال الواو ليس الا فيما لا محل له من الاعراب و
لقد حقق الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز هذا المقام

للفاضل ... بفتح الحاء وكسر الباء
وتشديد الكاف وسكون اللام
وفتح الباء الموحدة
... الحسيني

بالامر يد عليه توضيحا وتحقيقا فقال واعلم ان سبيلنا ان ننظر الى
فايدة العطف فى المفرد ثم نعود الى الجملة فنتظر فيها ونتعرف
حالها ومعلوم ان فايدة العطف فى المفرد ان يشرك الثانى
فى اعراب الاول وانه اذا اشركه فى اعرابه فقد اشركه فى حكم
ذلك الاعراب نحو ان على المرفوع بانه فاعل فاعل شكله بلا
شبهة والمعطوف على المنصوب بانه مفعول به مفعول به
شله وكذا غير ذلك واذا كان هذا اصله فى المفرد فان الجمل
المعطوف بعضها على بعض على ضربين احدهما ان يكون للمعطوف
عليها موضع من الاعراب واذا كان كذلك كان حكمها حكم
المفرد اذ لا يكون للجملة موضع من الاعراب حتى يكون واقعة
موقع المفرد واذا كانت الجملة الاولى واقعة موقع المفرد
كانت عطف الثانية عليها جريا مجرى عطف المفرد على المفرد
وكان وجه الحاجة الى الواو ظاهرا والاشراك بها فى الحكم
موجودا فاذا قلت مررت برجل خلقه حسن وخلقه
قبيح كنت قد اشركت الجملة الثانية فى حكم الاولى
وذلك الحكم كونها فى موضع جر بانها صفة للنكرة ونظاير
ذلك تكثر والامر فيه يسهل والذى يشكل امره
هو الضرب الثانى ومثال ذلك ان تعطف على الجملة العارية
الموضع من الاعراب جملة اخرى كقولك زيد قايم وعمرو

قاعد والعلم حسن والجهل قبيح لا سبيل لنا الى ان ندعى ان
الواو اشركت الثانية فى اعراب قد وجب الاولى بوجه
من الوجوه واذا كان كذلك فينبغى ان تعلم المعانى هذا
العطف والمعرى ولم لم يستوى الحال بين ان تعطف و
بين ترك العطف فيقال زيد قايم عمرو قاعد بعد ان لا
يكون منها امر معقول يؤتى بالعطف ليشرك بين الاولى
والثانية فيه واعلم انه انما تعرض الاشكال فى الواو دون
غيرها من حروف العطف وذلك لان تلك تقتضى
الاشراك معانى مثل ان الفاء توجب الترتيب من غير
تراخ وثم توجبه مع تراخ واو تردد الفعل بين شيئين
وتجعله لاحدهما لا بعينه فاذا عطفت بواحدة منها الجملة
على الجملة ظهرت الفايدة فاذا قلت اعطانى فشكرنى ظهر بها
انك ان الشكر كان معقبا على العطاء ومسببا عنه واذا قلت
حرجت ثم خرج زيد افادت ثم ان خروجه كان بعد خروجك
وان مهلة وقعت بينهما واذا قلت يعطيك او يكسوك
دلت او على انه يفعل واحدا منهما لا بعينه وليس للواو
معنى سوى الاشراك فى الحكم الذى يقتضيه الاعراب
الذى اتبعت فيه الثانى الاول فاذا قلت جاءنى
زيد وعمرو لم تفد بالواو شيئا اكثر من اشراك عمرو فى المجئ

الذى اثبته لزيد والجمع بينه وبينه ولا يتصور اشتراك بين شيئين
حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الاشتراك فيه واذا كان كذلك
ولم يكن معنا فى قولنا زيد قايم وعمرو قاعد معنى نزعم ان الواو
اشركت بينهما تبين الجملتين فيه ثبت اشكال المسئلة
انتهى كلام الشيخ ومنها مناقشة وهى انا لانم انه لو لم
يكن هناك اعراب والعاطف الواو كان هذا مشكلا انما
يثبت اذا لم يكن هناك للواو فايدة وليس كذلك لكان
فايدة الواو وهى كثيرا رد صفا باجتماع مضمون الجملتين
فى الحصول الواقعى اذ لو ترك العطف جاز ان يكون كل
اخبارا وستفصل هذا الكلام فيما بعد الجمل قوله
من ان البدل الخ ظاهر هذه العبارة ان البدل فى حكم التنحية
لانه اثبت هنا للبدل منه حكم هو التنحية والطرح وجعل البدل
واقعا فى هذا الحكم فجعل هذا الحكم ظرفا له فلزم ثبوته له ايضا
وهو فاسد اذ المقصود ان الاول مطروح والثانى مقصود
وجوابه ان هذا من باب قولك زيد مضروب الغلام وهند
جائته الوشاح فالذى اثبت فى هذه العبارة للبدل انما
هو تنحية صاحبه لا تنحيته فافهم فالتركيب المنطبق لهذا
صورة ومعنى قولك زيد فى حكم مضروبية الغلام وبهذا يظهر
ان اضافة الحكم الى التنحية بيانية منى قبيل خاتم فضة

قوله واورد

قوله واورد المثال الخ اعترض الفاضل البيرمدى
على المصنف بان ما ذكره فى المثال بقوله مثل ما ترى فى نحو السخى
والتحمر الى قوله كل محدثة لا يطابق ما ذكره بعد ذلك اذ الكلام
فى عطف الجملة على الجملة فلا يطابقه التمثيل بعطف المفرد على
المفرد وما هذا شانه فهو فرع المفرد فى تلك الجهة والتمثيل
بالاصل بملاحظة الجهة التى الاصل اصل بها تمثيل بما هو
المقصود فى النوع فذكر الاصل مع حصول المقصود فى الفرع
او فى ذا يبنها ان المناسبة بين الجملتين انما يكون بواسطة
المناسبة بين المفردات اذ المناسبة بينهما اما فى المسند اليه
فيهما او فى المسند كذلك او فى الفريقين جميعا فلما كان منشاء
المناسبة بين الجمل هى المناسبة بين المفردات ذكر
المناسبة بين المفردين بينهما على الاصالة والترتيب
فافهم ولما كان التوجيه الذى ذكره الشارح المحقق به انفع
الوجوه الدافعة حقق البيان به صفحا عن غيره قوله ان
الواو فيما بينها للتربيب اللفظ فقط وينسب ذلك
الى امام الحرمين رح كذا ذكره الشارح المحقق به والذى
يتبادر الى الفهم من هذا ان هذه مسئلة غريبة تفرد
بها هو وليس كذلك بل هذه مسئلة مشهورة و
كتب التوم بها مملوة ولا يظهر ذلك الا بعد تتبع احد

ان الواو هل يكون زايدة ام لا وفائدتها انه ما فايدة الحروف الزايدة
في كلام العرب اما الاولى فتحقيقها ان الفعل بزيادة الواو حتى
ذكر بالنهاية والمفسرون قال المحققون من النحاة وقد سبقهم غير واحد
الواو من غير معنى الجمعية كقولك مررت به وحده اى وانا لا اعود
على كل حال وعليه قوله على الحكم المال يوما اذا قضى قضية اى لا
تجور وتقيد بالرفع في تقصد ويعني بالواو والزايدة ان لا يكون لها
فائدة معنى الجمع ولا للعطف ولا للحال ولا للاعتراض بل يكون
وجودها كعدمها وقد ذكر المفسرون من هذا القبيل ابيات منها
قوله تعالى ليبتئي لكم ونقر في الارحام ما نشاء نقره ومنها قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها وقال لهم خزنتها على راى و
منها فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاية على راى وفي ذلك
كثرة وفي تعدادها اطالة وراجع تحقيق المقدمة الثانية فانه انما يريد ان
بحذف الزيادة ما صح اثباته تارة واسقاطه اخرى ولا تتغير بها
اصل المعنى وفايدتها نوعان معنوية كالتاكيد ونحوه ولفظية
كتزيين اللفظ وفصاحته ونحو ذلك وقد يجتمع الفايدتان
وقد تنفرد فايدة منها ويمتنع خلوها عن كلا النوعين والا كان عبثا
فكيف يتوهم وقوعه في كلام الفصحاء بل في كلام الانبياء بل
في كلام خالق الارض والسماء هذا كلامهم فحاط بكلام
القوم علما ان الواو يكون زايدة لتحسين اللفظ فقط ولقد

ذلك

ذلك مشهور في كتب القوم وعلى الستتهم مذكور بقي امر شئ وهو
ان الواو الاستيناقية هل هي من الزايدة ام قسم آخر فظاهر كلام
الشارح المحقق يدل انها واحد والحق هو الثاني اذ لا نعني بالواو
الزايدة الا ما صح اسقاطه كتابة وفي اثباتها تزيين اللفظ و
الكلام ولا يتوقف عليه صحة اصل المقصود والمرام قوله
وقي مسلكه اى ضاق طريق الوصول اليه فالدقة في اللغة
خلاف الغلظ فالدقيق من الاجسام ما ليس بغليظ حسا وفي
المعاني ما ليس بظاهر وفي الكلام تنبيه على ان خفاء المسئلة
انما هو لخفاء طريق الوصول اليها اذ لو كان طريق الوصول
اليها ظاهرا كان نفسها ظاهرة البتة ولو تدبرت تبين لك
ان اكثر الامور من هذا القبيل فان المطالب الصعبة صعوبتها انما
هي من جهة صعوبة طريقها الموصل اليها قوله حيث قصر الخ
اشارة الى ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان العلم بما ينبغي
ان يصنع في الجمل من العطف او تركه من اسرار البلاغة لا يتاتى
لتمام الصواب في هذا الا للاعراب الخلص والا اقوام طبعوا
على البلاغة وروتهم فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها افراد
قد بلغ من قوة الامر في ذلك انهم جعلوه حد البلاغة فقد جاء
عن بعضهم انه سئل عن البلاغة فقال معرفة الفصل من الوصل
وما ذاك الا لغموضه ودقة مسلكه وان لا يكمل الاحراز

الفضيلة فيه احد الاكمل لساير معاني البلاغة قوله خلف ساير الخ
العقبة الجبل الذي يشكل السلوك فيه لدقة مسلكه وقوله خلف
ساير عقباتها خلفه اي تركها وراء ظهره، والقصاح خلف فلانا وراءه
فقوله الا كان خلف من قبيل قوله تو ان كان قميصه قد في دبر
وقع الماضي خبر كان بتقدير قد ومعنى كلامه ان الوصول الى هذه
المرتبة انما يتيسر بعد العثور على ساير المراتب وهذا هو الملايم
لجعله حد البلاغة كما تقدم انفا والمخفي ان هذا ادعائي لا تحقيقي
وزعم الشارح العلامة ره ان هذا تحقيقي لا ادعائي لان جميع ما
تقدم من اول الكتاب الى منتهى مباحث المذكورة
في الفنون الثلثة كالاعتبارات الراجعة الى الاسناد والى
المسند اليه والى المسند بالنسبة الى هذا الفني نسبة المفردات
الى المركبات لان جميع ما تقدم هو النظر في تركيب الجملة وما
يخص فيه في تركيب الجملة والنسبة الجملة الى الجملة كنسبة
المفرد الى المركب ومن الممتنع الاطلاع على المركب بدون الا
طلاع على المفرد فلا يتجاوز احد هذه العقبة الا وقد خلف
ساير عقباتها خلفه هذا كلامه ولما كان هذا ظاهر الفساد للقطع
بان البلاغة لا تنحصر في الفنون الثلثة وفي معرفة الفصل والوصل
اذ المباحث الباقية من المعاني ومباحث البيان باسرها
من البلاغة متوقفة على الاكمل التنبه له الشارح المحقق ره على

فساده اذ جعل قوله وان احد آه عطفا على قوله غرض هذا
الفني وجعل العطف تفسيريا تنبيها على كون هذا المعنى ادعائيا
لا تحقيقيا فافهم قوله على معنى الظرفية لما جعل الجار بين اعني
بحيث وبا دون تنبيه متعلقين بفعل واحد هو قرح اول
الامر ان ينبه على تغاير الجهة دفعا لاشكال تعلق الجار بين
من جنس واحد بفعل واحد ولا حاجة اليه اذ الظرف اثنان
يجوز ان يكون متعلقا بلا تخفى ملاحظة تعدده بالاول اي تظهر
عليك بادون رتبة بادون تنبيه اي الظهور بالادون الا ادنى
حاصل بادون تنبيه فافهم قوله وهو ان الجملة الخ قد تقرر
ان للعطف شرطا هو تقدم متبوع عليه اذ التابع لا بد له من المتبوع
البتة وان لمعناه شرطا هو التغاير بين المتبوعين وقد صرح
المصنف هناك بان الانواع الاربعة من الصنف اثنان
اعني البدل والصفة والبيان وان تاكيد لا مساغ لان يكون
محلا لدخول الواو واما البدل فلعدم شرط العطف اذ المتبوع
فيه في حكم المعدوم واما الثلثة الباقية فلعدم شرطه معنى العطف
لانتفاء المغايرة هناك بين المتبوعين وصرح من هناك بان الجملتين
اللتين لا محل لهما من الاعراب اذا كانت ثانيتهما بدلا عن اولاهما
او بيانا لها او تاكيدا فلا مساغ لدخول الواو وهنا بين الجملتين
اذ العطف شرطه منتف في البدل ومعنى العطف شرطه

مستفنية في البيان وان تاكيد فلا معنى لايراد الواو بين الجملتين ههنا اصلا وسكت الم ههنا عن حديث الصفة مع انه ذكرها فيما تقدم والقوم مجمعون في ذلك فمن قائل ان تركها مبني على ظهور الامر فيها بالنظر بحال المذكورات بعد الاحاطة بما سبق ومن قائل ان الم سهى اذ تركها وينسب هذا الى الامام العلامة بهاء الدين الحلواني رح اذ سالوه عن ذلك في مدينة السلام فقال قدس سره الم اذ تركها في هذا المقام ومتى ساكت في هذا المقام لم يتعرض لذلك اصلا لانتفاء دلالة ان تاكيدا لم يطلع عليه ولا حام حواليه ومتى قائل انه تركها لاستحالة اعتبار الوصف بين الجملتين وهذا هو الذي ره العلامة لانه قال ولامتناع ان يكون جملة صفة لجملة دون كونها بيانا و تاكيدا اعترض لهذين دونها هذه عبارته وهو قد صرح بالامتناع اجمالا واقتفاه الشارح المحقق رح في ذلك فاشار الامتناع وفصله تفصيلا وحاصله ان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة والمحكوم عليه لابد ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة بمعزل عن ذلك فلا تتصور جريان الوصف بين الجملتين هذه هي الكلمات الدائرة بين هؤلاء ارباب الكمال والكل مبني على انهم لم يطلعوا على حقيقة الحال فلا بد لنا من ان نتلو بتحقيق في ضمن تفصيل يضمحل به ظلمات الاوهام وتتضح في طيه زلل اقدام الاقوام فنقول وبالله التوفيق لا يخفى على المتدبر في

تجاويف الكلام ان القول بان الجملة الثانية بدل من الاولى او بيان وتاكيد لها في هذا المقام ان اريد به ان الامر كذلك حقيقة فهو خطأ ظاهر لان حقيقة ذلك انما تتصور اذا كان هناك للمتبوع واتباع محل من الاعراب وكيف وقد صرح الم بان الاعراب صنفان اصلي وتبعي وان هؤلاء من الصنف الثاني ولا يخفى ان اعتبار الاعراب ههنا فاسد اذ الكلام انما هو في الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب فاعتبار ذلك جمع بين النقيضين وان اريد بذلك ان الجملة الثانية شبيهة بالبدل او البيان او التاكيد بملاحظة ما ال المعنى في الجملتين فهذا هو الحق وهو المراد في هذا المقام وتحقيق ذلك ان الذوق السليم يصور في الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية تنشأ منها اعتبارات متفاوتة فيعتبر هناك مغايرة بين الجملتين تقتضي بذلك المغايرة حال الجملة بعينها مع بعض حال التبع بالنسبة الى متبوعاتها فالوصف اذن هناك يساوي البدل او البيان والتاكيد وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك كلام الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز ولا يشتبك مثل جبير فقد صرح بذلك مرارا وفصل هناك تفصيلات يضمحل هناك الشك والارتياب فقال في موضع واعلم انه كما يكون في الاسماء ما يصل معنى الاسم بالاسم قبله فيستغني

بمنزلة معنا، عنى واصل يصل، وارتبط يرتبط وذلك كالصفة التى
لا يحتاج فى اتصالها بالموصوف الى شئ يصلها به وكالتاكيد الذى لا
يحتاج كذلك الى ما يصله بالمؤكد كذلك يكون فى الجمل ما يتصل
فى ذات نفسها بالتى قبلها ومستغنى يرتبط معناها عنى حرف عطف
يربطها وهى كل جملة كانت مذكورة للتى قبلها ومبنية لها وكانت اذا
حصلت لم يكن شيئا سواها كما لا يكون الصفة غير الموصوف والتاكيد
غير المؤكد واذا قلت جاءنى زيد الظريف وجاءنى القوم كلهم
لم يكن الظريف وكلهم غير زيد وغير القوم وقال فى موضع آخر ومعنى
اللطيف فى ذلك قولك ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم
قولك ان هذا ملك كريم مشابل لقولك ما هذا بشرا واداخل
فى جملة من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو شبيه
بالصفة فاحد وجهى كونه شبيها بالتاكيد هو انه اذا كان ملكا لم
يكن بشرا واذا كان كذلك كان فى اثبات كونه ملكا تحقيقا لامحالة
وتاكيد النفى ان يكون بشرا والوجه الثانى انه جار مجرى الوصف و
العادة انه اذا قيل ما هذا بشرا وما هذا بآدمى دل ذلك على تعظيم و
تعجب تماما يشبه ما يقدم من حسن خلق او خلق ان يكون الغرض والمراد
من الكلام ان يقال انه ملك وان يكنى به عن ذلك حتى انه يكون بمنزلة
اللفظ واذا كان هذا هو ما من اللفظ قبل ان يذكر كان ذكره اذا
ذكر تاكيدا لا محالة لانى حد التاكيد ان يحقق باللفظ ما قد فهم من

لفظ آخر

لفظ آخر قد سبق منك ان ظننت انه انما كان كلام فى قولك جاءنى
القوم كلهم تاكيدا من حيث كان المعنى الذى فهم منه من الشمول قد فهم
اولا من ظاهر لفظ القوم ولو انه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم وما كان
هو من موجبه لم يكن كل تاكيد اذ كان الشمول مستفادا من كل ابتداء
واما الوجه الثالث الذى هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان
يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ ليس يخرج ان
من جنس البشر ثم لا يدخل فى جنس آخر واذا كان الامر
كذلك كان اثباتا ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذى
اريد ادخاله فيه واغناء عن ان يحتاج الى ان تتأول فتقول
فانه لم يكن بشرا فما هو وجه كما انك اذا قلت مررت بزيد
الظريف كان الظريف تبيينا وتعيينا للذى اردت من بين
من له هذا الاسم وكنت قد اغنيت المخاطب عن الحاجة الى ان
يتعول انك اردت بهذا الكلام ثم قال فى موضع آخر واذ قد
عرفت هذه الاصول والقوانين فى شان فصل البلاغة ووصلها
فاعلم انا قد حصلنا من ذلك ان الجمل على ثلثة اضرب جملة
مع التى قبلها حال الصفة مع الموصوف والتاكيد مع المؤكد فلا
يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشئ
على نفسه ثم ذكر الفريق الاخرين هذا كلام الشيخ وقد اتضح بذلك
انتفاء ما لا مزيد عليه ان الجملة قد تكون صفة لجملة اخرى بل قد

لكن

يكون الجملة واحدة اعتبارات مختلفة يكون تلك الجملة بسبب تلك
الاعتبارات اثنتا عشرة صفة واخرى تاكيدا ونحو ذلك فظهر ان القول
بان الجملة لا يكون جملة لجملة اخرى خطأ وان ذلك مبني على قصور
القائلين بذلك وقلة دراية ودرايا ما القائلون بان المصنف قدس سره
اذ تركها فلم يبينها على خطأ وان اصابوا في اعتقاد الجواز فاقرب
القائلين الى الصواب القائلون بان المصنف تركها احالة على
المقايسة لكن هذا ايضا ليس بذلك بل الوجه ان
المصنف ادرجها في الموضحة والمبينة وفي كلام الشيخ في دلايل لا
يجاز تنبيه على ذلك فلم يفهمه وجهله منشأ جهله قوله
قلنا والعطف المفردات يرد على ظاهره ان شموله للمفرد والجملة
ينافي ما ادعاه وانما يحصل مقصوده اذا كان ما سبق مختصا با
لمفردات وليس كذلك قوله بل هو متعلق بما بعده
لا حاجة اليه لان هذا تعليل لترك الاتي فاستقام التعليل ولا
حاجة الى العدول عن الظاهر قوله وانما يكون ما يرد على
ظاهره ان لو كان بين الجملتين كمال الانقطاع
مع الايهام فهناك ايضا يدخل الواو كقولهم لا وابيك
اللهم الا ان يجعل الحكم راضيا بالنسبة الى المنفيات
السابقة لشبهها في التنوع والسياق قوله بين كمال
الاتصال يرد ان كلا من الكمالين يقتضي الفصل والتوسط

بينهما يقتضي الوصل فصار الحاصل من كلامه ان الحالات التي يدور
عليها الفصل والوصل ثلث الاولى كمال الاتصال ان
كمال الانقطاع الثالثة التوسط بين الكمالين فحكم الاولين
الفصل وحكم الاخيرة الوصل وهذا اعني ما دل عليه كلام المصنف
من تثليث الحالات هو المطابق لكلام الشيخ في دلايل لا
يجاز اذ قال واذ قد عرفت هذه الاصول والقوانين
في شان فصل الجمل ووصلها فاعلم انا قد حصلنا من ذلك
ان الجمل على ثلثة اضرب جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة
مع الموصوف والتاكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة
لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه وجملة
حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله الا انه يرد
يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل ان يكون كلا الاسمين
فاعلا او مفعولا او مضافا اليه وصح هذا القسم العطف
وجملة ليس فيها شيء من الكمالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل
الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون اياه ولا
مشاركا له في معنى بل هو شيء ان ذكرت لم يذكر الا بامر يتعلق به
ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق
بينه وبينه رأسا وحق هذا ترك العطف البتة فترك
العطف اما للاتصال الى الغاية او للانفصال الى الغاية

والعطف لما هو واسطة بين الامرين وكان له حال بين حالتين
فاعرفه انتهى فظاهر هذا الكلام وكلام السلم مشعر بان الحصار
الحالات في الثلث وليس كذلك بل الحالات ثمانية الاولى
كمال الانقطاع بلا ايهام الثانية كمال الاتصال الثالثة
شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاربعة الاول الفصل وحكم الاخيرين
الوصل وتفصيل هذه الحالات سيجئ في مقاماتها اللهم الا ان
يقال شبه الشيء ملحق به ومندرج تحته فذكر الكمالين ذكر
للشبهين الا انه بقي الخامس فكانه اعتمد على ان كمال الا
نقطاع انما يؤثر اذا لم يكن هناك مانع فاذا وجد لا يثبت
مقتضاه فافهم قوله واعلم انه لم يتعرض في هذا الكلام فيه ايهام
وذلك لانه ان اراد ان هذه فايدة الواو والحاجة الى الجهة انما
فيما لا محل له من الاعراب فهو فاسد لانه خلاف الاجماع الا ترى
ان القوم اتفقوا على ان عابوا على ابي تمام وكفى بك شاهدا قول
الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز اذ قال فلو وقع العطف
بالواو فيما لم يكن الثاني بسبب من الاول ولا هو مما يذكر
بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم فلو قلت خرجت اليوم
فمن وراي واحسن الذي يقول لمت كذا كنت ضحكة

للفاضل

للفاضل حيث وضع هنا عابوا ابا تمام بقول لا والذي هو عالم ان
النوى صير وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم
ابي الحسن ومرارة النوى ولا تعلق لاحدهما بالآخر ولان هذه
الفايدة غير مطردة وان اراد ان هذه فايدة الواو وبعد تحقق
الجهة الجامعة فهذا ايضا فاسد لان فايدتها اذن التنبيه على
ان السبب الذي يدل عليه الجهة الجامعة ولا اعتبار بهذه
الفايدة في نظر البلغاء ثم هذه صورة شبهة تورد على القوم
لانهم قائلون بانه لا فايدة للواو فيما لا محل له من الاعراب
فلو لم يكن هناك جهة جامعة امتنع العطف بالواو لانتفايدتها
والتعقيب عنها مشهور وهو ان الجمل المشتركة في مجرد الحصول
غير متناهية ولا يخفى على الذوق السليم ان هذه الفايدة لا
يحسن اعتبارها في كل جملتين مجتمعتين في الواقع بل قد
يحسن وقد يقبح فلا بد هناك من تمييز الحسن عن القبيح فافهم
قوله وبستوي الدلالة العقلية اقول قد تقرر ان الواو
بالجمع المطلق وبقيد الاطلاق انه لا دلالة لها على المعية ولا على
الترتيب ولا على عكسه فهذه احتمالات ثلثة عقلية
والواو ساكتة عن الخصوص والتعيين فالنصف مدلولها بالا
طلاق لسكوتها ثم انه لا يخفى ان مدلولها يقتضي شيئا يعتبر فيه
الجمع اذ جمع الامرين بدون ان يكون هناك مجموع قبيح بداهة

ثم ان هذا الامر الذى سميناه مجموعا فيه قسمان لفظى وعقلى ولا شك
لها وضعه بالنظر ما يكون مفهوما بدلالة اللفظ كالمحكوم عليه وبه و
الحكم فيما له محل من الاعراب وما فيما لا محل له من الاعراب فما
يجمع فيه هناك لفظا كالتناسب الذى يدل عليه الجهة الجامعة
وسميناه لفظيا اذ هو يفهم بسماع اللفظ وعقلى كالاجتماع
فى التحقيق فى نفس الامر وهذا القسم العقلى من المجموع فيه
لا يعتبر عند البلغاء اصلا اذ لو اعتبر لكفى ولو كفى لما وجب
تحقق الجهة الجامعة وظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى دلايل
الاعجاز ان دفع توهم الاضراب فى هذا القسم ليس غير
معتبر قوله وجوز تقديمها توسعا يرد عليه انه لا حاجة
اليه اذ قد تتوزع النحويان المحال اذا كان ظرفا جاز تقديمه
على صاحبها المجرور بحرف الجر اللهم الا ان يقال مراده
تعليل اصل المسئلة يعنى انهم انما جوزوا التقدم فى هذه
الصورة توسعا لان فى العطف توسعا ليس فى غيرها
فالمناسب اذن ان يقول جوز بصيغة المجهول ولو قال و
جوزوا بصيغة الجمع كان اولى فافهم قوله فينقطع با
لرفع عطفا على المزيد منقوضا بما يجئ من جهة منع فى
نصب فينقطع هناك فيلزم ان يكون من تمام المعتقى
اللهم الا ان يقال مراده انه معطوف عليه بتقدير المبتدا

اى فانت ح يقطع فهو تفريع لا تقييد قوله على صيغة اسم
الفاعل رواية ودراية وقد يقرأ بلفظ اسم المكان ولا يخفى ان
لفظ الكاف بكفه وفحوى الكلام معناه وفحوى القول مفهومه وقد
يقال فحوى الكلام ما يفهم منه على سبيل القطع قوله لا للسببية
اقتفاء بالشارح العلامة ره اذ قال رد للمعتمد الى تكثير المعنى
بتقليل اللفظ لا بسبب تقليل اللفظ بل مع تقليله فان
الباء للصحبة لا للسببية على ما توهم هذا الكلام وهو لم يتعرض
للدليل اعنى الدليل على منع السببية والشارح المحقق ره
قد تعرض لجهة المنع بقوله بيرشد الى قوله وهو تقدير
السوال وترك العاطف ووجه الارشاد انه لو اريد
السببية لقيل وهو تقدير السوال بترك العاطف واعترض
الفاضل الكاشى ره بانه لا معنى لمنع السببية بل الاولى
ان يحمل على السببية لان تقليل اللفظ هنا وهو ترك
العاطف سبب لتقدير السوال المذكور فحملها على
السببية ان لم يكن اولى فلا اقل من جوازه ولا يخفى
ان تكثير المعنى بسبب تقليل اللفظ اعرب واحسن
من التكثير مع تقليل اللفظ هذا كلامه وفيه ما فيه قوله
بجريانه مجرى التفسير اشارة الى ان العاطف يحذف
لزوما وتفسيرا لكن لا لنفس المعطوف عليه كما يدل

وجه الكلف انه لا يخفى ان
الكلام السابق بمجرده معه دراى
محل لعود ضمير وفحواه لفظ اسم
لازم كما لا يخفى وجه الدراية ودراية
انه على وجه الدراية فحوى الكلام
وجه الدراية فحوى الكلام فافهم
منه سلمه الله تعالى

عليه قوله يجرى منه مجرى التفسير بل هو تفسير للمراد بذكر
المعطوف عليه فى نسبة الشئ اليه وتفصيل له على نمط قولهم
اعجبنى زيد وكرمه ولما كان فى هذا من الخفاء ذكر له نظير او
قدر له تقدير ا فافهم قوله عند المفكرة اى عند القوة التى
تسمى مفكرة بملاحظة جانب العقل او متخيلة بملاحظة
جانب الوهم ولابد ههنا من تحقيق فى ضمن تفصيل يتضح حقيقة
الامر والتفصيل منا ان ههنا امورا اخذ الحس
المشترك والخيال والقوة الواهمة والقوة التى فى نطفة
والقوة المتصرفة فالحس المشترك قوة تتأدى اليها صور
المحسوسات من طرف الحواس الحس الظاهرة فتدركها بالمشاهدة
لانها تحكم بتوسطها باحكام كالحكم بان هذا البياض طيب الرائحة
حلو وهذا السواد مثلا الرائحة مرة وكذلك والخيال
قوة هى بمنزلة الخزانة للحس المشترك يجتمع فيها صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك فالخيال اعنى له
وبمنزلة الخازن القائم بحفظ ما قوض اليه والقوة الواهمة
قوة مدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير
ان تتأدى اليها من طرف الحواس كادراك الصداقة
من زيد والقوة الحافظة قوة ثانية بحفظ ما ادركته الواهمة
فنسبة الحافظة الى الواهمة كنسبة الخيال الى الحس

المشترك

المشترك والمتصرفة قوة خامسة وظيفتها التحليل والتركيب
بين ما ادركه الحس المشترك وبين ما ادركته الواهمة ولا انتظام
لعملها بل هى مأمورة للنفس الناطقة تستعملها حيث تشاء
وانى تشاء فالنفس الناطقة ان استعملها بتوسط القوة العاملة
وصدرها ادمج القوة الواهمة تسمى مفكرة وبتوسط القوة الواهمة
تسمى مخيلة وبهذا يظهر انه لو ذكر لفظ بدل المفكرة المتصرفة
كان خيرا له قوله العقل قوة للنفس الناطقة تتهيأ بها
التوجه الى العاقلة امر مغاير للنفس الناطقة وان الفاعل فى
التعقل هو النفس والعقل آلة لها وبمنزلة السكين بالنسبة
الى القاطع وبهذا الاعتبار يسند الفعل تارة الى النفس
لانها فاعله واخرى الى العقل لانه آلة وقال الفاضل
الترمذى المراد بالعقل القوة العاقلة وهى التى بسببها
الحكم بالنفس الناطقة وهى عند هم ليست بجسم ولا
جسمانية اذ هى محل الادراكات الكلية فلو حل الادراك الكلى
فى جسم او جسمانى لكان منقسما وان لا بطل المقدم فتلك هذا
كلامه والحق ان الاول غير الثانى وان الثانى لا يدل الاول فلا يخفى
للبيب الابتهاج ويدل على ان الاطلاق لفظى اصطلاحى مع الا
عتراف بتغايرهما ولا يخفى ان كلام الشارح المحقق رحمه غير وافٍ
بتمام المراد اذ لا اشعار فيه بحلول المشترك ولا بحيثية المتصرفة

[illegible] اصطلاحا [illegible]
[illegible] الاصطلاح [illegible]

فتحقيق هذا المقام وتلخيصه على وجه ضبط كلي ان المدرك كلي مدركه
العقل والنفس بتوسط العقل او جزئي وثالث وح
فالمدرك للجزئي اما مدرك فقط او مدرك مع شئ آخر كالحفظ و
التصرف والجزئي ايضا اما من قبيل الخيال او من قبيل القصور و
تعني بالتصور ما امكن ادراكه باحدى الحواس الخمس الظاهرة و
بالخيال ما لا يمكن فالمدرك للجزئي الذي هو من قبيل المعاني هي
القوة المسماة بالوهم تارة وبالواهمة اخرى والذي له
الادراك وشئ آخر هو حفظ ما ادركته هذه القوة هو القوة
المسماة بالحافظة تارة وبالذاكرة اخرى والمدرك للجزئي
الذي هو من قبيل الصور هي المسماة بالحس المشترك والذي له
شئ آخر ايضا هو الحفظ لما ادركه هذه القوة هي المسماة بالخيال
تارة وبالمصورة اخرى واما القوة الجامعة بين القصور و
المعاني الجزئية بالتفصيل والتركيب والتحليل فهي القوة
المسماة بالمفكرة تارة وبالمتفكرة طورا وطورا بالمتخيلة فانها
لذات واحدة وان اختلفت العبارات باختلاف الحيثيات
والاضافات وفعل هذه القوة الانتقال من الشئ الى ما
يتعلق بذلك الشئ تعلقا ما سواء كان شبه ذلك الشئ او
ضده وفي ابداء التفتيش عما في كلا القسمين من الجزئي
اعني الصور والمعاني وفي التصرف فيها بتركيب بعضها

ببعض وتفصيل بعضها عن بعض فانها قد تتصرف في صورتين فتجد هذه في
خزانة الصور فتجعل منهما صورة اخرى مثل حيوان نصف على
صورة انسان ونصفه على صورة فرس ويحفظ تلك في الصور
البديعة وفي تركيب الصور تارة بالمعاني والمعاني بالصور والصور
بالصور والمعاني بالمعاني وانتقالها الى الشبيه تارة والى
الضد اخرى مبني على اسرار لا وقوف لنا عليها فالحكمة الآلهية
اقتضت ان يكون عملها على هذا النمط اذ لولا ذلك لما تيسر
للبشر الفكر اذ الفكر في التحقيق هو الانتقال من الحاضر الى
الغايب ومن المعلوم الى المجهول قوله وليس تقارن
الصور الخ اذ التقارن في قبيل المعاني لا في قبيل الصور
وهذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بعض الصور المتقارنة
مع انه جعل الخزانة ههنا ما يكون محلا للصور مطلقا كما مر
به بعيده قوله بل اراد الخ هذا تحقيق مليح وتدقيق نفيس
واول ما قال به هو ان اصل الكاشي ره وقد ضبطه على ما نون
تقريره ان المهم حصر الجهة الجامعة بين الامرين في المتفرقة في اقسام
ثلثة الاول الجامع العقلي والثاني الجامع الوهمي والثالث الجامع
الخيالي ثم فسر كلا من هذه الاقسام بما يخصه ويليق به ووجه الجمع
على ما نون تقريره ان وجه الجمع الحقيقي مطابق للاول فمعنى
انه امر يقتضي الاجتماع لذاته في نفس الامر بالنظر الى حكم العقل
او اعتباره فالاول هو الجامع العقلي فان كلا من الاتحاد

او ذكر في نسخة الصدر صورة ثالثة بين ان يقول
لان صورة مسمى بخيالية عقلية
في خيال

والتماثل والتضايف امر يقتضي الاجتماع لذاته اقتضاء ذاتيا عقليا
صحيحا والتنافر اما حسي وهو بخيار له او غير حسي وهو الوهمي قوله
فاذا اقصد بيان الامور الخ جواب لطيف وفيه اشارة الى
قاعدة شريفة كلية تكثر نفعها في مواضع لا تحصى وهذه القاعدة هي
التحقيق راجعة الى القاعدة المختصة بمنزلة اذا كان في الكلام قيد
فذلك القيد ربما مناط النفي والاثبات ومرجع الافادة وهو
المقصود بالدلالة وحاصلها ان لها اعتبارين احدهما ان يكون
هذا القيد مقصودا اصليا وثانيهما ان يكون تابعا فعلى الاول
جاز العطف وعلى الثاني لا وكذا الكلام في المسند اليه والمسند
فافهم قوله مختصان بالمحسوسات اي بحسب وضع اللغة بخلاف
الاقل والاكثر فان العموم فيهما وضعي فافترقا قوله كان الوهم الخ
اي ابو زيد السروجي الذي اخترعه صاحب المقامات ونسب
اليه الاحكام الكاذبة والروايات المزخرفة قال الشارح العلامة رح
سمعت بعض الافاضل ان هذا المعراع اعني قوله وكم
للوهم من حيل ترجح تتمة للمعراع المتقدم اعني قوله وان
التعلل سلطان مطاع لكن ذا ربما طاعدها بالآخر حيث
المعنى تسلط واجب بالمنع اي لانم عدم الارتباط بل بينهما تعلق
معنوي اذ كل من التعلل والوهم يشترك في كونه مطاعا احدهما
حقيقة والاخر حيلة قوله مطيع اي طمع اذا المطيع مصدر ميمي
وذو التاج هو السلطان لانه هو المتوج بتاج السلطنة

والسفاء الذي يستقي الناس والقوم جمع ذرية وهي صغار النمل يعني
اذا لم يكن للنمل طمع من احد يستوي عنده السلطان والشبان وبما
يناسب هذا المعنى قول بعض الافاضل نظم له فارسي چون
مرا نيست از جهان بهره كه مرمرا خورد كس زهره قوله
من تلقاء اذا استقبله ذكر الشارح العلامة رح ان قوله
تلقح بتشديد القاف من تلقى وقد تقرأ مخففا وهو مردود رواية
ودراية فالصواب الشديد من تلقاه اخذه كقوله تعالى وانك لتلقى
القرآن بالاستكم وقوله فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه
لا من تلقاه بمعنى استقبله ومنه تلقي الركبان اي استقبال
بعضهم بعضا اذ المعنى لا يباعده كما لا يخفى على ذي فطنة وليس
جوابا ايضا بطريق كما توهمه البعض للزوم انقطاع ما بعده عما
قبله ولا بد لا عن حقيقة كما توهمه آخرون والا وجب الفاء
اذ ان اذا هو جواب الشرط بل هو عطف بيان طريق لما فيه
من الخفاء واعترض عليه الشارح الزندي رح بان تلقح ليس
امرا من تلقاه بمعنى اخذ وليس بدلا منه فحقه مع الفاء بل
هو من تلقاه بمعنى استقبله وبدل من صدق وحده فلا يجب
الفاء وافتقاه الشارح المحقق رح في ذلك فاتى هو رح
بانه لا يصح اخذه من تلقح بمعنى الاخذ بل هو من قبيل تلقي الركبان
اذ لا معنى لقولك خذ كاتبا وان بني على الحذف بمعنى خذ كلام

كاتب على انه مجاز بالنقصان على نمط قوله تعالى واسأل القرية
كما مر في العلامة نقد ورد عليه فساد اقوى من الكل لانه يلزم
ان يكون المعدد هو الكاتب والتجار وغير ذلك وهذا غلط
صرف اذ التعديد ليس وصفا للمخاطب والمعدد هو بدليل
تصريح الملا به بقوله معدود الخ مع ما بعده فيكون اخذه
من التلقي بمعنى الاخذ غلطا كجعل التعديد وصفا للكاتب وما
تليه وبما يناسبه من التعديد صح الكلام ولا حاجة الى التجوز
بالحذف في الاول والى ارتكاب جعل التعديد وصفا
للكاتب في الثاني والى جميع ما ذكرنا مفصلا اشار اليه
الشارح مجملا بقوله والمعنى الى قوله تقدم هذا تقرير
كلامه وتوضيح مرامه على ما يدل عليه لفظه وعبارته وفيه نظر
لان الشارح العلامة بعد قرر كلامه على وجه لا يرد عليه محذور
اصلا وليس في كلامه ما يدل على جعل التعديد للكاتب وصفا
قطعا وتحقيقه انه قال اولا تلقح كاتبا معناه خذ بتجوز
بالحذف على نمط واسأل القرية اذ التقدير خذ بتجوز بالحذف
كلام الكاتب ووصفه بتعديد قرطاس الخ وقال ثانيا بعد تمام
هذه المقدمات واعلم ان مثل هذا التركيب ونظيره نحو ان
ان تسر يأتك الفارق مثلا مركب من اجزاء كذا وكذا حتى
بلغ تسعا وستين جزاء وان احببت ان تعرف ما يلوح به

الكيف في التركيب فحدق النظر فيه خذ الجزء الثلاثين مع الجزء
الثلاثين وركب كذا وكذا وكذا وكذا وركب فان الا
طباء لا ينكرون تركيبك وان فعلت غير ذلك لا على نمط
تركيب هؤلاء الاطباء جاء الاستبداع والاستنكار وهذا
كلام متسق منتظم هذا كلامه وحاصله حرف واحد وهو ان
التركيب يعتبر اولا في جانب الطبيب لانه حرفته وصنعته
ثم يعتبر ثانيا في جانب المخاطب بان يفعل ذلك بطريق
العرض وثمرته توافق الاعتبارين التنبيه على عدم النكير على
تقدير التوافق والاشارة الى وجوب الانكار على تقدير
التخلف فكذا فيما نحن فيه التعديد مضاف اولا الى الكاتب
وما تليه ومضاف الى المخاطب ثانيا والمقصود العرض
عليهم والمقصود من العرض هو النكير في المخالفة وعدمه في
الموافقة فقوله خذ كلام كاتب بتعديد قرطاس الخ معناه استفتل
انت بالتعديد الذي هو وظيفة الوراق ووظيفته فالظرف اعني
بتعديد حال من المقدر المقدر اي خذ كلامه الملتبس بتعديد
ووصف للكاتب وعلى كل تقدير ان التعديد الذي هو
الكلام لاجله انما هو تعديد المخاطب لا الكاتب وان كان
ذلك حرفته ولفظ الاخذ مرجح في ذلك وبعد التحقق
تسقط جميع ما توهمه الشارح المحقق ره وقدوته وظهر انه لا خطاء

نهاكما للشارح العلامة ره بل الخطاء انما هو من جانب المعترض فافهم قوله
وحجرة المجبرة اى ظرف المجبر وهو المبرد ويقال الدوارة قوله
ومنشار المنشار الة تنشر اى يقطع بها الخشب ويقال له بالفارسية
ارّه والعدوم بفتح القاف اسم لآلة مخصوصة ينحت بها الخشب
واسمها بالفارسية تيشه وامّا العنكبة بفتح العين والتاء فقد
فسرها الشارح العلامة ره ببيرم النجار وهو ره بان المراد به
المثقب حالة الثقب والتقاء الشارح المتدكر ره
حتى صرح بانه هو الذى يقال له بالفارسية تسكنه وخالفهم الفاضل
الكاشى ره اذ فسرها بالخشبة التى يضعها النجار على راس
المثقب ليدور به المثقب عند الثقب لكن المذكور فى
الصحاح ان العنكبة بيرم النجار والمجثاث والمجثاث حديدة
يقلع بها العنبل قوله نجلوا اى تبين وتوضح من جلوت
الشئ جعلته جليّا ظاهرا والصّوّاغ الصابغ ورجل صاغ
وصوّاغ وصيّاغ فى لغة الحجاز اى عمله الصباغة وذكر
بالصواغ تنبيه على انه وان توهّى الا انهم قلبوا الواو ياء فى الصباغة
لكسرة ما قبلها كذا فى الصحاح وفيه ان القبيل الغلام والجمع صبية
قوله سلك طريق السلك هو الخيط الذى ينظم فيه اللؤلؤ
وفى جعله من قبيل الجين الآتى تنبيه على ان الاضافة فى
سلك طريق ومركب المجد لامية وزعم الكاشى ان لا

ضافة فيها بمعنى من وظاهر غير مستقيم الا ان يجعل تشبيها بليغا
بجعله بانا فافهم قوله انتقاب الحجة اى جادة الطريق
ومعنى انتقام الحجة بالاظلام ستر وجهها بظلمة الليل فان الا
نتقاب هو ستر الوجه بالنقاب جعل الاظلام نقابا ساترا
لوجه الحجة فانتقاب الحجة اما اضافة المصدر الى الفاعل او الى
المفعول ان كان الانتقاب مسندا قوله بلطم خدوده
الحجة اللطم ضرب الوجه بباطن الراحة الخدود جمع خدّ الوجه
قوله كناية عن النزول يريد انه من ذكر الملزوم و
ارادة اللازم لان القاء العصا مستلزم للنزول عادة
قوله جينا مضاف اليه يريد ان بينا على وزن فعلى
اصله بيني زيد عليه الالف لاشباع الفتحة وان قوله
هم مبتداء خبره فى وحشة الظلماء وان كلمة بين هنا مضافة
الى هذه الجملة الاسمية وعاملها آنسهم وان المعنى آنسهم
فى بيني ادفاقهم فى وحشة الظلماء قوله وقد بلغ السيل
الزبى الزبى بيروس بالراء المهملة وبالزاء المعجمة وكلاهما مذكور
فى الصحاح قال فى فصل الراء المهملة فى الشئ يربو اربوا
اى زاد والرابية الربوة وهو ما ارتفع من الارض وربّوت
علوت وكذا الربوة وفيها اربع لغات ربوة وربوة و
ربوة وربا وة وفى المثل قد بلغ السيل الزبى والزبية

خفرة تحفر للاسد ستحتبذ بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع عال
وبالجملة فالربة جمع ربوة والربا جمع ربية كغرفة وغرف والربوة
والربية كلاهما منصبة مرتفعة لا يعلوها الماء ومعنى جاوز السيل
الربا ان بلغ المواضع المرتفعة ولا يحصل هذه المجاوزة الا اذا
عظم السيل ففيه شدة عظيمة فصار به هذا الاعتبار مثلا لخروب
في شدة الامر وفظاعة الشر وبلوغ الامر فيه غايتها قال جار الله
في المستقصى يقال بلغ الماء الزبى وهو جمع زبية الاسد وهو حفرة
يحفرها في مكان مرتفع ليصطاد فاذا بلغ الماء كان غاية في
الاجحاف ويروى بلغ السيل الزبى وهو جمع ربوة وهي
الربية يضرب المثل في الشر المفظع قوله وقد جاوز
الخزام الطبيين الخ الخزام كسحاب ما يشد به
الشيء على ظهر الفرس ويقال له بالفارسية تنك وفي
الصحاح وخزام الدابة معروف ومنه جاوز الخزام الطبيين
ومنه خزام الصبي في جهده ثم قال البطن للحافر والسباع كالقدم
للبعير وفي المثل جاوز الخزام الطبيين والبطن بالكسر مثله وفي
المستقصى جاء به الطبيان للكرسي كالشديدين للمرأة واذا اضطرب
الخزام حتى بلغ الطبيين سقط السرج وذلك في الحرب عند
عدم التمكن من شد الخزام يضرب المثل في بلوغ الشر غايته يروى
ان عثمان رضه كتب الى علي رضه اذا حاصرك اعداءك واشتد خوفك

السيل

السيل قد بلغ الزبى وجاوز الخزام الطبيين وتجاوز الامر قدره
وطمع فيمن لا يدفع عن نفسه وانك لم تحرج عليك كفاحا ضعيف
ولم عليك مثل مغلب ورأيت القوم لا يقعدون دون دمي فان
كنت آكلا مكن انت آكلي والا فاركني ولما امرق قوله
فيما يحكيه الاصحاب اي اصحابنا وهم ارباب المعاني و
البيان او اصحاب المعاني والبيان والنحو جمع حرفة
وهي الصنعة تعبته الكثرة اي اصلحته الكثرة في الصحاح
الشعب بالفتح واحد الشعوب والشعب بالضم جمع شعبة
ويجمع ايضا على شعاب والمشعب بالشعب وشعبت
الشيء شعبا وشعبته تشعيبا شددت للكثرة وورد مشعبا
اي مشعوبا انتهى وبالجملة فالمراد بشعب الكثرة الكلام
اصلاح منودارة وجعلها قابلة لان يركب بعضها مع بعض
في نظم البلاغة كما ان شعب الدر جعلها قابلة لان ينظم في
السلك فقوله شعبته الكثرة بالتخفيف والتشديد
كلاهما جيد ولدا يجاديه اعني بطنه والتشديد ابلغ وقوله
وفصل على لفظ المجهول مع تشديد الصاد من قولهم فصلت
العقد اذا جعل بين كل لؤلؤتين خرزة في الصحاح وقال
عقد مفصل اي جعل بين كل لؤلؤتين خرزة والتفصيل
ايضا البيتين وفصل القصائد الشاة اي عضاها انتهى

كلامه

وجوه المعاني في قبيل الحسن الماء وكذا السمط الالفاظ والسمط
الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك كذا في الصحاح والا يخفى
وجه الشبه بين الجوهر والمعنى كما لا يخفى وجه الشبه بين
السمط واللفظ فان المعاني هي المقصودة بالذات كالجواهر
على ان فيه تنبيها على صفائها وبهائها وغلائها كالجواهر واما
الالفاظ ففي جهات الارتباط وواسطة العقد والتركيب
للتوسل الى المقصود بالذات وبالجملة فالمراد بتفصيل جوهر
المعنى اما البيضي والتبيين بحيث لا يشتبه ولا يلتبس
واما توسط الخرزة بين كل لؤلؤتين يعني ان يدرج في
ضمن ذلك تنبيهات لطيفة على معان أخر مغايرة
للمدرج فيها تغاير الخرزة للؤلؤة فافهم وجعل السمط
ظرفا للتفصيل تنبيه على ان التفصيل ينبغي ان يكون قائما
للفظ فظروفا بحيث يحيط به اللفظ احاطة الظرف
بالمظروف لا يخرج منه طرف من طرف منه والا كان من
باب ارادة لا يفهم من اللفظ والنخود جمع نخد وهو معظم
القلادة من الصدر وحمل نخر الرادي معناه حصول مر
المقصود اذ المقصود من نظم الدر في السمط انما هو
التعليق بموضع القلادة من الصدر تزيينا لصاحبه ويجوز
ان يراد بحمل نخر الرادي البتة على بلاغة المتكلم يعني ينبغي

ان

ان يكون صاحبه ممن قبيل الحسان ليصادف تعليق القلادة
مصيبا محزه ومطبقا مفصله فافهم فانه لطيف قوله
ووصف الصيرفي الخ الصيرفي هو الذي ينقد النقود ويميز
الجيد من الردي والخبيث من الطيب ونقدته بيد البصيرة
اي اخرجت البصيرة منه ما كان زيفا اي ردينا فنقد بحي
لمعنيين احدهما معنى اعطى فنوافذه مستعد الى مفعوليه يقال
نقدته الدرهم فانتقد اي اعطيته اياه فقبضه وثانيهما
معنى ناميز اي اخرج منه زيفه فنوافذه مستعد الى واحد
يقال نقدت الدرهم اي اخرجت منه زيفه كذا في الصحاح
ولا يخفى ان اللايق بالمقام من المعنيين هو الثاني لا الاول
الا على وجه بعيد ويد البصيرة استعارة مكنية وتخييلية كعين
الدودبة وحلكة اي البصيرة من جلوت العروس اي ابصرتها
ونظرت اليها والروية الفكر والمعيار شئ يعرف به
عيار النقود ووزنها والزايف والزيف بمعنى وهو النقد
الفاسد قوله بنظام كلامه الخ بكسر الحاء المهملة الزمام
كذا في الصحاح وضمام الكلام الفاظه وتراكيبه المنظومة
والمراد بالناخته في مبرك المعنى وضع كل لفظ منه في معناه الحاكي
عما ينبغي وعلى قدر ما ينبغي وهو اشارة الى تفسير النظم
والعقال بكسر العين حبل يشتد به البعير قال الاصمعي عقلت

قوله الاعلى وجه بعيد
بانه يقال احد المفعولين
والمراد من الاعطاء اعطاء الخطاب وتفهيم
مع ان من حقق احد الخطاب بكل
الكلام

البعير اعتقله عقلا وهو ان تثنى وظيفه مع ذراعه فتشدهما جميعا
في وسط الذراع وذلك الحبل هو العقال كذا في الصحاح
ومعنى جعلى للاستفهام عقالا نفي التطويل وحذف الزيادات
وفيه تنبيه على انه ينبغي ان يكون غير مخل للطبع والمجال موضع
الجولان فجولان الكلام في الايجاز جعله موجزا كائنا على قدر
المعنى لا زايد اولا ناقصا قوله عشى اضيق الخ ضيق
العيش فقد اسبابه والمسطرة آلة يقوم بها سطور الكتاب
ودقة الجسم هزاله ودقة الجاه ضعفه يحيث ينزل الى شيء
يسير كالزجاج تنكسر بادنى كاسر وخطر اى تمتنى وعفاء التتبع
من الدنيا حقارته وكمال قلته اذ الخفي يكون قليلا لا محالة وقد
يجاء وخطر وليس ببذاك والعفض ما فيه عقوصة اى قبض
في الصحاح يقال طعام عفض وفيه عقوصة اى قبض ونشزه
ههنا بالشيء المرتفع تطبيقا للاخرة عليه قوله واتوان الا
قران جمع قرن بكسر القاف الصاحب القرين وكلي قرين
بالمقارن تقيدي وفي الصحاح القرن بالكسر كفؤك في الشجاعة
والاقران الحبال انتهى قوله لنا جبل يحتله من تخيره
البيت من ابيات الحماسة من قصيدة عبد الملك ابن
عبد الرحيم الحارثي ويقال انه للسموءل ابن عادياء اليهودي
وظاهر كلام المصنف اشعاري ظاهر ابان المراد بالجبل

حقيقته

حقيقته وبنى عليه مقصوده وهو ان الجبال عندهم حصون وقلاع
يتحصنون بها ويتخلصون عن العدو وبهذا صرح الشارح
المحقق رح لانه قال استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبا
وافتفى في ذلك بالشارح العلامة رح لانه قال استشهد
المصنف بالبيت لدلالته على ان المراد بالجبل هو الجبل نفسه
ويؤكده ما قبل البيت وان لم يورده في الحماسة هو لا يلوح
البرق قد سار وكبره سير على منزاده وطول فان
لا يلوح اسم لحصن للسموءل ابن عادياء بارض تماء كذا في هذا
كلامه والشارح المحقق رح صرح بان هذا البيت يدل
على ان المراد حقيقة الجبل وهذا كلام هؤلاء المحول ومثله صرح
الشارح الترمذي وهؤلاء صرحوا بان مقصود المصنف انما يتم اذا
كان الجبل محمولا على حقيقته وقال الامام المرزوقي رح المراد
بالجبل جبل العز والسمو ومعنى البيت لنا جبل ينزله من
ندخله في جوارنا ممتنع على طالبه يريد لا شرافه وسموقه طرق
الناظر اليه وهو حسن وههنا مقامان الاول انه لم حمل الامام
المرزوقي رح هذا الجبل على جبل العز والسمو دون حقيقة
الشارح رح انه حمل الجبل على المجاز لهل يتم مقصود المصنف فتحقيق المقام
الاول ان الابيات السابقة واللاحقة شواهد صدق على
ان المراد جبل العز لان اول القصيدة على ما في الحماسة

هكذا اذا امراء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
اذا امراء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل
غيرتنا ان قل فيل عديدنا فقلت بلى ان الكرام قليل
وما قل من كانت بقاياه مثلنا شباب تسامى للعلى وكهول
ولا فخر انا قليل وجدنا عزيز وجار الاكثرين ذليل
نسا جبل يحتله من نخيره منيع يرد الطرف وهو كليل
رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل

فهذه الابيات كما ترى شواهد تنطق بان المراد جبل التوبيت
الذى اورده الشارح وقالوا هو بعينه لو ثبت فلا يناسب
ذلك ايضا فافهم واما تحقيق المقام الذى ذخرناه لو حمل جبل على
المجاز فمقصود المدعى ثابت بالطريق الاولى اذ لولا ان الجبال
اشتهرت بالتحصن والالتجاء والتمنع عندهم لما كان لهذا
التشبيه موقع حسن فان وجه الشبه فى المشبه به اتم
واوفى به اشهر وبهذا ينظهر فساد ما اجمع عليه الشارحون من ان
المقصود انما تم اذا كان الجبل محمولا على حقيقته واما اذا كان
مجازا فلا امتنان فى ذلك الذكرى لمن له قلب او القى السمع وهو
شهيد قال الامام المرزوقى يقال حل واصل بمعنى ومنيع اسم فاعل
من منع منعه ومناعا ومنه المنعة ويجوز ان يكون مفعلا بمعنى
معتدل اى ممتنع منه وكما استعمل المنيع فى العز استعمل فى العقة

ايضا

ايضا فقيل امراءة مسبعة ومغنمة اى عفيفة والطرف الناظر
العين جميعا وعن الاصمعى طرف العين احد وطرفها وما ناسب
هذا البيت من حيث المعنى قوله لنا منصبة لا يدخل الذل دونها
ويأوى اليها المستجير لنعتصما قوله كما اشرنا اليه حيث
فيما سبق لانم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان
الامور الواقعة فى يوم الحجيج جاز العطف وقابل ان يقول
هذا زائد التحقيق من قبيل المفردات والقائلون بوجوب الاعتبار
فى جميع تصورات الجملتين مقصودهم وجوب الاعتبار فى الجميع فيما
هو جملة صورة وحقيقة فكيف ينتهض هذا حجة عليهم قوله
لكان تنكير جبال ينبغى ان يكون تعليلا للمعنى لا للمبنى فمعنى
جعلها بيانية تمسك بان لفظ جبال جمع التصحيح بالالف
ان ابوصف التنكير فيكون للقلة فناسب ان يجعل للبعض
نفسها قوله فلما حذفت اه مبنى على ما تقرر فى النحو من
بين المقدر والمحذوف وان الاول اذا كان اثره باقيا
دون الثانى وهذا فى بعض الاطلاقات لا كلها قوله فيكون
اى قوله فى اه يريد ان الجملة الاسمية كزيد قايم مثلا انما تستعمل
فى الثبوت اكثر فلو استعملت فى الثبوت الاستمرارى كان
مجازا من قبيل تنزيل المتحقق الوقوع منزلة الواقع وهذا
اعنى ما ذكره العلم والشارح انما هو تعرض لبيان الحجة فى

سطرها
قال

جانب الاستقبال واما الجملة في جانب الماضي فلم يتعرض لها
احد وتحقيق ذلك ان الجملة الاسمية سواء كان خبرها مشتقا
كزيد قائم مثلا او غير مشتق كزيد امام مثلا موضوعة لثبوت
المسند للمسند اليه في زمان التكلم فهي اذا استعملت في الثبوت
الحاصل آنذاك وان استعملت في الثبوت الاستقبالي فهذا
اشار اليه الملخص بقوله بتنزيل هو للكون منزلة الكائن
وان استعملت في الثبوت الماضوي كقوله تعالى وداود
وسليمان عليهم السلام انه اواب فحكم هذا القسم لم يذكره القوم
وعندي انه من قبيل الحكاية الماضية ومحذوف كزنا هذا من ذلك
هناك وفي كلام الشارح تنبيه على ان التنزيل فيما هو الجملة
الاسمية بلا لفظ اليوم في التنزيل ولا صيغة اسم الفاعل وهو
فاهون فليتأمل قوله واجيب عن الثاني الخ سكت
عن جواب الاول فكانه لم يجد له جوابا وجوابه ظاهر لان
الاستقباح والامتناع وكيف وهو في التنزيل وقع
يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك قوله
واورد عليه الخ المعترض هو الشارح التزمدي وجوابه
ايضا منه ولا حاجة الى جميع ذلك اذ المورد هذا
الاشكال في مباحث الايجاز في قوله تعالى قل للذين
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وفي قوله قل للذين

كفروا ستغلبون وذكر التوجيهين المذكورين هناك في دفعه
هناك قوله وههنا بحث الخ البحث يندفع بحرف واحد
وهو الاضمار والتغيير قوله واعترض الخ هذا الاعتراض
يندفع بحرف واحد وهو اعتبار التقييد اعني تقييد التوجيه
بمعنى القول قوله وكني الحاكم دوني يعني كن انت حاكما
في ذلك اذ لو كنت انا اياه كان غير مسموع مني فهو ظرف
مستقر حال من خبر كان فيمن يجوز اي متبجا وزاعما قوله
كيلا يتوهم الخ يرد عليه ان التوهم باق اذ يشتبه على السامع
اذن ان اراد كما خبر بعد خبر اي خبرا ثانيا والخبر الاول ابقى
وليس كذلك وفيه زيادة تفصيل وتحقيق ذكرناها في حواشي
المطول قوله واما كل ان ترك الفصل لاجل الوزن اي
لا تحسبوا ان نكتة الفصل هي محافظة الوزن فقط بل هي
مع نكتة اخرى على ما لحوظ في المنع انما هو هذا القيد فقط
فلا حاجة الى تطويل الشارح مع ان فيه ضعفا فافهم قوله
لان محصولها الخ تنبيه على انه قد يعتبر المآل في الجملتين لتطابق الجملة
وهي التقابل قوله لشاركه الخ مشوا شعارا ظاهرا
بان اذا ههنا بمجرد الظرفية وكلام الشيخ في دلايل الاعجاز
مشعر بان اذا ههنا شرطية لانه قال لا يجوز ان يعطف
الله ستهزئ بهم قالوا على غط قوله تو وقالوا لو لا انزل

وجد الضعف ان فصل عن الكلام
فقط بخبر جعل البيان غرضا
بالذات

علیه ملک ولو اتزلنا ملکا لتعین الامر فان قوله تو ولو انزلنا
ملکا معطوف علی قالوا الاعلی ما بعده ثم قال و وجه الامتناع
ان قالوا ههنا جواب الشرط اعنی اذا خلوا فلو عطف علیه انتفی
ستهزئ بهم لزم ان خالفه فی حکمه من کونه جوابا للشرط
و هذا ممتنع ههنا اذ العطف علی جواب الشرط بالواو و
فرعان احدهما ان یکون کل من المعطوفین امرا مستقلا غیر
منتظر الی الآخر و مثاله ان تاتنی اعطک و اکسک و
ثانیهما ان یکون الثانی منتظرا الی الاول و مبنیا علی الشرط
بتوسط الاول و مثاله اذا رجع الامیر استاذنت و
خرجت ای واذا استاذنت حین خرجت فان رجوع
الامیر انما تاثر فی الخروج اذا کان ههنا کذلک استیذان ولا تخفی
انه لا تتصور فی الآیة الا الوجه الثانی من ضربی العطف
یعنی واذا خلوا قالوا واذا قالوا استهزء الله بهم و هذا ان
کان یسر انه مستقیم الا انه فی التحقیق غیر مستقیم اذ الجزاء
اعنی استهزاء الله بهم مرتب علی فعل الاستهزاء
لا علی قوله اذ لو تحقق ههنا کذلک العدل المجرد بدون الاعتقاد
للتخلص عن شرهم لم یکن ههنا مؤاخذة فهذا خلاصة کلام
الشیخ فی دلایل الاعجاز و فیه بحث اما اولا فلان
المعدل ههنا هو المعیة المقرونة بالاعتقاد بدلیل التاکید

علی ما عرف و ح فقد ظهر ترتیب الجزاء علی الشرط بلا شبهة و اما ثانیا
فلان قد یترتب جزاء علی شرط و ترتبه علیه استبعاد لتسرهم
الاولویة فی الجانب الآخر کقولک ان اهانک اکرمنک ای
ان اهانک ایضا اکرمنک بعد اکرمنک اهانک او اکرمنک فالمعنی واذا
ایضا قالوا استهزاء الله بهم بعد ما شملهم استهزاء الله وجد القبول
منهم او لم یوجد لتحقق العلة التی هی المعیة القلبیة فافهم قوله
فان التقیید لا یخفی ان الجزئیة ههنا متعذرة فالمراد ان المعطوف
علیه ملحوظ مع القید اولا ثم تعتبر العطف ثانیا یعنی ان التقیید
سابق فی الاعتبار و العطف لاحق و حاصل الکلام ان العطف
علی المقید له اعتباران احدهما ان یکون القید سابقا فی الاعتبار و
العطف لاحقا فی الاعتبار و ثانیهما ان یکون العطف سابقا و
القید لاحقا فعلی الاول لا یلزم اشتراک المعطوفین فی القید
المذکور اذ القید راجع الی جزء من الجزاء المعطوف علیه لا حکم من
احکامه و علی الثانی وجب الاشتراک اذ هو راجع الی حکم من احکام
الاول فیجب الاشتراک فعلی هذا توجه الاعتراض علی المصنف بانه لم
لا یجوز ان یکون العطف اعنی عطف الله یستهزئ بهم علی قالوا من
قبیل الاول فلا یلزم المحذور الاول الذی اورده من الاشتراک
فی الاستقبال بالظرف المتقدم ههنا بحث و هو ان تفصیل البحث
بهذین الاعتبارین کیف یصح و التفاوت فی مثله توجه اللاحق

الى السابق فالعطف في القسم الاول يجب ان يكون متوجها الى القيد
السابق في الاعتبار لانه لا معنى ولا معنى للتوجه اليه الا
اعتبار بين المعطوف فيه والمشترك بين هذين فالقسمان اذن
سواء فلا تفاوت بينهما في هذا المعنى اصلا وكان الشيخ عبد
القاهر كهذا التبس القول في دلايل الاعجاز بان تقييد المعطوف عليه
معتبر في المعطوف اذا كان متقدما على الاول في الذكر فيغير
تفصيل ومثل هذا صرح القوم بالاطلاق وذهبوا اليه بالاتفاق
وقاعدة النحو ايضا شاهدة به فتأمل قوله اذ لا معنى لقولك
اذا جاء اجلهم لا يستطيعون تاخيرا بل المراد منه امتناع تطرق
التغيير والتبديل اليه على نحو قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا
في كتاب مبين وقولهم تكلمته مما دام على سواد ولا بياض
فالمعنى فيهما اذا جاء اجلهم لا يستطيعون تغييرا اصلا لا
بالتاخير ولا بالتقديم فالحق انه معطوف على الجزاء وان العدول
بانه معطوف على الشرطية تعسف وقد بينا في حواشي
المطول فليطلب هناك قوله لتقدمه اشارة الى ما تقرر
من ان القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه في الذكر فهو مشترك
بين المعطوف فيه والجملة فهذه القاعدة كلية قطعية حتى
صرحوا بانه لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سوى
ما قلت فهي مشوشة بقوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان

فيكم ضعفا والا لزم حدوث علم قلت الملحوظ هو التقييد
السابق دون العلم نفسه فافهم قوله قد ترجح ان ذلك الخ
ظاهر كلام الشيخ في دلايل الاعجاز امتناع ذلك وان كان في غير
المقول لانه قال لو عطف انهم لا يرجعون على ما قبله لكان
قد ادخل في الحكاية والصار حديثا منهم عن انفسهم بانهم لا يرجعون
على ان في هذا امرا آخر وهو ان قوله الذي منه استفهام
انتهى اللهم الا ان يحمل كلامه على انه وان جاز الا ان الاصل
ان لا يعطف والقرينة المشعرة بذلك العلاوة الدالة
على التاييد في الجملة قوله وقد اصاب المخبر وعليه
ظاهر ما سبق من ان الزعم كثيرا الكذب فكيف اصاب مخبره
قوله على ما عليه الخ فتهيد للقانون المتفق عليه وهو ان
الجواب مفصول عن السوال يعني لا يعطف الجواب على سوال له
اصلا وهذا مما لا نزاع فيه ولا خفاء انما الخفاء والنزاع في
وجه الفصل ما هو فقدم عليكونه بكمال الانقطاع لانهما مختلفان
في التحقيق خبرا وطلبا ولان القابل مختلف حقيقة او فرضا وقوم
يعللونه بكمال الاتصال وبهذا يشعر كلام الشيخ في دلايل الاعجاز
لانه قال كلام هو مصدر السوال فحقه ان لا يرتبط به مبتدا غير
معطوف فيكون ذلك في صورة من سأل فقال فماذا كان فقيل
تقدير الشرط والجزاء كان احدهما مرتبطا بالآخر ارتباط

ذا ياد وقوم عليه بان بينهما في التحقيق تفاير اوتناسب الا ان بينهما
مانعا وهو ايهام خلاف المقصود وبهذا يظهر ان كلام الشارح
المحقق به اصلا بالترتيب لانه ذكر دليلين كلا منهما يقتضي
كمال الانقطاع ووسط بينهما ما يقتضي كمال الاتصال فافهم و
انهما زيادة تفصيل وشتان بها هو الشيء المطول قوله زعم
العواذل الخ البيت من الوافر الكاسة وفي موضع النظر
موضع الضمير تاكيد للاستيناف قال الشيخ عبد القاهر في
دلايل الاعجاز وقد زاد وهذا امر القطع والاستيناف وتصوير
الجواب تاكيد لبيان وضع الظاهر موضع الضمير فقال كذب
العواذل ولم يقل كذبنا اذ هو بعد ما اعاد ذكر العواذل ظاهرا
كان ذلك ابين واقوى لكونه كلاما مستانفا من حيث
وضعه وضعا لا يحتاج فيه الى ما قبله قوله ليتقع جوابا الخ
يعني هو جواب السوال المقدر مصدرا بالكلام السابق ومصدر
بمنزلة السوال في وجوب الفصل فان قلت الوصل بالواو
في جواب السوال المقدر وعطفه على مصدر السوال كثير قال
الله تعالى وما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين
ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم و
ما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها
اياه فلما تبين له انه عدو لله تبرا منه فان قوله وما كان

استغفار الخ جواب لسوال اقتضاه الكلام السابق على
الاول بالواو وشانه اكثر في ان يجيء في تراكيب الكتب
قلت الواو وحده استيناقية لا عاطفة فلا اشكال وايضا في
التحقيق تاكيد لاو والاستيناف وقد سبق منا كلام في تفصيل
الواوات فلا تشتغل قوله حرما من الاحرام الاحرام جمع
حرم كما بطال جمع بطل والاحرام ثلثة حرم مكة شرفها الله بتحريم الله
وحرم المدينة المنورة بتحريم الرسول ﷺ وحرم القدس و
بطن برام اسم موضع وقوله فانهم حالوا اقامتهم ببطن برام
اي اوقعوا ببطن برام وطالت مدة وقفهم واقامتهم في قبرام
وهذه الجملة في معرض البيان للسبب للامر بكثرة البكاء
يعني اكثروا بكاءك عليهم فقد حصل اليائس منهم ورفعت
الاطماع من عودهم وانقطع الرجاء من امرهم كذا ذكره الشارح
العلامة رح قوله من بعد احوال اي بعد اعوام جمع حول
وهو العام قوله لهم محلا اي موضع طول ونزول قوله
وقد غرضت من الدنيا اي مللت وضجرت من الدنيا
وبعد بالضم ردائة ودرائة لانه مبني على الضم اذا اضيف اليه
منوي فانوظرف للغرور بمعنى المغرور وجعله كعمدة الماغرض كما
فعله الشارح اوجه اذ هو اقعد في المعنى الا انه يرد عليه
ان ما نافية غير النفي بما لا يتقدم عليه فيتقع الاحتياج الى تحمل

هذا موضع من البطن والظاهر ان الجمع الاخير
هو موضع ابراهيم عليه السلام

الاول يكون كلا حتى لو كان الاول كليا والثاني بعضا لم يجز
فالبدل بدل الكل البتة وجعلوه بدل البعض غلط فقالوا اشتر
لحم البقر بمعنى الجزء والجزئي فيلتزمهم قوله ولم يتعرض الخ
ذكر الشارح العلامة رح انه لا معنى للاستيناف فيها على ما
لا يخفى على الفطن اذ الاجمال في المرسلين فلذلك يتعرض
له المخ واما جواز ان يسأل ويقال في المرسلون فيجاب ويقال
في لا بأس لكم ان تجردوهم مهتدون فليس شيء اذ ليس معنى
المرسلين ذلك حتى يصح هذا الرد وعليه ان الخطاب في الآية
الكريمة مع الكفار وعدة الاصنام وعدم الاجمال بالنسبة
اليهم في حيز المنع الثاني ان مقتضى التقدير ان يقال المرسلون
اي طائفة الثالث ان صحة الاستيناف لا يتوقف على
تقدير من بل يجوز ان يكون بطريق ما ذكرنا كما قدرنا واعلم ان ما
ذكر في الآيات الكريمة وغيرها من الابيات انما هي امثلة لا
شواهد قوله اطلع فلو اصحل البعض لغيرها وكسر فهذا لا يقدح في الغرض
المسوق هو له وفي التوضيح بلفظ الامثلة تنبيه على ذلك
وفي التكرير للتوضيح ايضا تكرير للتنبيه على ذلك وفي تعرض
الاحتمال للغير ايضا اشارة الى هذا المعنى قوله بكسر الهمزة
هما جمع اثر وهي على ان كلمة ان منها مكسورة ولم يبتدأ
بها ولا اول الجملة فحاول الشارح المحقق رح ان يبين وجهها

اما لجعله في قبيل الاضمار والتفسير اذ جعلوه في باب التشبيه اي
تشبيهها لما بلا يجامع الاشتراك في المعنى وكون كل منهما على حر
كما انهم يشبهون ان المصدرية بما المصدرية فيهملونها اهمال
ما دل عليه قوله ان يتم الرضاعة فيمن قرأه برفع يتم اي
بالتجويز في الظروف لما بينهما من التوسع وظاهر عبارة الشا
ناظر الى الاخير اذ هو اللايق بان يسيح توسعا والتجارب
بكسر الراء هو الروائح جمع تجربة كالمواعظ جمع موعظة وقد
وقع في بعض النسخ بضم الراء وهو خطأ كذا ذكره الشارح
العلامة رح وغرضا نصب مفعول تركت والغرض بالضم
المقصود والحاجة الى ما تركت التجربة في محبة رجل حاجة
من الحاجات وغرضا من الاغراض قوله فان اراد ما يريد
ان ذكر التقدير لتعتبر الى تحمل البعض كلامه وفيها مباحث
كثيرة تحقيقا وتزييفا ذكرنا ما فيه حواشي المطول فليطلب هناك
قوله يعني انه جزاء يريد وعليه ان البيت لا يخلو من ان يكون من
بدل البعض من الكل وقد كان الغرض انه بدل الاشتمال
الا ان يقال ذاك مبني على بعض التقادير قوله وان
اريد ما هو اعم من قبيل البعض وهذا ليس لانه يكون لا يخلو من
من قبيل بدل الكل من الكل لصحة الحمل وان بدل البعض فقالوا نحن
ان يكون الثاني بعضا من الاول يعني ان الثاني لا يجزأ هو

فجيئ في ضمن بيان اعراب الجملة وحاصل كلامه ان ان ههنا مكسورة
البتة اذ الجملة هذه في موقع الحال او في موقع الخبر للمبتداء اعني
قوله والهدى للمتقين على ان خبر بعد خبر واذا كان الامر
كذلك كانت ان مكسورة لان الحال في موقع ان المكسورة على ما
مر حواله تقول لقيتك وانت راكب بكسر ان وكذا خبر المبتداء
تقول زيد انه راكب وههنا بحث شريف مثل ان كيف
يجب الكسر في موقع الحال وفي موقع خبر المبتداء وانها في المفردات
اتفاقا وقد تقرر انه يجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع
المفرد وكلا الموضعين موضع المفرد اذ الاول في المنصوبات
اتفاقا والثاني في المرفوعات كذلك والتفتازاني عنه مع تحقيقات
اخر ذكرناها في شرح لباب الاعراب فليطلب هناك
فلنقتصر ههنا على القدر المهم وهو ان الخبر المصدر بان ان كان مبتدأ او
اسم عين نحو زيد انه قائم فكسر ان هناك واجب البتة وان كان
حدثا فالكسر والفتح كلاهما جائز فعلى هذا الكسر في الحالية بطريق
الوجوب وفي الخبرية بطريق الجواز فافهم قوله لكونه مؤكدا ٩
ظاهر سياق كلامه مشعر اشعارا ظاهرا بان الآية الكريمة
اعني قوله جل وعلا ماهذا بشرا ان هذا الا ملك كريم تاكيد
فقط وقد ذكرنا انها تحتمل الوصفية ايضا وشيدنا به كلام
دلايل الاعجاز فالوجه ان يقال ايراد هذه الآية مثال

للوصف ايضا فلا اخلال بذكره وقد نبهت بان الوصف والبيان
في الجمل واحد قوله وربما يجعل كما قال الشيخ في دلا
يل الاعجاز وفي اللطيف في الاستئناف على معنى جعل
الكلام جوابا في التقدير قيل السر في ملكة جبلي على
عارب او الآخر استئناف قوله انتقم الله من الكاذب
لانه جعل نفسه كانه يجيب سائلا قال له فما تقول فيما
انتهك منك فقال انه كاذب فقال انتقم الله من
الكاذب قوله بان يقدم حق خدمته باستعمال
بلاغته واحسان التطرف اليه والمحافظة على قواعده وفوائده
والتفحص عن مضايقه ودقايقه واللمم وان ذكر
هذا سبيل التمثيل الا انه قصد في نحو البتة على فخامة قدره
وعلو رتبته بل رتبة صاحبه ومصنفه ولقد صدق في ذلك
فانك لو تحققت فالعلوم الاسلامية كلها يرجع الى
سيبويه وكيف وقيام الشريعة الشريفة بخير الكلام وسنة
البشر عليه وليس يمكن للامة ان تقيم الدين الا بعد الفهم لمعاني الا مرين
والتفحص لمواقع الامر والنهي في البين وما ذاك الا بقوانين
ممهدة مسلمة وتلك القوانين المجموعة هي كتاب سيبويه والمهم
اشارة في كلامه اليه بقوله لا على الامر في انواع العلوم عنه
سيما الاسلامية فانه فيها اساس واي اساس لا ترى

احد الحديث الا وتبعثت في صحته امره بدليله فقد جعله الله رحمة
للامة وكما شفا للغلة والقد كان السلف والمتقدمون تسمونه كتابه
البحر الخضم تشبيها له بالبحر لكثرة جواهره وصعوبة مضايقه واذا
لقي بعضهم بعضا يسأله هل ركبت البحر تعظيما له واستعظاما
لما فيه وقد قيل في حقه وصح كما به لقد صلى الاله صلوة صدق
على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا
انباء منبر عمرو بن عثمان هو سيبويه فانه اسمه عمرو الا انه
كان فتى اعجميا وكان يحب شم التفاح ويكثر ذلك فلقب
بسيبويه لانهم ركبوه من سيبا وهو فاكهة وبويه رائحة
التفاح وقيل وهو صحيح وهو شيخ البصرية فان الاعراب
اصحاب الاعراب بصرية وكوفية فشيخ البصرية وسندهم
وقدوتهم هو سيبويه والاخفش تلميذه وشيخ الكوفية الكسائي
والفراء تلميذه وما توفي استاذ سيبويه الا شيخ الكبير الخليل
ابن احمد البصري جلس سيبويه وهو ابن بضع وعشرين
سنة في مسجد درسه باجماع اصحابه اذ كان اعلم و
افضل وباجملة لم يبلغ في هذا الفن مبلغه من تقدمه ومن تأخر
وقدم بغداد وراح الى الاهواز وتوفي بها وهو ابن بضع
واربعين قوله للجمع بين الصاد والنون والجمع بينهما كالمحال
اذ الصاد وهو مهموسة يقال لها بالفارسية سوخماريستي

لا يمكن تعيشه في الماء ولو عطش ينشق بالهواء فشكل الهواء
في حقه هو الماء والنون وهو الحوت بحيث لا يمكن تعيشه غير
الماء ولما كان بينهما هذه المباينة ضربت العرب مثلا بجمع
الاشياء المتباينة غير المتناسبة وينظر هذا المثل المثل الآخر
وهو الجمع بين الاريسي والسماحة فان الاريسي جبلية والسماحة
سهلية قوله ودرجات الحمل ثلثون الدرجات جامع درجة وهي
جزء واحد من ثلثمائة وستين جزءا من منطقة البروج فان
اهل الهيئة قسموا الجزء الى ثلثين قسما وسموا كل قسم
برجا والحمل اول برج منها ثم قسموا كل برج منها ثلثين جزءا
وهذا معنى قوله ودرجات الحمل ثلثون قوله وكم الخليفة
واسع مبني على ما جرت به عادة الخلفاء العباسية فلقد كان
صنف لكل طبقة على حدة وعلقه بينهم مخرجين له من
بعض كتب العجم مسلسلين له الى الارض وقد كانوا يستعونه
كم الخلافة وقد كان الملوك والسلاطين اذ ذاك يقبلونه
تعظيما واجلالا ومن ثمة لذلك يفتخرون ويتهادون بتقبيل
كم الخلافة قوله وفي عين الذهاب بحوظ الحجوظ اعظم
الحملة وشدها كذا في الصحاح وسمي الذهاب ذهابا لانها
كلما ذبت آب قوله وان البوذه والبوذ وهو الذي يقال له
بالفارسية بوزنه ويشكل على لفظ المبني للمفعول في التسجيل

وهو الحكم الثبت والتسخافة علة التعلل واستظرف بلفظ
المجهول اى عدظريفا وسقطه اسم ترتيبه واستودع اى
جعل وديعة والسقاين جمع سقيفة الكتاب والنوادر جمع
نادرة يقال فلان نادرة دهره اى قليل الوجود فى زمانه
والحصى جمع حصاة وهى الحجر الصغير قوله مسخرة مع المساخر
المسخرة هو الذى يضحك الناس وجمعه المساخر كمرتبة
جمعها مراتب ومنقبة جمعها مناقب قوله مما لا يخفى
سماحته ر وسفاهته ذكره الفاضل الكاشى فى دفع العيب
عن الامام لا زقال ويمكن ان يدفع عيبهم لا بالتمام بان
الجملتين بشرطها جملة جامعة وهى سببية التضاد لان قوله
ان النوى صبر يدل على ان النوى فراق دار مرة وقوله ان ربا
الحسين كريم يدل على ان كريمه دوارة علو ووجه السماحة
ان هذا معنى لا يفهم ولا يتبادر اليه الفهم ومنها تطرد هوانه
قد تسبق فى زعمهم ان اخوتكم قريش ان الجملة الجامعة بين
الجملتين قد يكون باعتبار الكمال وبالنظر الى حاصل المعنى
بل بالنظر الى ما تتضمنه اللفظ والكلام وبنظر ذلك
زعمهم ان اخوتكم قريش وقوله لهم الف فان الثانية يصح
عطفها على السابقة لان محصلها ان حاكم دعوى الانتماء
اليهم وحالهم انكار ذلك ونقيضه فالذى نحن فيه من هذا

البقيل لان محصل الجملتين ان النوى اعنى قوى المحبوب دوا
مر والكرم اعنى كرم الممدوح دوار علو والماء ما ادعاه من
السماحة فتم الاداء ويمكن دفع عيبه بنوع آخر لم يذكر احد وهو
ان الجملة الجامعة منها يجوز ان يكون خبائية بان يكون ابا
تام ممن كان فى خياله هذان الامران اعنى مرارة النوى
وكرم ابى الحسين فذكر وعطف على منواله فاندفع الاعتراض
عليه بانه مع انه من البلغاء جمع بلا جامع ومنها توجيه آخر
ذكرناه فى حواشى المطول قوله معناه من غير الاشارة
الى سؤال وجواب اورده الشارح الكاشى ثم قال
فحاصل السؤال ان قوله فاذا كان المراد فى الاخبار
مجرد نسبته الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض لتقييد زايد
غير مستفاد ولا يمكن ان يراد من الجملة مجرد النسبة المجردة
عن التعرض لامر آخر زايد لانحصار الجملة فى الاسمية والفعلية و
فى كل منهما تعرض لامر زايد على النسبة وهو الثبوت فى الاولى
والتجدد فى الثانية وحاصل الجواب ان الجملة وان كانت
متعرضة للامر الزايد البتة لا ان الامر الزايد يجوز ان لا
يكون مقصودا للمتكلم فقوله من غير التعرض معناه من غير
قصد التعرض فالامر الزايد وان كان مدلولا للجملة البتة
الا انه يجوز ان يكون مدلولا ولا يكون مقصودا فالمدلولية

لا يقتضي المقصودية فاندفع الاشكال **توضيحه** كما في قولك الحج
اشارة الى ان الحجة الاسمية ان كان خبرها مشتقا معناها
شئ واحد هو انتساب الخبر الى المبتدا فقط واما الامور
الزايدة كالزمان والتجدد والاستمرار والدوام فليس
شئ منها مدلولا لها وصفا اصلا بل الكل مستفاد من القرينة المشهورة
بها وهذا المقام محل اشكال لانه ان قلنا ان الحجة الاسمية
معناها انتساب الخبر الى الاول فقط بلا زمان وهذا
منقوض بالامور الاتية ان العقوم ذكروا ان قولك تو وكليهما
باسط ذراعيه بالوصيط من قبيل الحكاية للحال الماضية فلولا
ان الزمان مدلولها لما وقع الاحتياج الى تاويلها بجعلها من
قبيل الحكاية وهو ظاهر ان لزمان المضي قد صرح فيما سبق بان
قولك ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون من باب
تنزيل ما سيكون منزلة الكائن فلولا ان الزمان مدلول
الحجة الاسمية لما صح ذلك ولما وقع الاحتياج الى
ذلك الثالث انا قاطعون بانا اذا سمعنا زيد قايم لا
نفهم منه الا ثبوت القيام له في زمان الحال واما اطلاقه بالنظر
الى الثبوت الماضي كالاية الاولى مثلا او بالنظر الى الثبوت
الاستقبالي كالثانية مثلا فمما لا يفهمه اصلا بل هو مجاز ما قال
كما رأيته انفا فلولا ان الزمان الحال مدلول الحجة الاسمية

لما كان الامر كذلك الرابع ان كل احد من اهل اللسان
اذا سمع زيد قايم وقد عرف انه قاعد الآن يكذبه ويعترضه
عليه فان الاول دليل على ان الزمان
الحال مدلول الاسمية فلولا ذلك لما صح ذلك
وان قلنا ان معناها الانتساب الزمان الحال فهذا ايضا
مشكل لامور الاول ان الاسم معناه غير مقترن بالزمان
فاذا كان الاسم وحده غير مقترن فالاسم مع الاسم ايضا
كذلك بل بالطريق الاولى الثاني ان الزمان اذن اما
مدلول جزءا وهو بسيط كما عرفته انفا او مدلول الحجة من حيث
انها جملة على الزمان وهذا كما ترى الثالث انه لو كان كذ
لما صح ما نحن فيه من ان مدلولها مجرد الانتساب بلا زمان
فان قيل بل مدلول الجزء وهو اسم الفاعل والمفعول الامير
ان انها لا يعملان الا بمعنى الحال او الاستقبال قلنا قد تقرر
ان الاسم غير مقترن بالزمان منها لا بالوضع الاول بل بالوضع
الثاني وايضا لا فرق بين الحجة الاسمية التي خبرها اسم
الفاعل وبين ما خبرها جامد كقولك زيد امام في ان كلا منهما
الزمان الحال فلو كان منشاء الفهم ما ذكر وجب ان لا يفهم
الزمان ايضا مع انه مفهوم البتة فافهم فالمتعين في هذا الاشكال
ان طريقا واحدا ان تقال الزمان مدلول الاية التركيبية

لك

لك

لشاب

الجملة الاسمية بالوضع النوعي لا بمعنى ان الزمان داخل في الموضوع
له فيها بل بمعنى ان الزمان قيد لما هو الموضوع له فيها كما وخارج
بمعنى ان المدلول الوضعي لها هو الانتساب لكن لا مطلق الا
نتساب بل الانتساب بقيد زمان الحال بمعنى ان القيد
خارج فظهر وجه التأويل في الجملة المستعملة في الانتساب
الماضوي والمستقبلي وثانيهما ان مدلول الجملة الاسمية هو
ثبوت المسند للمسند اليه فقط لكن الظاهر المتبادر الى
الفهم من الثبوت والاثبات هو الثبوت الحاصل في الزمان
وان لم يكن جزءا اولا قيدا او شرطا بحسب وضع الواضع
الا انه قيد بحسب فهم القاصر فتنزل المدلول التزامي منزلة
المدلول الوضعي فظهر وجه التأويل في الآيتين السابقتين
فان قيل كلا الطريقين مخالف لما اجمع عليه القوم لان
غاية الامر ان يكون زمان الحال مدلولا وقد تقاسا رح
المحقق بما يدل على مجرد الانتساب بلا زمان
وقال الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز المقصود
من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق ينبغي ان
يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان
ذلك الثبوت ينبغي ان يكون الفعل نحو كلامه وفيه تنصيص
على ان زمان الثبوت يختص بالفعل البتة وكلا الطريقين

منقوض

منقوض بما ذكر من ان الزمان الذي يختص به الفعل هو الزمان الوضعي والمثبت هو الزمان الفهمي
او القيدي فلا منافاة على ان مراد الشيخ بالاشعار بزمان
الثبوت هو الاشعار بزمان يحدث فيه ثبوت هذا المذكور
وسياق كلامه قرينة مشيرة الى هذا المعنى بل كلامه سابقا ولا
حقا، بحيث يكون مرجعا في ذلك فعلى هذا اندفع الاشكال
بالكلية لان زمان الثبوت بهذا المعنى يختص بالفعل البتة
لاستصور وجوده في الاسم اصلا فتامل فانه دقيق جدا
وهذا غاية ما يمكن في البيان فمن ادعى ان يزيد عليه فعليه
البيان لكن لو تتبعت كتب القوم لا تراه احد ابدا ولا
يطلع عليه ولا تجد شيئا يحوم حوله وهو اليه قوله من مقتضى حالهم
اي تنزيلا لغير الصحاح العقر بالتحريك الخراب وعقره تعقيرا اي عرقبه
الخراب عقرا وعقره تعقيرا اي عرقبه قوله ولفظ ساعة
اما ظرف طرف او مصدر فان كان ظرفا فالموصوف مقدر
والمعنى بتقدير في اي لبثها ساعة ناقة اي ساعة واحدة
وان كان مصدرا فكذا الموصوف مقدر اي مجيئا ساعة اي مجيئا
واحدا واستعماله على عادتهم في التسامح المشهور حيث يجعلون
صفة المصدر مصدرا قوله بجدته الخ اي قبيحة وحاصل
كلامه ان ما ذهب اليه بعض الشارحين من ان كلمة لا تدخل
في قوله وان خفت لا معها غير ما سبق آنفا بعد لا دخلها على

حاشية جواب السيد وحاشيته بمالفته في كذا في صحيفة
العبد زاده

ان يصلح ان يقع مضافا اليه وهما ليسا بهذه المثابة وفيه نظر لان
كلمة مع اذا كانت مضافة فهو ظرف للثبتة على ما هو ظاهره وح فما
مقدر كما صرح به الشارح اى كائن او مقارن وح فلا يرد وقع بعد كلمة
لا هو عامل لها المقدر وهو صالح لان يكون مضافا اليه ولا فرق في هذا
بين ان يجعل صفة للمصدر المحذوف اى مجيئا كائنا مع الواو وقارنة
ومجيئا غير كائن معها اصلا او حالا والجواب الجواب من الشارح
المحقق هو كيف ذهب على امثال هذه الاشياء ولا يبعد
الطول في توجيه الالفاظ وحل التراكيب تراكيب البلغاء

قوله واراد بالاصل الخ لا يخفى على المتأمل المتفطن المتوقف
لمناسبة الكلام المتضمن للتراكيب عن المقصود والمرام
ان النهاج في كلام المصنف وقع مقابلا للاصل ثم فسر المصنف الاصل
بالثبوت في احد النوعين وبالاثبوت في الآخر وفسر الشارح النهاج
بالنفي في النوعين عن حذف النفي فلا بد اذن ان يفسر كل من الاصل
والنهاج بمعنى محصل مضبوط بحيث يظهر هناك حسن التقابل
بين الامرين فذهب الشارح العلامة ره الى ان المراد
بالاصل ما هو مدلول الدليل وبالنهاج ما هو مدلول الاستعمال
يعني ان المعنى اعتبر التقابل بينهما بما فسرنا ونحن كما قلنا في المقام
وتدريبا في المقصود والمرام وجدنا ان صحة الكلام انما هي
بتحقق الامر الذي سماه اطلاقا لو لم يتحقق هذا فلا صحة

الكلام اصلا وان الذي يدل عليه الاستعمال وبثبته هو الذي
سماه نهاجا حتى لو لم يتحقق هذا لا يلزم منه الا مخالفة الاستعمال
واما انتفاء الصحة فلا نعلمها بهذا المجموع لان مراد المصنف بالاصل
مدلول الدليل اى مدلول صحة الكلام بالنظر الى دليل الصحة
وبالنهاج مدلول الاستعمال اى الاستعمال وصدره هو المقتضى لاعتبار
لتشار اليه المصنف اجمالا او ستشير اليه تفصيلا هكذا ذهب الى ان
يفهم كلام الفاضل العلامة ره وبهذا التحقيق ظهر فساد
اعتراض اورده بعض الشارحين على العلامة بان ما ذكره
من الفرق امر غير مستقيم لانه اذا دلالة لمعنا هما اللغوية على
ذلك والاصطلاحية اذ ليس للمتكلم في ذلك اصلا
وذهب الفاضل الكاشي ره الى ان المراد بالاصل
ههنا هو الصفة التي يستحق ان يكون الشيء عليها وبالنهاج
هو كيفية التلفظ به فخصص في ذلك ان الاصل امر يتعلق
بجانب المعنى والنهاج امر يتعلق بجانب اللفظ وذهب
الشارح المحقق ره الى ان المراد بالاصل هو الراجح
بحسب المناسبة وبالنهاج ما هو الواضح بحسب
الاستعمال ولا يخفى على المتأمل ان الوجه هو التوجيهان السابقان
وان كان بينهما تفاوت قوة وضعفا وان ما اشار اليه الشارح
المحقق ره كلام يلوح عليه اثر الضعف والاهمال اولا

تبيان
آثره بياض

آماده

فلانة بثبوت التقابل المهم جدًّا وإما نيا فلان فاستمع ما يلقى
وهو واجب في الاعتبار لما رأيت كما نبهتك عليه واعلم أن
النتائج المقابل للأصل منها مستفاد الإباء روية ودرية أما
روية فظاهر وأما درية فلوجهين الأول أن النتائج يكون
الإباء هو الطابق الواضح وبتحريكه هو النهار وتتابع النفس
كذا في الصحاح الثاني التناسب مع الأصل قوله وإما
ما نتائج لها ههنا أمور الأول أن قوله وإما ما نتائج جملة
معطوفة على الجملة السابقة أعني قوله وكل واحد من النوعين
أصل وعدل عن العطف على أصل بأن يقال وبنتائج في الاستعمال
بل ذكر الطاق منها أعني قوله وإما حتى يكون في عطف الجملة
على الجملة والنكتة في ذلك هو التصريح بمقصوده الذي هو
أن للمجموع نتائجا واحدا وأن نتائجا واحدا مشتركا بينها يعني
أن النتائج ليس كالأصل مختلفا حتى يكون لكل من النوعين
أصل آخر كالثبوت والانتفاء بل هو واحد بالنوع
هو التجرد عن حرف التعريف فقط وهذا أمر مشترك بينها لا
تفاوت فيه أصلا الثاني أنه ذكر ما الثالث أنه ذكر
واحدا وكل منها تأكيد للمقصود الذي فصلناه ههنا فتقول لك
أن قولك إما درهم أي لكل منها درهم معناه أنه يحتمل هذا
المعنى لا أن معناه هذا فقط بحيث لا يحتمل غيره فقوله ما

منفردة

منفردة حال من ضمير الخبر وهو أو أن اسم لدخول التنوين وبدليل
صحة دخول الجار عليه وعليه سيبويه وهو المؤثق به والمعول
عليه فالقول بأنه حرف مردود قوله أي لأن ما لا تغير له
فسر الثبوت باللزوم بينهما على أن المراد بالثبوت منها ليس ما
يقابل الحدوث بل المراد به اللزوم بمعنى عدم الانفكاك وهذا
هو المراد بعدم التغير بمعنى لا تغير أي لا تفاوت بالوجود
تارة وبالعدم أخرى وحاصله عدم الانفكاك وليس مراده
بعدم التغير أن لا تطرق إليه تفاوت شدة وضعفا فإن
ذلك جائز في المؤكدة وما يجب التنبيه له ههنا
أن المراد باللزوم وعدم الانفكاك أعم من أن يكون ذلك حقيقة
أو ادعاء على ما مر حواله فنحو قولك إنما عبد الله بطل شجاع
حال مؤكدة وإن كانت البطلية غير لازمة لعبد الله باعتبار
ادعاء ذلك قوله وبما قررنا لك كما يدل عليه
ظاهر كلام المفصل لأنه قال والحال المؤكدة هي التي يجيء على
أثر جملة عقدها من اسمين ولا عمل لها لتكبد خبرها وتقريره
مؤداه ونفي الشك عنه كلامه ولا يخفى أن فيه تخصيصا بالاختصاص
المذكور فينتظم منه استدلال وهو أنه كيف صح أمر الحصر و
الاختصاص عنده وقد صرح في الكشاف بخلافه فإنه قال
قائما بالقطع حال مؤكدة مثل فاعلم شهد فيني قوله تأفف

هذا إن القيد إن أعني عدم الانفكاك
حقيقة أو ادعاء وكيف ما كان فهو
حقيقة أو ادعاء وكيف ما كان فهو
ذو كيف ما كان فهو
على سبيل التفصيل
بذلك

والجواب بوجوه الاول ان في ذلك خلافا فاحد القولين
مبني على احد القولين والآخر على الآخر اشارة الى ان هذا تغيير
باخاصة المميزة كما يقال للاسم ما دخله اللام والمقصود ان المجئ
بعد جملة عقد ما من اسمين مخصوص بها لانها مخصوصة بالمجئ
بعد الاسمية بخلاف المنتقلة فانها لا تجئ الا بعد الفعلية او في
معناها الثالث ان المراد تغيير الحال المؤكدة التي
يجب حذف عاملها لا مطلق الحال المؤكدة فنفي المحدود
قيد محذوف وقرينة المقام مشعرة بذلك وقوله لا يعمل
لها شبه ان يكون اشعارا بذلك فقوله ولا
يبعد اشارة الى توجيه التغيير بانها انما تجئ بعد الاسمية في
قول من فسر ودفع للتنافي بين القولين قوله ولو فسرت
الى قوله ليست صفات لازمة هذا اشارة الى اشكال
على مذهب الثالثين بان المؤكدة ما تتوسط مضمون جملة ماضية
تقرير الاشكال ان هذا التغيير يلزمه احد المحذورين
اذا جعل اسم الفاعل في الامثلة الثلثة احوالا مؤكدة اما
القول بان مضمون الحال المؤكدة لا يجب ان يكون وصفا
لازما ثابتا وهو خرق للاجماع واما الاعتراف ببطلان
التغيير المذكور هذا تقرير كلامه وتبيين مراده على ما شهد
به عبارته وفيه نظر لان هذا التغيير يتناول الامثلة

المذكورة حتى يتوجه عليه الاعتراض بلزوم عدم اللزوم اذ الحال
ههنا كالتاكيد للعامل لا الذي الحال واما ان كيد اذن فصحيح
ولا بد لذلك من تحقيق في ضمن تفصيل حتى يتبين لك
ان كلام الشارح ههنا مبني على الغفلة عن حقيقة الحال و
تفصيل ذلك على ما صرح به القوم ان الحال المؤكدة
ثلثة اقسام الاول ما يكون مؤكدا لصاحب الحال كالا مثلة
التي ذكرها المصنف ههنا وفي حق هذا القسم قال صدر الافاضل
ان المؤكدة في التحقيق خبر ما زال الثاني ما يكون مؤكدا
للعامل كالامثلة التي ذكرها الشارح في معرض النقض على عدم
الثبوت واللزوم الثالث ما يكون مؤكدا لمضمون
الجملة السابقة واذا تمهد ذلك فاعلم ان التغيير بما
يتوارد مضمون الجملة السابقة ظاهرة لا يتناول الا القسم الاخير
وكل من القسمين السابقين خارج فكيف يسلم التعريف
المذكور للامثلة المذكورة وكيف يصح القول بنقض اللزوم
فان قيل لعله جعل اضافة المضمون الى الجملة من قبيل الاضافة
لادنى الملابسة اي مضمون له تلبس بالجملة في الجملة
سواء كان مضمون الجملة بتمامها او لجزئها وحينئذ اندرج
فيه الاقسام الثلثة قلنا فح يندفع النقض بعدم اللزوم
فليتامل قوله وفي التنزيل الخ تنبيه على ان المؤكدة لا تختص

مثلة

لغفلة

المذكورة

بالوقوع بعد الاسمية بل يجئ بعد الفعلية ايضا واشارة الى ان المذكورة
يكون موطية ايضا كما يكون مقصودة كالمستقبلة ورمز خفي الى
ان المذكورة الواقعة بعد الاسمية يجب ان يكون تلك
الجملة الاسمية فيها مركبة من جزئين جامدين موفقين ثم ظاهر
كلامه مشعر بان المذكورة لا تؤكد الا ذا الحال كما شير بذلك
امثلته سوى المثال الاول فانهم قدروا بان شقيقا فزيد
زيد ابوك شقيقا مؤكدة لمضمون الجملة ومضمون الخبر جميعا وقد
اعتبر الشارح في امر اللزوم وذهب عليه ان معنى اللزوم
عندهم ان لا ينفك عما هي تاكيد له بل معنى اللزوم عندهم على
ما مر به المحققون ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة السا
فيندرج فيه الاقسام الثلثة والاظهر عندي في تاكيد مضمون
الجملة من الحال المؤكدة قوله انا ابن دارة معروفا بها
يعني وهل بدارة للناس من عار لان للمماثلة في
زيد ابوك شقيقا مجالا وههنا مباحث اخر شريفة ذكرتها
هناك في شرحي لباب الاعراب فتفطن فاصل النوع الثاني
ان يكون وصفا تبينا معناه ان يكون لازما وهو تاكيد له
فتقول الفاضل الكاشي ره معناه ان يكون وصفا لا
ينفك عن ذي الحال غلط منشاه الجهل بحقيقة الحال
قوله مقيدا الخ اشارة الى ما تقرر في النحو من ان الحال

بقية

الى

التي هي قيد لعاملها انما هي الحال المنتقلة فقط واما المؤكدة فالغرض
منها التاكيد لا التقييد وستر ذلك عليك لان حقيقة التقييد
مركبة من اثبات ونفي وهذا المعنى انما يتصور في صفة يمكن
اتصافها بالثبوت تارة وبالانتفاء اخرى واما فيما ليس
بهذه المثابة فلا قوله وضرب اللص مكتوفا اي مشدودا
يداه بالكتاف وهو حبل شد به اسم مفعول من كتفت الرجل
اي شددت يديه الى خلفه بالكتاف قوله سيريدان
هذه الصفات لازمة لا فايدة في تقييد المجئ بها اذ الغاية
في التقييد بيان هيئة ان عل او المفعول وفيما لا انفكاك
فيه لا تتصور اختلاف الهيئة حتى يقع الاحتياج الى
التقييد وقال الشارح العلامة ره وجه الامتناع ان الطول
مثلا وصف ثابت غير منتقل فلا يفيد هيئة فاعل او مفعول
لكونه دايما على تلك الهيئة فلا يخلف هيئة الفاعل
عن هيئته اذا لم يكن فاعلا وقس عليه سائر الامثلة ولان
فيه ضررا في الاستحالة وهو جعله طويلا في حالة المجئ كانه
تعمد على تلك الحالة وهو بعيد لدوامه هذا كلامه ولقائل
ان يقول هذا منقوض بقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
لان جميع هذه المقدمات جارية هناك وكل ما هو جوابكم ههنا
فهو جوابنا هناك اللهم الا ان يقال الحكم بالامتناع انما هو

اذا حصل حال لا مشتقة وانما اذا قصد ان هناك مؤكدة فلا ولا يخفى ما فيه قوله
تقرير الصفة التي تفهمها الاسم مبني على زعمه ان المؤكدة ما يكون
معناها وصف الذي حال وقد عرفت انه فاسد قوله قلنا
المقصود لا يريد ان الغرض في ذكر الحال ان يعرف السامع
الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول يوم يعتبر فاعليته او
مفعوليته اي الخط هو تعرف الهيئة الثابتة له وقت اعتباره
فاعليته او مفعوليته في المشتقة وفي المؤكدة تعرف الهيئة ما دام
موجودا فتأكيد الفاعل او المفعول والتعبير بطريق
النفي غير وافٍ بتأدية هذا المعنى الا يرى ان الاخفا لا
يدل على كونه بينا اذ يجوز ان يتوسط بين الظهور
والخفاء، وكذلك لا شيا لا يدل على كونه تركيبا لامكان
الواسطة فهذا وامثاله ليست بهيئة بل اي عدم الهيئة
والفرق ظاهر وان كان بينهما مظنة ان يقال هذا حكم
في الامرين الذين بينهما تقابل وبينهما واسطة فاما في
المتقابلين الذين لا واسطة بينهما كالزوج والفرد
مثلا فان ما ليس بفرد فهو زوج وبالعكس فلا فلا يتم
الدليل في ذلك فلم لا يجوز استعمال النفي في مثل هذه
الصورة للدلالة على الهيئة المقصودة تعرض الشارح
لهذا السؤال بقوله فان قلت قد يفهم الخ واجاب

عنه بقوله قلت ذاك بطريق الالتزام يعني ان الخط هو ان
يدل على الهيئة الخط بطريق المطابقة دون الالتزام فاستعمال
النفي فيها غير وافٍ بتأدية الغرض الخط هذا كلامهم في هذا
المقام بقي منها امور الاول انه قد سبق ان بين
المشي والمركوب واسطة فالتمثيل بما لا واسطة فيه
بالمشي والمركوب في جانب السؤال ليس بشيء الثاني ان قوله
ذاك بطريق الالتزام غير وافٍ بالمرام لابد ان يقال والمقصود
المطابقة كما صرح به الشارح العلامة رح الثالث انه يجوز
ان يكون غرض المتكلم في بعض الصور ان يدل على مقصوده بطريق
الكناية وح فلا يجوز استعمال النفي لبيان الهيئة بل يجب استعمال
ليطابق مقصوده فلا يتم دليلهم على دعوى الامتناع بالكلية
والجواب عن الاول ان بين المشي والمركوب واسطة
عقلا لانه غير معتبر عرفا وعن الثاني ان هذه المقدمة مطوية
اعتمادا على فهم الشارح بداهة المغايرة التقريرية وعن
الثالث ان ما ذكروه في بعض الكلمة لما جرت به الاستعمالات
المأثوق بها فلا طرد فيها ولا عكس قوله بل هو عند
الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر اعني اثبته او اثبتوه وعليه
سيبويه وتبعه الجمهور وتوضيح ذلك انهم اختلفوا في
عامل المؤكدة الواقعة بعد الجملة الاسمية فذهب سيبويه

واتباعه ان العامل مقدر بعد الجملة تقديره في زيد ابوه يعطف فالجملة
عطف وذهب الزجاج ومن تبعه الى ان العامل هو الخبر لكونه
بمعنى مستقر وقال الاخفش العامل مبتدأ والكل تعسف وقد بيناه
في شرح لباب الاعراب وذهب ابن مالك الى ان العامل
معنى الانتساب الذي تضمنه الجملة قوله لما كان لا يرد عليه
انه اذا كان ذو الحال ضمير المفعول لا يصير التقدير بعد الفاء المبتدأ
الحق بيني اذ الحق ليس ذا حال بل هو مرجع ذي الحال فلا يتم
التقريب والاتحاد بين الراجع والمرجع في المعنى لا يكفي
في ثبوت هذا الدعوى فليتأمل فانه موضع تأمل قوله تعاد
الجنايب جمع جنيبة وهي الفرس تقاد ولا تركب والجنيبة
هي التي يقال لها بالفارسية اسب يدك كشي قوله
على قياس الاحكام الخمسة اي الاحكام الخمسة الشرعية المشهورة
اعني الوجوب والندب والاباحة والحرمة والكراهية فقوله
فقد يمتنع اشارة الى الحرام بجامع الاشتراك في عدم الجواز
وقوله وقد يجب اشارة الى الواجب وقدم الحرام على
الواجب جريا على ما تقرر في الشرع من ان المنهي عنه
انما مور بعد ان اجرى على مقتضى النهي اشق على النفس
من العمل بمقتضى الامر ولهذا ورد في الخبر ان ترك ذرة
مما نهى الله عنه خير من عبادة سبعين سنة ولهذه النكتة

قالوا

قالوا ان فعل الطاعة يقدر عليه كل احد واما ترك المنهي فلا يقدر عليه
الا الصديقون وقوله وقد يجوز يندرج فيه الاقسام الثلثة الباقية
فالتعاد اشارة الى الاباحة وزجان طرف الفعل اشارة
الى الندب وزجان طرف الترك اشارة الى الكراهة قوله
على ان الحال هي ولا فرق في هذا الحكم بين السببي والعقلي قال
الشيخ في دلايل الاعجاز وان كانت الجملة مركبة من الفعل
والفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفي لم تكد تجيء بالواو بل
يرسل الكلام على هيئتها عارية من الواو كقولك جاءني زيد
يسرع وجاءني زيد وعلى علامة بين يديه لا فصل بين ان
يكون الفعل لذي الحال وبين ان يكون لغير هو من سببه
فان ذلك كله سيتم على الغنى عن الواو وعليه التنزيل
والكلام وقاله في التنزيل ولا غنى تستكثر وسيجيئها
الا تقي الذي يؤتي ماله يتزكى ونذرهم في طغيانهم يعمهون
فاما قول همام التلعوتي فلما خشيت الخ فيرتجوت
دار رهنهم مالكا في رواية من روى دار رهنهم وما شبههما
به من قولهم قمت وأصك وجه فليت الواو فيها
للحال وليس المعنى بخوت رهنها مالكا وقمت صاكا
وجهه ولكن ارهن واصك حكاية حال مثل قوله والعذاب
على اليتيم يستبني فحيث ثمت قلت لا يعتبني فكما

ان اقترانها في معنى مررت كذلك ارهنى واضحك في معنى
رهنت وضحكت وبقي ذلك انكسرت الفاء
تجئ مكان الواو في مثل اخذا وذلك كقولهم في الخبر في حديث عبد
الله ابن عتيك حين دخل على ابي رافع اليهودي حصنه قال
فاشرفت امرأته فاذا هو في بيت فظلم لا ادري اين هو في البيت
فقلت ابا رافع فقال من هذا فاهويت نحو الصوت فاخرجه
بالسيف واناد هش فكان ان اخرجه مضارع قد عطفه بالفاء
على ماض لانه في المعنى ماض كذلك اسلمهم معطوف على اما في
قبله فكان ان المعنى منها فاهويت فقربت كذلك المعنى
هناك نجوت ورهنت الا ان النوض في اخراجه على نمط الحال
ان تحكي الحال ذا هذا الخبر وتدع الآخر على ظاهره على نمط
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت الا ان الماضي في هذا
البيت مؤخر معطوف في بيت تام وما ذكرنا معه
متقدم معطوف عليه فاعرفه قوله ولم يقبل الحج يريد ان قيد الحال
هنا بغير المذكورة وترك التقييد فيما سبق لان ما ذكر ههنا منسي
كون الحال جملة اسمية او تصدر جريانه في المذكورة وفي
غير المذكورة فاحتاج الى التقييد والمذكور فيما سبق هو كون
الحال جملة فعلية وهذا اولا تتصدر جريانه في المذكورة فلا
حاجة الى التقييد بغير المذكورة هناك هذا كلامه ولا تخفى

عليك

وقع في نسخة المؤلف فكان تقيد
هذا الشعر بيا فاضل جمع مقدار سطرين

عليك انه لا حاجة الى التقييد اصلا امها ولا انها كل او قد سبق
ان لفظ الحال اذا اطلق لا يتصرف الا الى غير المؤكدة فاذا اريد
المؤكدة فينبغي ان يقيد بها قوله فيجوز بسبعهم ترك الواو
في الاسمية مطلقا قوله وبسبعهم اي بسبع المحفوظ منها هو في المفرد
من غير التفات الى ملاحظة اجزائها تفصيلا فان قيل قد تقرر
ان الحال في المنصوبات البتة فما جملة اذا وقعت حالا فهي بتأويل
المفرد البتة ولا فرق في ذلك بين جملة وجملة فما معنى قوله
يجوز ترك الواو اذا كانت بتأويل مفرد واي جملة ليست
بتأويل مفرد قلنا لو سلم فهذا مبني على اصل وكثير عبد القاهر في
دلايل الاعجاز وحاصله ان كل جملة حالية عريت عن الواو
وشعورها قرينة مشعرة بان مضمون الحال من صفات عاملها التي قصد
والاثبات واحد وكل جملة صدرت بالواو فتلك الواو اية
مؤذنة بان الاثبات مستأنف فاذا قلت جاء زيد يسرع
فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا انك نفيت مجيئا فيه اسراع وتصل
احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد ان تقول
جاء زيد كذلك وجاء زيد بهذه الهيئة فاما اذا قلت جاء زيد
وغلامه يسعى بين يديه ورأيت زيدا وسيفه على كتفه فانك
انك اثبت المجئ والرؤية ابتداء ثم استأنفت خبرا وابتدأت
اثباتا لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على احد كتفيه ولما

كان

المعنى على استيناف الاثبات احتيج الى ما يربط الجملة الثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في قولك زيد منطلق وعمرو ذاهب
والعلم حسن والجهل قبيح ونحو ذلك مما يكون الجملة الثانية
مستأنفة لغير محل من الاعراب وتظيرها في هذا المعنى فاء جواب الشرط
نحو ان تأتني فانت مكرم فانها لم تكن عاطفة فان ذلك لا
يجوز فيها من ان تكون بمنزلة الواو العاطفة ذوات الجمل لتربط جملة ليس
من شأنها ان يرتبط بنفسها فاعرف ذلك وتنزل الجملة ذي نحو
جاءني زيد يسرع منزلة الجزاء المستفاد من ان اتاه من شأنه
ان يرتبط بالشرط من غير رابط وهو قولك ان يعطني انشكر كل
وتنزل الجملة نحو جاءني زيد وهو راكب وهو منزلة الجزاء المستفاد
من ان اتاه من شأنه ان يرتبط بنفسه كقولك ان اتاني تأتني
فانت مكرم قياسًا سويًا وموازنة صحيحة فان قلت فالجملة
متكونة منشعبة جدا فبأي شيء يعرف الاستيناف حتى يؤتى
بالواو وبأي شيء يعرف تركه حتى يترك الواو قلت بإعادة
اسم ذي الحال صريحا او ضميره لانك اذا اعدت ذكره فجيئت
بضميره المنفصل المرفوع فانه منزلة ان يعيد اسمه صريحا فتقول
جاءني زيد وزيد يسرع فمعنى نحو الصورة لا تجدني سبيلا
الا ان تدخل يسرع في صلة المجيء ويضمه اليه في الاثبات لان
اعادة ذكر زيد آية موذنة بقصد استيناف الجزء عنه بانه يسرع

وبإثبات تركه الجزء انه لم تقصد شركة المبتدأ الذي
هو ضمير زيد لواو اسم انما عضضته وعلمت ذكره لنعوا في التبيين
هذا خلاصة كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ثم قال فقد تبين بهذا
التحقيق ان الجملة المركبة من المبتدأ والخبر لا تقع حالا الا مع
الواو واما جاء بدون الواو فسبيله سبيل الشيء الخارج
عن اصله وقياسه بخرب من التأويل ونوع من النشبيه
فقولهم كلمته فوه الى في انما حسن بغير الواو اذا المعنى مشافها
كلمته له وكذلك قولهم رجع عوده على بدئه انما جاء الرفع فيه و
الابتداء من غير واو اذ المعنى رجع ذاهبا على طريقه الذي جاء
فيه واما قوله وجدته حافرا له بجوده والكرم فليس
حافرا له بجملة كانه قال وجدته حافرا عنده بالجود والكرم وليس
الكمال على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم فاعرفه

قوله الا صور معدودة الخ بالنوادر وهي كلمه فوه
الى في ذكر الشيخ عبد القاهر رحمه الله في دلائل الاعجاز ان هذه
الصور المعدودة يجوز ان يكون على ارادة الواو كما جاء الرفع
على ارادتها قد قوله سربال الخ يعني ان الجملة الاسمية
اعني سربالة اي خرق وقت حالا اولا والسربال القميص وتعريق السربال
اي تخريقه كناية عن لبسه الخلق وقوله فالوجه الخ يعني ان
دخول حرف النفي على المضارع فالواو وتركها كثير وليس

مجئ الفعل المضارع حالا على هذا الوجه يجوز في الكلام الا ترى
تقول امشي وما ادري ابن اضع رجلي وجعل تقول ولا يدري
قال ابو الاسود يصيب وما يدري ويخطئ وما درى وكيف
يكون التوكل الا كذلك كذا في دلايل الاعجاز ثم قال وهو شايع
كثير واما مجئ المضارع المنفي بلا واو فيكثر ايضا ويحسن فيه
ذلك قوله مصعد الا يريد ون البيت وقال ارطاة
بن شرية وهو لطيف جدا ان تلقني لا ترى غيري بناظرة
تنفي السلاح وتخوف جبة الاسد فتقول لا ترى في موضع حال
بلا واو ومثله في اللطف وحسن قول اعشى همدان
ابن ورقاء الا اصرمها ان لم يكن صرمها فقال اتينا اصرمها ان قد هجرتنا
لتنا وكنا قبل ذلك في نعم وكان سفاهة مني وجهلا مسيري
لا اسير الى جيم فقوله لا اسير الى جيم حال مع خبر المتكلم الذي
هو ابتداء مسيري وهو فاعل في المعنى فكانه قال وكان سفاهة مني
وجهلا ان سرت غير سايرا الى جيم وان ذهبت غير متوجه
الى قريب كذا ذكره الشيخ وعندي ان قوله لا اسير الى
جيم ليس بحال بل هو استيناف ومعناه لا اسير بعد ذلك
الى جيم فان المراد بالجيم الجيم بعظ اصرمها ان لا القريب كما ذكره
الشيخ فليتامل قوله من ابيات يمدحها وما قبله يستحث الله
احبابها وراءها ان تتركها بجاخر قتيرة من سيل الغط وما بعده

تنفي ذلك الجيم اي كرم وخلق
صححه العذراء دام

ولو

ولو استطيعت الرواح تزودوا منى وعندي للمصيخين على ظهر
والاجداث القبور جمع جدث كما جسد وجمع جسد والنطف الغين
من سيل الغط معضل ثانيه لسقى فهو دعاء للقبور بنية بالسقيا
والمعنى يسقى الله هذه القبور الموصوفة من ماء السحاب وخص
ماء السحاب لان ذلك اعذب المياه عندهم والغرض
من طلب السقيا للقبور ان يبقى عهودها غضة طرية لاستيلاط
عليها ما يزيل جدتها وطراوتها وجاخر قتيرة اسم موضع و
جعل الاجداث اماكن تنبيه على مكانتها قوله وقوله اما دوا
هو البيت الاول لمالك ابن رفيع وكان في جنايته نظلمه
مصعب ابن الزبير فقال يغازي مصعب وبعد ابيه فابن
اصيد عنهم لا اصيد اغادوا مني دمي وتقعدوا وكنت
وما ينتهي الوعيد والبيت ان في لمسكيني الدارمي كذا في دلا
الاعجاز ثم قال كان في هذا كلمة تامة والجملة الداخل عليها الواو
في موضع الحال الا ترى ان المعنى وجدت غير منتهية بالوعيد
وغير مبال به ولقد وجد غير مدعو لاب ولا معنى لجعل كان ناقصة
وجعل الواو مزيدة قوله بفتح الهاء لكن رواية الكتاب
بالكسر كذا ذكره الشارح العلامة رح قوله بجر التقديرين
اي التقديرين المشهورين في النطف اعني تقدير الفعل والاسم
اني على قال الشيخ عبد القاهر رح في دلايل الاعجاز واعلم

ان الوجه في مثل قولك ما خرجت مع البارحة على سواد ان يؤخذ
فيه بمذهب ابي الحسن فيجعل سواد فاعل الظرف لاعتماده والمعنى
خرجت كائنا على سواد فظهر الوجه في ترك الواو وصاحب الكتاب
يوافق ابا الحسن في مثل هذا فاعرفه قوله نعم يلزم ح الظاهر
المتبادر الى الفهم انه على احد التقديرين وهو تقدير الفعل وارد على
اصل الحال وهذا بظاهره غير مستقيم على اطلاقه بل اذا قدر اسم
الفاعل وكان بعد الظرف اسم منظهر مرفوع على الابتداء كان غير
وارد على اصل الحال لكن مع ذلك يصح جعل الورود وعدمه مبنيين
على التقديرين كما عرفت وان كان على خلاف الظاهر وقال
الشارح العلامة في قوله ويرد لذلك يعني ان يكون واردا على
اصل الحال وغير وارد اي للاحتمال المذكور يكون الظرف دائرا
بين الورود على الاصل بان يكون جملة فعلية وعدم الورود بان
لا يكون جملة فعلية وذلك بان يكون مفردا وجملة الاسمية والاول
فاسد اذ اصل الحال ان يكون مفردا كغيره من الحالات فكيف يقال
الظرف غير وارد على اصل الحال اذا كان مفردا وكذا الثاني ايضا
اذ كون الظرف غير وارد متعددا بالجملة الاسمية مما لم يقل به احد
الا بحثي لان في الظرف ضمير يعود الى المبتدا اي سواد كان متعددا
بالجملة او مفردا لانتقاله من الخبر اليه بعد حذفه وارتفاع الضمير
بالابتداء عنده والظرف خبره والمجموع خبر المبتدا وعند الجمهور

الضمير

الضمير مرتفع بالظرف كما كان مرتفعا بالخبر المحذوف وبالجملة فقوله
وغير وارد وتعسف لا يستقيم الا بارتكاب مذهب بعيد
او بتجوز ونحوهما هذا كلامه واجاب عنه ان فاضل الكاشي رح
بانا نختار ان الظرف وهو ان يكون جملة اسمية لكن لا نسلم انه ذهاب
الى ان الظرف معتمد بالجملة الاسمية او المراد انه اذا وقع الظرف
حالا احتمل ان يكون عامله المقدر فعلا فيكون الجملة الحالية
جملة فعلية احد متعلقاتها الظرف ويحتمل ان يكون عامله المقدر
اسم فاعل فيكون جملة اسمية لان الظرف وحده حال بل المراد
ان الظرف جزء جملة هي الحال فمعنى قوله الظرف غير وارد على
اصل الحال انه ان قدر عامله اسم فاعل يكون الحال جملة اسمية
فيكون الحال على غير اصلها ولا يلزم منه ان يكون الظرف معتمدا
بالجملة الاسمية وحاصله ان الظرف لا يكون في التحقيق حالا
اصلا بل هو من متعلقات الحال فيجب تقدير عامله بتبعية
الحال هذا كلامه ولا يخفى على المتفطن ان جميع ما ذكره هذا
ان فاضل على تقدير تسليم صحته لا يسمن ولا يغني من جوع اذ الظرف
غير الظاهر والتجوز بعيد باق على حاله كما هو مدعى العلامة وعند
انه لا خفاء في عبارة المصنف لانه بين مراده بيانا وافيا لا يتطرق
فساده لانه قال وان كان الظرف فحيث احتمل ان يكون جملة فعلية
وان لا يكون يجب التقديرين لا خفاء ان هذه العبارة صريحة في ان

ان الاحتمالين فى الطرف كونه جملة فعلية فى التقدير وكونه جملة اسمية فى
التقدير اما ان الاحتمال الاول كونه جملة فعلية فظاهر مكشوف لا
ستر فيه واما ان الاحتمال الثانى هو كونه اسمية فلان قوله
وان لا يكون مقابل لكونه فعلية وقسم له وهذا وان كان يجب
فهمه اعم من الاسمية الا ان مراده ان يكون جملة اسمية
لكان القرينة المعتبرة بذلك ظاهرة ودلالة القرينة على ذلك
والقرينة المعتبرة كلامه سابقا ولاحقا اما السابق فقوله ان
الجملة متى كانت واردة على اصل الحال وذلك ان يكون
فعلية لا اسمية واما اللاحق فقوله ويرد وبين ان يكون واردا
على اصل الحال وغير وارد فان احد الكلامين اذا قدم على الآخر
دل دلالة واضحة على ان الجملة الفعلية اصل الحال المنتقلة وعلى
ان خلافها الذى هو خلاف اصل الحال هو الاسمية فاذا
عهد ذلك تعين ان يكون مراده من التقديرين الاحتمالين
المذكورين وجميع ذلك واضح جلى عند من له ذوق سليم وطبع
مستقيم فحاصل كلامه على هذا التقدير ان الظرف له احتمالان
الاول ان يكون جملة فعلية بان يكون العامل المقدر فعلا اى نازل
ان يكون جملة اسمية بان يكون الاسم الواقع بعد الظرف مبتدأ
وعامل الظرف خبرا فالظرف على هذا مقدر بالجملة الاسمية يعنى ان
يصير ما بعده مع قبله جملة اسمية البتة سواء كان عامله المقدر

فعلا او اسما وهذا معنى لطيف غفل عنه الشارحون اجمعون اعلم
ترا انهم فى كل واد يهيمون فعلى هذا سقط ما توهمه ان مرجع العلامة
فى التعسف فى توزيع الوارد وعدمه على التقديرين ولا يلزم
ما توهمه الشارح العلامة ره فى الحذورين ولا يتوجه ما توهمه انه
اشار الى ما فى التعسفات فى البين قوله واما كلمة ليس الخ عقب
المباحث السابقة بتحقيق الامر فى ليس لانه قد تقرر ان الاسمية
لا تكون الا بالواو وكان ههنا فطنة ان يقال كلمة ليس بمنزلة
ما وقد دخل فى الجملة الاسمية منها فكان حق ذلك ان يكون بالواو
وليس كذلك الآن فاندفع هذا الوهم بتحقيق حاله فدفعه بقوله
فلما تمام الخ قال الشيخ فى دلائل الاعجاز وما جئ بالواو فى
الاكثر الاشيع ثم يأتى فى موضع بغير الواو فيلطف مكانه ويدق
على البلاغة الجملة قد دخلها ليس تقول اتانى وليس على ثوب
ورأيته وليس معه غيره فهذا هو المعروف المستعمل ثم جاء بغير
الواو فكان من الحسن على ما ترى وهو قول الاعشى بان فتاة
بيضاء الافتاء تعرفه الارسان والدلاء اذاى جرى
فى كفه الرشاء خلق الثوب ليس فيه بهاء والارسان جمع رسن
وهو الحبل وكذا الرشاء وجمعه ارشية والدلاء جمع دلو والقليب
البئر يذكر ويؤنث قال ابو عبيدة هى البئر القديمة العادية
وجمع القليب لقلة الايجاز والاطناب والمساوات

هذا هو الفن الرابع من الفنون الاربعة الموعودة في الثاني من
الاول الا ان مباحث الفصل والوصل لكونها المطلب الا
على والمقصد الاقصى في علم البلاغة كما عرفته جعلها المهم عمدة
الفن الرابع لا يجاز والاطناب والمساواة لكونها دونها
جعلها كالتتمة لها وبمنزلة الفرع من الاصل تنزيل كل من ذلك
منزلته قوله ليجاز الواطناب بامفعول به فالايجاز مفعول
لطى الجمل والاطناب مفعول له للاطى لانه بتاويل ترك الطى
وقد جعل كل منهما تمييزا من النسبة الاضافية في طى الجمل
ولاطنابها قوله مثل جعل بالجر على انه بدل من الباء اى ليس
بدلا من شيء محذوف كما توهمه الشارح العلامة بل هو كالشيء الموزون
هو كلام الاوساط لاجعل ذلك كذا وكلام الاوساط
هو كلام جمهور الخلق المعروفين باوساط الناس والشيء
الموزون هو الذي هو متعارف بين الجمهور بمعرفة العامة قوله
واللام ليس بيريد ان ههنا لامين فالاولى لام التوطئة
القسم والثانية لام جواب القسم فلام توطئة القسم
مستوفاة بانها اللام الواقعة على اداة شرط لا يبدان بها في
الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها وكذا المعنى سماه القسم اللام
الموذنة تارة واللام الموطئة اخرى لانها وطئت الجواب
للقسم اى مهدته له وههنا زيادة تفصيل ذكرناها في شرح

الكلام ج

باب الاعراب

قوله فان الملفوظ به التقييد بالملفوظ تنبيه
على ان المكتوبة اكثر اذ هي اثنى عشر وبنى على ان المعتبر في الفصاحة
هو الحروف الملفوظة لا المكتوبة اذ الوجازة امر يتعلق بالعبارة
لا بالكتابة فالملفوظة عشرة فلا بأس ان لو كانت المكتوبة
اثنى عشر كذا ذكره الشارح العلامة قوله الرابع ما في الح
ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز في تنكير حبوة وجوها علة الاول
ان الانسان اذا علم انه ان قتل قتل ارتدع بهذا السبب عن
القتل فلم صاحبه عن القتل فحياة هذا المفهوم تقبله في مستانف
الزمان مستفادة من القصاص فالقصاص مفيد طبيعة في باب
عمره فاذا كان الامر كذلك وجب التنكير واستنع التعريف
ومصداق ذلك انك تقول لك في هذا غنى فتنكر اذا
اردت ان تجعله بعض ما يستغنى به فان قلت لك فيه
الغنى بالتعريف فالظاهر انك جعلت كل غناه له ان لم
انه لا يكون ارتداع حتى يكون هناك هم وارادة وليس بواجب
ان لا يكون انسان في الدنيا الا وله عدو يهم بقتله ثم يرد عه
خوف القصاص واذا لم يجب ذلك لم يهم انسان
بقتله فكفى ذلك المهتم لخوف القصاص فليس هو ممن حيي
بالقصاص واذا دخل الخصوص فوجب ان يقال حيوة
ولا يقال الحيوة كما وجب ان يقال شفاء ولا يقال الشفاء

في قوله تخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس
حين لم يكن شفاء للجميع هذه عبارة الشيخ وفي قوله لم يكن
شفاء للجميع حزازة ظاهرة وحق العبارة ان يقول لم يكن جميع
الشفاء الثالث انه لا يتصور ان يكون الذي هم بالقتل فلم يقتل خوف
القصاص داخلا في الجملة وان يكون القصاص افاد تاخيره كما افاد
المقصود قبله وذلك ان هذا التاخير انما هو لمن كان يقتل لو لا
القصاص وذلك ليس في صفة التي صدر للقتل بل انما يصح في وصفه
ما هو كالضد لهذا وهو ان يقال انه كان لا يخاف عليه القتل
لو لا القصاص واذا كان هذا كذلك كان وجها ثالثا في وجوب
التنكير قوله ولا ينبئك مثل خبير لا ينبئك بحقيقة الامر
مخبر هو مثل هذا المخبر الذي هو الخبير بحقايق الاشياء كما هي لا غير
فقوله مثل في الصورة فاعل ينبئك وقوله خبير هو ايضا صفة
لمقدر اي مثل مخبر خبير محيط علمه بحقايق الامور وفي عبارة الكشاف
اشارة الى ان جميع ما ذكرنا انه قال معنى الآية ولا يخبرك بالامور
مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان المخبر بالامر وحده هو الذي يخبرك
بالحقيقة دون سايير المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبرتك به
في حال الاوثان هو الحق لانه خبير بما اخبرت به هذه عبارته
فهذا امور الاول ان خبره ليس كسايير الاخبار الثاني ان
علمه محيط بحقايق الاشياء جملها وتفصيلها وليس غيره كذلك

الثالث انه لا شك له في العلم الرابع ان ما اخبر به من حال
الاوثان هو حق لا يمكن ان يحول حوله شك فكل من
هذه الامور انها مقصود غير ان القصد تفاوت قوة
وضعفا فالمقصود بالقصد في الدرجة الاولى هو الامر الثالث
من الامور وفي الدرجة الثانية هو الثالث وفي الدرجة
الثالثة هو الاول وفي الدرجة الرابعة هو الرابع فكل من
هذه الامور وان كان مقصودا الا ان المقصد الاقصى هو
الرابع وهو المرام وما سواه ذرايع اليه وهو الذي سيق
لاجله الكلام والباقي طرايق تدل عليه وفي كلام الكشاف
تنبيهات وتنقيحات لا وليك فمنها قال المراد بنفي المثل
ارادة مراده في درجة ووسيلة الى ما هو اعلى منها فقط
ما قاله الشارح المحقق ومنها قوله من تنزيهه ولا ينبئك مثل خبير
تنبيه ههنا سوال وهو ان مقتضى معنى الآية على ما تقتضيه النظم
والسوق ان يقال ولا ينبئك مثل الخبير بتعريف اللام دون
التنكير ووجه الدفع له طريقان احدهما ان المراد بالتعريف
الاشارة الى نكرة متقدمة لا على اقوى الوجهين وهذا مبني على اصل
ذكره الامام الزمخشري وهو قد يستعملون التنكير في مقام
التعريف تفخيما للشيء الذي هو مدلول الكلام او تفهم
السامع بعمومه المقام وهذا ما قال في بيت الحماسة

عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا انما نكثر قولهم الان فايدة
مثل فايدة المعارف الا يرى انه لا فضل بين ان يقول عفوت
عن زيد فلعل الايام مرورا رجلا مثل الذى كان وبين ان يقول فلعل
الايام يرورا الرجل مثل الذى كان لانك تريد فى الموضعين تو كل
يرورا رجلا او الرجل شيئا واحدا بل قد يرورا الاطلاق فى مقام التقييد
بناء على ان التعريف على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تع
فان الجنة هى المأوى قوله قلت لان ك هذا الجواب
ظاهر الفساد ولا يخفى ان الجملة الدالة على الثبوت لكونها اسمية
دالة على الدوام ايضا بمعونة القرينة الواضحة وعلى هذا فقد صح
التعليل سواء كان المعلول ماضيا او لم يكن على ان القرينة قايمة
بان المنكر هو نفس الاتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان
فافهم قوله اما بحسن التعليل الى قوله ولذلك لم يوجد له
نظير فى الاستعمال هذا الجواب ايضا ليس بشئ لان جميع ذلك
مع قال ابو تمام احاولت ارشادى فعقلى مرشدى ام اكتسبت
تأديبى فدهرى مؤدبى فان الجملة المصدرة بالنفى فى الموضعين
تعليل للانكار الذى يتضمنه الاستفهام قوله ثم خاس بها اى غدر
ولم يف بها يقال خاس به يخيس ويخوس اذا غدر به وخاس فلان
بالعهد اذا نكث ولم يف قوله حال من ثم خاس اعترض
عليه الشارح المحقق بما بان قوله ثم خاس لا محل له من الاعراب

فى تركيب الم فكيف يكون صاحب الحال فان قلت بل له محل من
الاعراب لانه خبر كان فى تركيب الم قلت الخبر هو المجموع
وهذا جزء المجموع فلا يكون له محل اصلا بمنزلة زاء زيد اللهم
الا ان يعتبر فيه ضرب من التحلل قوله حتى لا يخبر ك اى
حتى لا يتكلم يقال بتت بكلمة فبت البتة اى تكلمت فالبتة هى الكلام
الذى يخرج من البتة فكانها متولدة منه قوله اشارة
الى مذهبه لان معناه انه ليس عالما بعلم كما هو مذهب الاشاعرة
فمذهبه نفى الصفات قوله الواجب فى حكمته مبنى على مذهبه
فان وجود التوبة ملزوم للقبول الالهى والقبول لازم لها
اما عند اهل السنة فبمقتضى الوعد الالهى واما عند المعتزلة
فبطريق الوجوب تحقيقا لمعنى العدل على زعمهم فقوله لئن تقبل توبتهم
بيان للانتفاء اللازم ولا يخفى ان انتفاء اللازم ملزوم لانتفاء
الملزوم فذكر منهما انتفاء اللازم الذى هو القبول ولا يريد
انتفاء الملزوم الذى هو التوبة بمعنى انهم لا يتوبون بل يموتون
على الكفر البتة قوله اى لا شفاعة ولا طاعة تنبيه على ان
قوله ولا شفيع يطاع معناه نفى الصفة والموصوف جميعا
فلو كتفت لك ما عندى كتاب يباع اذا اردت ان لا تكتب
ولا تبيع ولو تدبرت فى ذلك تبينت ان امثال هذه فى
التحقيق راجعة الى ما تقرر من ان النفى اذا دخل على كلام
فيه قيد ومقيد فربما يعتبر نفى القيد فقط والمقيد ثابت

كقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وربما يعتبر نفي المقيد فقط
والمقيد ثابت نحو قولك لا تشتر واشرب ولا تؤمن وربما يعتبر
نفي الامرين نحو لا يكثر الكلام وانت مجانف اي ولو كنت مجانفا
فهذه معان ثلثة والتعويل في تعيين واحد منها على القرائن كما نحن فيه
من الضرب الثالث اذ المقصود انتفاؤها جميعا فهذا وامثاله
وان كان تبيرا اي في الظاهر انه امر آخر غريب الا انه في التحقيق
راجع الى ما ذكرنا قال الشارح العلامة رح وعلماء المعاني
يسمون هذا النوع عكس الظاهر اذ في الظاهر يثبت ان
انه نفى الصفة عن موصوف وفي التحقيق نفى الموصوف اصلا
وذر اسا وعلى هذا النمط قوله تعالى ولم يكن له ولي من الذل
اي لم يذل ليحتاج الى ولي من الذل وقوله فما تنفعهم
شفاعة الشافعين اي ليس لهم شفيع حتى يحصل لهم الا
انتفاع بشفاعة بتوبيخية قوله ولا يشفعون الا لمن ارتضى
اي لا شفاعة الا للمرتضى قال ابن الانباري ومثل السابري وان من
هذا الاسلوب بيت من شعر اذ ينفي جلبا الحيا فلن يرى
لذيذ لهن على الطريق غبار اذ ليس المراد ظاهره
وهو ان هولاء اللواتي يتوقين توقيا لحيائهن فلا يطأن
لذيذ لهن غبار على الطريق بل المراد انهن لا تعين على الطريق
اصلا لكونهن محذورات لا يخرجن في مثل تلك فلذا لا يكون

لذيذ لهن على الطريق غبار وما ذكره على نفي وصف المجلس
رسول الله عم اذ قال مجلس علم وحياء وصبر وامانة
لا ترفع فيه الاصوات ولا تؤبن فيه الحرم ولا تنشى
فلتاته اذا تكلم رجل طرح جلساءه كان على رؤسهم الطير
فاذا سكت تكلموا ولا يقيل الشاء الا عن مكافئ فهذا
يحتمل الضربين اعني الضرب الاول من الضروب الثلثة
والضرب الثالث منها لان قوله ولا تنشى فلتاته
معناه لا تظهر ولا تنشر سقطاته جمع فلتة وهي السقطة
فان حمل على انه من الضرب الاول كان معناه انه كان
اذا كان فلتات بمعنى انه ان صدر من احد فلتة بحجة صلح
الا ان اهل المجلس لكرمهم وحسن اخلاقهم كانوا يخفونها
ولا يبدون تلك الفلتة وهذا المعنى يلايم وصف المجلس
بالحلم والحياء والصبر والامانة وان حمل على انه من الضرب
الثالث كان معناه ان لم يكن فلتات فكان فلتة حتى تذاع
وتنشر وجزم الشارح العلامة رح بانه من الضرب الثالث
وجزم الشارح جار الله العلامة رح بانه من الضرب الاول
وجوز الثالث على ضعف لانه قال في الفائق معناه
انه اذا صورت من بعض حاضريه سقطة لم تنشر عنه
وقيل هذا نفي للفلتات ونفيها على نمط قول الآخر

الضب بها بنجد هذا كلامه والحق انه يجعل كلام الفريقين ونياسبه
نيطهر ذكت للتأمل واما قوله لانه بين فيه الحزم فمعناه لا
تقذف ولا تعاب يقال ابنته اثبته واثبته وهو من الاثنى وهى
العقد فى القضبان لانها تعيبها ومنه قوله فى حديث الافك
اشيروا على فى اناس ابنوا اهلى ومنه حديث ابى الدرداء
ان يؤبنى بما هو فيها فو بازكيا بما ليس فيها والبت والنت
والنشد نظائر والنطفة الساهدة واختلت القول رمى به على غير
روية وكون الطير على رؤسهم عبارة عن سكونهم
وانصاتهم لانه الطير انما يقع على ساكن قال الهذلى اذا اختلت
بنو الاثيث عطاكا رأيت على رؤسهم الوآبا والكافى
المجزئ ومعناه انه اذا اصطنع فاثنى عليه على سبيل
الشكر والجزاء تقبله واذا ابتدئ بثناء استظهر كذا فى
الخايق وهذا من اسلوب ما كفى فيه بيت الحماسة
فما كلت الايدى ولا اناء طا القنا ولا عرقت منا
الجدود العوائر قال الامام المرزوقى ره قوله ولا عرقت
منا الجدود العوائر من قبيل قوله ولا ترى الضب بها ينجحر
لانه لم يثبت لانفسهم جدودا من شانها ان تعرق
وتعثر ثم نفى ذلك عنها فذلك السهم بل اراد
انه لا جدود لهم بهذه الصفة كما ان قوله لا ترى الضب

بها

بها ينجحر اراد لا ضب بها فينحصر معنى الكلام كان القلب لنا
وتعثرت حدودنا وغيرنا وحاصل معنى البيت نحن ازيد
المتقابلين منا فلم عيها الضرب وقت الاصابة بعد اعيدها
من البقاء فلم ينجلى رمح منها بانكسار وفتور ولا سيف بسيور
وكلال ولا فخذ لنا جدود وناقات الى التعثر وسقوط
واذا لقاومت هذه الاسباب تحصل الجد والجد فتوكل
انا ط معناه التعطف وتثنى يقال اطرته فانا طر قوله
ومعنى الاستثناء الا ظنك ان خلق السموات والارض
اكبر من خلق الناس بعد جمع السموات تنبيها على ان السموات
اطباق مختلفة وطرايق متفاوتة وقد شهدت بذلك
الاثار المختلفة والنتايج المتفاوتة ولا كذلك الارض
فانها ليس بهذه المثابة قوله لا يقال لم جعل هذا اعتراضا
اورده الفاضل الكاشى ره وحاصل جوابه ان الاية من
قبيل اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لنكتة هى التنبيه على
قصور العبارة عن الاحاطة قوله وقد تعوضت اى
اخذت العوض وتنوين كل تنوين العوض اى عن كل شئ
والمشبه المشبه والضمير فى شبهها لكل بعض وجدت
لكل شئ عوضا يشبهها سوى ايام الشباب فانه لا عوض
لها اولا شبيه لها قوله قد انطقه الله بالحق تنبيه على ان ما

قال الرازى سمع العلماء رحمهم الله
ان خلق السموات والارض والا
ان لانها مختلفة مختلفة الجهات
على ما ذكرنا ان خلق الارض
على ما ذكرنا ان خلق الارض

يصدر منه من قول او فعل ومرضي عند الله تذاكر في الله وجني ثمرة نفيسة
وما هو بخلاف ذلك فهذا يشوم نفسه ويستوبل شيطانه

قوله القصر القصر بسكون القاف وفتح الصاد وقد يسكن القاف ايضا
لغة وقد جاء بمعنى النقص ومنه قصر الصلوة واما الذي هو خلاف
الطول فهو القصر على وزن الصغر وهو خلاف الكبر وفعله
ايضا كفعله فظاهر عبارة الشرح وان كانت مشعرة
بالتغاير الا انه ليس كذلك بل المراد انه ليس هو اللغة بمعنى خلاف
الطول وقد دفع في الشرح العلامة التفتازاني ره ههنا كلام
عليه بلا كلام لانه بعد ما ذكر ان القصر لغة هو الحبس قال
ومنه مقصورات الخوامع **قوله** اراد به الخ يريد ان كلمة
كل منها مجرد ابراز معنى الكلية والتنبيه على لفظ قوله
واردت به من كل شيء للاستغراق الحقيقي حتى ينتقض بالامثلة
المذكورة **قوله** ولولا هذا الخ ومنهم من لم ينبه لهذا
الاشعار فحكم بان تعريف الخ متناول للحقيقي ايضا
انتهى وحاصل هذا المقام ان النزاع انما يكون في ان
القصر هل يتناول الحقيقي ايضا او يختص بغير الحقيقي فزعم
صاحب الايضاح انه مختص بغير الحقيقي ولا يتناول
الحقيقي فصار فاعترض على المصنف بانه اهمل ذكر الحقيقي مع
ما رأى العلامة التفتازاني ره ذلك واجاب عنه بان لانم

انه اهمل

انه اهمل القصر الحقيقي بل لم يهمله حيث ذكر قصر الموصوف بعبارة
تشمل الحقيقي وغير الحقيقي وذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع
الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان او وهذه العبارة
كما يصدق اذا قلت ما زيد الا كاتب واردت انه يتصف
بصفة الكتابة دون الشعر كذلك يصدق اذا قلت واردت انه
لا يتصف بصفة ما اصلا غير الكتابة بل دلالة عبارة على هذا الاخير
اولى من دلالتها على الاول لكثارة قوله ثان فعلم ان المصنف
لم يعن غير الحقيقي عند بيان القصر وانما عينه عند ايراد الامثال
وهذا حسن لان قصر الموصوف على الكل اعم من ان يكون
حقيقيا او غير حقيقي ولكن الحقيقي في الوجود الخارجي نادر فلا
جرم اطلق عند بيان حقيقة القصر وعنى غير الحقيقي عند ايراد
الامثال وهذا من دقايق هذا الكتاب هذا كلام هذا الفاضل
وذكر العلامة التفتازاني ره انه لما لم يصرح المصنف بتقسيم
القصر الى الحقيقي والى غير الحقيقي لئلا يجد وراه يتوهم صاحب
الايضاح انه اهمل وليس بذاك لانه قال حاصل معنى القصر
راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف
بمكان آخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او
موصوف بمكان آخر وهذا التعبير شامل للحقيقي وغيره
او المراد بقوله ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر

الى مالا يتناهى والاخراج كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا فتعدم
الاختصاص مشاهدة وهذا غاية الامر انه خص بالذكر في اثناء
التفسير امثلة غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا
عن وهمة الكذب على ان كلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي
مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب
عمرو الا زيدا وما ضرب عمرو الا زيدا هذا كلام هذا المحقق
ثم قال واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا لانه قال
متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر
توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى لان عاما كنت لك في الدنيا
شعراء وفي قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو
شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فتى قلت الا
زيدا ناداه القصر هذا كلام والعارف اذا تأمل في كلام هذين
الفاضلين وجدهما متفقين في امور الاول شمول التفسير
للامرين الحقيقي وغير الحقيقي الثاني ان قوله ثانيا وآخرا
اعم من الواحد والكثير الى مالا يتناهى الثالث ان التخصيص
في قوله لمن يعتقده شاعرا وبنحوه الى قوله من غير ترجيح
تخصيص في المثال وتخصيص المثال لا يقدح اذ التفسير في
التفسير وهو عام يندرج فيه القسمان وان نكتة التخصيص
في المثال قد تبينت في الكلامين بقي ههنا اشكالان

احدهما

احدهما انه كيف صح القول بشمول التفسير والنفسر مشتمل على قيد
هو مرجح في اختصاصه بغير الحقيقي وهو قوله عند السامع
اذ الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد والسامع فمع اشتمال التفسير
على مثل هذا القيد كيف يصح القول بشموله والذي راجه فيه
وهذا الاشكال مختص بكلام الفاضل الاول لانه هو الذي
نقل عبارة المفتاح في تقرير وجه الدفع بهذا الوجه دون الفاضل
الثاني فلا يرد عليه هذا الاشكال لانه نقل عبارته بدون
هذا القيد فكانه وجد نسخة المفتاح هكذا فاورد الاشكال الثاني
ان كيف يتمسك الشارح في بطلان الشمول بقوله لمن
يعتقده شاعرا ونحوه الخ وقد ظهر من كلامي المجيبين ان هذا
تخصيص في المثال لنكتة والتخصيص في المثال لا يخرج شمول
التفسير فمع كلام الشارح المحقق لا وجه للتمسك بالقيد لاجله
الشعر بيطلان الشمول فقوى جدا كما ينبغي والذي قال
ومنهم من لم يتنبه لهذا الاشكار فحكم بشمول التفسير فقد
التنبيه وما بالنسبة الى الفاضل الاول فواضح واما
بالنسبة الى الثاني فلانه انما سقط عن درجة الاعتبار
ودعوى اختلاف النسخ ساقطة والجواب عن الاول
ان اللطف انما عند السامع ان جعل متعلقا بالتخصيص في قوله
تخصيص الموصوف فتمسك الشارح المحقق به في بطلان

الاندراج صحيح والقول بالشمول غير صحيح ولنا حبل متعلق بالموصوف
وهو الاقرب فكلام الشارح باطل والقول بالشمول صادق
والحق هو الثالث لان غاية الامر ان عامله غير متعين وهو يحتمل
الوجهين واحدهما يستلزم محذورا لآخر يندفع به المحذور
فالواجب حمل الكلام على وجه يندفع به المحذور سيما اذا كان
ذلك الوجه راجحا بقرينة القرب والاتصال فان قلت
فاصل الاشكال باق بحاله اذ الحقيقي غير مبني على ملاحظة
حال السامع قلت معنى هذا الكلام اعني قولنا الحقيقي لا يعتبر فيه
اعتقاد السامع ان القصر ليس بملاحظة حاله وان حاله غير
ملحوظة في القصر ف وهذا المعنى ينافيه جعل الظرف متعلقا
بالتخصيص واما جعله متعلقا بالموصوف فلا يدفعه لان
اعتبار ملاحظة حال السامع في الموصوف لا يستلزم اعتبارها
في تخصيص الموصوف وهذا ظاهر فالحاصل ان اللازم من كلامه
على هذا التقدير هو اعتبار ملاحظة حال السامع في نفس
الموصوف وهو غير فاسد والفاسد هو اعتبار ذلك في نفس
التخصيص وهو غير لازم وههنا فائدة جليلة لا بد من التنبيه عليها
وهي انه لما تقرر ان ملاحظة حال السامع غير جارية في الحقيقي
ظهر ظهورا جليا ان قولهم لا بد في القصر من كون المخاطب حاكما
بحكم مشوب بصواب وخطأ وفائدة القصر بتبيين صواب به

وتنبيه

وتنبيه خطأه مخصوص بالاضافي فاندفع النقض بمثل قولنا
ايا ك نعبد وسيجئ ثمرة هذا الكلام عن قريب وعن الثالث
ان التمسك بالحقيقة انما هو بالاول واما الثالث فهو تأييد
للاول في الجملة الا ان الثالث لما كان اظهر في الاشعار
جعله مسبوقا به باعتبار الظهور في الاشعار بكمال فان
اكثر المعاني وثانيها من قلة الى كمل قوله واعلم ان للقصر
هذا فايدة جليلة يجب حفظها لانه يكثر نفعها ومحاصلها
ان المنقسم الى الاقسام الثلثة اعني قصر الافراد و
القلب والتعيين انما هو القصر الاضافي وهذه الثلثة
من اقسامه لا غير فاما الحقيقي فلا تتصور فيه الاقسام المعروفة
انفا من ان ملاحظة حال السامع غير جارية في الحقيقي وهذا
هذه الاقسام على اعتبار ملاحظة حاله بينها شاف
فتأمل كما اشرنا اليه اشارة الى ما نبه عليه من ان
الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده قوله
كما مر اشارة الى ما فصله في النفي الثالث من مباحث حروف
العطف من تفصيل المذاهب في بل ولكن انفا وتنبيها للقصر
مقصورة على مذهب الثالث هناك قوله واما ذكره
اشارة الى اعتراض اورده العلامة الدواني وهو حاصله
على ما صرح به ان امر اولي غير وليس الا في طريق العطف

غير مستقيم اذ ليس بينها صدف العطف بل القصر منها مستفاد
من النفي والاستثناء فكان هذا من الطريق الذي ذكره فلا معنى
لذكره في الطريق الاول وارجاب الفاضل الحشي عنه بان
لفظ ليس شبيه بلفظ لا يجامع النفي والجحود وعدم التمام في
المعنى فاجرى المصنف عليه حكم لا واورده في مثال حرف العطف
اذ الملحوظ لصاحب الكشف هو الكشف لا الالفاظ ولما كان
اثر الضعف لا يخرج على صفحة وجه هذا اعرض عنه الشارح
المحقق ره اعراض من لا يرضى وجه ذلك بان ذكره
للاستطراد على ما هو ذاب المصنف قوله قلت المسند الخ
ليس في ح اذ لا يخفى ان لا في الكلام الناقص يقتضي مناسبة
المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه وحاصله على
ما فصله المصنف في اخر هذا الباب انه يجب استثناء كان في الوصف
الذي يقتضيه العامل هنا كما يعني ان كان احدهما فاعلا كان
الاخر كذلك وان كان مسندا فمسندا اعني ذلك
وعلى هذا فقد عاد الاشكال واما القول بان المسند
في التحقيق هو الاول لا الثاني فليس بشيء بل الامر
بالعكس فان قلت فليجعل الا المذكور استثناء
من العام المذكور اعني شاعر وليجعل خبره محذوفا اي
ليس شاعر الا المذكور موجود على نحو قولنا لا اله الا الله

فيحصل

فيحصل الخلاص من الاشكال اجيب بان المختار اذن
هو الترفع والكلام في النصب فليتأمل قوله واما
الاستثناء الى قوله فتأمل يعني لابد من التأمل حتى يظهر
الترفع ان تترك عنده من طرق القصر وذكر الشارح المحقق ره
ان الذي يأتي على الصادق هو ان المستثنى اذا كان جزءا
للمستثنى منه كما في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد وكما في الذي
يؤول اليه المفرغ المذكور اذا قدر فيه بالمقدر نحو ما جاءني
احد الا زيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب
لكنه لا تردد في الجزئي وما يلحقه من الجزئيات الاخر
واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كقولك جاءني
القوم الا زيدا او ما جاءني القوم الا زيدا او قولك قرأت
الا يوم كذا فلا حسن فيه بهذا الاعتبار كما يشهد به
الذوق السليم هذا كلامه في الحاشية وفيه بحث
اما اولا فلان قولهم قرأت الا يوم كذا في قبيل الجزئي
يعني ان المستثنى جزء للمستثنى منه اذ التقدير قرأت
كل يوم الا يوم كذا لا قراءة الا بايام الا يوم كذا وقد
مر صلابة ايضا وقد جعله في قبيل الجزء وجزم به واما ثانيا
فلان اعتبار اعتقاد المخاطب وتردده في مثل هذه
القضية ايضا حسن بلا شبهة والذوق السليم لا ينكر

اصلا فمن يمنع ذوقه فليعالج نفسه فان ذوقه مريض ليس بسليم

فالحق ان هذا ايضا من طرح القرعاية للاطراف النفي ههنا

ضمني وهذا لا يمنع اندراجه تحت النفي والاستثناء اذ

النفي المذكور زعم منه ان يكون ذكرها او ضمنيا غاية الامر ان

الامثلة المذكورة كلها من قبيل النفي الصريح وخصوص المثال

لا يمنع عموم صاحبه وتحقيق المقام ان ههنا طريقين الاول

ان تخصيص النفي بالنفي الصريح كما فعله الفاضل الكاشي

وتبعه الشارح المحقق هو الثاني ان يترك تخصيصه كما فعله

الفاضل العلامة هو وتبعه العلامة الترمذي فان اخترنا

الطريقة الاولى كان ما نحن فيه مسكوتا عنه والسكوت عنه

ههنا لا يقتضي انتفاءه كونه من طرح العطف كما ان سكوته عن

التوبيخ باللام لا يقتضي ان لا يكون هذا من طرح القهر

اذ هو بصدد ذكر الطرح الكثيرة الشايعة بل الاشهر الاعرف

وان اخترنا الطريقة الثانية كان مندرجا تحت عموم النفي

الا انه خص الامثلة بالصريح لانه اكثر واشهر قوله

ليس نظرا للدعوى اي ههنا وجه الاول ان يكون الطرح

اعني عندنا متعلقا بالمستثنى معمولا للنفي الخ واذا ان يكون متعلقا

بالدعوى الخ الثاني ان يكون متعلقا بالنسبة بين المسند اليه

والمسند اعني اسم ليس وخبرها فان انتساب المسند

الى المسند اليه معنى قابل للتقييد صالح للاعمال الترابع

ان يكون متعلقا بالخبر كما قرر في الخامس ان يكون متعلقا بالصدق

والكذب بطريق الاخبار والتفسير والشارح المحقق

جزم بالترابع وزعم ان الثاني لغو لا طائل تحته وترك

البواقي وليس كما زعم اذ تقييد الدعوى بالظرف تنبيه

على ان الرسالة بطريق النظر اذ لو كان لكم رسالة لاوعيتموها

عند غيرنا ايضا لكنها مخصوصة بنا وهذا مبني على العرف

اذ يقال لمن ادعى مهارته في العلوم عند احد لو كان دعواك

هذه صادقة لذكرتها عند احد وما كان لك خوف

لكنها مخصوصة بالذكر لظهوره عندك قوله فقول

الكفرة الخ اشارة الى اعتراض اورده العلامة الترمذي

على المتن وحاصله ان المخاطب بهذا هم المرسلون وهم

قاطعون بانهم صادقون فقوله ان انتم الا تكذبون قصر

قلب تكيف صحيح جعله من قبيل قصر الافراد اعني قصر

التعيين اذ ليس هو احد قسميه وانما يصح ذلك اذا

كان المخاطب غيرهم ويكون الكلام بنمط البينة نحو ان هم

الا تكذبون ليصح اعتبار تردده الخ طيبي اذ دار بين صدقهم

وكذبهم اجاب عنه الفاضل الكاشي بانه ان اخرج الكلام

على مقتضى الظاهر فقد تحرر قلب وان اخرج على خلاف مقتضى الظاهر

قد تقرر فيما مضى والمصنف ذهب الى ان الشارح لما بلغ درجة الولاية
التفتازاني الى ما ذهب اليه في الحاشية المسلوكة تنبيهها في الكفار
على ان قطع الرسل بصدقهم مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
البتة غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو حال المدعي عند السامعين والشارح المحقق يزعم ان
هذا فاسد وجه كلام المصنف انه مبني على ان المتكلم اذا اعتقد
ان السامع يعتقد ترددا كان له ان يسلك معه طريق التحكم
بينه مشروحا كما تري في كلامه ثم جزم بان الوجه الثاني فاسد
لانه ان اراد بتردد المدعي ان صدقه وكذبه بحسب نفس الامر
فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين
صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي ان يتردد
بين الصدق والكذب في نفس الامر كما يتردد المدعي
بين صدقه وكذبه عند السامع وهذا ركيك جدا اذ امر كم
ان تتردد بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى تناسب الشبهة
والشبهة به لانه لا يلايم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم
فانه يجب نفس الامر قطعا وهذا الاعتراض فاسد
وقد فصلته في حواشي المطول وحاصله ان ههنا امور اثنتا عشرة
الاول جزم الرسل بصدقهم في نفس الامر الثاني ترددهم بين صدقهم
وكذبهم في نفس الامر الثالث ترددهم بين الامرين بملاحظة

حال السامع

حال السامع والكفرة الفجرة لما كانوا في مقام التغليط متهما في
كلامهم على ان الاول مما لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل وكما
ان الاول لا يليق بالعاقل ان يغفله فكذا الثاني وهي الالايق
بذلك هو الثالث وح فقد اتضح التنبيه بظ
حال المدعي في غاية الاتضاح وانطبق على مدعاه غاية
الانطباق وظهر وضوحا ان التردد في جانب المخاطب
لكن لا بالمعنى الذي فهمه الشارح المحقق بل بالمعنى
الذي بيناه وبالطريق الذي فصلناه واما الوجه
الذي اختاره الشارح المحقق وبنى عليه كلام المتن
فلا يخفى انه بعيد لا يتبادر اليه الذهن اصلا ولا ينساق
اليه الفهم قطعا ولا يخفى على المتأمل ان الكل اعني جميع ما
ذكرنا من التوجيهات مبني على ان مذهب المصنف ان الآ
من قبيل قصر الافراد لا القلب وعندي انه لا حاجة
الى هذه التكلفات بل مراد المصنف ان قصر القلب وكان
يمكنه ان يقول فالمراد انكم عندنا مقصورون على الكذب
لا تتجاوزونه الى الصدق الا انه زاد على قدر الحاجة بما
زاد تصريحا بقطع الاحتمال بجانب الصدق تغليظا وتشديدا
والتنبيه بظاهر حال المدعي كما يشعر به الكلام واعلم ان
هذا مبني على ان قوله تعالى وما انزل الرحمن غير معطوف على قوله

قوله وجه

اعني قول
ان وحي الكم الرسالة عندنا
بين الصدق والكذب
كما يكون ظاهر حال المدعي
اذا اردتم من

قوله تو وما محمد الا رسول بل التقدير وما قوله تو وما أنزل
الرحمن فالمراد قلتما حل قوله ما قلت لهم الخ صرح بان
الاية مما قبيل قصر القلب افتقاء بالشيخ عبد القاهر فانه
صرح في دلايل الاعجاز بان الاية مما قبيل قصر القلب تاملا
وعلى ذلك اى على قصر القلب ورد قوله تو ما قلت لهم الخ
لانه ليس المعنى انك لم ازد على ما امرتني به شيئا ولكن المعنى انك
لم ادع ما امرتني به ان اقوله لهم وما قلت خلافه انتهى
فبيان حاصل المعنى بتصريح بانه ليس مما قبيل قصر الافراد
فدفعه بانه ليس المعنى على ذلك بل معنى الاية هذا ولما كان
كلام الشيخ ساكتا عن ملتبسه وكان لطلب اللميه انهاك حجال
اشار المصنف الى بيانها بقوله لان الامر الى ما قبله الخ وحاصله
ان ما قبل الاية دليل على ان المعنى على القلب ودون الافراد
فراد لانه قال انهاك اتخذوني وامي الهين من دون الله
بمعنى انت قلت اعبدوا هذين ولا تعبدوا الله بدليل
قوله من دون الله فاذا قال هو في الجواب ما قلت لهم
الا ما امرتني به كان قصر القلب لامحالة اذ لم يجعله انت هو بمنزلة
المقابل للامرين في الامر بالجمع بينهما ودونهما ولا بمنزلة
من قال احدهما لا بعينه فلا معنى لجعل الاية مما قبيل قصر الافراد
بقسميه ومنها يتبين ان الاول انه قد تقرر ان فايدة القصر تزييف

الحكم وتحقيق الصواب والمخاطب في هذا القصر اعني قوله ما قلت
لهم هو الله ثم فكيف ينطبق هذا على قانون القصر الذي
ان كلمة ان في قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله اما حرف تفسير او لا بان يكون موصولة بالفعل متعلقة به
لا سبيل الى الاول اذ التفسير لا بد له من مفسر فهو اما
فعل القول اعني قلت في قوله ما قلت لهم واما فعل
الامر اعني امرتني وكلاهما فاسد اما الاول فلان القانون
في امثلة ان يكون بعد الكلام من غير ذكر حرف التفسير لا يقال
ما قلت لهم ان اعبدوا الله بل يقال ما قلت لهم الا اعبدوا
الله واما الثاني فلان فعل الامر فاعله كان المستتر ان الله
يقول اعبدوا الله ربي وربكم وهو فاسد ولا سبيل الى ان نقول
لانه ان جعل بدلا من امرتني به ورد عليه ان قانون البدل
ان يقدم مقام مبتدء فيكون في نحو الكلام ما قلت لهم الا ان
اعبدوا الله وهنا ما قلت لهم الا عبادة وهو فاسد واما
العبادة لا يقال واما جعل بدلا من الضمير المجرور اعني الهاء
في به لزم المفصول بلا عايد اليه في صلته والجواب عن الاول
اما اجمالا فسيجيء به واما تفصيلا فهو ان نهاك كلا من الاول
قوله ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون
الله الى قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به الآية والاول كلام

خبری معنی وان نزه خبرت لفظا ومعنی والاول فایدته التقریر والتقریر
فایدته التوبیخ فکما ان الاول مدلوله الصریح لیس بمقصود
بنفسه بل هو وسیلة الی المقصود آخر هو ایضا کذلک
بالنسبة الی المقصود الاصلی فکذلک الکلام الثانی فی التحقیق
والتزییف لکن لا فرق حینئذ بین المخاطب لتعالیه عن ذلک
بل هو وسیلة الی معنی آخر وهو تبکیتهم وبیان سوء صنیعهم
حیث التزموا المنهی التزاما صریحا وترکوا المأمور ترکا
المنهی فکما ان بسط الید فی قوله تعالی بل یداه مبسوطتان
مجاز عن الجود وان لم یتصور هناک ید ولا بسط کذلک
الامر ههنا وهذا هو الوجه عندی فی کلمة قصر اضافی فی مخاطبة منزه
او مصون عن لازم التقصیر وهو تحقیق الصواب وتزییف الخطاء
فلیتأمل وتنظر ما ذهبنا الیه ما سبحی فی قانون الکلب فی بحث
کیف ان یکون فی قوله تعالی کیف تکفرون بالله وهو وجه حسن
کان منزلها عن التعجب الان التعجب یلزم التعجیب والمقصود
الاصلی هو هذا اللازم وعنی الثانی ان الخطاب ان کان مع مشرکی
والاحقر لانه یحمل فعل الشمول علی معناه لان معنی ما قلت لهم
الا ما امرتنی به ما امرتهم الا بما امرتنی به فاستقام تفسیرها بان
اعبدوا الله ربی وربکم وبالجملة ان ان مصدریة ولا محذور لانه
عطف بیان للهاء لا بدل فاندفع الاشکالات باسرها

کذا

ينفي صفاتها اى الصفات الممكنة الانتفاء كالقيام والقعود
ونحو ذلك لا الصفات الممتنعة الانتفاء كالطول والقصر
ونحو ذلك فان هذا في حكم الذوات والقرينة المشعرة
بذلك قوله وحيث لا نزاع في طوله ولا قصره الخ كذا ذكره
الشارح العلامة وفيه ان فاضل الكاشي رد بانه غير صحيح
اذ القصير قد يطول والاسود قد يبيض وبالعكس فانه قد
يقع النزاع في مثل ذلك فيقال ما زيد الا قصير ما القصير
الا فتنة والاول صفيف قوله ذكر للاشعال الخ لا يخفى ان
الطريق معناه الموصل فطريق القصر ما يفيد هذا القصر ويوصل
اليه والمقوم سموا الامور المذكورة طرائق تشبيها لها بالطرق
الحسية بجامع الايصال وعلى هذا فمعنى انما طريق الا انه ذكر
الاستعمال بها لان انما نفسها ليس بطريق بل ينتاب
الباء والاصح لا كلا منهما معنى مصدري فوقع الخلاف في
تطبيق الشارح المحقق بها فافهم والنكتة الثانية اي التنبيه على
انه انما لما كان في افادته القصر نوع خفاء ولهذا احتاج
المتكلم الى بيان سببه كان كان نفسها ليس بطريق بل الطريق
استعماله فقيه ايهام ان القصر المستفاد منه كانه مفوض الى
استعمال المتكلم فلينتبه لهم قوله كما ان تعريفا ذكر التقريح
تنبيه على ان القسم الاول ايضا مذكور ضمنا اذ الطريق

الحداثة بالقاسية العقلية او بان الترديد بين النجوز
فيشمل القسمين وعلى كل تقدير فذكره ليس بجرح بحيث
يخفى على احد فلو قال او تسريحا منه لكان تعريضا قوله الا ان المتكلم
لم يلتفت اليه لان حاصل كلام الشيخ على ما دلت عليه
صريح عبارته المنقولة ان انما لا يجيء للقصر الا فرادي القاطع
للشركة المطلقة والمتكلم صرح بجوازه حيث قال او يراد
منها فكان المتكلم لم يعتد بكلامه ويمكن التوفيق بين الكلامين
بان الشيخ لا يمنع مجيئه له على الاطلاق بل يمنع مجيئه للصفة
الانفرادية وانما ذا لم ينفرد بل كان هناك انضمام شيء
آخر معه فلا والشيخ معترف بذلك صريحا والمتكلم حيث
جوزه فانما جوزه في الجملة ولو مع انضمام قرينة في الجملة فلا
تنافي قوله مستدرك الخ لا يخفى ان قول الا يجيء زيد
ويضيف اليه الذهاب معناه نفي المجيء عن زيد واثبات
الذهاب تاكيد لنفي المجيء وبنزلة البينة والبرهان عليه لان
ابراز بعض القصر حتى يرد عليه انه خطأ وصوابه ان يقال وبضيف
المجيء الى عمرو والحاصل ان قوله ويضيف اليه الذهاب
لا يخلو من امرين اما تاكيد لنفي المجيء كما ذكرنا والمقدمة الثانية بنفي
المقابل للتحقيق قصر الصفة مطلقا اي وقلبا لمن ينكر مجيء زيد
مثلا ذهابه بدل مجيئه ويقبل المجاء اي هو عمرو واما تحقيق

وابرز لكونه في قبيل الصفة فان اريد الثاني كان باطلا غلطا اذ
القائلون بقصر الصفة اعتبار النفي في جانب المقابل اعني ما يقابل
المقصور عليه لا المقصور وههنا المقصور عليه هو الموصوف اعني زيدا
لان الكلام في قصر الصفة على الموصوف فمقابله عمرو واما الذهاب
فهو مقابل للمقصور اعني المجيء فتوجه عليه اعتراض الشارح بان الصواب
وبصيغة المجيء الا عمرو وان اريد الاول واعتبر التوكيد وطي المقدمة
القائلة بنفي المقابل كان صحيحا غاية الامر انه ترك لها لوضوحها بقرينة
المقام بعد توكيد نفي المجيء عن المقابل وكلا هما سهل خصوصا وهذا
الكتاب فسقط عنه اعتراض الشارح عليه والشارح ولن
سمعاء ولا مستدركا الا انه سماه ثانيا خطاء حسب قال
والصواب وحاصله انه حشو مفسد فدفعه انه مفيد صحيح كما قررنا،
والعجب من الشارح العلامة حيث انه قال وفائدة اضافة
الذهاب هي التنبيه على ان اتى بمجيء زيد قصر قلب ولا يخفى انه
غلط ظاهر اذ لم يتنبه ان الكلام في قصر الصفة دون الموصوف
فليتامل قوله من لا وقوف له بعلم النحو ضمن معنى الاحاطة
والوثوق فعداه بالباء فقط ما ذكره الشارح العلامة حيث
اذ قال واعلم ان ما وجدنا وقف متعديا بالباء والمشهور
تعديته بعلى نحو وقف عليه ولا حاجة الى الجواب عنه بان
وقف بمعنى علم يعني انه ان عدي بالباء فمعنى، هذا قوله وهو

ان المخاطب لما تعهد للقاعدة الكلية القطعية في مطلق القصر الا
ضافي يريد ان قانون القصر الاضافي مطلقا ان المخاطب فيه
يجب ان يكون حاكما حكمين احدهما صواب والآخر خطاء
وفائدة القصر تثبيت صوابه وتزييف خطائه فالقصر في
اصطلاحهم ملزوم لهذا المعنى وهذا المعنى لازم له وجود الملزوم
بدون اللازم محال وهاهنا اشكال وهو انه كيف
يكون هذا المعنى لازم القصر وقد يكون المخاطب مقدسا عن
ذلك وهو ترتيه تو نخواياك نعبد واياك نستعين او مصونا عنه
واجب العظة كان النبي عليه السلام اجاب عنه الشارح المحقق بما
بان الحكم في اللزوم انما هو بالنسبة الى المخاطب الذي يصح
عليه الخطاء لانه مثل اياك نعبد بل المعتبر في مثله انه لو كان
المخاطب ممن يجوز عليه ذلك لكان الامر كذلك فاعتبار
الخطاء اما بتحقيق او فرض هذا هو الجواب الذي ذكره القوم
واعترف به الشارح ايضا كما مر وههنا تحقيق نفيس
لابد من التنبيه له وهو ان القصر الاضافي مطلقا فائدته اما تحقيق
رد المخاطب وتقرير الصواب او تجويز لفائدته اخرى كتحقيق ما هو
الحق عند المتكلم واظهار الاعتقاد الذي هو عليه سواء
كان هناك مخاطب يعتقد اعتقادا لم لا فان قلنا الانحصار
بط فالجواب الذي ذكره القوم صحيح لكن لا حاجة الى قولهم

فاعتبار الخطاء المحقق او تقديرا وان قلنا الاختصاص حق وهذا
هو الظاهر الذي يشير اليه كلامهم في تعريف القصر الاضافي وفي
تقسيمه الى اقسامه الثلثة فان جواز انفكاك هذه الفائدة عنه
اولا فان جوز انفكاكها لزم ان يكون القصر هناك عاريا عن الفائدة
لان الانفكاك مع الاختصار يقتضي ذلك لا محالة والا لزم
خلاف المفروض وان لم يجوز انفكاكها فالاشكال المذكور بحاله
والذي يقتضيه راسي ان هذه الفائدة لازمة لا تنفك القصر
عنها اصلا الا ان هذه الفائدة يجب ان تعتبر في السامع
سواء كان هذا المعنى السامع مخاطبا في هذا الكلام متوجها اليه
هذا الكلام او لم يكن بان يوجه الكلام الى غيره ويذكر فيه
ما يكون ردا على شخص آخر سواء كان هذا الشخص هو السامع
الكلام حقيقة او يعتبر حصوله وسماعه تقديرا والذي يدل
على هذا التحقيق امور الاول ما ذكره صاحب الكشاف في
عامل باسم الله انه يجب ان يقدر متاخرا ليفيد القصر ويكون
ردا على المشركين لانهم كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون
باسم اللات والعزى فيجب ان يقصد الموحد قصر الا
بتداء على اسم الله تقديما وتاخيرا الفعل كما فعل في اياك نعبد
حيث قدم هناك ايضا ارادة القصر والاختصاص هذا
كلامه بعد ما صرح بان المخاطب في جميع ذلك هو الله تو

والبرهان

والبرهان الذي عليه قوله تو اياك نعبد واياك نستعين الاية فمن
كلامه تصريح بان فايدة القصر في المواضع الثلثة الرد على المشركين
وقطع الشركة زعموا مع ان المخاطب هو الله تو والقول بانه لما كان
المشركون يبدؤن باسم العزى كان ههنا مظنة ان يتوهم المخاطب
هو الله تو تكذيب يتوهم ان ههنا مظنة لتوهم المخاطب انه في
غنى التوبيخ في قوله تو قاتلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله وقد فصلنا هناك تفصيلا لا مزيد عليه الثالث كلام
الامام في تعريف القصر وتقسيمه في مطلع الفصل حيث قال اولا
وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع
وقال ثانيا بعد ان المتكلم علم فيه حكم السامع وقال
ثالثا بحسب مقام السامع فان ظاهر كلامه في هذه المواضع
بان الملحوظ في القصر هو ملاحظة جانب السامع مخاطبا
كان او لم يكن فان نعم قيل الا انه صرح ههنا بان المراد بالسامع
المخاطب حيث قال وهو ان المخاطب معها يلزم ان يكون
حكما مشوبا بالصواب وخطا فالتقريح اللاحق يمنع التمسك
بالاطلاق السابق قلنا لو سلم فالمخاطب ايضا قد يطلق
بالمعنى الاعم يعني من خوطب في الكلام حقيقة يعني من يرجع اليه
مدلول الكلام وما يكسر سورة استبعاد كل لهذا الامر قوله تو لئن
اشركت ليحبطن عملك فان المخاطب بهذا الكلام

في الظاهر البتة وفي التحقيق هو المشركون لانهم هم الموصوفون
بمضمون الكلام اعني الاشراك المعقب للاحباط فالمعنى طلب
في الحقيقة من وجد في حقه مدلول الكلام وقصد رجوع وصفه
اليه سواء توجه اليه حرف الخطاب او لم يتوجه وسواء كان هناك
حرف خطاب او لم يكن فليتأمل وههنا نكتة اخرى وهي ان
الامور الثلثة يجوز ان يكون من قبيل التصور الحقيقي او الابتدائية
بالحقيقة مقصورة على اسم الله تعالى والمعبودية مقصورة عليه تعالى لا
يتجاوز الى غيره اصلا وكذا الكون مستقبلا فعلى هذا لا تحقق
الاشتباهات باسرها قوله وتحقق في قصر الافراد اه اى
فيه ايضا حكم مشوب بصواب وخطأ الاول اعني رفع
احد قسميه اعني قصر التعيين دقيق جدا وتوضيحه ان المتردد بين
قيام زيد وعمرو اذا بني قيام زيد وقعد حاكم بان كلا منهما
قايم في الواقع وان كان بطريق البدلية فهناك حكم مطلق حاصل
في ضمن الحكم المعين والاول صواب وان لم يخطأ فان القصر
تقرير الاول وتزييف الثاني ولما كان هذا المعنى دقيقا جدا
لم يتنبه له المحشون ولم يهتدوا اليه فاعترضوا على المتن بان
كلامه لا يصح في القسم الاخر وهو التعيين قوله اى يجب
يعني ان فحوى الكلام يدل عليه الكلام دلالة خطابية اقناعية
يجب لا نصوصية له فيه لا قطعية برهانية يجب يكون

حاشيه

نعم فيه يعني ان فحوى ما يدل عليه الكلام من غير ان يكون هناك
دال من الوضع او العقل واما فحوى الخطاب فهو امر آخر وهو
الذي تسميه الاصوليون تارة مفهوم الموافقة واخرى
فحوى الخطاب وطورا لحن الخطاب وفسروه بان يكون
المفهوم من اللفظ في محل السكوت موافقا لمدلوله في محل النطق
كتحريم الضرب المستفاد من قوله تعالى ولا تقل لهما اف فان هناك
مفهومين احدهما منطوق وهو تحريم التأفيف وثانيهما مسكوت
وهو تحريم الضرب وهذا الثاني يوافق الاول فسموه مفهوم الموافقة
الحن لغة وفهم منه قطعا فسموه فحوى الخطاب وهو معنى
الخطاب ومدلوله فسموه لحن الخطاب لان لحن الخطاب ولحن
القول معناه وعليه قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول وبالجملة
فاذا كان هذا المعنى لازما عقليا للمعنى المطابقي للفظ والذهن
منتقل اليه كالمعنى المطابقي يستعمل هذا الاسم اشعارا بانه
كانه هو الاول بعينه وان كان لازما له في الحقيقة فالمفهوم الخطابي
الذي نحن بصدده اعني ما ادعاه الشارح المحقق رح تفسيرا للفحوى
هو الذي يفهم من الكلام من غير ان يكون هناك دلالة قطعية
وضعية او عقلية وبه تفسير على ان اللايق بالقصد بحكم
المقام هو هذا وان كان يطلق الفحوى على معان اخر الاول ما
يفهم من الكلام على سبيل القطع وهو الذي يسميه الاصوليون

فرى الخطاب صرح به الشارح العلامة رح الثاني ما يفهم من الكلام
مطلقا سواء كان مستندا الى الوضع او العقل نص عليه الفاضل
المحقق رح في شرح الاشارات في مباحث الخصوص والاجمال قوله
وقال ابن الحاجب رح ذكر ابن الحاجب ان التقدم في رتبة
احد للاتهام وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه وفي كلامه ان التقدم
ههنا للاختص انه للاتهام يعني ان الذي استفاد منه هو هذا القدر
اعني الاتهام المجرد فقط واما ان وجه الاتهام ما هو الحصر
التلذذ بذكر اسمه اولا او البتر كل باسمه والتقدير او ان اسم الله
بنفسه اهم فلا دليل على واحد بخصوصه بل الكل محتمل اذ لا منع
في الاجتماع وهذا الكلام رح لا يحول حوله شك اما قوله
التقدم للاتهام فهذا اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من
انا نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير الغاية والاتهام الا انه لا يمكن ان يقال قدم للاتهام بل ينبغي
ان ينبه ويقال لم كان اعنى به ولم كان اهم واما قوله لا دليل
على الحصر بخصوصه بحيث لا يحتمل غيره وليس معناه انه
لا دليل على مجيء التقديم للحصر حتى يلزم منه الانكار كما فهمه
الشارح المحقق رح ومن هوله وشدته في ذلك فان الهادي
اظلم وكيف يتوهم في حق مثله انه لم يكن له ذوق فيه عارفة
بهذا المعنى مع كماله ومهارته في النقد فان هذا عار عليه عظيم

وهذا

وهذا الظن في حقه اعظم قوله ليست عليهم اي انى عليهم
عليهم من استطال بمعنى تسلط قوله رفع لكما على صيغة المجهول
ومعناه اظهر لان رفع الشيء يلزم لاظهاره وعلى هذا فالظرف
اعني منى بعيد متعلق به بلا محذور في تعلقه فليتأمل قوله
فاجاب رح تنبيه على ان ما في قوله وما قال الرسل نافية
وان الواو في قوله وان الرسل حالية والاستثناء
مفرغ يعني ما قالوا ذلك في حال من الاحوال الا في حال
كونهم زاعمين انهم منتفون عن البشرية قوله مفعول له
لمفعول ما تقدم قد تقرر ان المفعول له مفعول لا بد له من عامل
فذلك العامل ان كان مذكورا في الكلام صريحا فذاك والا
فاما مقدر بدلالة قرينة او يجعل مضمون الكلام عاملا فيه بان يؤخذ
من مضمونه حاصل معناه ويجعل في صورة فعل يعمل فيه وهذه
قاعدة شريفة يكثر نفعها وهي غير مختصة بالمفعول له بل الجارية
في غيره من المفعولات من الحال ونحوها وفيها نجاة من كثير من
التعسفات التي قد يقع الحاجة اليها في موارد منها وبالجملة فما نحن
فيه من هذا القبيل لان قوله والرسل عندهم في معرض
المشتق عن البشرية معناه حكموا بذلك البتة او بانين
قوله على جهلهم ان الرسول الرسول يمتنع ان يكون بشرا
الجملة المصدرة بان ان جعلت مفعولا له للجهل كانه المعنى

ان هذا الكلام حق لكن هؤلاء جاهلون به وهذا هو المحذور الذي
سماه الشارح فسادا لكنه وان جعلت بدلا من الجهل فان البدل
الجهل على المعنى المصدري فلا يجوز ان يمتنع البداية الا ان يكون
بدل غلط وان جعل الجهل بمعنى المجهول عاد المحذور المذكور
فالوجه ان يجعل الجملة المذكورة مستأنفة للجهل بتعيين معنى الرؤية
والاعتقاد اي بناء على جهلهم زاعمين ان الرسول يمتنع
ان يكون بشرا ويجوز ان يكون حرف الجر محذوفا كما هو القياس
وهو كلمة في ويكون ظرفا للجهل بل ظرف للظهور اي جهلهم في
هذه القضية فان جهلهم انما يظهر بها قوله وما العجب الخ
تعجب مجرد على نمط قولنا سبحان الله ما اقدر الله والجملة
الاضافية بيان لوجه التعجب وكل من الجملتين يصلح وجها لذلك
الا ان الاولى ان يعتبر انضمام احديهما الى الاخرى فان
منع تجويز اجتماع البشرية والنبوة مستبعد واذا
اعتبر ضمه الى تجويز اجتماع الالوهية والحجرية كان ادخل في
الاستبعاد قوله من العثار بمعنى الزلة لا بمعنى العثور
وهو الاطلاع وقال الفاضل الكاشي هو من العثور وهو
السقوط والزلل وهذا غلط فاحش فعثاره في عدم
عثوره قوله اعتقد القوم فيه اي نزل القوم منزلة من يعتقد
فسقط الاعتراض عليه بان المعتقدين ان كانوا كفرة

فهم

فهم لا يعتقدون نبوته فضلا عن كمال قربه من الله ورضا بته
وارتضاده وان كانوا اصحابه فكيف يليق بهم مثل هذا الا
عتقاد المخالف لقواعد الشرع قوله ان الا اي
الكلام الذي يكون المستثنى منه فيه محذوفا مقدرا وجرت
عادة النحاة على انهم يستعملونه كلاما ناقصا لنقصانه بنفسه
حيث لا يتم الا بعد اعتبار المستثنى منه المقدر قوله
تانيث الضمير الخ قد استشكل على الجمهور تانيث الضمير ووجه
الاشكال ما بينه الشارح من ان الفعل مسند الى ما بعد الا
لانهم حذفوا المستثنى منه ووضعوا العامل الى ما بعد الا فلا ضمير
اذن في الفعل اصلا فضلا عن كونه مؤنثا اذ وجود الضمير
في الفعل مع كونه مسندا الى الفاعل الظاهر غير معقول فما معنى
تانيث الضمير فقد اجيب عنه بوجوه الاول ان هذا
مبني على ملاحظة الاصل والحقيقة اذ الفاعل في الحقيقة هو المقدر
والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد منه وقوع الفعل
منه واذا كان الفاعل ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور
فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه والا لزم حذف الفاعل
فالفاعل اذن هو ذلك الضمير العايد الى ذلك العام المذكور
بعد الا بدل من ذلك الضمير الثاني وهو الذي ذكره الفاضل
الكاشي وهذه الاية شاهدة على ان تانيث ضمير المجاز والشارح

المحقق رد بهذا القول بان الضمير ليس في موقعه بل حق العبارة
تانيث الفعل فلم رضي عنده هو الاشكال لا الجواب واما
ما ذكره الاول فما مرح به من ان الفعل على تقدير الابدال
ليس بمسند في الظاهر الى المؤنث المذكور بعده الا تكلف
يؤنث بالنظر اليه واما الثاني وان لم يجر ح سيرد ونبه
الا ان مساقه كلامه يدل على ان هذا ايضا غير مرضي عنده
وكانه وجه ان هذا خلاف الظاهر الا تيان بالضمير الغائب وههنا
بحث من وجوه الاول ان قوله بل الفعل مسند الى
ما بعد الا ليس شيء بل الفعل مسند الى ما بعده اعني مجموع
الا وما بعدها وسيظهر عليك تحقيقه في آخر هذه المباحث
ان شاء الله ان القول بانه كيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل
المراد وقوع الفعل منه فاسد اذ الفعل على تقدير اسناده
الى ما بعده ليس بمسند الى ما بعد الا بل هو مسند الى المجموع اعني
الا مع ما بعده وتحقيق ذلك مبني على مقدمة دقيقة وهي انه
لا يخفى ان في قولنا ما جاء زيد امرين احدهما ان
منسوبا اليه وان المنسوب فيه هو الفعل البتة اذ هو مجموع
لان نسبة الشيء وان المنسوب اليه هو الذات البتة وبديهة
العقل شاهدة بذلك ثم ان ههنا امرين اخرين احدهما
شخصي تقييد نسبة الفعل اليه بالثبوت وثانيهما شخصي

تقييد

تقييد نسبة الفعل اليه بالانتفاء تحقيقا بمعنى القصر الذي هو في
التحقيق مركب من النفي والاثبات فههنا كل تقييد والمنسوب اليه
واحد هما مقصود بالنفي والآخر مقصود بالاثبات والفعل
الواحد لا يقبل اسناده الى فاعلين مختلفين في الحالة
واحدة فاشتراط في تلك طريقة الاستثناء بطريق الابدال
اذ هو الجامع للامرين لا قصور في البين فالمنسوب اليه في قولنا
ما جاءني الا زيد هو المجموع المركب من المستثنى منه وآلة الا
فقد اجتمع ههنا كل امور ثلثة المستثنى منه والاستثناء واداته
وكل من الاولين اسم يمكن ان يجيء باعراب هو اعراب ان عمل
والثالث حرف لا يمكن ان يظهر عليه اعراب المنسوب اليه اي حيل
انه اجتمع ههنا كل امور ثلثة بعضها حرف وبعضها اسم والمنسوب
اليه هو الكل فان اريد ان اعراب الكل اعرابا واحدا يجب
على تقدير كونه منسوبا اليه فهذا لا يمكن لامكان تقديره وان اريد ان
يجب لكل واحد من الثلثة اعرابا على حدة حتى يكون اعرابات
ثلثة فهذا ايضا لا يمكن لان بعضها حرف لا يقبل الاعراب
فتعين القسم الثالث وهو ان يكون الاعراب مقدرا
وان يجب منها ما يقبل الاعراب ويترك ما لا يقبله فاذا
تمهدت هذه المقدمات ظهر عليك ان الفاعل في مثل ما جاءني
الا زيد هو المجموع كانه قيل ما جاء زيد المخرج منه

استثناء

زيدا ى ما جاء نى احد بخلاف زيد الى جاء نى زيد فقط فاذا
حذف الاول اعنى المستثنى منه وابدل منه المستثنى اقيم
الثانى مقام الاول فالفاعل اذن هو الامر المستثنى الا
انه وقع الاقتصار على الاعراب المبنى عن الفاعلية
فى المستثنى لانه اسم يقبل الاعراب والاحرف لا يمكن ان
اعرابه ومثل هذا لا يمنع كون المجموع فاعلا غاية الامر ان
علامة الفاعلية ظهرت على الجزء الثانى لامكانه دون الاول
لامتناعه ودون المجموع لتعدده وينظر فى العربية قولهم مررت
برجل لا طريف فان الوصف هو المجموع المركب غاية الامر ان
العلامة ظهرت على الجزء الثانى كما قررنا وبهذه التحقيقات ظهر
ظهور ما بقى معه شبهة ان الفاعل فى مثل قولنا ما جاء نى الا
زيد فى التحقيق هو المجموع المركب من الامور الثلثة وفى
الظاهر وبعد الحذف والابدال هو المجموع المركب من الا
ومدخولها فقول الشارح المحقق سابقا بل الفعل مسند الى
ما بعد الا مبنى على قلة البضاعة وعجزه عن كونه راجلا فى الصناعة
وكذا قول من قال كيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل الذى
اريد منه وقوع الفعل الثالث ان ما ذكره الشارح
فى تزييف الجواب الاول فاسد لانه لا يخفى على ذى خبرة
انه ان نظر الى التحقيق فالابدال وان نظر الى الظاهر

فالفعل مسند

فالفعل مسند الى الظاهر فصح القول بان التانيث بالنظر الى
الظاهر فليفهم وعندى انه لا اشكال فى عبارة المتن لان
قوله تانيث الضمير معناه تانيث شبه الضمير لما كانت
صورة صورة الضمير ولا تفاوت بين الصورتين فى الصحة
كانت واقعة الطلاع عليه لفظ الضمير لمشابهة اياه وعدم تغيير
فى الحالتين وتنظيره فى الطلاقها تسمية واو الكلوا فى نحو
البراغيث ضميرا فى قول من يسند الفعل الى البراغيث مع
كونه حرفا لا اسما قوله والاصل الحاق التاء فى نحو الصالحة
التذكير بالاقتضاء ودليل على ان الالحاقية غير معللة بان
الاسم ضوله مذكر واما المؤنث ما بعده فقط وفى علتها بذلك
فى شرح هذا الكلام فقد فسر كلام المص بما هو بمعزل منه وذكر
شارح آخر ان الامر صحته مجموعة فاعل اصطلاحا وان كان
الفاعل بالحقيقة هو المستثنى منه كما فى ضرب زيد فان
الفاعل زيد الذكور اصطلاحا وان كان فاعله فى الحقيقة
غير مذكور وقال الفاضل الكشتى ما كلا القولين
باطل اما الاول فلان الا لا تدخل الا فى الفاعلية بالفرض
وبهذا يظهر بطلان القول الثانى واما الثالث فلان
اسناد الفعل الى المستثنى منه ليس كاسناده
الى المفعول المرفوع فى ضرب زيد بل هو بالحقيقة فاعل

اذ الصحة فاعل كانت حقيقة اذ الكاين هو الصحة هذا كلامه
ولا يخفى على العارف بالعربية فساده اذ قد تقرر ان الفاعل
في التحقيق هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والا
ففي الظاهر هو الاول وحده فانها جميعا على ان المفروضية في الحقيقة
قائمة بزيد وكيف يتعقل كون الصحة فاعلة للكاتبة وكاتبة
مفعولة للنفي مع ان يكون الكون منتفيا عن الصحة اذ ان
كانت الصحة وحدها فاعلة بلتا مل فان فساده قلة التامل
في هذا المقام لا يطيقه نطاق العبارة والكلام توضيح
فلا حاجة الى دفع لا غراض اورد على المتن وحاصله ان المتن
قد كان بصدد البيان لكيفية دلالة النفي والاستثناء على
التعريف مطلقا سواء كان الكلام تاما او ناقصا وقد قضى البيان
بالناقص فلا تطابق بين كلامه ومرامه وحاصل الدفع
على ما ذكره الشارح ح توضيح لم يوجد في نسخ اذ الحصر في
الاول انما هو في الرقيق وفي الثاني في منكم اذ القانون في ورود
الحصر ايدا انما بعد الاداء عرض الشارح العلامة رحمه ان
الفرق المذكور لا يتوقف على ان يذكر الاول بدل الثاني
ومساق كلامه مشعر بتوقفه عليه وليس كذلك اذ الفرق
ثابت ذكر هذا المكان او لم يذكر وهذا كلامه ولا يخفى على
المتامل لانا لانم ان البدلية شرط لثبوت الفرق

بل هو شرط لظهوره ولم سلم فمجمل كلامه انه اذا قيس هذا
بالنسبة الى ذاك ولوحظ حال احدهما مع حال الآخر
فافهم توضيح لاجتبار الفارسي اي الخطيب فسر الفارسي
بالخطيب تنبيها على ان المراد بالفرسان في هذا المقام هم
الخطباء لانهم هم الذين يركبون المنبر كما يركب الفارس
الفرس ففيه تشبيه للمنبر بالفرس ولمن علاه بالراكب
والقرينة المشعرة بهذا اضافة الفرسان الى المنبر بقوله
لوقوف المنبر فرسانه فانه ليس للمنبر فرسان الا بهذا المعنى وجعل
الاضافة لادنى تلبس بعيد لا يتبادر اليه الذهن والبيت
للسيد الحميري في مدح ابراهيم السفاح وهو اول خليفة من
خلفاء بني العباس رضي الله عنهم ابو المسلم الخراساني على
تسيير الخلافة فلما استقام الامر له صعد على المنبر وحمد الله تعالى
واثنى عليه وخطب فلما نزل من المنبر قام السيد الحميري
فقال ونكحها يا بني هاشم فجددوا من آبها الطامسا
ونكحى لا على كعب مني كانه عليكم ملكها نافسا قد ساسها
من قبلكم ساسة لم يتركوا ارطبا ولا يابسا ونكحها فالبسوا
تاجها لا تقعدن منكم لها لابسا لوقوف المنبر فرسانه ما اختار
الا منكم فارسا فاستمر ان ملكها دائما مهبط الوحي
بابليسا فتقله ونكحها اي فجددوها على ان دون مني

بل هو

اسماء الافعال والضمير للخلافة والدولة والآى جمع الآية بمعنى
العلامة والاصل اوية بالتحريك وعينها واو عند سيبويه
والكاس في الملعوس وهو الدروس والانماء وطمس يطمس
ويطمس وطمسا يتعدى ولا يتعدى وقوله لاعلا كعب
دعاء عليه والذراصح وحول لازم الماضي بلا كثير والكلب في
الاصل العظم الناشز عند ملتقى الساق والقدم والمراد بهما
امره وحاله والكنافس اسم فاعل من نغشت عليه الشئ
نغاسة اذا لم تره بشئ اهله ونغشت على بكذا اى حسدت
كذا في الصحاح فالظرف اعني عليكم متعلق بنافسا وضمير نافسا
للموصول وضمير ملكها للخلافة فملكها ان قرئ مرفوعا اسم كان
وضمير المؤنث اذن للموصول وان قرئ منصوبا على انه مفعول له
لانه عبارة عن الجماعة وضمير نافسا اذن للملك وفيه تجوز
عقلي اذ كون الملك حاسدا ونحو ذلك اما مستعار مجاز
عقلي وان قرئ منصوبا فاسم كان ضمير الموصول ونافسا خبرها
وضمير ملكها يرجع الى الموصول وانتصاب ملكها يحتمل
وجهين احدهما كونه مفعول نافسا اخذ من نغشت عليه
الشر فعليكم وملكها اذن كلاهما معمولان لنافسا الثاني
ان يكون منصوبا بنزع الخافض اى بملكها والضمير للخلافة اخذ
من قولهم نغشت على بكذا الثالث ان يكون نصبا على

الظرف

الظرفية معمولا لنافسا اى حاسدا عليكم في ملك الدولة والخلافة
وسياسها اى سياسس منها من السياسة والضمير للخلافة وقوله
لا تعدن من عدمت الشئ بالكسر اعدمه عدما بالتحريك
على غير قياس اى فقدته واعدمه الله كذا في الصحاح فقوله
لا تعدن ان قرئ بالتاء فالضمير للخلافة فان ضم التاء فهو من
اعدمه الله ومفعوله الاول فتحت التاء فهو من عدمت
الشئ ولا يساعد على كل حال مفعوله وان قرئ بنون المتكلم مع غيره
فالنون مفتوحة لا غير ما خوذ من عدمت الشئ ولا يساعد حاله
وكل على تقدير فالنون في آخره ساكنة اخف اى نون خفيفة للتاكيد
والظرف اعني كلا معمول لا يساعد ضمير للخلافة فوسانه جعل
مفعول خير بتضمين التخيير معنى الايثار اى لو خير المنبر اثرا
فوسانه والا فحقه ان يجعل لو خير المنبر بعض فوسانه وقالت
بالفم على انه خبر المتكلم اسم ليس وجزء الظرف اعني الى
مهبط وتاسا خبر بعد خبر او وصف للاول اى لست من
ملككم للخلافة شخصا عاليا الرتبة نازلة في زمني وملككم
ايانا من المرات العلية قوله فالاول يقتضي ما يريد
ان الفرق واضح فان الاول معناه اذا يقتضي خير الله هم العلي
لا غير ومعنى الثاني ان العلي لا يختص بخير الله فان قيل
هذا المعنى ايضا صحيح كما قال ولا يختص احد الا الله قلنا

لا كلام في الصحة انما الكلام في التغاير والامتياز وان احد
المعنيين يغاير الآخر تباين الغرضين كذا في وهذا كما قال
الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز والمعنى ان الشانية وان
جاءت للتنزيل لا ان غرض الاية ليس ذلك وليس اللفظ
ايضا يحتمل له البتة ومن اجاز حملها عليه فقد ابطل فايدة التقديم
وسوى بين العبارتين اعني انما يخشى الله من عباده العلماء
وانما يخشى العلماء الله واذا سوى بينهما فقد سوى بين ما ضرب
زيد الا عمرو وبين ما ضرب عمرو الا زيدا وذلك مما لا شبهة
في امتناعه قوله واريت ان يتعرف الخ ذكر الشارح
العلامة رح ان فاعل ايت يد الخطل وفاعل يتعرف
ضمير يرجع الى يد الخطل وقد توهم بعضهم ان فاعل ايت ضمير
الاشلة وفاعل يتعرف يد الخطل وهو فاسد لان اريا
الاشلة من ان يتعرف هذا الكلام واريد، الفاضل
الكاشي رح بان قول هذا البعض انما يصح لو كان من الا
منع حتى يكون المعنى منعت الاشلة من تعرف يد
الخطل لكن من ابى ان امتنع قد يكون ما قاله صحيحا لان امتناع
الفاعل عن الشئ هو ان يقف عنه وهو صنعه وعمل نفسه
وتعرف يد الخطل ليس فعلا للاشلة وصفا لها هذا كلام
هولاء الفضلاء، ولا يخفى على ذوي بصيرة ضعف هذه الكلمات

والله اعلم

والله اعلم **القانون الثاني** الظاهر ان اللام للعهد الخارجي
اشارة الى قانون الطلب لانه لما قال بعد الفراغ عن
حد الخبر والطلب ولتبيين مباحث الحديث في كل واحد منهما
قانونا ذكر هناك ان القانون الاول قانون الخبر علم
قطعا ان القانون الثاني قانون الطلب فلما قال ههنا
القانون الثاني علم قطعا انه اشارة اليه فيكون اللام
للعهد الخارجي قطعا فلهذه النكتة لم يجعل المصنف قانون
الطلب خبرا عنه والا لكان حمل قانون الطلب عليه
لغوا وعبثا ان يقال قانون الطلب وبهذا يظهر ان
في كلام الشارح المحقق رح ضعفا من حيثيتين احديهما ما قال
المناسب لهذا ان يقال ههنا القانون الثاني فيما
يتعلق بالطلب وثانيتهما الحكم بان المذكور خبر مبتدا
محذوف فان قيل فنقوله وهو قانون الطلب يكون
مستدركا لكان اللام المشعرة بذلك على ما تقرر
قلنا هو تذكير بالسبق لطول الفصل وبعد العهد فيها جهة
جهة بلاحظة العهدية وجهة بلاحظة البعدية فامتنع عن
اتباع قانون الطلب خبرا بلاحظة الجهة الاولى
وامتنع ان يترك بالكلية بلاحظة الحيثية الثانية ففيه
محافظة على الجهتين ورعاية للكلتا الحيثيتين وذكر علم

المعانى تقعيدية للكيفية الثانية وفعالتوهم غيره فليفهم قوله على طريقة
اشارة الى القاعدة المتمهدة فى النحو من انه قد يقع الواحد موقع
الجمل الجمع كالبيت المذكور فان المراد كلوا فى بعض بطونكم يقال
اكل فى بعض بطنه اذا كان دون الشبع واكل فى بعض بطنه
اذا امتلاء بطنه وكلمة فى ههنا عاطفة قوله انا يا كلون
فى بطونهم نارا وقوله تعفف اى تعفف جواب الامر من العفة و
يروى لتعيشوا او المراد انا نرانا فان زمانكم زمن خميص اى
زمان جايع من الجعضة وهى المجوعة وقوله زمن خميص من قبيل
نهاره صايم وليله قايم وبالجملة فقدان البيت هو الامر بالا
قتصاد والاكل فى حد التوسط وقد جرت عادة العرب
بانهم كانوا يتلقصون ويعيرون على الناس وكانوا يا كلون
ملاء بطونهم فمنعوهم عن ذلك وامروهم بالاكل فى حد التوسط
لئلا يقع الاحتياج الى ذلك ولئلا يقع المخالفة بينهم وبين
سايرالناس اذ هو زمن قحط والناس جايعون قوله
الخصارة فى قسمين حصولا بالجر بدل من التقسيمين بدل
البعض من الكل على حذف الخبر اى منهما او فى عرض
البيان والتفسير له وفى هذا اخرب من الخفاء قوله
فلا غبار على عبارته قد اورد عليها على المعنى اعتراضات
الاول انه قال وحصول انتفاء متصور فان معناه ان

احد نوعى الخط هو حصول انتفاء متصور والحصول معناه الثبوت
فيكون معناه ان احد نوعيه ثبوت الانتفاء فيلزم ان يكون
الانتفاء ثبوت وهو بط باتفاق الثانى انه جعل احد
الاقسام حصول ثبوت تصورى فى الخارج بقوله وحصول
ثبوت قصورا وانتفائه فى الخارج وهو فاسد اذ التصور
من الامور الذهنية التى لا تحقق لها فى الخارج اصلا واجيب
عنه الاول بانه ليس مراد المصنف بالانتفاء النفى المقابل
للثبوت بل المراد ثبوت الشئ الذى يلزم منه انتفاء
ذلك التصور كما ان الخط فى قولنا لا يتم ليس بمعنى عدم
القيام من حيث انه عدم بل الخط صفة يلزم منه عدم القيام
وهو الكف عن القيام فسقط الاعتراض وعن الثانى بانا
المراد بالتصور هو المتصور اعنى الشئ الذى يكون التصور
صورة له وهو موجود فى الخارج ويرد عليه ان المراد با
لتصديق ايضا ان كان المصدق به وهو ايضا موجود فى الخارج
ويلزم ان ينقسم الحصول الى خارجيا ان الى تصور و
تصديق فيصير اربعة اقسام الخط الى ثمانية والمفروض
خلافه اذ قد صرح المصنف بان اقسام الخط لا يتجاوز ستة
واجيب عنه بالمنع اى لانم ان المصدق به موجود فى الخارج
فان المصدق به هو مضمون القضية اذ التصديق عند اهل التحقيق

هو الاذعان والقبول والقضية هي الامور الذهنية فكذا
التصديق والمصدق به فكل منهما من الامور الذهنية فان قيل
المصدق به اعني القضية وان لم يكن موجودا في الخارج
الا انه مطابق للخارج اذ التصديق هو الحكم بان النسبة
الذهنية مطابقة للخارج فانما اخذ اعني ما اخذ عنه القضية هو
جود في الخارج اجيب بان القضية بدون التصديق
هي قبيل التصورات مر به الشيخ في الشفاء، فانما اخذ
اذن متصور لا مصدق به هذا كلام الشارحين في هذا
في هذا المقام الثالث ان احد الاقسام حصول ثبوت
متصور والحصول لاعم الثبوت فيكون للثبوت ثبوت
الرابع ان المتصور لا يشمل الاقسام كلها والشمول لها
واجب اذ الطلب لابد له من مطلوب والمطلوب
يجب ان يكون متصورا هذا تقرير الاعتراضات
التي اوردت على المقام هنا والشارح المحقق به قد تصدى
لدفعها لدفع الكل فدفع الاول بان معنى حصول
اشتاء المتصور في الخارج ان يكون ذلك الاشتاء
وصفا للذات واتصاف الذات متحقق والسيه
الاشارة بقوله ولا معنى لحصول الاشتاء القيام في
الخارج الا اتصاف الذات بذلك الاشتاء في الخارج

ولا يلزم

ولا يلزم منه كون الاشتاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج
هذا كلامه وهو بحسب الظاهر دفع اجمالي اذ لا يدرى ان المراد
بالخارج اذا ما التحقيق ههنا ان الخارج المذكور في هذا المقام
ان اريد به الخارج بالمعنى الذي هو بهذا المعنى مرادف للاعيان
عيان فيكون الاشتاء خارجيا معناه ان الخارج ظرف
لنفس كالوجود الخارجي لان الخارج لا ان الخارج
ظرف لحصوله وتحققه كالموجود الخارجي فيكون الاشتاء خارجيا
وكونه خارجيا لا يستلزم كونه موجودا خارجيا والظاهر
من سياق كلام الشارح المحقق هو انه حمل الخارج على المعنى
المرادف للاعيان وجعل الظرف لنفس الاوجود
فلا يلزم ان يكون الاشتاء موجودا خارجيا فقوله في الخارج
في الحين اذن ظرف لنفس الاشتاء متعلق به لا لحصول
ولا للثبوت فافهم وان اريد بالخارج خارج الذهن كما صرح
به العلامة الترمذي وبه يشعر ظاهر سياق كلام الشارح
العلامة ره وبهذا ينجلي ظاهر سوق الكلام ايضا اعني
كلام المصنف حيث جعل الخارج مقابلا للذهن فلا اشكال
لان الاشتاء حصولا وتحققا مع قطع النظر عن الذهن لاتصاف
الموجود الخارجي به فصح اذن كون الاشتاء خارجيا سواء
جعل الخارج بهذا المعنى ظرفا لنفس الاشتاء او لحصوله

وهيها بحث وهو ان الخارج سواء كان مرادفا للاعيان منها
او محمولا عليها خارج الذهن لا يمتنع ان يجتمع مع القسمين الباقيين
اعني حصول ثبوت التصديق وحصول انشائه في الخارج
بل يمكن اجتماعه معهما مغايرة للاقسام في غايته ويبطل التوهم
بعدم تجاوز الاقسام ممكنة فقوله الا انك تعلم ان المدرك
التصديقي لا يطلب بثبوته والانشاء هو في الخارج بل الامر بالعكس
ذلك اذن فاسد وكذا قال الشارح العلامة سلمه في بيان
انحصار الاقسام في الستة في الحصول الذهني منحصر في
اربعة وفي الخارجي منحصر في اثنين لانشاء قسمين في الاربعة
الخارجية حصول ثبوت التصديق وحصول انشائه في
الخارج لان النسبة لا يكون خارجية هذا كلامه ووجه
الفساد انه يصح ان يكون النسبة خارجية بمعنى كون الخارج
ظرفا للنسبة او بمعنى كون الخارج بمعنى خارج الذهن فقط
ما ذكره الشارح المحقق سلمه من ان المدرك التصديقي هو النسبة
المتصورة بين طرفيها وليس تعلق بها الطلب لا باثباتها
في الخارج ولا بنفيها فيه فليتامل في هذا المقام فانه مزلة
الاقدام ودفع الثاني بان المراد بالتصور والتصديق
المتصور والمصدق به وآليه الاشارة بقوله وان المراد
بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به على ما قد علم الدرس

قطعا

ضرب الامير اي مضروبه فالمصدر بمعنى مفعول والثالث بان
الكلام في ثبوت النسبة كالكلام في ثبوت الانشاء بعينه
واليه الاشارة بقوله ولا بد في اعتبار الحصول معهما لانه
المقصود بالطلب والرابع بان التصور بمعنى المتصور
المقصود بمعنى المدرك والمدرك يشمل الكل واليه الاشارة
بقوله فظهر ان المراد بالمتصور كما اشرنا اليه هو المدرك
لكن يشمل جميع الاقسام اقول اما النوع الاول من
الطلب للاذكر ان الطلب منحصر في عين النوع الاول
لطلب لا يقتضي ان يكون الملحوظ فيه ممكن الحصول والنوع
الثاني من الطلب يقتضي ان يكون الملحوظ فيه ممكن الحصول كما اول الآن
ان يبين ان التمني في النوع الاول وما كان النوع الاول
منحصرا في التمني ولم يكن له قسم آخر قال اما النوع الاول فهو
التمني لكونه مشعرا بانحصاره فيه ولهذا لم تدخل في
النوع الاول التمني كما قال في النوع الثاني فان قيل الدليل
للحصر سوى الاستقراء وكان لا استقراء حاكم بانحصار النوع
الاول في التمني هكذا نكم هو حاكم بانحصار النوع الثاني في الا
الذكورة فاتى سر في ايثار العبارة المشعرة بالحصر في الاول
دون الثاني مع اشتراك كل الحصرين في الخروج بالنظر الى
دليله فنقول الانحصار الاشتراك الذي هو مدلول الدليل

ربته

حاصل ههنا الا ان الاشعار بالجهة الاول دون الثاني فالثاني مبني على
نكتة وهي الرد على من زعم ان النوع الاول ضربان التمني و
صيغته ليت والترجي وصيغته لعل بخلاف النوع الثاني
فانه ليس فيه هذا الامر فلم يتنبه فيه الى الاشعار بالجهة والحصر
الاستقرائي فيهما فمعلوم من سياق الكلام ههنا وفي التفريع
يكون الباب برأسه بصدد بيان ان تحقيق التوكيد المسبب عن
امتناع اجراء الكلام على الاصل وانما صح الرد فهذا ان
صيغة لعل مصنوعة لتوقع امر فان كان ذلك المتوقع محبوبا
فهذا الترجي وان كان مكروها فهذا الاشفاق والتوقع من حيث
انه توقع ليس بطلب والاطماع تعلقه بالاشفاق فان قيل الكلام
في الترجي نقول لانه التوقع ولانه لقال ولا يخفى ان الترجي من
حيث انه ترجي طلب فلا يتم الرد المذكور على ان الترجي
على ما فسره القوم عبارة عن ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله
حتى لو كان حصوله موثوقا به فلا يستعمل فيه صيغة الترجي اعني
لعل فلا يقال لعل الشمس تغرب ثم القوم قد صرحوا بانه قد يدرج
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
نحو لعلك تعطيني والاشفاق ارتقاب شيء مكروه نحو لعلك تموت
الساعة واذا تحرر ذلك ظهر ان الترجي ايضا في حيث هو
ترج ليس بطلب لان حقيقة الارتقاب والارتقاب في حيث هو
ليس

ليس بطلب والاطماع قد يدرج فيه الاشفاق نعم الطمع في حيث انه
موافق طلب ونعم ما قال العلامة التفتازاني ره المرجو اما يكون
مطمعا من حيث انه متمنى لا من حيث انه مرجو والذي ذكره القوم
من ان ليت ولعل لما يدخل على متمنى وذي خطر معنى الطلب لان ههنا
لطلب مخصوص الخطر فلا يتوجه الى ذلك المخصوص طلب خطر ذو
لا يجتمع عندهم طلبان على مطلب مبني على هذا فلا اشكال اذ لا علم
الفصل الثاني في علم البيان قد تقرر ان كل علم فهو مركب وان جزاءه
اما موضوعة ومبادية ومسائله وبه يسير ظاهر كلام الشيخ في
الاشارات واما مسائل فقط كما نبر عليه الشارح المحقق ره حتى ورد
بان جعل الاولين مما جزاء العلوم تسامح وتتبر بل لشدة
الارتباط وكمال الاتصاف منزلة الجزئية وقد علم فيما تقدم
ان عادة العلم جارية على ان يعتبر عن الاولين بالمعاقد
عن تعيينها بضبط المعاقد وفي تحقيق الكلام
في العلم وقد سبق ايضا ان القسم الثالث مبني على مقدمة
وفصلين وان وظيفة كل من الفصلين ضبط المعاقد وضرب
المسائل وقد اتضحت وظيفة الفصل الاول لتعين وضعه
الثاني في علم البيان اندرج فيه الضبط والضرب اذ العلم
عبارة عن الامور الثلثة المذكورة ولا يخفى لطف فيه هذا
الكل للفصل الاول الا ان اجزاءه الثلثة مبنية هناك بيانا

قاطعا وتبيانا ساطعا كان ذلك محيطا بتلك العبارات
احاطة الظرف بالمظروف ففيه تنبيه على قلة الالفاظ وكثرة المعاني
وبهذا تبين ان لا حاجة في تصحيح الظرفية الى تقدير المضاف
في بيان علم الكلام كما زعمه الشارح المحقق بل هو مدح بذلك فيما سبق
وقياس على قولهم هذه الاية في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح
فلان ووجه الثمرة ان تقدير الظرفية الحقيقية مشترك والنسبة
مبنى فظهر ان الاسئلة المقبل عليها ايضا في هذا البيت فليتفهم ثم
لما كان في ظاهر الظرفية المذكورة ضرب من الاجمال ونوع
من الالتباس وكان ذلك مفتقرا الى امرين حاصل ومزيل
فاشار الى الاول بذكر الاحتفاف والى الثاني بتكرير ما سبق
من ان موضوع العلمين امر واحد هو المركب الطلبية والخبرية
وان التمايز انما هو بالحيثية في بيان الحيثية بالقدر المشترك
بينهما تنبيه على وضع الاستعداد والتعدد في الموضوع ورمز
الى ما تحرر من ان موضوع العلم قد يكون اكثر من واحد اذا
كان بين الامرين او الامور الاشتراك جنسي كالكتاب
والسنة والاجماع والقياس فان هذه الاربعة موضوع
لعلم الاصول لاشتراكها في ان كلا منها دليل شرعي وكالخط
والسطح والجسم التعليمي فان هذه الثلثة موضوع لعلم الهندسة
لاشتراكها في الجنس اعني الكم المتصل اقتدار الذات

او اشتراكي

واشتراكي عرضي كبدن الانسان واجزائه والادوية والاغذية
والاشتراك بالنسبة الى علم الطب لاشتراكها في ذاتها
او الصحة التي هي غايته وحاصل الكلام انه لا استبعاد في
كون الامرين موضوع العلم لتشابههما فيما به الاشتراكي
في العوض الذي هو الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها
واعلم ان الشبهة في هذا المقام ناشية من امرين الاول
انه كيف يصح ان يكون موضوع علمين امر واحد وقد مر
ان العلوم انما تتمايز بتمايز الموضوعات فكيف يكون التراكيب الطلبية
والخبرية موضوع العلمين الثاني انه كيف يصح ان يكون امران
موضوعين لعلم واحد فاشار الى رفع الشبهة الاولى
بقوله لنضبط بها الطلبية المعتبرة في موضوع هذا العلم يعني
لا بأس باحدية الذاتية لحصول التمايز باختلاف الحيثية
فان الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم غير الحيثية المعتبرة في
علم آخر فانها موضوعة للعلم بالحيثية الافادية وموضوعة
للبيان بحيثية الاستفادة في الدلالة فاحدى الحيثيتين تغاير
الاخرى والى رفع الشبهة الثانية بقوله من حيث
اختلافها في وضوح الدلالة يعني لا بأس بالتعدد في
الموضوع لحصول الاتحاد باعتبار الوصف المسطور لا بأس
بالتعدد الذاتي لامكان الوحدة الوصفية الملحوظة في هذا العلم كما ان

لا بأس في الصورة الاولى في الوحدة الذاتية لمكان التغاير الوصفي
قال الشيخ في الشفاء قد يكون للعلم موضوع فرد مثل العدد للحساب
وقد يكون غير فرد بل يكون نوعا حقيقيا موضوعا كليا تشترك في
شيء بناء كليا به وذلك على وجوه فانها اما ان تشترك في جنس
فرد الشيء المتحد به اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس يجمعه وهو
المقدار او تشترك لا مناسبة متصلة كاشتراك النقط مع
الثلثة فان نسبة النقطة الى الخط كنسبة احد اكنسبة الخط
الى السطح وهو الى الجسم واما ان تشترك في غاية واحدة كاشتراك
موضوعات علم الطب في الاركان والامزاجات والاخلاط
والاعضاء والارواح والقوى والافعال ان اخذت هذه
موضوعات الطب لا الجزاء موضوع واحدها تشترك في
نسبتها الى الصحة ثم قال طور اراد ان يجعل موضوعه
واحد فليتقول هو البدن وما يلحقه من تلك الجهة يكون جميع
ما ذكر من اجزاء لدخول الامور الطبيعية السبعة وهي ما
يحتاج اليه الانسان بحسب الذات والثاني في
الاصح وفي تصوير الجهة المعتبرة بالاختلاف تشويش
على فساد ما ذهب اليه الشارح العلامة رح من ان
القدر المشترك بين التركيب الطبي والخبري ذاتي
مع كونهما كلاما ومنها وجوه الاول ان يكون موضوع

العلمين

العلمين التراكيب فيلاحظ الافادة موضوع الكتاب ويلاحظ
كيفية الافادة موضوع البيان وهذا هو الذي ذكره
العلامة التفتازاني واختاره الشارح زان يكون موضوعه
التراكيب الطبية والخبرية المشتملة على تغاير الجهتين كما مر
وهذا هو الذي اختاره الشارح العلامة ووافقه الشارح
المحقق والثالث ان موضوعة الدلالات لكن بلاحظة
اختلافها وضعا وخفاء والاول هو الملائم لما ذكره
الشارح المحقق في صدر الكتاب من تقسيم علم الادب
الى الاقسام الاثني العشرية والتفاوت بين الاولين
قليل والظاهر ان تقييد التراكيب بالخبرية والطلبية توضيح
والا فلا يخفى ان التركيب التام المبني على القانون مختص في
التعيين لا يكون الا بهما واما الوجه الثالث فهو
الملائم لظاهر كلام الله بما سبجيء لانه جعل مقاصد البيان
امور ثلثة التشبيه والمجاز والكناية وفسر الاخرين
بالمعنى المصدري ومرجع الكل الدلالة والشارح المحقق قد
ابطل هذا الوجه اعني الوجه الثالث بوجهين الاول
ان علم البيان قسم من اقسام العلم الادب وعلم الادب
باحث عن احوال الالفاظ العربية فيكون موضوعه اللفظ
العربي اذ موضوع كل علم ما يبحث عن احواله ان لم

حاول دفعه بما ذكر ووجهه ظاهر في كلامه قوله اى محاولة
عن القصد والارادة بالمحاولة لانه ابلغ عن الاتهام اتباعا
قوله يريد بالمعنى الواحد بطريق اعتبر فيه
التركيب ورعاية المطابقة لمقتضى الحال واعترض ان كلامن
الامرين مأخوذ فيه اورد على كل منهما دليلا في حيز التدليل
الاول انه لو لم يعتبر فيه التركيب لما امكن الاستفادة
او الافادة لان الالفاظ المفردة لا يفيد مسمياتها وان لزم الدور في
الكلام تنبيه على ان هذا مبني على ان الامر كذلك عند المص
على ما قال في قسم النحو ان الغرض الاصلي من صيغ الكلم
التركيب لامتناع وضعها للفائدة وامتناع الفائدة
بدون التركيب لكان الدور اذ افادتها بسيطاتها
موقوفة على العلم باختصاصها بها والعلم بالاختصاص موقوف
على العلم بتلك المعاني فلو كانت تلك المعاني مستفادة
من تلك الالفاظ لزم الدور وههنا بحث اما اولا
فلان عدم كون الالفاظ المفردة مقيدة لمعانيها لا يقتضي ان
يكون المعنى الذي نحن بصدده مدلولا تركيبيا جاز ان يكون معنى
مفردا يفيده الالفاظ المفردة التي ركبت مع الغير واشتاع
افادتها بصيغة الافراد لا ينافي افادتها بصيغة الكينونة

مع الغير

مع الغير فان اراد بالمعنى المركب ما استفيد وما دل عليه سواء كان الدال
نفس المركب او جزؤه حتى يتناول المعنى المفرد والمعنى المركب
فهذا فاسد اما اولا فلان ظاهر العبارة تأبى عنه لان الكلام
في المعنى المركب بطريق الوصف وفي معنى المركب بطريق الاضافة
واما ثانيا فلان رعاية المطابقة غير جارية في المعنى الذي هو
مدلول جزء المركب اذ قد تقرر ان الموصوف بالبلاغة هو المركب
لا المفرد واما ثالثا فلانه اذا فسر المعنى الواحد بالمدلول
التركيبي اقتضى بالمجاز المفرد وهو معظم مقاصد الفن وكذا الكثرة
اذ هي على ما سيجيء ثلثة اقسام الاول الكثرة في الموصوف
اثنان في الكثرة بالصفة اثنان لكن الكثرة في النسبة بينهما
ولا يخفى ان كلا من الاولين مدلوله مفرد واما ثالثا فلان هذا
مبني على لزوم الدور وذاك مبني على مقدمتين كل منهما
في غاية الضعف الاولى ان العلم بالاختصاص موقوف
على العلم بتلك المعاني من تلك الالفاظ وهذا ممنوع
بل العلم بالاختصاص موقوف على تصور اصل المعنى في الجملة
واصل المعنى كذلك لتوقف العلم بالنسبة على العلم
بالمنتسبين مع فلا دور الثانية ان لا بد انفهام مسمياتها
فقط بنفسها عند التلفظ بها فايدة وهذا ربما يمنع فيه وقد
مر ما لهم بذلك اما بالتزام الدور على هذه المقدمة في

قسم النحو كذا الشارح المحقق ره كثيرا ما يعتبر الدور ويبنى عليه
مقاصده واشتهر جدا بان المبنى على الفاسد فاسد واما الشارح
العلامة ره فهو وان لم يصرح بان المراد من المعنى الواحد المدلول
التركيبى لكنى التركيب يلوح فى كلامه لانه فسر اولا بالمعنى
الذى يقتضيه الحال بحسب المقام وسيجئ تحقيقه فى تفسير مفعول
الدليل الثانى وثانيا باصل المعنى النحوى فانبلا والحق ان المعنى
الواحد هو اصل المعنى وهو انما يكون بمنزلة التعيينى لو لم يقيد
عن صاحب علم المعانى بحيث يقيد ما يقتضيه الحال ولا عن
صاحب البيان بحيث يدل عليه اصل المعنى ودلالة مختلفة
بالوضوح والخفاء بحسب المقام هذا كلامه ولا يخفى فساده اما
اولا فلما تقرر فى صدر مباحث الفصل الاول ان المعتبر
عند صاحب المعانى هو المعانى الثوانى واصل المعنى النحوى
وان روعى فيه المطابقة ساقط عنده عن درجة الاعتبار
وانه منزل منزلة اصوات الحيوانات وقد سبق تحقيقه
هناك بما لا مزيد عليه واما ثانيا فلان اختلاف الدلالة
وضوحا وخفاء لا يجرى فى اصل المعنى النحوى وكيف ما
الان بصدده وهذا هو الغرض المسوق له من تمهيد قاعدة وجب
على الشارح العلامة ره ان لا ينسى ما قدمت بداءة بكيف
نسى عن حاضر ابداءة قوله واما اعتبار رعاية المطابقة

شروع

شروع فى تقرير الدليل الثانى على التقييد الثانى وهو رعاية
المطابقة وحاصله على ما فصله الشارح العلامة ان علم البيان
انما يتعلق بما يتعلق علم المعانى فانه يبحث عما فسر المعنى الواحد بالمدلول الذى
روعى فيه المطابقة المقتضى الحال وانما وجب تفسير
المعنى الواحد بهذا المعنى اذ البيان انما يتعلق بالمعانى لان هذا
اداء المعنى الذى تقتضيه الحال وذلك لان المعنى
مختلفة وضوحا وخفاء فلو فسر بما هو اعم مما ابتنى البيان انما يتعلق
اذ البيان لا يوجد بدون المعانى هذا حاصل كلامه واعترض
انما صل الكاشى بان الاقتضاء ليس من مباحث
عن احوال المجاز والاستعارة والكناية على الوجه الكلى
من غير ان يكون هناك تعرض لذكر الاقتضاءات المقامية
فلو كان الامر كما زعم لوجب التعرض لتلك الاقتضاءات
اولا ثم التعرض لتلك الدلالات ثانيا ولكان الكتاب جزاء
من البيان حقيقة وهو فاسد اذ قد تعرض فى بيان حد العلمين
انه بمنزلة المركب لا انه مركب حقيقة ثم قال ولان فرض
ان شخصا يعرف الدلالات باسرها يقدر على الاداء ولا يعرف
الاقتضاءات المقامية فهل يصح ان يقال هو ليس عالما
بالبيان لا والله ثم قال فالمراد بالمعنى الواحد اعم من مقتضى
الحال ثم اورد على بعض شبهه وحاصلها انه قد تقرر ان البيان

تبطيق الكلام على تمام المراد وقد سبق ان المراد هو الخواص المعانية
وتمامه كيفيته افادته وضوحا وخفاء فالبيان اذن ملزوم للمعاني
والدلالة على الشيء لا يمكن بدونه وذلك الشيء لا يقتضي وجود
الفائدة المطلوبة منه ولو سلم ان فائدة البيان يستلزم فايدة
المعاني فلا نسلم ان البيان نفسه يستلزم الكشف كما ان
فايدة المنطق العصمة عن الخطأ في اقتناء العلوم الآخر ولا يلزم
ترتبها عليه اذ يجوز ان يعرف المنطق ولا يحصل ما اقتناها فالمرجو
من البيان ذلك وفايدته هو الكشف ترتبها عليه قد يتخلف
عنه فلا يلزم اذا ان يكون الكشف جزءا من البيان ولا لزوم له
هذا خلاصة كلامه ولما كان حديث الاخصية حقا كما ذكره الشارح
العلامة آثره الشارح المحقق به واقتفى اثره واختصر الكلام
في بيانه اختصارا مبتنيا على بيانه فعبر عن ترتب البيان
على الكشف وتفرعه عليه بكونه شعبة منه يريد انه كما لا يتصور وجود
الشعبة بدون الشجرة كذلك البيان بالنسبة
الى الكشف بحسب الاعتبار والاصطلاح تم كلامه ذلك
بتحقيق الوظيفتين ليتضح بذلك حديث الاخصية وفي الكلام
رمز الى ان معنى الاخصية ليس مركبة من الكشف وفي غيره كما
الانسان بالنسبة الى الحيوان ثم في تحقيق الوظيفتين وتذكير
هذا الحديث في البين تنبيه نبيه لاولي التنبيه على نباهة كلام

المعترض

المعترض من حديث وجوب التوصيف وفي حديث صحة
النفي المقرون باليمين وبالجملة فمنشأ كلامه تعليل الالفاظ وتكثير
الكشف ولا يوقف الا من تنبه للمعاني الثواني فلتتأمل قوله
والباء في قوله الخ الظاهر ان له جانب المعاني
ان هذه الباءات كلها بمعنى في قوله مردوده الخ مردود قطعا
قد سبق في هذا البيان ان الخفاء قد يقتضيه
الحال كالاقتضاء فلا بد من فرح يعتد به على ان المعنى قابل
الوضوح بالخفاء فيما سيجيء قوله والباء في قوله بالدلالات
متعلقة بثلثة من جنس واحد الاول بطرق الثاني بالزيادة
الثالث بالدلالات والاخفاء عن تعلق الاول بالايراد وكذا
بالاختلاف ويجوز تعلق الاول بالكمال له على ضعف ولما فرغ
من الاولين حاول ان يبين الحال في الثالث وجوز فيه
وجهين حاصل الاول انه متعلق بالايراد وحاصل الثاني انه
متعلق بممكن في قوله غير ممكن ولما كان كل من الوجهين مخالفا
لقواعد النحو اما الاول فلانه تقرر انه يمتنع تعلق جارين
من جنس واحد بعامل واحد بجهة واحدة بكيف صح ان
يتعلق بطرق وبالدلالات بالايراد واما الثاني فلانه قد تقرر
ان معمول المضاف اليه يمتنع تقدمه عليه اشارة الى دفع الاول
بان الجهة مختلفة فان الايراد عامل في الثاني بعد تقييده

على ما قال في آخر هذه
المقدمات من ذلك فقد
ردوست ذلك المعترض
الثاني في توضيح المقام
فخفاء من ذلك المعترض

بالاول ثم اوضحه بمثال اورده، صاحب الكشاف في قوله تعالى
رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الجارين اعني منها وقوله من ثمرة
محمولان لمرزقوا واعماله في الثاني بعيد، بالاول على نحو قولهم اكلت
من بستانك من عنب يعني ان الاكل من البستان انما هو من العنب
والتفريع بالابتداء في الجار الثاني تنبيه على ان مرزوقا الموضعين
ابتدائية فيتجدد الحاجة فيتأكد الاشكال فيتضح الحاجة الى
التأويل باعتبار التقييد فقوله بلا اتباع معناه بلا جعل
الثاني تابعا بالاول بجعله تابعا في التوابع كالنعت والعطف
وغيرهما وههنا وضع آخر وهو ان يجعل الثاني في الاول وفي الثاني نسبة
سببية او بعكس والقرينة المشورة بذلك قوله
فيما سيجيء وانما يكون ذلك في الدلالات العقلية فاندفع
المحذور والى دفع الثاني بان كلمة غير محمولة على كلمة لا نها
بمعناها وتنظيره بما ذكره الامام المرزوقي في قوله والا اكن
كل الجواد فاني على اسراء في الظلمات على ستم ان الظرف
اعني قوله على الراء متعلق ستم وان كان مضافا اليه اجرى
غير مجرى لا يجامع النفي فحمل عليه كما قيل على الرغم ولا اشتم
وارد في سورة الامتناع مختص بما اذا كان هناك ما يمنع
حمله على المعنى اذ له كان حاصل معنا، فك الاضافة فهناك
ايضا يجوز الاعمال في المتقدم وان كان المضاف لفظ غير والى

هذا

هذا اشار الامام المرزوقي في قوله والا اكن كل الشجاع
فاني بغرب الطلى والهام حق عليم ان قوله بغرب الطلى
متعلق بعلم لان حاصل معنا، عليم حذر فلان زيادة في الاضافة
الا ان تاكيد فالمعنى على فك الاضافة فليس هو مثل قولهم
انت زيدا مثل ضارب عمرا ان المعنى فيه على الاضافة لفظا
ومعنى انتهى وههنا ايضا دفع آخر وهو الاضمار والتغيير فاندفع
المحذور المذكور وذكر الشارح العلامة ان هذا الظرف
اعني الظرف الثالث متعلق بالمحاولة فعلى هذا فقد حصل
الخلاص من جميع الاشكالات وظني ان هذا ابلغ من سابر
التوجيهات لما فيه من الاشعار بان طلب الاسراء
في تلك الدلالات من العاقل يليق بالمحالات قوله
وانما تركت الهاء بيان المبتدا، وهو الحاء وتاء مؤنث والخبر
وهو قوله غير عكن مشتق مشتمل على الضمير فيجب
ان تثبت فرفع الاحتياج الى التاء وبل فذكر في توجيهه
وجهان تكلفه وههنا وجه آخر الاول انه من قبيل الابن وتامر
كانه قيل غير دارت الامكان الشارح ان المعصف معتد على ما
هو مذهب سيبويه في مثله قال صدر الافاضل في حواشي
السقط ان امثال هذه من قبيل حذف الموقوف فظن متقول
والكلمة مفردة وتاء مطول مغني غيرها وعليه قوله تو

ان رحمة الله قريب من المحسنين في احد الوجوه الثالث ان
المجادلة بمعنى الطلب الرابع الخفاف اكتب التذكير من
المضاف اليه قوله فانك بالتنبيه على ان التشبيه من
باب الحقيقة لا من باب المجاز والكناية وان دلالته من
قبيل الدلالات الوضعية اي المطابقية فلا يجري فيها الوضوح
والخفاء فورد عليه ان التشبيه من اعظم مقاصد البيان
وفيه من النكت واللطايف البيانية ما لا يعد ولا يحصى وح
فاحد الامرين لازم اما القول ببطلان القول بان التشبيه
من مقاصد البيان واما القول ببطلان القول بان الامر او
المذكور لا يجري في الدلالة الوضعية اي المطابقية وليس في
ذوي الدقيق منها كلام حاصله ان التشبيه مشتمل على دلالتين
احديهما وضعية حركية والاخرى عقلية ضمنية فانك اذا
قلت مثلا خده كالورد او وجهه كالبدر فهناك دلالتان
وبازائهما معنيان الاول ان بخده حمرة وان لوجهه
ضوء ورقة الثاني ان خده حسن لطيف يرغب اليه
الطبع ويميل اليه القلب وان لوجهه ملاحة وسكنة تبهج
النفس ولا تخفى ان الدلالة للمعنى الاول دلالة وضعية حركية
والدلالة على المعنى الثاني عقلية ضمنية وكل منهما دلالة التشبيه
فالايراد المذكور المستفاد من الاختلاف وضوحا وخفاء وان كانت

غير حادثة

غير حادثة في الدلالة الا ان الاولى جارية في الدلالة الثانية والمطلوب
بالتشبيه هو المعنى الثاني لا الاول الا ان الارادة الثانية
لا تنافي الارادة الاولى كما مر وذكر الشارح المحقق ان اللازم
من هذا الكلام ان يكون مقاصد البيان اربعة التشبيه والاستعارة
والمجاز والكناية ووجه الضبط ان اللفظ المراد به خلاف الموضوع
اما ان يجوز معه ارادة الموضوع له ايضا او يمتنع وايا ما كان
فغنية تشبيه او لا صار اربعة اقسام فالذي اريد به خلاف الموضوع
وجاز ارادة ايضا وفيه تشبيه سمي تشبيها والذي يمتنع فيه
ذلك ولا تشبيه فيه سمي كناية فالتشبيه والكناية
ليشتركان في جواز ارادة المعنيين ويفترقان بالتشبيه و
عدمه والمجاز والاستعارة يشتركان في امتناع الجمع بين المعنيين
ويفترقان بالتشبيه وعدمه فيشتبه التشبيه الى الاستعارة
كشبه الكناية الى المجاز ولا يخفى على المتأمل ان هذا لا يناسب
كلام القوم وكلام المحقق لان احضار مقاصد الغنى في الثلثة اعني
التشبيه والمجاز والكناية لا يناسب احضاره في الاربعة المذكورة
لان الاستعارة اذا اما داخلة في المجاز او في التشبيه فلا
محذور على كلام هذا المدقق من هذا الوجه الا انه لا يخفى على المتأمل
ان ظاهر كلام المحقق في آخر هذه المقدمة يخالفه لان حاصله هناك
ان البيان حقيقة اعتبار اللازم تمام بنجر كلامه بالآخرة الى

انحصار ذلك في المجاز والكناية ويمكن ان يقال كلام المصنف هنا
ان الوضوح والخفاء غير جاريين في التشبيه باعتبار احدى دلالتيه
اعني التعريح الوضعي والذي في هذه المقدمة في بيان الانحصار
معناه ان التشبيه باعتبار دلالته الاولى اعني المعنى العقلي
داخل في الكناية فان قلت فالحصر في مقاصد النفي في المجاز و
والكناية قلت التشبيه لغموض مباحثه وعموم فوائده وعدم نكتة
صار اصلا برأسه وجنابزاسه وسيأتيك في آخر
المقدمة زيادة تفصيل لهذا الكلام قوله اراد بالكلام
المركب مطلقا جوز كون الكلام بمعنى المركب سواء كان
تقييديا او اسناديا وتمسك بذلك المثال وهو قوله
ضد بيته الورد فانه ظاهر في تركيب تقييدي مركب
من الصفة والموصوف اذ النكرة لا تقع مبتدأ فلو لم يحمل
الكلام على العموم لما كان المثال مطابقا ثم جوز حمله على الاسنادي
بتقدير المبتدأ والخبر ينطبقه عليه ولا يخفى ضعف هذه
المقدمات اما اولا فلان قوله اذا اردت قوله بيته الخ
مناف لتشبيه حد معين هو ضد الممدوح او المحبوب اذ لا يخفى
انه لا معنى لتشبيه ضد في ضدية الدنيا بالورد فان الكلام
في ضد معين فلفظ النكرة في مثل هذا المقام كلفظ المعرفة بل
النكرة ههنا ابلغ نص عليه الامام المرزوقي قائلا وقد تقدم النكرة

مقام

مقام المعرفة وتفيد فائدتها فمعنى ضد بيته الورد ضده غاية انه نوته
تنظيما له وان اردت تحقيق ذلك فارجع الى ما كتبنا في شرح
لباب الاعراب فانه قد ذكرنا فيه ان النكرة المفيدة في احد المجا
ال جانب العموم والخصوص بحيث يصح ان يرجع مبتدأ المكان المعلومية
هناك واما ثانيا فلان تقدير المبتدأ والخبر كما قدمنا لا ينفع
اذ الكلام في المعنى الواحد الذي هو مدلول الكلام الاسنادي
وما نحن فيه ايضا اذ المدلول تركيب تقييدي والا مدخل
للكلام في ذلك فليتأمل قوله ووجه المناسبة الخ
يريد ان الاصل مجاز عن التمام وان وقوعه مصدرا اي
صيغة مصدر انما هو باعتبار المعنى الثاني في المجاز يتضح بذلك
كونه نعتا فلي هر كلامه يشعر بان العلاقة هي البعضية يعني
ان الاصل الشيء هو بعضه كما يظهر بالنسبة الى الاسنادي
والانشاء البعض يقتضي انشاء الكل وهذا هو الكلام فكلمة زاد
الشيء ايضا كذلك والظاهر انه لا حاجة الى ذلك الان
اصل الشيء لا يستلزم وجود ذلك الشيء بتمامه وكذا
عدم اس الشيء فلا لزوم بينهما في جانب الاثبات لكن
انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء ذلك الشيء فبينهما تلازم
في جانب الانتفاء فلعل التنزل في اختصاص هاتين الكلمتين
بصورة النفي وذلك لانهما مستعملان في التراكيب

نبيان

وانما في خبر النفي والامر لانهم استعملوه نهافي صورة الاثبات
اصلا فليتامل قوله فلانهم الخ ناظر الى ان شيا مصدر
على غلط قوله فعاونتك الخ والدرس كما ناوالحاصل ان الملايم
لهذا الوجه ان يجعل شيئا بمعنى اوهذا ظاهر لايخفى ان الوجه
الاول مبني على شيئا معمول به الاانه وضع الاعم مقام الاخص
لانه ابلغ اذلا يخفى ان نفي الشئ بهذا الطريق مفيد لعموم السلب
فيندرج تحته ما هو اخص منه وهو الشئ الذي هو معنى هذا الكلام
واذا انتفى الشئ بهذا النحو ينتفي مراتب الدلالة ايضا بالطريق الاولى
فهذا الوجه ابلغ واوجز فقط ما توهمه الشارح المحقق بيد
من ان الوجه الاول مشتمل على تكلفين تخصيص شئ بدلول
الكلام وجعل اصلا عبارة عن مراتب الدلالات
كما يظهر وعلى انه كناية عن مراتب الصفات من
الكلية والبعضية والذهنية اليه مشار قوله وانما يمكن ذكر في
الدلالات العقلية منها وجوه الاول ان ذلك اشارة الى
امر اراده المذكور والثاني انه اشارة الى التفاوت في
الوضوح الثالث انه اشارة الى المحاولة فهذه وجوه ثلثة
لاتفاوت بينها في الصحة انما التفاوت بينها في الوضوح
والخفاء فان نظر الى الظاهر فيها كل ظاهر ان ظاهر العبارة
وظاهر المعنى فان نظر الى الاول فالظاهر ان ذلك اشارة

الى

الى المحاولة وهذا ابلغ الوجوه لما فيه من الاشعار بان طلب الامر اه
المذكور غير ممكن لانه الدلالة التعقلية فتنفي الامكان عن الطلب
تنبيها على نفي الامكان عن الامر اه بالطريق الابلغ الاكمل
وعلى ان المحال وطلبه سيان عند العاقل وقوله اذا اريد
التوصل الخ رمز خفي الى هذا الوجه كما سنشير اليه هناك
انشاء الله تعالى وان نظر الى الثاني فالظاهر ان ذلك
اشارة الى الامر اه ولكن بلاحظ قيد وهو الاختلاف
في الوضوح والخفاء فمناط النفي والاثبات هو هذا القيد وان
نظر الى التحقيق فذلك اشارة الى الاختلاف في
الوضوح والخفاء لان المقصود بالنفي والاثبات في هذا
المقام انما هو الاختلاف وضوحا وخفاء كما لايخفى على المتامل
فانها كل وجوه قريبة بعضها فوق بعض وضوحا وخفاء فالاوضح
هو الوجه الاول والواضح هو الوجه الثاني والخفي الوجه الثالث
ولامر ما افترق الشارحون بينها فرق ثلثة ففرقة نظروا الى
الاول فجعلوه ذلك اشارة الى المحاولة وفرقة نظروا
الى الثاني ومنهم الشارح المحقق بايخ هوا فجعله اشارة الى
الامر اه وفرقة نظروا الى التحقيق ومنهم الشارح العلامة
وافقاه الشارح الكاشف فجمعوا بالثالث والاكمل
حسن واما الشارح المحقق فقد زيف الاول والثالث وهم

الى

بسماجتها وجزم بان زعم انه ان هذا هو الصواب فقط وانما
حققنا، انما قد تبين الصبح لذى عين وان ذلك مبني على جموده
على الظاهر وقلة امتلائه الى الخفايا والتسرير قوله مثل
ان كون لحان مثل صفة الدال على غلط قوله تو كمثل الحمار يحمل
اسفارا وان حركته بيانية على غلط قول ابن قيس ابن رفاعه
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ومعنى الكلام وانما
يكمن التفاوت في الوضوح والخفاء في الدلالات العقلية التي
هي مثل الدلالة في هذه الثلثة بالنسبة الى متعلقاتها ويجوز
ان يكون مثل صفة مصدر محذوف اي انما يكمن التفاوت
في الوضوح والخفاء في الدلالات مثل التفاوت الكائن في دلالة
هذه الثلثة على متعلقاتها وكلا الوجه حسن مليح وهذا هو الموافق
للمقصود والذي سبق الكلام لاجله عند من له ذوق سليم وله
تدرب في تراكيب الكلام بخلاف الوجوه التي ذكرها
الشارح ههنا وهي المذكورة في الشرح فانها ليست بهذه
المثابة فليتفهم قوله ولا يجب اشارة الى دفع شبهة
مقدرة وحاصل الشبهة ان قانون التمثيل ان يكون
مدخول لفظ المثل ونحوه ممثلا به وههنا ليس كذلك اذ
المثل له هي الدلالات او امكانها فالممثل به ليس بمدخول
للمثل اذ الكون بمعزل عن الامرين اذ شرط الممثل له ان

يكون

يكون من جنس الممثل له وصادقا عليه وحاصل الجواب ان
وجوب ذلك مم بل الواجب ان يكون الممثل به مستفادا
مما بعده سواء كان ذلك مصرحا مدخوله كقولنا في تمثيل
انما عل مثل زيد في خروج زيد ومأخوذا منه كقولنا في تمثيله
ايضا مثل خروج زيد ولو قدر مصرحا به في ذلك وجدته راجعا
الى ما تقرر في باب التشبيه وسيجئ تفصيله من ان
الكاف ونحوها من الادوات التشبيهية لا يجب ان يليها
المشبه به بل قد يؤخذ مما بعدها قوله ويكون الخ يريد انه
من قبيل حذف المسند اليه بقرينة ذكره في المعطوف عليه
على نمط قولك كان لزيد دار وبكر والى لعمرو ذكر اللام
الجارة تعريضا بالمقصود ودفعا لتوهم عطفه على الخبر فوقع
قوله لا يخفى عليك الخ يريد انه لا فائدة في هذا التطويل
اذ لو اقتصر على الجملة الشرطية الواقعة جوابا اذا كفى مع
حصول الاحصاء فلا يعرف في ذكر الباء نكتة وفائدة
وعلى تقدير ذكر حق العبارة بها او بكل واحد مكان بواحد
اذ التفاوت انما يظهر بذلك والحاصل ان هذا احد وجهين
حاصل الاول انه لا فائدة في ذكر الشرطية المصدرة باذا
وحاصل الثاني ان حق العبارة ان يقول بها او بكل واحد
وحاصل الجوابين ان ذلك شيء متعمد واعلم ان قوله واذا

منها

منها

اريد التوصل بواحد منها الى المعلق به معنى واذا حاول البليغ
ايراد متعلق واحد من المتعلقات الثلثة المذكورة للانتقال الى
المتعلق به دون اخويه اعني المتعلقين الآخرين صح هناك ان طرف
افادة مختلفة وضوحا وخفاء اذ المفروض ان التعلقات بين
هذه الثلثة متفاوتة وضوحا وخفاء اذ البعض بلا واسطة
والبعض بواسطة واحدة والبعض بواسطتين فصاعدا واى صل
ان منها طرفا ثلثة والمقام تقتضي واحدا مخصوصا دون اخويه
والبليغ اذا اختار هذا الوجه المخصوص عدل عن اخويه فكلم المقام
ظهر هناك ان طرف افادة هذا المعنى الواحد متفاوتة وضوحا
وخفاء اذ المفروض تفاوت التعلقات فرتبها امور ثلثة التوصل
بمتعلق واحد من المتعلقات الثلثة المفروضة واعتبار اقتضاء
المقام فالارادة الى المحاولة المذكورة وتذكير تلك المحاولة
اعني محاولة ايراد المعنى الواحد على ما ذكر في صدر القاعدة
المهمة وفيه تنبيه على ان الايراد بالفعل ليس بشرط اذ قد مر
في حد البيان ان مجرد المعرفة والقدرة كاف وتذكير التوصل بواحد
منها الى ذلك اشارة الى تغير الايراد المذكور في صدر
القاعدة المذكورة اذ لا معنى له الا ذكره بتذكير لازمه من لوازمه
وهذا معنى جعل هذا الامر لازما وسببه الى افادته واعتبار
تخصيص المقام معلوم من المقام ومن سابق الكلام اذ البيان

مسوق به كما مر وفيه اشارة الى ان اسناد هذا المعنى الخاص
دون اخويه انما هو لان وصفه اعني الوضوح والخفاء مطرد
ان وصف اخويه غير مطرد وبذلك يظهر التفاوت في
طريق المقصود وضوحا وخفاء وتبين هناك وارضى ان ظهور
التفاوت او صحته لا يتوقف على التوصل بكل واحد من
الامور الثلثة ولا هو محتاج اليه كما زعم الشارح المحقق بل
فظهر انه لا قصور في ذكر هذا الشرط وان فيها فوائد و
تنبيهات وسقط ما توهمه الشارح المحقق وفي ذكر الصحة في جواب
الشرطية تذكير الامكان المط المذكور قوله وخفاء الخ
ذكر الخفاء مرتين تنبيه على ما اشار اليه كرتين من ان الخفاء
قد يكون مقصودا كما للغتمان والشارح جوز ذلك فلا جزم
احتاج هنا الى صرف اللفظ عن ظاهره فان قيل الخفاء وان
كان عبارة عن مراتب الوضوح فالحق ما ذهب اليه الشارح ح
لانه في التحقيق نقصانه الدلالة وان كان عبارة عن عدم الافهام
مطلقا فهذا غير معقول لان الكلام موضوع للافهام بحيث لا
فلم لا كلما فرض كون الخفاء مقصودا افلتام فان الخفاء
نفسه بالمعنى الذي قد يكون مقصودا كما في المتشابهات عند القائلين
بانه لا يعلمها الا الله فان قيل الكلام في الخفاء في الدلالة العقلية
والمتشابهات خفية اذ لا علم بالكنه الوضعية هناك فذلك

خارج عن المبحث فلكن فان بعضها معلوم باعتبار الكلمات الوضعية
وانما الشبهة في لوازمها المرادة منها فليتأمل **قوله** وان
كان مفردا الخ وقد ثبت القول فيما سبق بان المراد من المعنى الواحد
هو المعنى التركيبي الذي هو حاصل الكلام المطابق لمقتضى الحال
وجوز ههنا ان يكون ذلك المعنى معنى مفردا من مفردات
ذلك الكلام ثم ذكر ان هذا المعنى وان كان مفردا الا انه
لما كان معنى الكلام مركبا منه ومن غيره ومعلوم ان الكل
يتغير بتغير الجزء كان التفاوت في هذا ايضا بالحقيقة
راجعا الى التفاوت في المركب وقد ضبطه ان يكون الكلام اما
دالا على معناه التركيبي فرجع في التحقيق الى تأدية المعنى
التركيبي بطريق فخلفة وضوحا وخفاء وكان الشارح بنى
الاول على مذهب القوم والثاني على ما هو التوجيه بقدر
الامكان واعلم ان القاعدة المذكورة التي مهدها المصنف دليل
قطعي على ان الايجاز والاختصار والاطناب والتطويل
والحذف والاضمار يستحيل ان يقع في الدلالات الوضعية ولهذه
العلة قد جرت العادة في العلوم الحقيقية على انهم لا يعتبرون
الا الدلالات الوضعية لانها لا يحتمل التزيادة والنقصان ولا
الغلط ولا الشبهة كذا ذكره الشارح العلامة وفيه بحث اذ
ليس هناك ما يمنع جريان الحذف والاضمار في الدلالات

الوضعية

الوضعية بل الظاهر علة فليتفهم **قوله** فصل احتياج
الى التعرض لانواع دلالات الكلام ظاهر هذه العبارة العلمان
يشتركان في الاحتياج الى التعرض لانواع الدلالات وان معرفة
الانواع قد تشترك بين العلمين فكان الاحتياج في هذا
العلم فوق الاحتياج في المعاني من هذه الجهة ظاهر ان وظيفة البيان
كيفية الافادة والكيفية عبارة عن مراتب الدلالات
فصاحب البيان وظيفته معرفة الامرين الدلالات باعتبار
انواعها ومراتبها بخلاف صاحب البيان فان وظيفته هو
الاول لا الثاني فالاحتياج فوق الاحتياج ههنا كما كان له
فضل احتياج قال الفاضل الكاتب منا ان صاحب
الكشاف يحتاج الى معرفة الدلالات على الاطلاق ولا يحتاج الى
معرفتها على التفصيل ولا الى معرفة انواعها بخلاف صاحب
البيان فانه يحتاج الى معرفتها على التفصيل هذا كلامه
وانت خبير بان هذا خلاف ما يجب في ظاهر هذه
العبارة وذكر الشارح العلامة ره فضل الاحتياج مبني على
ان هذا العلم مبني على اختلاف الطرق المبنية على اختلاف
الدلالات المبنية وصاحب الكشاف ان الاحتياج الى معرفة
الدلالات لكن بالعرض لانها لذات لان الكشاف ينظر في مدلولات
الدلالات وهذا ينظر في نفس الدلالات فالتقييد بالفضل تنبيه

على ان لصاحب المعانى ايضا احتياجا الى معرفة انواع الدلالات
لكن لا الى تلك الغاية الا ترى ان اكثر الناس يعرفون حد
لولا التركيب ويفهمون خواصها ولا يعرفون ان حدها
الدلالة فى اى جهة قوله اذ انه قال به اشارة الى نكتة
العدول عن المعنى الى المفهوم وهى ان الظاهر هو الاول و
حاصل نكتة على ما مر بيانه فى حاشيته ان المفهومية انما هى من
جانب الواضع اذ الواضع لا يضع لفظا بازاء المعنى ما لم يتعقل
ذلك المعنى فالوضع لا يتصور بدون المعقولية التى معناها المفهومية
بخلاف المعنى فان كون معنى متأخرا عن الوضع فالمفهوم يصير معنى
بعد تحقق الوضع ولما كان الكلام ههنا فى الوضع وفى ملاحظته اعنى
ملاحظة حين الوضع كان ذكر المفهوم ههنا انسب من ذكر
المعنى هذا خلاصة النكتة التى تقصد بها ولا يخفى ان الظاهر المتبادر
الى الفهم من المفهوم هو فهم السامع لا فهم الواضع وكيف وقد
تقرر المفهومات بها وذكرت تلك المراد وحمل الكل على هذا
المعنى اولا بد تفضيه من له طبع سليم والتفريق بينهما للمتأمل بل
الحق ان الكل بمعنى ما يفهمه السامع ونكتة العدول اذ ذاك هى
ان الكلام فى الدلالات انفسها لا فى نفس الوضع والملحوظ فى
الدلالة انما هو فهم السامع سواء كانت الدلالة فهم السامع
وفهم المعنى كما هو التوسع المشهور او كون اللفظ بحالة

يفهم معناه بعد العلم بوضعه له كما هو التحقيق المذكور وانما كان
الملحوظ فى الدلالة انما هو جانب السامع وهذا هو الذى
اوقعهم فى التوسع المذكور حتى زعموا انها نفس فهم السامع
حقيقة او تسامحا فلما كان المراد هنا ان الدلالات مميزة على الموضوع
له بالمفهوم اشعر الاعلاحظة ما كان فيه ملحوظا قوله وفيه
تأمل اى وجه ما سبق وان الدلالة ليست عبارة عن فهم
السامع ولا عن فهم المعنى بل هى عبارة عن كون اللفظ بحالة
يفهم السامع معناه بعد العلم بوضعه له ولا يخفى ان هذه الحالة
والكيفية ثابتة بمجرد الوضع فالمطابقة تفهم فائدة الدلالة
ولم يتبرها اعنى فهم المعنى من اللفظ انما يثبت عند الاستعمال
وعلم السامع بالوضع فقوله بحالة يلزم منه العلم به العلم شئ
آخر مضافا منه العلم بوضعه او المراد بالعلم الشعور والاطلاق
تعبير عن السبب بالمسبب قوله اى يطلق الخ تعريض بان
التسمية بهما بالاطلاق بعد التعريض بالاشتراك المعنوى وفى
الجمع بين الامرين على ان التسمية بمعنى الصدق وصحة
الاطلاق لان الشئ اذا كان موصوفا بمفهوم كلى مشترك
بين افراده صح اطلاقه على كل منها وحمله عليه فافهم قوله
امكن المتكلم اى بحسب المتكلم متعلق بامكن وفاعله انى يطلع من
امكنتنى الشئ اقدرنى عليه وحاصله قدرت عليه فى الصباح فلان

لا يمكنه النهوض اى لا يقدر عليه وذهب الشارح المحقق الى
ان فاعله ضمير يرجع الى المصدر الذى هو مفعول قوله ان كان سببيه
اعتقاد المخاطب والمتكلم مفعوله وان يطلع مفعوله على حذف
حرف الجر اى كون الاعتقاد اذا ثبتا جعل المتكلم متمكنا من ذلك
وهذا ايضا جيد لان القصد من اثبات الشئ وامكانه بعض وامكان
منه ويمكن منه بعض قوله على تختلفه صور ظاهر هذه العبارة
مشعر بان المراد بالصور المختلفة غير الطرق والتراكيب
المذكورة والا فلا مناسب ذكر اربعة لا على وتعريف الصور
لا ينكر بل الامر ظاهر باسبق اعنى قوله واذا عرفت
مع ما تقدم عليه من صور القاعدة الى آخرها يشعر بان الصور هى
الطرق او ذكر الاختلاف ايضا تاييد لهذا الاشعار
فان بناء الامر على الامر الاول وذكر الصور اشارة الى ما
يذكر بالتبع عبد الظاهر فى دلايل الاعجاز ويعبر به مرارا
ويكرره مرارا وجهارا اعنى ان الصور والخواص والمزايا والكيفيات
اسم للمعانى الاول اى للخاصيات الكائنة فيها هى معروضة
لها والخاصية قسم من معانى وبيانا وحاصل الاول الافادة
وحاصل الثانية كيفية الافادة فالمراد بالمعنى الواحد الكيف
بالكيفية الثانية التى هى الاعراض التى يريد المتكلم ايرادها
او تنبيها بهذا اللفظ بحالة اريد بالمعنى الواحد فى طرق مختلفة

وهو بهذا

وهو بهذا المعنى معلوم مما سبق فانطبق على قوله واذا عرفت وصح
الانحصار بقوله لانها فى الافادة الدلالات العقلية وان بنينا الامر
على الاشارة فالمراد بالصور الهيئة التركيبية سببيها للتركيب با
لتصوير قصدا اعنى السببية التركيب بالتصوير مشترك
بين الوجهين وكذا سببية امر الواحد بالتراكيب و
سببية الصور ايضا مشترك بين التوجيهين غير ان
الاول ادق لدى المهارة فى الفن كان من تتبع دلايل الا
عجاز وتدرب فى العلمين بالحقيقة والا بالمجاز يعلم ان الحاجز
كذلك وان اطلاق الصور على الكيف الاول التى هى الخاصيات
اظهر من اطلاقه على التراكيب بل لو تقررت بتعينت ان
الوجه الثانى عامى مبذول والاول بعض مقبول وبهذا التحقيق
سقط ما توهم الشارح المحقق من ان الوجه الاول غير
منطبق على سابقه وهو قوله واذا عرفت والاعلى الاحقية اعنى
الحصر المذكور فى قوله لانها فى الافادة الدلالات العقلية على ما حرر
به فى الحاشية قابلا الا يرد ان هذا الحصر غير منطبق عليه
لان ذلك مما لا مجال له فى الكيف الاول التى يتوصل بها الى الا
بل فى التركيب من الكلم فليتامل فى هذا المقام فان
مزلة القدم التامل مما يضيق عنه الاحاطة بنطاق الكلام
قوله وان لفظ اريد ان لفظ معنى من معنى يعنى اذا قصد

عارف

ومعنى المقصد اى القصد والارادة وهذا هو الذى يشهد له نظام
اللفظ واما كونه تحقيقا بمعنى المشتق لدلالته على انه اسم مفعول ومعنى المقصود
والمراد فهو جائز لكنه خلاف الظاهر وان كان المستعمل فى الاطلاقات هو
ذلك فانه وضع ما يحتمل معنى ان الاصح جزم هنا بكونه مصدرا وفى غير
هذا الكتاب جعله الوجه وفى هذا الكتاب والقصد بالاصل تنبيه
على انه ليس بمصدر فى الاطلاقات الشايعة بل هو بمعنى المفعول
كالضرب بمعنى المضروب مع الحاجة الى تحقيق التشديد
والالف ما قبل ضمير الغائب اصله معنوى قلب واوه ياء ثم حذف
احد الياءين فالتقى ساكنان حذف الاول منهما وهو الالف لالتقاء
الساكنين فبقى الضمير على حرف واحد فوجب ان يوصل بحرف
الاشباع فصار ثلاثة احرف ثم ان الضمير هنا يعود الى الله تعالى
لا الى الكتاب كما توهمه بعضهم لان المقصد بالاصل تنبيه
على انه ليس بمصدر فى الاطلاقات الشايعة بل هو بمعنى المفعول
كالضرب بمعنى المضروب مع الحاجة الى تحقيق التشديد
والالف ما قبل ضمير الغائب اصله معنوى قلب واوه ياء ثم حذف
احد الياءين فالتقى ساكنان حذف الاول منهما وهو الالف لالتقاء
الساكنين فبقى الضمير على حرف واحد فوجب ان يوصل بحرف
الاشباع فصار ثلاثة احرف ثم ان الضمير هنا يعود الى الله تعالى
لا الى الكتاب كما توهمه بعضهم

قوله هذا الكاف اى يريد ان العلاقة
بين المعنيين متحققة فى اللزوم ليس لها فرد آخر يشكل اليه
تعريج المصنف بالاختصار الا حق بقوله فظهر لك ان مرجع
البيان اعتبار بين الجهتين فلو كان للعلاقة فرد آخر اراد
اللزوم ما صح ذلك فحذف الكاف يكون زايدة لاحاجة على غلط
قولهم الضعف الخفيف مطلقا كالنار وقد يقال مبناه على ان
له افرادا ذهنية قوله فلا اعتداد بالوضعية لاحدهما
ولا مع غيرهما يتوجه عليه ان كون التركيب بملاحظة
المعنى الوضعى فقط نازلا منزلة اصوات الحيوانات لا ينافى
عدم الاعتداد بها مع غيرها معناه انها لا يعد مرتبة من مراتب
الوضوح معتدة بغيرها اذ لو عدت مرتبة لاجتمع فى كل كلام

مرتضاه ولا يقبل به احد فليتفهم قوله ثم اذا عرفت الخ لفظ
ثم للتفاوت الرتبى وتنبيه على ان هذه المعرفة لكونها معرفة
تفصيلية بالنسبة الى الاولى هى بمنزلة الاجمالية هى اقوى
واعلى قوله لا للمكلف اى يريد ان التضايف انما هو بين
الامام وما هو المضاف اليه له بينه وبين المكلف وفيه رد
على الشارح العلامة لانه صرح بان الامام والمكلف المتضايفين
الذين يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر والشارح المحقق
وان لم يصرح بلفظ التضايف الا انه لزم من كلامه ذلك لانه
قال فان تصور الامام يستلزم تصور المكلف ببديهة التعقل
وبالعكس فزعمه الشارح المحقق من ان بينهما تقابل التضاد
لا التضايف والبه الاشارة بقوله كما انتقال من المسبب
الى السبب فى بعض انه انتقال من احد الضدين الى الآخر بل
التضايف انما هو بينه وبين ما هو مضاف اليه ويمكن تصحيح
كلامهما بان يعتبر التعدد فى لفظ المكلف بان المراد منه
ذو الامام ووجه التجوز ظاهر لان ذا الامام بين المكلف وذى
الامام ليس بمتعلق صرف بل هو كاللزوم بينا طول التقرير و
طول النجاد لكن اللزوم الذى قصد الله تعالى على كل حال وبالجملة
انه ان اريد بالمكلف معناه الحقيقى فكلام الشارح صحيح لا بحث
حوله نشكل وان اريد به معناه المجازى فكلام الشارح ايضا صحيح

ولما جاز الامران اى حمله على الحقيقه والمجاز صح الكلامان غايه الامر ان
احد الكلامين خلاف الظاهر ولا نزاع فيه وانما النزاع فى
الصحه واعلم ان السنجاد بكسر السنون حمايل السيف كذا فى الصحاح
فى فصل النون من باب الدال وذكر فى فصل الحاء من باب
اللام المحمل بوزن المرحل علاقه السيف وهذا السير الذى تعلقه
المتقلد والحمالة ايضا علاقه السيف مثل المحمل والجمع الحمايل
هذا قول الخليل وقال الاصمعى حمايل السيف لاواحد لها من
لفظها وانما واحدها محمل انتهى قوله يرد عليه ان جوابه فى
غايه الظهور عند من له تعمق فى الكلام وله تفطن وتنبه للفهم
والمرام وحاصله ان كلام الماتن فى قوة ولكنه الا انه عدل عنه
الى ما ذكر تكثيرا للفايده وهذا حديث اجمالى تفصيله ان اللزوم
المتصور بين الشيئين بحكم العقل منحصر فى قسمين الاول ان
يكون فى احدهما اى الشيئين اشارة الى ان يكون فى جانب واحد فقط ولا
ثالث اصلا فالانتقال من القسم الاول من الملزوم على
كل حال الى لازمه وفى الثانى من الملزوم او من اللازم بالعكس
على تقدير فالانتقال منحصر فى القسمين من الملزوم الى اللازم
او بالعكس وكان يمكن للمصنف ان يقول اللزوم المتصور بين
الشيئين اما من الملزوم الى لازمه او بالعكس الا ان اصل على
قدر الاحتياج تكثيرا للفايده وتنبيها على ان هذا الحصر انما هو للحصر

الاول يعنى انحصار الانتقال مرتب على انحصار اللزوم حتى
لو لم ينحصر اللزوم فرضا فلا انحصار للانتقال ايضا احلا قرب
هذا الجزاء اعنى قوله لك ظن على شرطه اعنى قولهم
اذا وقعت الخ بلاحظه هذا الحصر اعنى حصر اللازم بقسم
انه اذا لزوم الاخر الانتقال كلا القسمين صحيح لاعباء
عليه فكيف يصح ان يقال لاحد خل لمعرفة انقسام اللزوم الى
قسميه فى هذا الظهور قوله من اراد به بعنى راب تنبيه
على ان راب منها متعد للازم وقد يجيء ان راب متعد البتة
واما راب فقد يكون متعديا وقد يكون لازما فى الصحاح
راب الرجل صار ذا ريبة فهو مريب ورابنى فلان اذا
رائب منه ما يريبك وكرمته وهذا يدل على ان راب تارة
يكون متعديا وتارة يكون لازما مثل حصد واحصد فى الصحاح
اراب به بمعنى راب به يجعله بمعناه وثانيا بمعنى اوقعه فى ريبة وشك
تنبيها على انه ههنا متعد بحرف ذكر متعوله وهذا الكلام فى
مريبك فقوله مع ريبة بكسر الراء اسم بمعنى التهمة واما
الريب بفتح الراء فهو مصدر فى الصحاح الريب الشك
والريب ما رابك من امره والاسم الريبة بالكسر وهى التهمة
قوله وقد يروى بفتحها يعنى على انه من راب وعليه

قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك على احد الوجهين
اذ الوجهان ارع عنى عن ما ابهم وفتحها مرويان هنا ايضا قوله
والمقصود الخ كتنبيه بل تنبيه بما ذكره في نظائره في المتن
راجع الى الانتقال وان تاخر تنبيه على نحو قولك ضرب غلامه
زيدا ذو الانتقال فاعل وهذا هو الموافق لما صرح به الشارح
العلامة وغيره وهو المطابق للدراية وجعله راجعا الى الظاهر
ما سبق من الكلام مردود درايه قوله لتركيبه منها يريد ان
الانتقال وان كان انتقالا واحدا في الصورة الا انه في
التحقيق مركب من الانتقالين قوله يتبادر الفهم الخ تنبيه
على التصدي عن اشكال مورد على المتن قوله ينتقل من البياض
الى الشليح وتحريره على ما قرر به المتن في انه ان اريد بالبياض
المنتقل منه مطلق البياض كما يشعر به ظاهر عبارة فط ان
الانتقال منه الى الشليح غير ممكن وان اريد منه بياض الشليح كان
هناك انتقال واحد هو الانتقال من احد لازمي الشيء الى
الآخر لا انتقالان من الانتقال من بياض الشليح الى الشليح
ثم من الشليح الى البرودة وحاصل التصدي ان قانون تعزير
الشارح المحقق ان المراد مطلق البياض ومعنى الانتقال منه
ان ينتقل منه الى اكمل انواعه حتى نفهم هذا البياض اعني ولا شك
انه اذا حصل الانتقال من البياض المطلق الى جميع الانواع

المندرجة تحته حصل في الذهن هذا المعنى البتة والا لم يكن الكل
حاضرا في ذهنه وهو خلاف المفروض هذا حاصل كلامه وههنا
دقائق اولى ان يتعلل ان اريد بالانتقال من البياض الى
جميع انواعه الانتقال اليها على سبيل الاجمال يعني احضارها
في الذهن مجملة فمسلم الاول احضارها في الذهن مجملة لا
يوجب الانتقال الى الخاص الذي هو الشليح وان اريد به
الانتقال اليها على سبيل التفصيل فممنوعة ثم لان هذا غير
ممكنة ولئن فرض امكانه في الانواع المتناهية ينتقل الكلام وتقول
هكذا الانتقال من حمرة زيد الى الكتابة قسم ثالث فان
دفع بان هذا الانتقال مركب من انتقالين ينتقل من
الاحمر الى زيد ثم من زيد الى الكتابة فجواب الشارح لا يمكن
اجراؤه ههنا اذ الانتقال من لفظ الاحمر الى جميع افراده
على التفصيل محو وهو اجلى ليس فيه مقال فيتأكد الاشكال
على المتن فالوجه في حل الاشكال على المتن عندي ان المختار
المراد مطلق البياض والانتقال منه الى الشليح ممكن اذ يجوز
ان يكون هناك قرينة توجب الانتقال كسبق ذكر الشليح
مثلا والتصدي عن الاشكال بهذا النحو جار في الصور كلها وكذا
صور الاشكال في الافراد او في الانواع فتأمل قوله
وتقائل الخ حاصل اعتراضه على المتن انه اذا وضع هذا ان الانتقا لان

في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يكون لفظ واحد مجازا
وكناية معا وهذا فاسد بوجهين الاول ان المجاز مشروط
بامتناع ارادة المعنى الحقيقي والكناية مشروط بجواز ارادته
ولا يخفى ان الجمع بينهما في لفظ واحد في حالة واحدة وهو مح
الثاني انه اذا اجتمع هذان الانشقالان في لفظ واحد
لزم ان يكون شئ واحد انشقالا من الملزوم الى اللازم
ومن اللازم الى الملزوم معا فلا يكون قسمة لما
حاصرة اذ قد يوجد هناك قسم ثالث وراء الجهتين اعني
ما يكون انشقالا منهما معا فلا يكون قسمة حاصرة في
الجهتين لوجود قسم ثالث اذا فسر الكلام التبريزي
لتركبه منهما هكذا ينبغي ان نفهم هذا الاعتراض ويعتقد ان منشأ
الفساد امران اجتماع المجاز والكناية في لفظ واحد في
اطلاق واحد بطلان الاحضار في التبريزي فانه اشار في
الاول بقوله لزم ان يجعل مجازا وكناية معا والى الثاني
بقوله فان المجاز الى تخلف تاويل الى قوله الخ له
جدا ولهذا تقرير كلامه على ما سبق به لفظه وعبارته وفيه
نظر اما اولا فلان المجاز كلمة مستعملة في المعنيين جميعا
وهي انشقالان اولها في لفظ الابيض وثانيهما في لفظ الثلج
فهي لا تخلو من اثنين اما ان يجعل الانشقال الذي في

لان لفظ

لان لفظ او يجعل في لفظ والاول باطل اذ كل من المجاز والكناية
لفظ وحيث لا لفظ لا شئ منهما وكذا الثاني في ايضا لانه ان جعل
الثاني في ايضا في لفظ الابيض فهو فاسد لان الثاني في لفظ
الثلج البتة بلا نزاع وان جعل في لفظ الثلج كان الكناية
في لفظ الابيض والمجاز في لفظ الثلج فلا يكون الانشقالان في لفظ
الثلج فلا يكون الانشقال في لفظ واحد فضلا عن ان يكون
في اطلاق واحد فاندفع الاعتراض فان قيل الانشقال
من لفظ الابيض الى الثلج لا الى لفظ ومنطوقه فلا
يكون مجازا لما عرفت انفا واما ثانيا فلان كلام الملخص معناه
ان كل انشقال يكون كليهما معا فانه مح اولا يكون شئ منهما
وقد عرفت بطلان الملتزم نهاد بطلان المحكوم عنها والتحقيق
في هذا المقام كما صرح به المصنف في فصلها قد يستعمل على الوسايط
كقولهم كثير الرماد ففيه انشقال من كثرة الرماد الى كثرة الجمر
ومن كثرة الجمر الى كثرة الاحراق للحطب تحت القدور ومن
كثرة الطبخ الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة
الضيفان الى المضياف ففي هذه الكناية انشقالات متعددة
والانشقال الاخير عنى الانشقالان من كثرة الضيفان الى
المضيافية انشقال من الملزوم الى اللازم فان فسرت المضيافية
بكثرة الضيافة كان بينهما تلازم وعلى كل تقدير فهو انشقال

المصنف عفى عنه
كثير الضيافة فكناية عن كثرة الضيفان
الشيخ [illegible]

من الملزوم الى اللازم فان صح ما ذكره الشارح المحقق رح كان قولهم كثير الرماد كناية ومجاز امعا ولم تقبل به احد بل التحقيق الذى لا يجوم حوله شك ان الكناية قد تكون كناية عن كناية وقد تكون كناية عن مجاز وما نحن فيه من قبيل الثانى فليس هناك خلل اصلا ولا تخفى على العارف بصناعة البيان انه كما يمتنع ان يكون لفظ واحد مجازا وكناية معا كذلك يمتنع ان يكون لفظ واحد فى اطلاق واحد كنايات متعددة فان صح ما توهمه الشارح لزم ان يكون كثير الرماد ست كنايات ولم تقبل به احد وسيجئ لهذا المقام تفصيل ارقى قوله مثل ما انتقل الخ الفعل اعنى انتقال جنس للمعنى مسندا الى ما بعده وكذا ينتقل بعده وقد تقرأ كلاهما معروفا للعالم المعلم لسوق الكلام قوله والغناء الخ رد على الشارح العلامة لانه قال الغناء جواب سؤال مقدر تقديره ان ارادبك هذا الانتقال فلم رجع ما ذكر وذهب الفاضل الكاشى الى ان قوله فمرجعه جواب الاول اعنى لا بد بيك ولا تخفى على الماهر فى العربية ان كلا الوجهين ضعيف والاخراض عنهما بالمتاع على ذلك دليل قوله فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم بيان الاخراط فى سلك عين البحث بالطريق المذكور متفق عليه بين الجمهور وفيه دلالة قطعية على ان الانتقال فى صورة

اللازم والتساوى من اى طريق تعرض فلو خص باب المجاز وهو ظاهر صحة ما ذكرناه انفا فى ان الانتقال الاخير فى كثير الرماد من باب المجاز فتفهم قوله كما فعله غيره يريد ان الاولى فى هذا المقام مذهب الجمهور وهو ان كلا من المجاز والكناية ذكر الملزوم واراده اللازم الا ان الفرق بينهما انه يجوز ان يراد المعنى الحقيقى مع المعنى الكنائى فى الكناية ويمتنع ذلك فى المجاز وهذا القدر من الفرق بينهما كاف واما الفرق الذى قد تقدمت الاشارة اليه بيانه بان الكناية عكس المجاز فهو بالاخرة غير تام قوله وفيه ايضا اشارة الخ تكرير للتنبيه وفيه دليل على شدة الاعتناء به بيانه ان فيه تمهيدا لما سيجئ من وضوح طريق الانتقال والمجاز دون الكناية فثمرة التنبيه يظهر هناك على ما سنبهك عليه وحاصل التنبيه هاهنا ان بين المتبوعية والملزومية وكل منهما ناظرا الى اول طرفه هو اللازم والتبعية فان فسر اللزوم بالتبعية فالغيث فى التنبيه السابق وطول القامة فى هذا التنبيه احق بكونه ملزوما لان كلا منهما اصل يتنوع عليه فرعه اذ الغيث علة للنبات وكذا طول القامة علة لطول النجاد اى حاصل ان كلا منهما بمنزلة العلة لما يتفاوت به وان فسر اللزوم بامتناع الانفكاك فى الجملة كان كل من النبات وطول النجاد احق باسم الملزومية لان كلا منهما بمنزلة

الاشرد والمعلول بالنسبة الى المذكورين والحاصل ان كلام الغيث
وطول القامة برهان لمي بالنسبة الى الاخرين والاخران برهان
اني بالنسبة الى المذكورين ولا يخفى ان الملزومية
في جانب المعلول اظهر منها في جانب العلة اذ اللزوم بمعنى
امتناع الانفكاك في جانب المعلوم اظهر لانه هو الذي
يحكم العقل بامتناع انفكاكه عن العلة فحيث جعل المعلوم طول
النجاد لازما وطول القامة ملزوما وجعل الكتابة لازما
والغيث ملزوما مع ان العكس احق بالنظر الى قاعدة
اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك كان هذا دليلا على انه بنى
الامر هناك على قاعدة اللزوم بمعنى التبعية اذ العلة احق
بالمتبوعية والمتأمل ان يتمول هذه الاكتفية انما يتم اذا جعل
عرض العلم في اطلاق اللزوم ملاحظة حيثية امتناع الانفكاك
وهو لم لا يجوز ان يكون ذلك مبنيا على ان الملحوظ هو صفة
الاقتضاء، لان الملزومية معناها كون الشيء مقتضيا للآخر
ولا يخفى ان الاقتضاء في جانب البرهان اللمي اشد واقوى
لان الاقتضاء هناك ذهني وعيني معا وفي الاني ذهني
فقط فافهم قوله شرط جوابه الخ قد جرت عادة الشارح
المحقق بهذا على ان كثيرا ما يقول اذ هو ان شرطية جوابها
الكلمة المصدرة بالفاء، وهذا كلام فيه خفاء لان جواب

اذ لا يصدر بان، الا ان فصلنا ذلك في علم الكتاب تفصيلا
يضمحل منه الخفاء، وينظهر صحة وضوح الشمس في كبد السماء، فلا
تنس فتذكر بالتباء الفوقانية معنا، بالسماء، الشاة النعجة
وفيه رد على من تيراء بالسماء الشاة التحتانية من العيب و
تفسير، بالعتاب واللوم اريد التنبيه على هذا المعنى ووجه الزمان
الرواية هي الاولى وان صح كلاهما وراية قوله من ان
العام الخ لان انتقال الذهن من شيء الى شيء لا يتقل الا بعد
دلالة هذا الشيء على ذلك والدلالة منحصرة في المطابقة
والتضمن والالتزام والعام ما دام باقيا على عمومه لا دلالة
له على الخاص بشيء من الدلالات الثلث اصلا
ولان نسبة العام الى كل خاص تحته متساوية فلو دل على
البعض دون البعض لزم الترجيح بلا مرجح فلا بد لا
انتقال هناك من امر آخر هو المساواة او الاخصية تحقيقا
لصحة الانتقال ثم لا يخفى ان وجود المساواة والاخصية لا
يكفي ما لم يحصل العلم باحدهما وهذا بديهي لا يتصور فيه
نزاع فاذن وضوح طريق الانتقال من اللازم الا
الملزوم يتوقف على احد الامرين وعلى العلم باحدهما
فلذلك النكتة يغير العلة تارة الموقوف على نفس
احد الامرين كما في فصل ترجيح المجاز على الحقيقة واخر

العلم باحدهما كما فعله منها حيث فسر الغير بالعلم باحدهما قلا
مسامحة منها في عبارته كما زعمه الشارح المحقق بهو وكيف
كان فامتناع الانتقال من اللازم المجهول المساواة والاخصية
حاصل بالمناسبة قوله واما جواز كون اللازم الاخص
كما هو الاستيعاب الناشي من القول بجواز كون
اللازم اخص من الملزوم وتقريره ان المشهور من الامر
عيان والمذكور في المقابل والاذهان ان الملزوم
اخص واللازم اعم وانه يستحيل وجود الاول بدون
الثاني من غير عكس تحقيقا بمعنى العموم وقد انعكس
الامر منها وانقلب القضية وهذا غير معقول فحاول
الشارح المحقق بهو ان يبين هذه المقدمة كما السوشه
الاستيعاب والناشي من مخالفة المشهور بل من مخالفة
المعقول وحاصل الدفع انا قد بينا لك في بيان البينة بهي
وتبين ان اصطلاح البلغاء مخالف لاصطلاح الحكماء
فان المراد باللازم عند هؤلاء هو التابع وبالملزوم هو
المتبوع فكل شئ وجوده على سبيل التبعية للشئ آخر
فهو لازم في نظرهم وذلك الشئ الآخر ملزوم في اعتبار
فالموجودات عندهم ملزومات والعوارض عندهم لوازم والموجود
قد يكون اعم من العارض والعارض اخص منه كالانسان

بالنسبة

بالنسبة الى الضاحك بالفعل فان الاول عارض للثاني
واخص منه واللازم الانساني يوجد بدونه قوله لا يقال الخ
اشارة الى اعتراض اورده الشارح العلامة على الهم
حاصله ان اللازم اذا جوز كونه اخص فقد جوز كون الملزوم
اعم فاذا جوز كون الملزوم اختل طريق الانتقال من
الملزوم الى اللازم فاختل طريق الحكم الانساني الوضوح
بهذا ايضا انما هو بالنسبة وهو مساوات الملزوم لاخصيته
فلا ينفعه الفرق المذكور ودفعه بخصص الملزوم باصطلاح
الحكماء واللازم باصطلاح هؤلاء بهو ظاهر وهو المدعى
والجواب عن هذا الاعتراض على قانون تقرير الشارح
المحقق ان المراد بالملزوم في هذا المقام هو المتبوع
واللازم هو التابع وقد تكرر الاشارة اليه مرارا
والمتبوع اصل وحصول الاصل في الذهن يتضمن حصول
فرعه معه فيه ظاهر غالبا بخلاف التابع فانه ليس
بهذه المثابة فيقع الاختلاف فيه الى اعتبار المساواة
والاخصية هذا تحقيق كلامه وتوضيح مرامه على ما يدل
عليه لفظه وعبارته وفيه نظر لان المتبوع ان قيد بكينونته
المتبوعية فالمعية مسلمة لكن التابع بهذه الكينونة مقرونة
بالمعية بالذهنية وان لم يقيد بتلك الكينونة فالمعية الذهنية

م على ان هذا الجواب منقوض بمجاز التابع نحو اعطرت السماء
بنانا وقول الشارح انه تكلف فى الاول مردود اذ الفساد
على المعنى بعد باق فهذا الجواب ما دفع الفساد اعنى اعتراض
الولاية على المعنى فليتأمل قوله ثم ان المجاز اشارة الى
بلفظ ثم الى الترقى لان التشبيه اصل متقدم فالتكلم فيه
اهم وبيان الاعلى اعلى قوله تشبيه شئ بالخ يريد
ان اسدا مثلا فى رأيت اسدا يرمى مجاز الاستعارة
تشبيه شخص بمعنى الحقيقى وهو الحيوان المفترس الذى
هو الملزوم فيما هو لازم له وهو الجرأة والشجاعة قوله
فلا بد من ان يجرى اصلا آخر وراء الاصليين الاولين
فالتشبيه وقع ههنا والاصليين فى الشروع فى مسألة
وقد اورده الفاضل الكاشى ههنا اعتراضا وحاصله
ان كيف يكون التشبيه من مقاصد المتن واصلا فى اصوله
ودلالة التشبيهات وضعية والمتن باحث عن الدلالات
العقلية ثم دفعه بان المتن قد يبحث عن الدلالات المطابقية
من حيث انها دلالات فى غاية الوضوح هذا كلامه
ولا يخفى على الناظر فساده او قد تقرر ان الكلام بلاحظة
معناه الوضعى نازل منزلة اصوات الحيوانات
ولا اعتداد به اصلا قوله فاذا صحت الاستعارة

الى المجاز يريد ان هذا التحقيق لا يناسب كلام المصنف لان الاستعارة
داخلة فى المجاز مقاصد الفن ثلثة كما ذكره المصنف
قيل فليدخل التشبيه ايضا فى الكناية لانه يصدق
على كل منهما انه استعمال اللفظ فى لازم معناه مع جواز ارادة
معناه كالاستعارة بالنسبة الى المجاز فيصير مقاصد
الفن اثنين قلنا الاستعارة مما يطلق عليه لفظ المجاز اصطلاحا
بخلاف التشبيه فانه لا يطلق عليه لفظ الكناية اصطلاحا
فظهر الفرق واعلم انا قد بينا فيما سبق ان الاستعارة يجوز
ان يكون داخلة فى التشبيه كما جاز دخولها فى المجاز قوله
بل يريد الخ اى الوجه المشبه بالبدر وتوضيح ذلك ان المفهوم
الوضعى فى نحو كل وجه كالبدر ان الوجه شبيه بالبدر فى الحسن
والاضافة وكون المشبه فى غاية الحسن ونهاية اللطائف
لازم لهذا المعنى لانه اذا كان شبيها به كان حسنا لطيفا
والغرض الاصلى هو هذا المعنى الثانى والاول وسيلة اليه استعمل
اللفظ فيه ليشتقل الذهن منه اليه فيكون التشبيهات
كلها من قبيل الاستعمالات فى لازم معناها التى هى الاغراض لا
صلية والمعانى الثانية ولهذا قال المصنف ان التشبيه لا يصار
اليه لا لغرض وههنا وقفة وهى ان ظاهر هذا التحقيق اعنى
الذى ذكره بعض مشايخ يقتضى ان التشبيه كالكناية

في انشاء القرينة الدالة عن ارادة المعنى الوضعي بخلاف تعقيد
انه لا فرق بينهما في جواز ارادة المعنى الوضعي وليس كذلك
لان ارادة المعنى الوضعي في التشبيه واجبة البتة وفي
الكناية جائزة لا واجبة مثلا الكناية جارية فيما لا يتصور
هناك معناها الوضعي فان قولنا تو بل يداه مبسوطتان من
باب الكناية ولا يتصور هنا يد ولا قبض ولا بسط فلان
جبان الكلب وهذا دليل التفصيل يصح استعمال له فيما لا
كلب له ولا تفصيل واما التشبيه فلا يجوز استعمال له في
حق الله تو وان جاز معناه ان تو توى مثلا لا يجوز ان يقال
هو كالبدر والمقصود انه لطيف فليتامل **قوله**
الاصل الاول الخ قد تقرر في صدر الفصل انه ان ان
موضوع البيان هذا التراكيب الطلبية والخبرية وقد
تقرر هناك ان كون التشبيه من مقاصد النفي معناه ان
ما يدل عليه التشبيه من الالفاظ على قياس الحقيقة و
المجاز مقصد النفي وبهذا ظهر النفي اذ المراد بالاصل الاول
اذن الفاظ التشبيه وبالتشبيه الداخل عليه كلمة
في المعنى المصدري وجعله ظرفا للالفاظ على سبيل ذكر
التشبيه لانه من قبيل ظرفية المعنى والالفاظ على قياس
ما قررنا في صدر الفصل واما حمل ان الاصول الثلثة

كلها الفاظ وعبارات والتركيب الذكري بينهما انما هو
باعتبار المعتبر واصطلاح المصطلح فمقابله الاصل الاول
من علم البيان في التشبيه معناه ان الفريق الاول
من الفرق الثلثة من الالفاظ التي هي مقاصد النفي كائنة في
التشبيه شبه التشبيه الذي هو مدلولها الظرف يحيط
بالظروف فكانه محيط بها وفي اكثر النسخ في الكلام في التشبيه
اي في التكلم والمعنى واحد فان قيل قبل ظرفية الشئ لنفسه
في قوله الاصل الاول انما من علم البيان في ايجاز قلنا قبل ظرفية
ظرفية الشئ مم فانه من قبيل ظرفية الاخص للاعم بمعنى ان ظهور
العام متحقق في ضمن هذا الخاص وكذلك في المضاف محذوف
اي مما في بيان ايجاز **قوله** مثل بالنصب صفة لاشتراكا
يجوز ان يكون نصبا بتقدير اعني وان يكون رفعا مع كونه منصوبا
خبر مبتدا محذوف اي الاشتراك والافتراق مثل
ان يشتركا ويختلفا وهذا راجع الى ما ذكرنا لان الظاهر
ان الصفة مقيدة فيلزم الحصر مع انه قد قوبل منه بقوله ليس
فيما ذكرنا وجوه صرفه **قوله** جملة معترضة تنبيه على ان
العلة والسبب ترك العطف يريد ان هذه الجملة
موضحة بالسبق ومبينة لها فيكون من مواقع الفصل لا
الوصل **قوله** جمع فرخ بتشديد الراء وهو الصغير من

الدجاج في الصحاح الفروجة واحدة الفراريج يقال دجاجة فروج
اى ذات فراريج قوله والقرن الخ هذا هو المذكور
في الصحاح على ما ذكرنا في صدر الكتاب فسر الشارح العلامة
قرنها بالجبيلة على ما قال الاصمعي القرن بتحريك الركوبة جبيلة
في جلود يكون مشققة ثم تحزز واما شق حتى يصل الترنج
الى الترنش فلا يفسد ورد عليه الشارح الكاشي بان هذا
المعنى غير مناسب وليس بشئ لان هذا المعنى ايضا
مناسب لان القرن سواء فسر بالجبل او بالجبيلة فالمراد
انه جامع بين امرين بجمع مختلفين في سلك واحد ولا يخفى
ان هذا المعنى اعني معنى الجمع اظهر في الجبيلة واما المزرد فقد
اسم مفعول من التزريد يقال زردت الشئ تزريدا اى شددته و
الصفة والتزرد استاع له كذا في الصحاح قوله كالعلم الخ
وهذا المعنى اعني كون العلم سببا بالجبيلة والجامع كونها
جهتي ادراك هو الذي صار سببا لما اشتهر في قولهم
من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا وقال بعض الافاضل
اضاء العلم حي خالد بعد موته واوصاله تحت التراب
رميم وذو الجهل ميت وهو ماشٍ على الثرى يظن من
الاحياء وهو عديم فان فيه تشبيها للعلم بالجبيلة وللجهل
بالموت قوله حال من الخ على اختلاف فيه لان

وقوع الحال حالا من اسم كان بعض النحاة لانه مما يأبى التحاة
قوله مثل انف ومرسن المرسن بفتح الميم وكسر السين
موضع الترسن اى الحبل وجمعه ارسان قوله وتقيمان الخ
في بعض النسخ بفساد وفي بعض تقيمان وكلاهما تكلف والصواب
يقيمان قوله والوصف الخ اشارة الى الوصف الذي
هو وجه التشبيه فاللام فيه للعهد اشارة الى الوصف المذكور
اعني ما اشترك بين الطرفين وذكر الشارح العلامة ان
اللام فيه للعهد وان المعهد هو وصفا في قوله ولان
تشبيه الشئ بالشئ لا يكون الا وصفا له وتقدير الكلام
ووصف المشبه بمشاركة المشبه به في امرين الخ
وهذا مع ما بعده لغو غلط مخض مبني لان الوصف بالمعنى
المذكور اعني وصف الشئ بمشاركة الشئ في امر امر
عقلي صرف فكيف يصح حمله مفردا الى الحس تارة والى
العقل اخرى قوله وفي هذا الكلام حذف لا يخفى
على الناظر العارف بطور الكلام وطريقه ان قوله و
الوصف معطوف على التشبيه في قوله لما ان الخ
التشبيه وكذا قوله والعقلي ايضا وهذا هو الذي يقتضيه
اللفظ وهذا بحسب الظاهر فاسد لان قوله حيث الخ و
قوله لما الخ اذن لقوله لا طائل تحته فلا بد للكلام من

توجيه يضمحل الفساد وبه يندفع الاختلاف فالشارحون منهم
اقسام منهم من لم يتعرض له اصلا وهو الشارح العلامة فانه
سكت عن حديث العطف تاركا له بالمرة ومنهم من تعرض
لعطفه ولم يتنبه لوصفه بل جزم بما يشعر به ظاهر الكلام من كونه
معطوفا على فاعل الخبر كما ذكرنا وهو الشارح المحقق ومنهم
من التفت الى ذلك وجعل كلا من قوليه حين الخبر ولما الخبر اعادة
للشرط وتكريرا له لبعد العهد وهو الفاضل العلامة ابو
السعادات سعد الملة والدين التفتازاني قائلا ولا محيص
في رفع الاختلاف عن كلامه سوى ان يجعل الوصف و
العقل عطفا على فاعل الخبر وان يجعل حين الخبر ولما الخبر
تكريرا والمقصود من هذا الحصر انه ان اريد من كلامه على ظاهره
ومنهم من عطفه على الشرط المذكور بجعله من قبيل الاضمار
والتفسير وهو الشارح المحقق بعد قائلا انهما شرطان
معطوفان على الشرط الاول ولا اختلال في عبارته اصلا
ولا يخفى على الماهر المتعمق في غور الكلام ان التوجيه الاول
اظهر وتبادر الفهم اليه اكثر قوله اراد بها الاوصاف الخ
دفع الاشكال ظاهر الورود على المآل فاصله انه ذكر في امثلة
الكيفيات المقادير والحركات والاول من مقولة الكم
لا الكيف والثاني من مقولة الاين وحاصل الدفع انه لم

يرد بالكيفيات المعنى المصطلح بل اراد بها الاوصاف الجسمية
مطلقا سواء كانت من مقولة الكيف او لم يكن وهذا ظاهر اذ به
يندفع الاشكال عن كلام المتن لكن الشارح العلامة حمل
ذلك على المعنى المصطلح ولم يتنبه للاشكال فضرب عليه
الخلل والاختلال اللهم الا ان يقال التوجيه ان تحمل كلام
المتن على التغليب او يحمل ذكر المقادير والحركات
على التنظير او يراد بالمقادير ما يعم اوصافها من الطول والقصر
والتوسط بالحركات ما يعم اوصافها من السرعة والبطؤ والتوسط
بينهما قوله والعلم او ادراك الخ المراد بتعلقه بالنسبة
تعلقه بطرفي النسبة يعني الاوعال والقبول لتلك النسبة
فاندفع تصور النسبة فانه مندرج تحت تفسير المعرفة
وصح التقابل بين العلم والمعرفة وبنى كلامه على ان العلم
المقابل للمعرفة هو العلم بالمعنى الاخص لا العلم بالمعنى الاعم وتوضيحه
ان العلم قد يكون علما بمفرد وبسيط تصورا ومعرفة وعلما بنسبة
وتركيب تصديقا وعلما فالعلم بالمعنى الاعم هو مورد القسمة والعلم
بالمعنى الاخص هو القسم للتصور والمعرفة وهو المراد في التصديق
هذا والمعرفة اطلاقات اخر احدها ان المعرفة علم تتقدمه غفلة
ومن ههنا يمتنع اطلاق العارف على الله تعالى وتوضيحه بالمعرفة الثانية
ان المعرفة ادراك الشيء بأثره دون ادراك ذاته وكونه على ما صرح به

الامام الراغب ومنهم من يقولون عرفت الله ولا يقولون علمته
الثالث ان المعرفة ادراك البسيط دون المركب ومنهم
من يجوز عرفت الله ولا يجوز علمته وهذه الوجوه الثلثة
ذكرها الشارح العلامة رحمة الله ثم قال
والمحققون يفسرون المعرفة بادراك
تمام حقايق الموجودات
في النفس بقدر
الطاقة
البشرية من ذات واجب الوجود وصفاته
وافعاله ونظام خليقته وفي كتاب البرهان من
منطق الشفا، كل ما يكون ادراكه صعبا تسميه
على وكل ما يكون ادراكه
سهلا تسميه معرفة
تم بعون الله وحسن
التوفيق الحمد
رب العلمين
حمدا
كثيرا
م